حاشية

ميرزا أبو طالب ت(١٢٣٧)

على

شرح الإمام السيوطي ت(٩١١)

على

ألفية الإمام مالك الأندلسي ت(٦٧٢)

بطاقه ونه وبه كردى نه ورنامه
هو ساختمه ن له بو نفس وهو انه
نه هانى نه لبسه وديه چونى ملت
لسايه ى فه رپي شيخ وآغه كانه

اين كتاب مستطاب حاشيه
ميرزا ابوطالب ناكحاجي
الحمد
إحصر العباد والطلاب عند
شدت ... غرذى خى
مبادعو لسده
الحمد
انت قطم الدهر عبد

في رواية مسلم وبخارى
متفق عليه قال النبى صلى الله
عليه وسلم من اراد ان ياتى اهله قال
لسلم بسم الله الرحمن اللهم جنبنا اى لجامع مع
الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا
فانه يقدر بينهما ولد فى ذلك لم يضرها
لشيطان ابدا حديث صحيح صحيح

٧

هذه
تعليقة مشفقة
لطفعة العالم النحرير الفاضل
البصير الشيرازي الحاج ميرزا
ابو طالب عليه رحمة ربه الواهب
على البهجة المرضية
الشهير بالسيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا ربنا لك الحمد لما شرفتنا نحوك ٥ وتحفظ حواشينا عن غواشي من بئس حقوك ٥ وصل
على من بعثته باياتك وكتابك ٥ وعلى اله المبشرين المنذرين بثوابك وعقابك ٥ وبعد
فيقول راجي ربه الواهب ٥ العبد المدعو بابي طالب ٥ لما رايت في شروح الالفية المالكية
شرحا علمه البهجة المرضية ٥ ومؤلفها كلمه بترتيب الفكر والروية ٥ مخصصا موجزا اوله الى
اخره ٥ ومنه مجا مبتذل عند المقتصر بظاهره ٥ مشتملا على الغوامض والمشكلات ٥ و
منطويا على الصعاب والمعضلات ٥ لكن بجب التفريط قد مدت على غوامضه
فسدت اكثر مواضعه بمناقضه ٥ مع ان المحجوبين قد اغتروا بصعوبته واشكاله ٥ ولم يشموا
شميمة من غوضه واعضاله ٥ فكم من عبارات هادية الى الحق قتلوها بسيف الرد والاعتراض
ورب اشارات مومية الى الصدق تركوها الملال النفس والانقباض ٥ وزعموا انهم
هم الاغنياء ٥ وسكت ما قالوا وقتلهم الانبياء ٥ ولم يكن من سابقي العلماء وقائمي القدماء
ما يبين رموزه ٥ ويبرز كنوزه ٥ فدامت تلك الرموز مشوبة بالشك والريب ٥ وبقيت
هذه الكنوز مستورة في مكنون الغيب ٥ حتى وصل عصا الغيب الى زمان الشهود
ومد الامر الى عهد تابعد تلك العهود ٥ ونظرت الى عدة من المحصلين في هذا العهد

مقتطفين

متمنطقين بفتح اقفاله ۝ وحل اعضاله ۝ وتيسير ما اشتمل عليه من الصعابه ۝ واستخراج
نجومه اللامعة من بين السحاب ۝ فصدر منهم حواش له كالمصابيح للدجى ۝ والمشاعل
لليل اذا سجى ۝ اردت ان انهى ليالى معضلاته الى الاصباح ۝ واخمد ما اشتعل منهم
من المشعلة والمصباح ۝ لينتبه الراقدون فى الاعصار ۝ وليتم الابصار لضعفاء الابصار
واسئل الله ان يوفقنى لان اتم فابنع يواقيتها بثمن بخس حقيره ۝ واشفى به لهاداء الفقر
من كل فقيره ۝ واسئل الله الثواب الجزيل ۝ وهو يهدى من يشاء الى سواء السبيل ۝
قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدء بالبسملة ابتداء بما ابتدأ به كلام الله واقتداء بحديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم والرو فى متعلق الظرف فيه اقوال اقواها ان يكون من لفظ الفعل
المبتدئ بها والاسم بمعنى العلامة والمراد من الله الذات المعين الواجب المستجمع لتمام صفات
الكمال ولا يبعد ان يراد به لفظه فى هذه الكلمة المباركة فالاضافة لامية او بيانية والرحمن
والرحيم صيغتان مبالغتان مشتركتان بين الرحمة الدنيوية والاخروية لما ورد فى الدعاء
يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما وقيل الاولى مخصوصة بالاولى والاخرة بالاخرة ولذا
قدمت الاولى على الاخرة وفيه اقوال اخر ولنفوض باقى الكلام فى هذه الكلمة المباركة الى الكتب
المذكور فيها فان الابكار احق بالاذكار وفى حديث الابتداء اشكالان الاول ان البسملة
من ذوات البال فيجب ابتداؤها بمثلها وهو ايضا كذلك فيلزم الدور او التسلسل وقد
سنح لى لرفعه اجوبة شافية الاول ان كلما يوجد بالغير لا بد وان ينتهى الى الموجود بالذات
كوجود الاشيا المنتهى الى وجود الواجب فى نفسه دسومة الاشيا المنتهية الى دسومة الدسم
بالذات فابتداء غير البسملة بها وابتداؤها بنفس ذاتها الثانى ان ذلك العام من المخصصات
والبسملة خارجة عنه بالقرينة الثالث ان المراد بذى البال هو المقصود بالذات لا ذو
الشان فى نفس الامر فالبسملة خارجة عنه بهذا المعنى الرابع ان ابتداء الشئ بالشئ يستلزم
تغاير الشيئين لا محالة ولو عم احدهما الاخر ظاهرا فالمراد بكل امر ما سوى البسملة وذلك كما

اذا قلنا كل شيء معلول لله اي كل شيء سوى الله فافهم الاشكال الثاني ان المروي هو الابتداء
بلبسم الله وهو محال ضرورة ان الابتداء انما هو بالبا فقط والجواب انا نسلم ذلك لكن نقول
قد يلاحظ الكل شيئا واحدا اي لا يلاحظ معه جزاؤه و يصير الاجزاء كانها مندمج بعضها في
بعض ويكون الكل بسيطا فينسب لذلك الحكم المخصوص بالجزء الى الكل وما في هذا من الفضل
كما لا يخفى على من له ذوق سليم وقس على ما ذكر حال حديث الحمد اشكالا وجوابا ومبحث
جواب اخر عن الاشكال الثاني في رفع اشكال الجمع بين الحديثين قوله احمدك اورد الحمد
فعلا دالا على التجدد ومضارعا لا ماضيا دالا على استمراره التجددي واشارة الى
ومفردا جعلا للمخاطب كالمخاطب في الانفراد واشارة بانفراده بالتنعم برهة من النعم التي يجب
الحمد عليها واورد المفعول ضميرا ايماء الى ان صفاته تعالى عين ذاته وحاضر للاستلذاذ
والاشارة الى امتناع غيبته تعالى عن بال الحامد حتى كانه يواجهه دائما ولنفوض باقي الكلام
في الحمد والشكر الى الكتب لما ذكرنا انفا وفيما يناسب ذكره في هذا المقام هو الاجوبة عن الاشكال
المشترك في الجمع بين حديثي الابتداء وهي ثلثة الاول ما هو المشهور من ان الابتداء ثلثة انواع
الحقيقي والاضافي والعرفي وبملاحظة الانواع الثلثة في الامرين حصلت تسعة احتمالات
وذلك بناء على كون الابتدائين على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد والا لصار
الاحتمالات ثمانية عشر احتمالا ثم ان ثلثة من التسعة صحيحة معتبرة وهي كون الابتداء
بالبسملة حقيقيا وبالحمد اضافيا او عرفيا او بكليهما عرفيا وثلثة منها ممتنعة وهي كون
الابتداء بالبسملة حقيقيا او اضافيا او عرفيا وبالحمد حقيقيا وثلثة منها صحيحة غير معتبرة
وهي كون الابتداء بكليهما اضافيا وبالبسملة اضافيا وبالحمد عرفيا وبالعكس ويحصل الجواب
بحمل الابتداء على احد الثلثة الاول ثم وجه الصحة والاعتبار في الثلثة الاول والامتناع
في الثلثة الثانية والصحة في الثالث من الثلثة الثالثة ظاهر بما قررنا بقي الكلام في وجه
الصحة في الاولين من الثلثة الثالثة وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلثة فاما وجه عدم

الاعتبار

الاعتبار في الاخيرين منها هو الخلو من كل من الاصلين اللذين هما كون الابتداء حقيقيا

والحاد نوعا في الامرين وجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الاضافي بالمعنى الاعم

واما وجه صحة الاول وعدم اعتباره ففيه خفاء اذ لقائل ان يقول ان اريد بالكتاب

معناه الاخص فلا وجه لصحته وان اريد به المعنى الاعم فلا وجه لعدم اعتباره لامكان حمل

الابتداء على الحقيقي مع امكانه ولو صلح هذا لذلك يجري في الثالث من الثلثة

الاول وقد حكم باعتباره وليعلم ان جعل الاضافي بالمعنى الاعم والعرفي مقابلا

للحقيقي ليس من جعل قسم الشيء قسيما له لان هذا انما يلزم اذا اريد بالاعم بشرط الخصوص

لا من حيث هو اعم وما نحن فيه من قبيل الثاني الجواب الثاني ما قيل ان البسملة فرد

من افراد الحمد لان المراد به اظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد ام لا وهو صادق

على البسملة فالابتداء بالبسملة عمل بالحديثين وردا على سبيل منع الخلو فلا يلزم

الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد فوق اللهم قيل اصله يا الله حذف الياء من اولها وعوض

عنها الميم المشددة في اخرها وقيل اصله يا الله ام اي اقصدنا بقضاء حوائجنا حذف الياء

وهمزة ام على غير القياس واورد عليه بوجهين الاول انه مناف لقولهم اللهم لا تؤمهم لانه

تناقض وكذا لو سمع اللهم لا تؤمنا والثاني انه لو صح ذلك لزم جواز يا الله امنا بلا

عطف قياسا على اللهم ارحمنا واللهم وارحمنا قياسا على يا الله امنا وارحمنا واللازم

باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ترادف اللفظين في المقامين والجواب عن الوجهين

على ما خطر ببالي ان ام في اللهم مقدمة للدعاء وما يجيء بعده نفس الدعاء فالتناقض

مدفوع والقياس باطل لبطلان عطف الدعاء على مقدمته وجواز عطفه على مثله

والتناقض في قولهم اللهم لا تؤمهم مدفوع من وجه اخر هو اختلاف المفعولين وقيل في

الجواب عن الثاني ان ام لما صار كالجزء لم يجز ان يكون معطوفا عليه كتاء الفاعل قوله

على نعمك والائك قيل تقديره لنعمك علينا اقول لا حاجة الى ذلك بل على المقابلة

اوللاستعلاء العقلي باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استعلاء او
ادعاء ولم يقل انعامك ولا نعمائك مع انسبيتهما بقوله الائك كل من وجه لعدم التناسب
بالمفرد وللاشعار بكثرة نعم الله ولصيرورة مجموع هذه الفقرة واحدا كالفقرتين
الاخيرتين وهي جمع نعمة بكسر النون اي ما ينعم به بل بفتحها مصدر نعم ينعم والمراد بها
النعم بقرينة تقابلها بالالاء التي هي النعم الباطنة وهي جمع الي بكسر الهمزة وفتحها وجمع كثرتها
غير مسموع قوله خاتم انبيائك انكان الخاتم بكسر التاء فمعناه ظاهر وان كان بالفتح فبمعنى
ما يختم به كالعالم لما يعلم به او يراد به الزينة كناية قوله وصحبه الاولى ان يقرا بسكون
الحاء اسم جمع للصاحب لا بكسرها مخفف صحاب في صاحب النبي من ادرك صحبته مع الايمان
الباقي الى يوم الوفات قوله الى يوم لقائك لظرف اما متعلق باحمد اصلي واسلم
او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين من حيث هو مجموع والمراد باللقاء
على الاولين الحشر الاصغر وعلى الاخير الحشر الاكبر قوله وبعد هو من الجهات والغايات
والمراد بالجهات ظروف تدل على جهة الشيء اي ما يقع بين احدى نهايتيه الى اخرى
ملحاذيها تسمية الدال باسم المدلول ولهذا الارتياد بحسب المعنى عن ستة اقسام اذ لا يتجاوز
جهات الشيء عن الست والمراد بالغايات ظروف قطعت عن الاضافة بحسب اللفظ
وانما سميت غايات لان الغاية هي النهاية وتلك الظروف صارت نهايات لمفيد
النسبة الاضافية مجازا وقيل لانها قد يذكر بعد ذكر مصدا ما تضاف اليه فيه ما فيه ولا
يبعد ان يطلق الغايات على الجهات الست في جميع احوالها لان كلا منها يدل على غاية
من غايات الشيء التزاما كما لا يخفى والمراد من الغاية في قولهم من لابتداء الغاية في المكان
مثلا والى الانتهائها كذلك مثلا انما هو هذا المعنى لا المسافة وطول المسافة بارتكاب
مجازين كما ارتكبه بعض المحققين وذلك لان اضافة الابتداء مثلا الى الغاية بعد تقييدها
بالمكان او بالزمان والاضافة بيانية وبين طرفيها عموم من وجه لا ان المضاف اليه يلزم مطلقا

الاضافة

الاضافة كما هو المتبادر فافهم ثم اعلم ان للجهات الست اربع حالات الاولى ان يكون لفظ
ما تضاف اليه مذكورا الثانية ان يكون محذوفا الثالثة ان يكون كل من لفظه ومعناه منسيا
ومعناه منويا وهي في الثلثة الاول معربة وفي الرابعة مبنية على الضم لانهم
المضاف اليه بما هو منها فتضمنت الاضافة تتضمن معناه بخلاف الثلثة الاول والمراد
من المعنى المنوي والمنسي هو المعنى بخصوصه لا بعمومه اذ لا يمكن تصور الجهات مع كون معنى
المضاف اليه بعمومه منسيا والمراد بالمنسي في قولهم نسيا منسيا هو المنسي فوجه التكرار
ان المعنى هو المنسي من اللفظ المنسي من الخاطر لتميزه عن المنوي فانه ايضا منسي من اللفظ
وقيل التكرار للتاكيد وقيل لموافقة قوله نعم نسيا منسيا والمشهور تقسيم احوالها الى ثلث
حالات المذكور والمنوي والمنسي والتحقيق ما ذكرنا قوله فهذا لما تعارف ذكر اما قبل
بعد في صدور الكتب فحيث لم يذكر توهم تقديره فتيله فاحتيط بذكر الفاء للزومها
بعد اما ولم يجز ان يكون مقدرا حقيقة لمكان الواو لان واو الاستيناف لم يعهد
دخوله على اما وواو العطف لا يدخل على اما الاولى وقد اشتبه هذا على بعض الفضلاء
ثم ان اما قيل للتفصيل وقائم مقام مهما يكن من شيء مهما في هذا الكلام بمعنى ما الشرطية
لا شيء وجملته الشرطية والجزائية ان كلما وقع بعد الفاء لازم مما صدق عليه لشيء سواء
فرض مانعا لوجود الجزاء ام لا فالجزاء متحقق بعد ذلك لفلان يعني ان تحقق الجزاء غير
معلق بشيء من الشروط ودفع الموانع نظير ذلك ما اذا قيل كلما يقع فزيد مسافر غدا
يعني ان مسافرته في الغد ليست مشروطة بامن الطريق وعدم نزول الثلج والمطر
وغير ذلك ثم المشار اليه بهذا اما كل معاني الكتاب والفاظها المتصورة او نقوشها
المتصورة مطلقا او نقوشها الخارجية لو كان وضع الديباجة بعد التصنيف وكل
ان المشار اليه بهذا امر كلي ذو افراد صادرة عن المؤلف وغيره فكان اسم الاشارة امر كلي
ذو افراد كل كل فرد منها اشارة الى مشار اليه مخصوص لكن بتنزيل المعقول منزلة
المحسوس في الثلثة الاول فلا يرد انه يلزم ان يكون المشار اليه بهذا اما كلها او مشتملا

١٠

اقول قوله محمد هو ابن مالك مشتمل على تجوز يظهر حقيقته من تقديرات لشرف ان جعل جزء المتن هو الابن الاول فالتجوز في الاضافة وان جعل الابن الثاني فالتجوز في الانتساب ولعل الاول احسن فافهم قوله خير مالك هذه النكرة لا يصلح ان يكون وصفا للرب نحو اما حال لازمة عنيرة علقت على صاحبها للاشارة الى دوام عاملها او بدل عنه مخصص بالاضافة ويحتمل ان يكون خبر المحذوف او مفعولا له واضافته من اضافة الصفة الى موصوفها او التقدير ما لكا خيرا من المالكين قوله اي صفه بالجميل لم يقل اي اثنيه كلامه تفسيرا ابعد الايهام فيوجب استقراره في الاذهان اذ الوصف اعم من الثناء الذي هو الذكر بالخير فقط لا ليعم الذكر باللسان وغيره كما هو الحق في معنى الحمد لان الوصف مستلزم لكونه باللسان والظاهر ان يكون الباء في قوله بالجميل للآلة ويكون بيانا للمحمود به ويحتمل ان يكون للسببية او للمقابلة ويكون بيانا للمحمود عليه ويلزم منه تخصيص الوصف بالذكر بالخير قوله تعظيما لمراي تعظيمي لله قوله واداء لبعض ما يجب له الاصح ان يكون اضافة البعض الى ما لاهتية والمراد بما يجب ما يجب شرعا والمعنى واداء لبعض شكر يجب ذلك الشكور على نعمه واما حمل الاضافة على اللامية وما يجب على ما يجب عقلا او حملها على البيانية فلا يخلو عن شيء كما يظهر للمتامل وقيل معنى هذا الكلام واداء لبعض ما يجب الحمد له من النعم والاحسان والكرم والامتنان اقول اراد هذا القايل بما الموصولة الشكور باعتبار انها نعمة من نعم الله تعالى وجعل الكلام اشارة الى عجز العبد عن اداء شكر نعمة من نعم الله شكرا كاملا فضلا عن دائم شكر جميع نعمه وقد خفي هذا المعنى على البعض فوجه كلامه بتوجيهات ركيكة واهية قوله الا خبار بانه سبوح اذ الاخبار بذلك ولهذا استلزم اظهار صفاته الجميلة الذي هو حمده تعالى الا ان المقصود من هذه العبارة اولا حمده تعالى والاخبار معتد له ثانيا وقوله سبوح يحتمل المعلوم والمجهول قوله لعد الحمد اشارة الى ان قوله مصليا حال مقدرة مستقبلة اي ما يقارب زمانه زمان نيته

عاطر

مبحث
ابو طالب

فقوله قبل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الاعلال فالحكم الاول ممنوع وان كان المراد ثبوتهما بعده له فالحكم الثاني تم بالتشديد بعد الاعلال مطلقا والجواب ان المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرء بالهمزة وقيل على تقدير التشديد انه مشتق من النبيء وهو الطريق لانه طريق الى الحق اعلم ان تحرير هذه الحاشية يحتاج الى بسط هو ان الحكم الاول هو التشديد والقائل به يجوز كون المشدد في اصله مهموزا بان يكون اصله نبيئا قلبت همزته واوا على الاعلال المعروف ومعتلا واويا بان يكون اصله نبيوا على الاعلال المعروف لكن يلزم على كون المشدد في اصله مهموزا فرعية المهموز عن المعتل وهي النبوة وان الحكم الثاني وهو وجود الهمزة في النبيء والقائل به يجوز كون النبيء بالهمزة مهموزا وكونه معتلا واويا في الاصل قلبت الواو همزة وهنا يلزم تفرع المعتل عن المهموز وهو النبأ على التقدير الثاني ثم نقول ان كان المراد بقوله ولفظ بالتشديد من النبوة وبالهمزة من النبأ فثبوت التشديد والهمزة قبل الاعلال في نبيء بالهمزة النبيء والحكم الاول وهو التشديد ممنوع لان المشدد مطلقا قلنا ان اصله معتل او مهموز قبل الاعلال فهو لم يكن مشددا والحكم الثاني وهو وجود الهمزة في النبيء مسلم سواء قلنا ان النبيء بالهمزة مهموز او معتل قلبت واوه همزة وان كان المراد به ثبوت الحكمين له بعد الاعلال فالحكم الثاني ممنوع لان النبي بالتشديد بعد الاعلال مطلقا سواء قلنا ان المشدد اصله نبيء قلبت همزته واوا فادغم او اصله نبيو قلبت واوه همزة فادغم والجواب ان المراد ولفظ النبي بالتشديد بعد الاعلال مشتق من النبوة ولفظ النبيء بالهمزة بعد الاعلال مشتق من النبأ في التشديد وحينئذ جوز الوجهين المذكورين قلبت همزته واوا من النبيء بالهمزة والنبي بالتشديد يكون لفظ المشدد باعتبار ان اصله نبيء بالهمزة قلبت الهمزة ياء فيكون نبيء بالهمزة اصلا للنبي بالياء واما ان قلنا ان اصل المشدد نبيو قلبت الواو همزة فلا يجب التشديد حينئذ لكن يلزم على الاول تفرع المهموز عن المعتل ولفظ النبيء بالهمزة ان اعتبر ان اصله نبيو قلبت واوه همزة فيكون بعد الاعلال مفرعا لكن يلزم تفرع المعتل عن المهموز فقوله لكن على مذهب من قرء بالهمزة اي واعتبر انه في الاصل نبيو قلبت واوه همزة والا لم يكن بعد الاعلال مفرعا

هذه عجالة استخرجها الصديق النوغري من حاشية البناني وكاتبها ايضا نوغري المسمى بيا سيا

عاملة لا محققة مقارنة اي ما يقارن زمانه نفسه لزمان عامله ووجه التسمية في
الاولى ان الحال الحقيقي مقدر محذوف والحال اللفظي مانه مستقبل بالنسبة الى زمان
عامله وفي الثانية ضد ذلك قوله اي داعيا بالصلوة الدعا كالسوال طلب الادنى
من الاعلى عكس الامر والالتماس طلب المساوي من المساوي وفي انما فسر الصلوة بالدعا
اشارة الى ان الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لان المناسب ان يكون فاعل الحمد
والصلوة واحدا وقيده بالصلوة لان الداعي المطلق اعم من المصلي وفسر الصلوة بالرحمة
احترازا عن معناها الاخر ولم يقيده اولا بالرحمة اشارة الى ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة
بخصوصها وانما لم يجعله حالا محققة عن الفاعل لحمل الصلوة على الصلوة القلبية لان كلا
من الحمد والصلوة لا بد له من التفات القلب اليه والا لم يكن حمدا ولا صلوة فيلزم التفات
القلب الى شيئين دفعة واحدة وهو محال وهذا بخلاف نية الصلوة فانها غير متوقفة
على الالتفات بل يكفيها كونها مخزونة في الخيال قوله على النبي في اكثر نسخ المتن على الرسول
ولعل الشارح هكذا راى نسخة الاصل فكتب لك على وفقها قوله وحي اليه الوحي هو العلم الحاصل
للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الرياضة والالهام هو
العلم الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة قوله لشرع اي بطريقة سواء كانت طريقة جديدة
ناسخة ام لا قوله فان امر بتبليغه والرسول ان كان شرعه ناسخا فمن اولي العزم ايضا
قوله ولفظه بالتشديد بدل من قوله من النبا قيل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الاعلال
فالحكم الاول ممنوع وان كان المراد ثبوتهما له بعده فالحكم الثاني ممنوع لان النبي بالتشديد
بعد الاعلال مطلقا والجواب ان المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرءه بالهمزة وقيل
على تقدير التشديد بدلا انه مشتق عن النبي وهو الطريق لانه طريق الى الحق قوله من النبوة
كالرفعة وزنا ومعنى واما النبوة بالتشديد بدل الواو فهو مصدر جعلي من النبي لا اسمي كالابوة
والاخوة عن الاب والاخ قوله لو صغر رتبة النبي صـ وقوله لانه مجراه اشارة الى ان النبي

منقول بالمناسبة الى هذا المعنى لا مرتجل و تقديم الكلام و لفظه بالتشديد منقول
من النبى المشتق من النبوة اى الرفعة لرفعته و قوله لرفعته متعلق بالمنقول المقدر و قس
عليه قوله و بالهمزة اه هذا بالواو العاطفة و اعترض عليه بان الصواب ان يكون العطف باو
للتنافى بين المعطوفين اقول مقام او قصد الاشعار بالتنافى لا نفس التنافى و لا باعث
على الاشعار به [illegible] فلذا قوله لانه مخبر اه المتبادر فيه كسر الباء و اورد عليه بوجهين الاول ان
اخباره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للامر به المناقض لعدم ضرورة امره بالتبليغ الثانى
ان المناسب لكونه منقولا عن النبى المشتق من النبأ كونه جعل الاخبار اقول الاولى ان يقرأ
بفتح الباء ليكون بمعنى الخبر كما تقدم آنفا و استريح من ورود الايرادين و المعنى لانه
مخبر عن الله بالغيوب و غيرها و اجيب عن الاول بان الاخبار مستلزم لعدم النهى عن التبليغ
لا للامر به و عدم النهى غير مناف لعدم الامر و لا يخفى ما فيه و عن الثانى بان المناسبة
فى الجملة كافية للنقل و هى موجودة ههنا لان الاخبار فى بعض الافراد غير مناف لعدم
الامر بالتبليغ فى بعض اخر جد و كذا المخبر بكسر الباء مناسب للمخبر فى جوهر المعنى قوله
و المراد به اشارة الى ان اللام فى النبى للعهد قوله اى المختار من الناس اى من بين الناس
على الناس لمطابقة الكتاب للفظ الحديث لو يصرح بالمصطفى عليه الفرق بين المصطفى
منه و المصطفى عليه ان المصطفى اسم مفعول اعتبر جزءا للاول و خارجا عن الثانى و انما
حذف المصطفى عليه للدلالة على عمومه و لم يقل من الخلق لان الكناية ابلغ من التصريح
قوله كما قال الاحسن ان يكون الكاف للتعليل و متعلقه اما المصطفى او كون المصطفى
بمعنى المختار من جميع الناس فالحديث على الاول و الاخير علتان للمطلوب و على الثانى علة
واحدة قوله و لد اولاد كالقفل جمع و لد كفرس و قد يستعمل واحدا ايضا كالفلك و المراد
من الفاظ الولد و البنين فى الحديثين اعم مما كان بلا واسطة او معها قوله اسمعيل اى ولد
اسمعيل فلفظ و لد هنا ساقط من الاقلام اذ لو اريد نفس اسمعيل لما دخل نبينا فى المصطفى

قوله و بالهمزة

بهذا

بهذا الاصطفا مع ان المطلوب دخوله في جميع المصطفين بجميع الاصطفاءات قوله اصطفاني
من بني هاشم اقول دلالة هذا الحديث على الامر الاول والثاني دليلا وجزء دليل مما لا خفا
فيه واما دلالته على الامر الثالث دليلا عليه ففيه خفا اذ المدعى كون النبي مصطفى من
الناس وغاية ما يدل عليه هذا الدليل كونه صلى الله عليه وسلم مصطفى من ولد ابرهيم وهذا مما استشكله
بعض الفضلا اقول كونه صلى الله عليه وسلم مصطفى من ولد ابرهيم على جميع الناس المستفاد من حذف
المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع الناس فادته للمطلوب بالكناية التي هي
ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطفى عليه فيما سوى الاصطفا الاول بقوله تعالى
ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابرهيم وال عمران على العالمين ولا يخلو عن ضعف ثم اعلم
ان المصطفين فيما سوى الاصطفا الاخير انما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض
افرادهم الذي هو الحامل لنور النبي صلى الله عليه وسلم فانه مصطفى على الغير لذلك فلا يرد ان بعض افراد
المصطفى عليهم مصطفى على بعض المصطفين وقس على هذا ما في حديث الاختيار ومن
حسن الاتفاقات ههنا مطابقة الحديثين للفظ المضمر وتفسيره لفظا وترتيبا واجمالا
وتفصيلا قوله ان الله اختار خلقه اقول لا يخفى ما في ظاهر الحديث من التكرارات ولدفعها
اجوبة الاول حمل احد المكررين على ارادة الاختيار والاخر منهما على نفس الاختيار وحمل الفعل
على الارادة من اقامة المسبب مقام السبب وتسمية السبب باسم المسبب وذلك شايع كما في
قوله تعالى اذا قرات القران فاستعذ وقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وهذا الوجه باحد
طرق ثلاث الاولى ان يحمل الاوتار بمعنى الارادة والاشفاع بمعنى نفس الاختيار وهذا اظهر
الثانية ان يحمل على عكس ذلك والمعنى ان الله اختار وهيات خلقه من بين جميع الممكنات بالايجاد
فاراد اختيار بني ادم منهم الخ الثالثة ان يحمل الاول على نفس الاختيار والبواقي على ما
سبق في الطريقة الاولى ولا يخفى عليك ان المراد بمفعول ما حمل على الارادة المختار منه
او بعضه عن بعض وبمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار الوجه الثاني ما خطر ببالي من ان

المراد بالاوتار اختيار اختيار الاشفاع وبالاشفاع نفس اختيارها الوجه الثالث
ما افاده بعض المعاصرين هنا ولعلم ان المراد بحرف التعقيب في هذا الحديث ما التعقيب
الذاتي او تكلم المخاطب بتقدير فهمه فالمراد ان لا معنى للتقديم والتاخير لزوما بين في فعاله
القديمة وقد اجيب لرفع التكرار بوجوه اخر تركنا ذكرها للسخافة فيها قوله بني ادم المقصود منهم
بنو ادم مع نفس ادم وحوا تغليبا قوله فلم ازل خيارا من خيار اقول هذا النفي ازلي لا اختصاص
له بالماضي فقط نظيره كان الله غفورا رحيما وازل اما بفتح الزاء من زال الناقصة وبضمها
من زال التامة وعلى الثاني يكون قوله خيارا منصوبا على التميز هذا الذي ذكر من الاحتمالين
انما يكون اذا كان قوله من خيار مفضلا منه واما اذا كان من للسببية متعلقا بالفعل المنفي
فهو بضم الزاء لا غير بناء على عدم صلاحية الافعال الناقصة لان تكون متعلقة للظروف
وشبهها وسيجئ تحقيق ذلك ثم الخيار اما اسم من الاختيار او جمع خير كسيد على ما في بعض كتب
اللغة ولفظ من اما للتفضيل او للسببية كما مر والخيار الاول منسوب الى النبي صلى الله عليه وآله مطلقا واما
الثاني فمنسوب الى المختارين الموجودين السابقين على النبي صلى الله عليه وآله اذا كان من للتفضيل
والى المختارين المفروضين اللاحقين له فرضا ان كانت للسببية ثم ان للخيارين احتمالات
ثلثة ان يكون كلاهما بمعنى الاختيار الثاني ان يكونا بمعنى المختار الثالث ان يكونا
جمع خير هذه احتمالاتهما الظاهرة فاما مطلق احتمالهما العقلية فيرتقي الى تسعة كما
هو ظ لكنا نقتصر على الاخير من الثلثة الظاهرة لكونه احوج الى البيان وامكان فهم ما سواه
بالقياس الى بيانه فنقول لفظ الخيار في هذا الاحتمال لما كان جمعا نكرة محتمل لان
يراد به جمع واحد او جموع متعددة فله على تقدير كون من للتفضيل اربعة احتمالات الاول
ان يراد بكل واحد من الخيارين جمع واحد ذو اربعة احاد اما احاد الخيار الاول فهي كون
النبي صلى الله عليه وآله خيرا من بني هاشم وخيرا من قريش وخيرا من العرب وخيرا من بني ادم واما احاد الخيار
الثاني فهي بنو هاشم وقريش والعرب بنو ادم واحاد الخيار الاول موزعة على احاد الخيار

الثاني الاحتمال الثاني ان يراد بكل منهما خيارات اربعة واحاد الخيار من هنا مصداقاته
ههنا لجموع الخيارات اما مصداق الخيار الاول من الخيار الاول فهو النبي صم بالنسبة الى
بني ادم لان له خيرا واحدا بالنسبة الى بني هاشم وخيرين بالنسبة الى قريش وثلثة خيارات
بالنسبة الى العرب واربع خيارات بالنسبة الى بني ادم واما مصداق الخيار الثاني من الخيار
الاول فهو النبي صم بالنسبة الى العرب لان له ثلثة خيارات بالنسبة اليهم واما مصداق الخيار
الثالث من الخيار الاول فهو النبي صم بالنسبة الى قريش لان له خيرين بالنسبة اليهم وما فوق
الواحد جمع واما مصداق الخيار الرابع من الخيار الاول فهو النبي صم بالنسبة الى بني هاشم لكن
هذا على سبيل التغليب واما مصداق الخيار الاول من الخيار الثاني فهو بنو هاشم لان
لهم خيرا واحدا بالنسبة الى بني ادم واربعة خيرات بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخيار
الثاني من الخيار الثاني فهو قريش لان لهم خيرات ثلثة بالنسبة الى الخلق واما مصداق الخيار
الثالث من الخيار الثاني فهو العرب لان لهم خيرين بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع واما
مصداق الخيار الرابع من الخيار الثاني فهو بنو ادم لكن هذا على سبيل التغليب لان لهم خيرا
واحدا بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم الاحتمالات الاحتمال الثالث ان يراد بالخيار الاول خيار
واحد وبالثاني خيارات اربعة وتطبيق الاول على الثاني اما بالتبديل ومثاله الى الاحتمال
الثاني واما بتوزيع احاد الاول على جموع الثاني وعلى التقدير الثاني يصير التغليب منحصرا
بالخيار الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه الاحتمالات الاربعة جارية
فيهما على تقدير كون من للسببية الا ان المفضل منه محذوف والخيار الاول ذو خمسة احاد
او جموع والخيار الثاني ذو ستة احاد او جموع لزيادة الخيار من الخلق في الاول والخيار من النبي
في الثاني والمراد من الخيار الغير الزائلة الخيار المطلقة لا المضافة فانها غير زائلة عن النبي صم
وزائلة عن غيره والثاني قوله فلم ازل للتفريع اذ متى اختير من عام شخص باختيار واحد
او باختيارات متعددة فهذا الشخص خيار مطلق من ذلك العام ابدا الامتناع صيرورة هذا

حيرات

قريش وخيرين بالنسبة الى ...

الشخص مختارا منه بالنسبة الى ما تممت تلك النعام واعلم ان اعداد الاخبار هي ما فصلناه اذ المرتفع
التكرار على الشقين الاخيرين من الجواب الاول واما اذا بني ونص عليهما فزيد الاعداد المذكورة
عليه بواحد والمتفطن بما ذكرنا يقدر على استخراج احكام ساير الاحتمالات وهذا التحقيق
من ابكار الافكار لم يسبقني اليه احد قوله على المرتقي بلفظ على على الال للورد على
الخاصية فان هذا من داب العامة رغما لانف الخاصة زعما منهم استقباح ذلك عند الخاصة
لحديث مشتهر عندهم بزعم العامة وهو ما اسند الى النبي صلعم من فصل بيني وبين الى بعلي لم
ينل شفاعتي ولم يعلموا ان هذا الحديث موضوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر
في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلم على ان بعض الفضلاء قد قرأ على في الحديث
بكسر اللام والياء المشددة على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فصل بيني وبين
الى بعلي بن ابي طالب بان يخرجه عن مرتبة الخلافة الى المرتبة الالوهية كالغلاة لم ينل شفاعتي
ولا يبعد ان يريد بتقدير على دفع توهم كون هذا المصرع جملة مستانفة او حالية على ان يكون
قوله واله مبتداء والشرفا بضم الشين خبرا له والمستكملين مقطوعا الى النصب قوله اي اقاربه
المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة عم مع الائمة الاثني عشر فقوله بفتح الشين اقول ان
قرئ المستكملين بالكسر فالشرفا بالفتح مفعول له وبالضم اما كلي وصفة بعد صفة او مقطوع
الى الرفع او النصب على حذف المفعول وان قرئ بالفتح فالشرفا بالفتح مفعول المحذوف والجملة
مستانفة وبالضم مثل لسوى الاول مما سبق ورجح الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ
في المدح قوله بانتسابهم اليه اي الى النبي صلعم او الى الشرف المراد به النبي كناية قوله في نظم
ارجوزة اي لفيتي النظم في اللغة الجمع وفي الاصطلاح هو الكلام الموزون والارجوزة بضم الهمزة
بحر من الشعر على ثلث مستفعلات ولو تقريبا وكثيرا ما يطلق على ما على هذا البحر وتقديره النظم
للاشارة الى ان الاستعانة متعلق بالحدث لا بالذات وتقدير الارجوزة لفوائد الاولى
الاشارة الى ان الارجوزة جزء من الالفية لا عينها لان البسملة وفواتح المقاصد ايضا منها

الثانية

فيه والاستعانة فيه الى الاستعانة عليه والمستعان فيه
الى المستعان عليه اكرام بقرينة ايراد الضمير مذكرا اكرام

الثانية الاشارة الى ان مجموع ابياتها رجز لا غير والا لادرج في المستعان فيه الثالثة الاشارة
الى ان تانيث الالفية باعتبار كونها قبل العلمية نعتا للارجوزة والاصل مصنف الفية ارجوزتها
لكن الاظهر ان يكون تانيثها باعتبار كونها وصفا للرسالة او تاءها للنقل الرابعة الاشارة
الى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه كما يتوهم ظاهرا فان الاول كل والثاني جزء ثم لما كان
المقصود بالذات ههنا ذكر المستعان عليه وهو لا يستعمل الا بعلى وحمل في على معنى على غير قياسي
فلا بد اما من القول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدى بفي كالشروع كما اختاره بعض
المركبين او جعل ما بعد في ظرفا للاستعانة كما اختاره الشارح حيث لم يتعرض للتضمين ويراد
بكلاها وغير ما قصد بالذات على سبيل الكناية ومختار الشارح اظهر واحسن ولهذا عدل اليه
قوله عدتها اى عدة الارجوزة والعدة جمع كعدد ويحتمل ان يكون مصدرا نوعيا اى نوع
واحد من عدها الفا والفان قوله كل شطر بيت الشطر الجزء والمراد به هنا المصرع هو
المتبادر من جزء المنظوم لانه هو الجزء الاولى له قوله اى مهماته لما كان المقاصد لكونه
الجمع المضاف مفيدا لاحتواء الالفية جميع مقاصد النحو وهذا بديهي البطلان فلا بد
من صرفه عن ظاهره اما بتقدير مضاف مفهوم من قول المصنف في اواخر الكتاب نظما على جل
المهمات اشتمل كما اختاره المركب او بجعل المقاصد بمعنى المهمات التي هي مقاصد بها اعتناء
شديد واعتناء عظيم كما اختاره الشارح حيث فسرها بها لقلة مؤنتها بالنسبة الى ما اختاره
المركب فاشار الشارح بهذه النفسية الى ذلك قوله والمراد به اه هذا جواب عن سؤال مقدر
هو ان الالفية محتوية لمقاصد الصرف والنحو معا فتخصيص احتوائها بالنحو فقط تخصيص بلا
مخصص وحاصل الجواب ان ليس المراد بالنحو معناه المشهور بل المراد به المرادف لعلم العربية
لكن في ضمن فرديه اللذين هما التصريف والنحو لمشهور وقيل على السؤال والجواب معا ان الالفية
لم تحتو على مسائل التصريف الا مسائل عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها امهات مسائله فمنع
السؤال والجواب مرو ومك منشأ هذا الكلام توهم انحصار ما احتوته الالفية من مسائل الصرف

فيها

منها بعد قول المصنف التصريف في كتبه كذلك فان مسائلها من باب النائب عن الفاعل الى غيرها
مسائل النحو ممزوجة بمسائل الصرف وليست مسائل الصرف عرفا الا ما فيها فالمراد
بقوله التصريف هو الاشتقاق الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا العلم وكل ذلك
ظاهر لمن ادنى تصفح في هذا الكتاب فالحق ما اجاب به الشارح فقوله هنا الا الفقراي لانه في
المقاصد قوله لافهام الطالبين اللام للتعليل ومعنى الجر والافهام على الاول بكسر الهمزة
مصدر افهامهم والايصال الى اذهانهم وعلى الثاني بفتحها جمع فهم قوله من غوامض
المسائل لفظ من بيانية وقوله فصيحة واضحا اشارة الى ان التقريب مقصود للوضوح لا في
نفسه قوله موجز هو بفتح الجيم اذ كسرها محتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على السببي
الذي هو خلاف الاصل قوله قليل الحروف كثير المعنى هذا اشارة الى ان المراد بالموجز المختصر
لا المقتصر وانه بفتح الجيم لا بكسرها والا ينبغي ان يبين باسم الفاعل المتعدي كما ذكرنا انفا
ولم يقل قليل الالفاظ مع ان مقابلة اللفظ بالمعنى اظهر ليختص بالايجاز الكامل الذي هو
من حيث الحروف الهجائية والكلمات مجمل جميعا ثم ان اريد بالايجاز ما يقابل الحشو والتطويل
ينبغي ان يحمل الثاني قوله بلفظ على السببية وان اريد به ما يقابل الاطناب والمساوات ينبغي
ان يحمل على المصاحبة والشارح لما اراد به المعنى الثاني وحملها على المعنى صار المقام مقام ان يسئل
عن كيفية ذلك فاشار الى جوابه بقوله ولا يدع الخ يعني ليس كون الموجز بالمعنى الثاني سببا
للفهم امرا بعيدا جدا بل هو اولى لاشتهار ان الموجز بهذا المعنى مانع عن الفهم وذلك لان نسبة التسبيب
الى المطنب والمساوي ونسبة المنع الى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيها والا فالسبب حسن
التعبير فان كان في ضمن الايجاز والمانع سوء التعبير وان كان في ضمن مقابليه الا ان وجود الاول
في ضمن الاول الحسن والعرب ووجود الثاني في ضمن الثاني اكثر واشنع فعلى هذا تقدير قوله
بلفظ بحسن تعبير لفظ فاشار الشارح الى هذا التفصيل بقوله كما في رايته والا زاد بضمن الايجاز هنا
المعنى وحملها على معنى مع كما قاله ابن جماعة ايضا يؤول الى هذا الا ان كون الباء للسببية اكثر من كونها

بمعنى مع ولهذا قدمه الشارح اقول ويحتمل ان يكون الباء للتعدية بمعنى من ولا يخلو عن حسن فتدبر

قوله سببا للفهم لم يقل للتقريب كما هو مقتضى المتن ولا للوضوح كما اقتضاه عبارة الشرح اشارة

اشارة الى انهما مقصودان للفهم لا في نفسهما ولم يقل لسرعة الفهم عنهما وللاستغنا بتصحيحه

بها بعيد هذا قوله كما في رايت عبد الله اه اي كما يوجب الايجاز للفهم اي لسرعته في اكرمته

في رايت عبد الله واكرمته ولفظ دونا ما بمعنى الاقل او بمعنى الغير اي المغاير لاجل الا فلته

او في موضع لا العاطفة والفرق بين الثلثة ان الثالث يدل صريحا على عدم كون واكرمت

عبد الله سببا للفهم بخلاف الاولين اما سببية الاول للفهم فظ واما عدم سببية الثاني للفهم

فلان لفظ مشترك بين معناه الاضافي ومعانيه العلمية فاذا كرر لم يعلم ان المراد بالثاني عين

المراد بالاول شخصا او نوعا ام لا وقيل الاولى حمل الباء على معنى مع اذ لو حملت على السببية

لزم عدم كون الثاني سببا للفهم واللازم بط فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فظ واما

بطلان اللازم فلما نقل عن ابن هشام من ان المراد بالمكررين امر واحد اذا لم يكونا نكرتين

وهما فيما نحن فيه معرفتان اقول فيه نظر من وجوه الاول منها ان المراد بالفهم سرعته كما قلنا

وسيصرح الشارح به الثاني ان المتيقن من القاعدة من الاتحاد انما هو في ذي اللام فقط الثالث ان

القاعدة انما يجري في المعرفة المكررة اذا كان المكرران تحت نوع واحد من انواع التعريف وهنا

داخلان تحت النوعين الاضافة والعلمية الرابع ان المفروض ان اللفظ الموجز سبب للفهم

ان سبب الفهم منحصر به ولفظ دون بمعنى لا العاطفة البتة لما عرفت فالملازمة ممنوعة

الخامس ان الاعتراض على فرض وروده مناقشة في المثال وهي لا يقتضي المناقشة في الممثل

له ولا يبعد ان يكون قوله الاولى دون الصواب اشارة الى ذلك فيه تامل قوله وبسط

البذل اه شبه المص الفاظ الالفية بالشخص الواعد القاري بالموعود به ومقاصد

الكتاب بالعطاء ودلالة الفاظها على مقاصدها بالبذل واستعداد تلك الالفاظ لافهام

المقاصد بالوعد وقربت لك الاستعداد من الفعل بالانجاز وسهولة افهامها لها

بالبسط ويمكن ان يحمل تشبيهاته على غير ذلك فتدبر قوله اى العطاء اشارة الى ان المراد بالبذل ما يبذل به لا نه القابل للبسط قوله يحسن او جازة هذا تصريح بان سبب الفهم حسن وجازة اللفظ المعبر عنه بحسن التعبير وان المراد بالفهم سرعته كما ذكرنا والتعبير بالوجازة دون الايجاز دليل اخر على ان الموجز بفتح الجيم لا بكسرها قوله من قاربها اى رضى نا شيا من قاربها ويحتمل ان يكون بقول المض تقتضى فى كلامه بان لا يعترض عليها قيل هو متعلق تقتضى والبا للسببية اقول الاولى ان يكون متعلقا بمقدر بيانا لقوله رضى لبا للبيان والبا البيانيه ما يدخل على المصدر لتبين مصدا اخر سواء كان مصدرا تحقيقا او تاويلا مثبتا او منفيا قوله بغير سخط هذا بيان للرضى وتخصيص له بالرضا الدائم قوله لا يشوبه لما كان قوله سخط نكرة فى سياق النفى مفيدا للعموم وهو غير مقصود خصصه بالسخط المشوب بالرضى عن الا لفية فان السخط عن غيرها لا يشوب الرضا عنها كما يحكم به الذوق السليم قوله زواوى منسوب الى زواوة وهي بلدة من بلدان المغرب قوله لكن قد لفظ لكن للاشارة الى ان هذا الكلام عن المص استدراك لما يتوهم من الحكم بكون الفية فائقة الفية ابن معط ان نفسه ايضا تفوق نفس ابن معط قوله اى بسبب سبقه اشار بذلك الى ان جمع ابن معط للتفضيل بالنسبة الى المص ومن فى عصره ليس كلام واحد بل انه امر بين قوله تفضيلا اى زيادة على اهل عصرنا ولو حمل على ان صلة مضاف الى الباء كما فعله المركب لاشتماله على التكلف فيه احتماله ان تشتى يحتاج تصحيحها الى تكلفات باردة وتعسفات ركيكة ولهذا تركنا ذكرها قوله شرعا لما روى عن النبى صم خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم القرن بفتح القاف وسكون الراء اهل زمان واحد ووجه تلك الخيرية القرب من زمان الشارع الموجب لسهولة الدين وسرعة الترقى الى مدارج الحق واليقين قوله وعرفا لما نرى من تعظيم اصاغر اهل العرف لاكابرهم وشبابهم لشيوخهم ومتاخريهم لمتقدميهم ودلالة كل من ذينك الدليلين الشرعى والعرفى على سببية تقدم العصر للافضلية اظهر من سبقوا الكتاب قول والتفضيل السابق عقلا لان العلم والكمال يتعدى من

السابق الى اللاحق والعلة من حيث هي علة اشرف من المعلول من حيث هو معلول وفي تفاصيل
الثلثة فرق يظهر بالتامل قوله وهو ايضا اولى تقدير المبتدأ اشارة الى انه من عطف الجملة
على الجملة السابقة لا من عطف المفرد على المفرد لان الثاني يستلزم اعتبار قوله ابتوى في الفقرة
الثانية والمقصود خلافه لما سيذكره الشارح من التعليل وايضا اتيان الجملتين في مقام المدح
اولى من اتيان الجملة الواحدة وان اتحدت معناهما في المثال وتقدير لفظ ايضا لاشتراك الثانية
مع الاولى في المبتدأ قوله لا تساعي بما الفم واقتدى به اي اقتدائي به في نظم مسائل النحو
فانه اخر عنه لا المصنف والعلة الثانية نعمة ناشية من الاولى قوله اي عطايا اشارة الى ان
الهبات بمعنى الموهبات قوله من فضله اي لا بحسب استحقاقنا قوله اي زائدة الوفور الكثرة
مطلقا والزيادة هي الكثرة الاضافية فتفسير الوافرة بالزائدة يوهم اثبات انهم استحقوا الهبات
لكن المطلوب ازيد من الاستحقاق وهو غير ملائم النفس الكلام الا ان يقال المعنى زائدة
على ما قد اعطانا الى الآن او في الدنيا قوله والجملة خبرية اراد انها خبرية ليس للضرورة
لامكان ان يقول بدله وافض الهي بل لقصد الحياء والتعظيم ولا لاشارة الى حسن الظن به
ثم حيث حكم بوقوعه جزما وكلموافقة مع الجمل السابقة لفظا قوله لحديث ابي داود من ان
ذلك من خصايص النبي صلى الله عليه وسلم لكونه اشرف الخلق والواسطة للافاضة عليهم فلا وجه للتغليب
ذلك قوله اي مراتبها العلية بكسر الاول وتشديد الثاني او بفتحه والتخفيف وعلى الاول تاؤه
المبالغة وعلى الثاني للتانيث وهذا التخصيص للدرجات واما كونه اشارة الى ان الاخرة
بمعنى المتاخرة والاضافة من اضافة الموصوف الى الصفة فلا يخلو عن بعد في المشار اليه قوله
هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتالف المراد بشرح الكلام تعريفه وبقوله ما يتالف
منه الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح كما توهمه كثير من كلام المص ومن كلام الشارح حيث قال
الكلم الثلث لان مراده بالكلم الثلث الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح ويؤيد ما ذكرنا
توصيفه بالثلث وسيجيء منه الاشارة الى ذلك والمراد بشرح ما يتالف منه بيان اقسامه و

باذائها من حيث الافراد والتركيب امتيازات بينها وانقسامات بعض منها الى اقسامها واما
بيان مصداق القول واسم الفعل فانما هو بالتبع ولا بدع من كون الحرف جزأً للكلام لان
بعض انواع الكلام لا يتحقق الا بجعل الحرف جزء الركالاستفهامي والشرطي في غيرهما في بعض
الاحوال كما هو ظ ومن نفى جزئيته نفاها الجنسية لنوعيه قوله معاشر النحويين منصوب
على الاختصاص وهو جمع معشر والمراد به هنا الطائفة واحترز به عن معاشر اللغويين و
الصرفيين اذ الكلام عند الاولين مصدر كلم وكثيرا ما يطلق على ما يتكلم به عندهم وعند
الاخرين عبارة عن المشتقات لهذا قالوا المصادر اصل الكلام ولعله اورد المعاشر جمعًا
نصًّا على اتفاقهم في اصل هذا التعريف وان اختلفوا في بعض خصوصياته قوله على قطع الفم
اي على شيء يقطع الفم الصوت به او فيه قوله فخرج به ما ليس بلفظ فان قلت قد اتفق
ارباب الميزان على ان الجنس غير مخرج بشيء فكيف هذا قلت قد اجاب بعض الفضلاء عن
ذلك باختصاص تلك القاعدة بجنس يكون اعم مطلقا من فصله واما اذا كان اعم من وجه
منه كما في هذا المقام فلا للزوم اخراج ما دخل في الفصل دون المعرف والجنس بالجنس وتحقيق
في الجواب ان جنسية الجنس انما هي باعتبار جهة الابهامية وفصلية الفصل انما هي باعتبار
التعيينية فليس الحيوان مثلا جنسا خالصا ولا الناطق فصلا خالصا لاشتمالهما على كلتا
الجهتين ولا شك ان الشيء غير مخرج من جهة الابهامية فاحفظ ذلك قوله من الدوال انما
خص المخرجات بالدوال اشارة الى ان خروج غيرها بالطريق الاولى لان الدوال اقرب
الى المعرف من غيرها قوله عبر به دون القول قيل لو عبر هنا بالقول لزم الدور
لاخذ الكلام في قوله والقول عم اقول قوله والقول عم بيان لحكم القول لا حد له كما هو الظ
فيندفع الدور وحاصل الكلام في هذا المقام ان القول مشترك لفظي لكنه جنس قريب
واللفظ جنس بعيد لكنه ليس بمشترك لفظي واستعمال المشترك اللفظي في التعاريف بلا قرينة
جلية كان يكون معيبا واستعمال الجنس البعيد منشأ لعدم وفاء التعريف بتمام حقيقة

المعرف

المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الثاني ارجح من الاخر باعتبار وصفه الاول لكن
استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض ارجح لان دفع الضرر اهم من جلب النفع ولهذا
اختاره المص في الافيد المؤخر تصنيفها عن الكافية فان النظر اللاحق ادق من السابق قوله
لاطلاقه على الراي الخ اي لان القول مشترك لفظي بين اللفظ المستعمل وبين الراي وبين
الاعتقاد والراي الموضوع له القول بمعنى التدبير والاعتقاد باستحسان الامور فهو اخص
من الاعتقاد قوله قيل هذا ممنوع لما يتوهم من اطلاقه على الراي والاعتقاد اقول قرب
الجنس وبعده باعتبار القلة والكثرة في اشتراكه المعنوي لا في اشتراكه اللفظي فالمنع ساقط
قوله اي مفهم معنى يحسن السكوت عليه عدل عن قولهم يصح الى هذا لان السكوت
على المفيد وغيره لا يعد في العرف صحيحا او فاسدا ثم ممتنعا بل حسنا وقبيحا وقوله عليه اي
على لفظه والمراد بالسكوت عليه السكوت على لفظه عن لفظ ما يتعلق به وعدل عن الاسم
الى الفعل اشارة الى ان المعتبر كونه حسنا بالفعل من غير اشتراط دوام فيه لكن لشرط بقاء
المسكوت عليه بحاله من دون زيادة عليه ونقصان عنه والمراد بالمسكوت عليه قول المتكلم
قبل السكوت وبالمسكوت عنه ما لم يتكلم به من متعلقات المسكوت عليه وبالسكوت
اعم مما تحقق في ضمن التكلم بلفظ غيرهما او لا في ضمنه ولا يخفى على من له ذوق سليم ان للمتكلم
حينئذ لو وصل التكلم به صلة اليه او الى ما فوقه يحسن السكوت عليه عن بعض متعلقاته وهذا
الحد هو المعتبر عندهم في الاسناد وبما قررنا اندفع اشكال قوي ربما يورد في هذا المقام
وهو ان المراد بالمسكوت عنه اما بعض ما يتعلق بالمفهم او جميع ما يتعلق به فعلى الاول
يصدق التعريف على كل قول تكلم به مفيدا ام لا لحسن السكوت عن بعض ما يتعلق به لانه
هو المسكوت عليه مطلقا وعلى الثاني لا يصدق التعريف على لفظ مفيد موجود بل كاد
ان يكون المفيد مما لا فرد له اصلا لان متعلقات المفهم كاد ان يكون غير متناه وحسن
السكوت عليها موقوف على ذكرها اذ لنا ان نختار شقا ثانيا هو ان المراد بالسكوت السكوت

عما يتعلق بالمسكوت عليه هذا اخص من الشق الاول ثم نقول المسكوت عليه جدا الى اخره ما قررنا
فافهم ذلك فانه دقيق وبالصيانة حقيق وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يقال
انه لفظ مفهم لمعنى من شانه عادة ان يفيد المتكلم بالذات وينتظره المخاطب كذلك قوله
والمراد سكوت المتكلم هذا هو الصواب لهذا لو بنسبه الى القيل لما سنورده على القولين
الاخيرين قوله وقيل السامع وقيل كليهما اي سكوت السامع وسكوت كليهما ويرد عليهما
ان قول المتكلم المريد لافهام نفس الاسناد فقط مثلا اذا قال زيد قائم لفظ مفيد جدا مع عدم
حسن سكوت المخاطب عليه لو اراد فهم بعض المتعلقات عن هذا المتكلم ولا يرد عليهما ما قيل
من ان المخاطب بالمفيد لا يحسن سكوته عليه اذا لم يستمع استماعا صحيحا مع ان اللفظ
مفيد لان من اعتبر سكوت المخاطب [illegible] بعد الاستماع الصحيح ولا ما قيل من ان كلام المستفهم
مفيد مع عدم حسن سكوت المخاطب عليه لان عدم حسن سكوته انما هو عن الجواب لا عما
يتعلق بالسؤال اي بتكميله قوله كان قام مثلا انما مثل بالكلام دون الكلمة لان خروج الاقرب
مشعر بخروج الابعد بالطريق الاولى دون العكس وقوله مثلا تعميم للمخرجات قوله واستثنى
منه اي من الكلام قوله ما لا يجهله احد كان النحاة اختلفوا في ان الكلام هل هو موضوع
للمفيد بالامكان او للمفيد بالفعل فما لا يجهله احد على فرض تحققه في الخارج داخل في افراد
الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني ولا يبعد ان يكون موضوعا للمفيد بشرط
الافادة ويراد بالمفيد المفيد كذلك وعلى هذا يخرج قول النائم والساهي عن الكلام بالمفيد
من غير حاجة لذلك الى قول المصنف كاستقم قوله كغيره الظرف متعلق بقوله لم يصرح والضمير
للمصنف لا للجزولي لا بقوله يصرح وفعل والضمير لاحدهما وذلك ظاهر بادنى تامل قوله
اذ ليس لنا اه هذا الحصر صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما يتنزل بين افراده الموجودة
لا الممكنة مطلقا قوله وهو غير مركب لم مركب حقيقته ما ركب مع غيره وكثيرا ما يطلق على
مجموع الاجزاء لتسمية الكل باسم جزئه كما في هذا المقام الا ان يراد به الوصف السببي اي مركب

لبعضه

٧٥

بعضه مع بعض فانه محمول على المعنى الحقيقي قوله واشار الى اشتراطه بوجه الاشارة ان النقييد به كقول الله استغفر لتعالى الله عن النوم ويشبهه علوا كبيرا وفيه بحث لانه ان اريد لفظ استغفر الواقع في القرآن فليس بمفيد لانه لم يقع في القرآن الا في موضعين وليس فيهما كلاما كان يشهد به النظر فيهما وان اريد به ما لم يقع فيه فلا دلالة الكلام على هذا ويمكن الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه وجه الشبه نفس كونه مقصودا لا غير والاولى ان يكون النقييد بكقيتي لي حين تكلمي بهذا المصرع او كقولك حين خطابي اباك قوله اي مقصود يعني انه ليس مرادهم بالموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقا بل في ضمن اكمل فرد به الذي هو المقصود منه المعنى فانه اما مقصود كقول الشاعر المريد منه معناه او غير مقصود كقول غيره كالنائم ونحوه من باب تسمية الخاص باسم العام وعلى ما ذكرنا ليس ذكر المفسر بالفتح مع حرف التفسير خاليا عن الفائدة قوله ونحوهما كالمغمى عليه والمجنون والسكران ومن زاد بقوله نفس اللفظ قوله اذ من عادته جعل ذلك عادة في التعاريف غلط لان التعريف يستدعي الوضوح وفهم الحكم من المثال في غاية الخفاء لاشتماله على احكام شتى لم يعلم ان ايها هو المقصود فهو بالمثال جعل استغفر مثالا لاشبهه به يشعر بان التقدير عنده احد التقديرين الاخرين اللذين ذكرناهما سابقا لا الاول كما هو الاولى قوله وقيد في التسهيل اعترض على هذا التقييد بانه مستدرك لخروج مثل هاتين الجملتين من قيد المفيد لعدم حسن سكوت المتكلم على مفهومهما بدون ذكر ما يتعلق اقول جوابه ان المراد بالمفيد فاعل الافادة لا كل ما يتوقف عليه الافادة وبالمسكوت عنه ما لم يدخل في فاعليتها الا مطلقا وتلك مفيدة بهذا المعنى واما العلم بالشرط والموصول مثلا كالعلم بوضع اللفظ المفيد من شرائط الافادة ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط واما المفيد المعتبر في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما يتوقف عليه الافادة المرادة وقد ظهر بما قررنا ان مثل ضرب زيد عمرا في الدار بمجموعه هو الكلام لا المسندان فقط كما يظهر من عبارة بعضهم وان الكلام هو المفيد عند الافهام وحسن السكوت

الصادر بالقصد والاختيار بحكم ...

فلا يكون مقصودا من المعنى فيخرج ...

بجعله جزءا من التعريف لاوجب الخفاء الموجود فيه ...

٧ بها ...

فيه ان الافادة لان المفيد المعتبر فيه ذلك ... والمفيد ... اللازم ... قيود التعريف ...

لا المفيد مطلقا وذلك نظر لمزية كبرى في الغرض الموضوع لاجله الكلام قوله ليخرج المقصود لغيره
المراد بالغير اما الكلم وما لا افاك على وحده فلا يرد عليه ان هذا التقييد مخل لخروج نحو نعم الرجل
زيد اذا كان لتوطئة وقولنا انا اكرمه قوله هي الكلم نقدير هذا الضمير لفايدتين الاولى الاشارة الى
ان عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف الاجزاء لا الجزئيات والمحكوم عليه هو مجموعها لا كل
واحد منها الثانية الاشارة الى ان الكلم خبر لمحذوف والجملة خبر لقوله اسم او ان اسم خبر مقدم عن
الكلم وذلك لما سبق من ان المراد الحكم على الثلثة بالكلم لا بالعكس لعدم انحصار الكلم في المركب منها
فانه المركب من اكثر كلمتين مطلقا ولا يجوز ان يكون الكلم خبرا عن قوله واسم لعدم جواز الاخبار
عن النكرة بالمعرفة في غير الاستفهام واعلم ان في عطف الاجزاء اشكالا مشهورا وهو ان كل من تلك
الاجزاء مستقل في المعمولية فينبغي ان يكون معروضا للحكم بالاستقلال وليس كذلك واجابوا
عنه بان العطف معتبر قبل الحكم اقول هذا مناف لدخول تنوين التمكن في تلك الاجزاء فالصواب
في الجواب ما خطر ببالي من ان المراد بكل من تلك الاجزاء جزءه بتقدير مضاف ويؤول العطف
الى عطف الجزئيات فافهم قوله التي يتالف منها الكلام وصف الكلم وهي لكونها جنسا يجوز
فيها التذكير والتانيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهم وانما رجح التانيث ههنا اشارة
الى ان تالف الكلام من الكلم انما هو باعتبار جهته الكثرتية لا الواحدية والكلام في الكلام
للاستغراق وفايدة هذا الوصف الاشارة الى ان المركب من الثلثة ليس مطلق الكلم بل نوع من
انواعه الذي يتركب منها كل كلام فان للكلم انواعا اخر ليست كذلك كالمركب من الاسماء فقط او من
الافعال فقط او من الحروف فقط او المركب من نوعين منها قوله لا غير ههنا هذا ليس معطوفا
على فعل المضي واسم ولا على قوله الكلم بل على الضمير المجرور في قوله منها وعدم اعادة الجار بناء
على جوازه عنده وذلك لان قوله وذكره الامام ع نص على ان المراد انما هو هذا مع ان كونه
معطوفا على الاول وعدم ذكره عقيبه مما لا وجه له قوله كما دل الاحسن ان يكون هذا الكاف
للتعليل كما في قوله امام حديث الاصطفا فوقه عليه الاستقراء الاكتفاء مشتق من القرينة

اى السر الفرى وهو كناية عن النحو وشكل مشتق من القرائة وليس بشئ فوله ذكره الامام

عليه السلام اشارة الى ما رواه ابو الاسود الدئلى عن امير المؤمنين على بن ابى طالب عليه السلام

ونحن نذكره شارحا للكلام على ما وصل اليه فكرنا الفاتر وذهننا القاصر فنقول روى

عن ابى الاسود الدئلى هو منسوب الى الدئل والمراد به هٰهنا سكان جبال دار المرز والجمع

دبالمه انه قال دخلت على الامام على بن ابى طالب فرايته متفكرا او ابصرته حال كونه متفكرا

فقلت فيم بالياء المثناة التحتانية تتفكر يا امير المؤمنين بفتح التاء وضمها معلوما من

التفكر او بضمها من التفكير والاول اظهر قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا اى غلطا والمراد

به الغلط الواقع من حيث الاعراب فاردت ان اصنع كتابا هذا الاتيان غلو رتبته عن الحاجة

الى التفكر اذ كل يوم هو فى شان ويؤيده ما حكى عنه يوم خيبر فمن اعجازه الالهى وعجز

البشرى وهذا من قوة سلطنته وسعة مملكته فى اصول العربية اى فى قواعد تصحيح اللغة

العربية ومعانى الاصل تؤول الى اربعة القاعدة والدليل والظاهر والراجح والكتاب لما

كان مظروفا للاصول لا يلزم ان يكون محتويا على جميعها فقلت له ان صنعت حييتنا اى

بالتعليم بها فان العلم سبب حيوة الارواح او بالاستخلاص من اللحن الذى هو كالموت وبقيت

فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع والا انقرضت بتلاحق اللحون الحادثة فيها بمرور الدهور

ثم اتيته بعد ثلثة ايام فالقى الى صحيفة مكتوبة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد بالكلام

ما هو المصطلح بين النحاة على ان يكون هو ناقلا الى هذا المعنى ولا يبعد ان يكون المراد به المعنى

اللغوى اى ما يتكلم به كله اسم وفعل وحرف اى كل اجزاء مجموع افراده فلا ينافى كون اجزاء بعض

افراده بعضا منها فالاسم ما انبأ عن المسمى اى المعنى الذى يكون ملحوظا بالذات للذات

فتخرج الحروف لان معانيها ملحوظة بالغير للغير ابدا وكذا الافعال لان بعض اجزاء معانيها

قد يكون ملحوظة للغير ابدا ويدخل المصادر لان معانيها قد يكون ملحوظة بالذات كما

فى قولنا الضرب شر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اى عن وصف يقوم بالمسمى كالحركة

للمحرك وللمتحرك ولا يخفى انه ملحوظ بالذات للغير الذى هو المسمّى والحرف ما ابنا عن معنى ليس
باسم ولا فعل اى ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير واما الملحوظ بالغير
للذات فلا معنى له فظهر وجه انحصار الانواع فى الثلثة ثم قال لى تتبعه اى تتبع ما فى هذه
الصحيفة حتى يظهر لك اقسامها واحكامها وفيه سر يظهر مما سنبين لك وزد فيه ما وقع لك
واعلم يا ابا الاسود ان الاشيا اى الفاظ العرب ثلثة ظاهر اى ظاهر فهم المعنى منه ومضمر
اى يخفى فهم المعنى منه ذلك لان فهم المعنى من الاول بلا واسطة ومن الثانى بالواسطة وشئ ليس بظاهر
ولا مضمر فالمراد بالاول المظهرات بالقياس الى المعنى الاول وبالثانى ما سواها كذلك
وبالثالث كل من الفريقين بالقياس الى ما سوى المعنى الاول من بطون المعانى وانما تفاضل
اى تتفاوت العلما فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر باعتبار تفاوتهم فى الترقى الى بطون المعانى
او المعنى تتفاخر العلما بعضهم على بعض لارتقاءه الى ما لا يرتقى اليه البعض من بطون المعانى
هذا ما ظهر لى من شرح هذا المقال لاصحاب المقال واما ما سنح لى من كشف لارباب الحال
فهو ان المعنى المذكور مع الاشارة الى امر اخر وهى انه اشار بالكلام الى الامر والخلق الصادرين
عن المتكلم الحقيقى كما قال الله تعالى فى حق عيسى وكلمته القاها الى مريم وبالاسم والفعل والحرف
الى العوالم الثلثة اى الجبروت والملكوت والناسوت فبقوله الاسم ما ابنا عن المسمى الى
عالم الجبروت المنبئ عن المسمى الحقيقى اى الحق جل اسمه بلا واسطة شئ اخر اذ هو مرآة لجمال
الحق وبقوله الفعل ما انبا عن حركة المسمى الى عالم الملكوت الناشى بلا واسطة عن عالم
الجبروت الخارج من قوة الامكان الى فعل الوجود اذ هو اول الحوادث لذاته واضافة الحركة
الى المسمى من اضافتها الى المحرك لا المتحرك وبقوله والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل
الى عالم الناسوت الذى لا ينبئ عن المسمى ولا عن حركته بلا واسطة بل ينبئ عنهما بالواسطة
وبقوله ظاهر الى وجود الممكنات وبقوله مضمر الى مهيتها اذ بالوجود يظهر الاشياء وهى مضمرة
فيه وبقوله ما ليس بظاهر ولا مضمر الى المعبود الحق جل جلاله فانه ليس بظاهر لخفائه ولا مضمر لجلائه عن كل ما

سواه وليس بعض لظهور رجاله على جميع ما عداه وبقوله انما تتفاضل العلما الى ان جمال كلشي يعرف بحسب القرب منه والبعد عنه هذا الذى ذكرنا رشحة من رشحات سحائب هذا الكلام وقطرة من قطرات بحار هذا المقام والا فاين قدرتنا الشرح كلام تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق بابي انت وامي ايها القائل وانما المبنا الكلام وان لم يكن اللايق به هذا المقام ليستيقظ به بعض المواد القابلة عن المنام ثم قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه كان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وكان وليت ولعل ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها بل هي منها فزد فيها انتهى ولا يخفى على من له حظ من المعارف امكان اكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني لغالبيته وان لم يكن مصطلحها ملتفتا اليها فانها معان اجرى الله سبحانه وتعالى على بعض منها انتهى ثم قوله المبتكر لهذا الفن اى صاحب بكر هذا العلم وهو كناية عن المبدع ولوجه ابداعه هذا الفن اخبار مروية اخر ذكرها لا يناسب ههنا فقوله وعطف الناظم اه هذا اما فعل او مصدر مبتدا لقوله لكونها لا لقوله اشعارا لكونه مكتوبا بالالف وقوله لكونه علة للعلة على الاول وعلة للمعلول بعد تقييد بالعلة على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة فى هذا المقام واورد عليه بان لا معنى للتراخي ههنا والكون ثم بمعنى الواو وتبدلها بها لمجرد الضرورة فاشار الشارح بهذا الكلام الى جواب الايراد المذكور بان المراد بالتراخي انما هو التراخي بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والمكان واستعمال حروف التعقيب والتراخي فى التراخي الرتبي منهما شايع لا استبعاد فيه وقد قيل بناء الجواب المذكور على ما هو المشهور من ان عطف المعطوفات باسرها على امر واحد واما على ان يكون كل منها معطوفا على ما قبله بلا واسطة فالايراد غير وارد فوقع بما ذكرنا قول من هذا القائل انه لا مطلق التراخي فى التراخي الكامل الذى هو بين الصالح لكل من طرفي الاسناد وبين الممتنع عن كل منهما اى بين الاسم والحرف وليس كذلك فان من التراخي ما هو بين الصالح لطرف الاسناد وبين الممتنع عن كل من طرفيه اى بين الحرف وبين كل من اخويه المراد ههنا

لطرفيه او لطرفه

١٢ للسن وان لم يتفطنوا بها وسنشير الى بعضه

الاشعار بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان العطف لفعل بالواو مدخلا في هذا
الاشعار فقوله عما قبله المراد بالموصول الاسم الفعل لما ذكرنا فلا اشكال في افراد ضمير قوله
دونهما انتهى وللناظرين في هذا المقام كلمات واهية لا فائدة في ذكرها فقوله ثم الكلم لما ذكر
ان المركب من الثلثة يسمى بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام مخصوص لذلك كما قد يتوهم من يقتدر الشرح
لفظ هي ام لا اشار بهذا القول الى ان له انواعا شتى وعطف بلفظ ثم اشارة الى ان ذكر
هذه المسئلة بتبعيته تلك المسئلة لا قصدا وبالذات فقوله على الصحيح مقابل الصحيح مذهب
من جعله جمعا للكلمة ورد بان الجمع على هذا الوزن لم يعهد عنهم وبانه وصف بالمذكر في قوله
تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ويؤيده استعماله مع واحده استعمال الاجناس مع احادها في
التفرقة بينهما بالتاء فقوله اسم جنس جمعي اسم الجنس ما وضع للمهية المطلقة واطلق على الكثير
والقليل الى الواحد ان كان افرادیا والى الثلث ان كان جمعيا فان قصد منه الواحد بالتاء
او بحذفها يسمى واحدا والا يسمى جنسا وعلم الجنس ما وضع للمهية مع تعينها الذهني والنكرة
المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معين من المهية والنكرة المقابلة للمعرفة ما دل على شيء
غير معين مطلقا واذا ثبت ان الكلم اسم جنس جمعي واسم الجنس الجمعي ما اطلق على اكثر من فردين
واحد متحدا في النوع او مختلفا علم ان له انواعا شتى وان المذكور سابقا واحد منها فقوله واحده
كلمة الضمير راجع في المتن الى قوله اسم وفعل وحرف لما ذكرناه لكن الظاهر ان الضمير راجع الى الكلم وجعله
متصلا بقوله ثم الكلم اسم جنس جمعي ليشير بذلك الى التاييد الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعا
فقوله لفظ مستقل احترز بالاستقلال عن اجزاء الكلمة كالالف والميم في ضارب ومضروب
فقوله دال بالوضع الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث متى اطلق الاول مجردا عن القراين فهم
منه الثاني والمراد بالتخصيص اعم مما يصدر عن شخص واحد او عن جماعة واعم من ان يكون نفسه
واحدا او متعددا فيشمل الوضعين التعييني والتعيني واوضاع اللفظ المشترك فانه يفهم منه
كل واحد من المعاني عند الاطلاق غاية انه لا يفهم ان ايها هو المراد والمراد بفاعل قوم فهم

العالم

العالم بالوضع او الاوضاع فلا ينتقض بعدم فهم الجاهل والمراد بفهم المعنى فهمه بعد امكان
تحققه فيشمل وضع الحروف لان عدم فهم المعنى منه عند الاطلاق لا لقصور دلالته من حيث
انها دلالة بل لقصورها من حيث قصور معناه الموقوفة على تحققه وهو ينقسم الى شخصي ونوعي
ونوعي كزيد وضارب واسد المراد به الرجل الشجاع مثلا وايضا ينقسم الى ما كان الوضع والموضوع
له كلاهما عامين او خاصين او الاول عاما والثاني خاصا بان يلاحظ المعنى الكلي ووضع اللفظ
في المخاطب واحد بازاء كل فرد من جزئياته اجمالا من حيث انها افراد للمعنى الكلي فظهر الفرق بينه
وبين اللفظ المشترك ولا امكان لعكس القسم الثالث كما هو ظ والوضع اخص من الدلالة
بل ملزوم لها كما يظهر بالتامل قوله تحقيقا او تقديرا قيد ان للفظ لا للاستقلال وهو ظ
ولا للوضع حتى يشمل الوضع القانوني لان الوضع للامر الكلي محقق وللجزئيات ليس بمحقق
ولا مقدر قوله او منوي معه كان عطف على قوله لفظ لا على قوله مستقل ولا على قوله دال
لان المنوي معنى بلا لفظ بخلاف المقدر والضمير المجرور للفظ وقوله كلمة اي منوي مع لفظ
دال بالوضع تحقيقا او تقديرا فاقسام الكلمة اربعة اللفظ التحقيقي كزيد والتقديري
كالمقدر في جواب من قال من زيدا اخوك والمنوي مع اللفظ التحقيقي كالمنوي مع اضرب
والمنوي مع اللفظ التقديري كالمنوي مع المقدر في جواب زيد ضرب او عمرو زيد
قال المص في شرح التسهيل ان المشار اليه بقوله كلمة الاستقلال والدلالة فقط فلا يشمل
التحقيق والتقدير ولا يخفى اولوية ما حملنا عليه كلامه والمركبات باسرها خارجة عن هذا
التعريف لان الدال فيها هو اللفظ مع الهيئة التركيبية والمركب من الشيء وغيره خارج عن هذا
الشيء واما نحو عبد الله علما والرجل وبصري فداخلة فيه قوله والقول عم اي القول
المصطلح وهو اللفظ الموضوع فاللام فيه للعهد وعم فعل ماض ولا يبعد ان يكون مخففا
من عام او اعم وعلى الاول يحتمل لما لا يتجاوز الثلثة وما يتجاوزها بخلاف الاخير فانه نص
في الاخير قوله اي يطلق على كل منها يعني عموم القول للثلثة من عموم الكلي لا من عموم الكل ولا

يخفى عليك ان المراتب الثلثة مصداقاتها فانما الفاظها داخلة في مصداق الكلمة قوله
ولا يطلق على غيرها اي من الدوال وامثالها فقيل يلزم من كلامه هذا ان لا يكون المركبات
الثنائية الغير الكلامية والمركب من الكلمة والكلام والكلم قولا لتصنيفه عدم التجاوز معها
من القول ثم نوكل مراده بالغير ما يغاير عين الشيء واجزائه وما يركب منه لا ما يغاير عين
الشيء فقط فلا اشكال ويؤيد ما ذكرنا انه لم يقل على غيره اي على غير كل منها اشارة
الى ما ذكرنا ومن العجائب في هذا المقام ما قيل ان هذا الكلام مناف لما سبق من ان
القول يطلق على الراي والاعتقاد حيث لم يتفطن هذا القائل ان مراده بالقول
ما هو المصطلح عندهم لا مطلقا واعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين القول
وكل من الثلثة الاخر ان لم يطلق اللفظ على المنوي والا فعموم مطلق وبين الكلمة وما
سوى القول تباين قوله في اللغة متعلق بقوله كثيرا لا بقوله يقصد فالمعنى يقصد كثيرا
في اللغة وقليلا في الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيد هذا قوله وهذا
من باب تسمية الشيء باسم جزئه ففائدة هذا القيد هي الاشارة الى ان التقليل المستفاد
من كلام المص اضافي قوله كقولهم في لا اله الا الله اه المناسب ان يعود الضمير الى ارباب
الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة كل العلامة ما تنبئ وجودها عن وجود صاحبها
وعدمها غير منبئ عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو كحبر من السمو
اي العلو حذف لامه وعوض عنه في اوله همزة الوصل بعد اسكان اوله واجري الاعراب
على عينه لكون لامه منسيا او من الوسم كالضرب بمعنى العلامة حذف فاؤه وعوض عنه
الهمزة سمي الكلمة المخصوصة اسما لسموها على اخويها او لكونها علامة لمسماها والفعل بمعنى الحدث
وسمي الكلمة المخصوصة فعلا لاشتمالها على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة
حرفا لكونها في طرف عن اخويها حيث لا تقع ركنا للاسناد بخلافهما قوله لقبوله الاسناد
هذا تعليل للاستغنا وهو جزء علة للاشرفية لان غاية ما يدل عليه هذا هو التساوي في الشرف

قوله

قوله بطرفيه اى بواسطة قبوله طرفيه قوله واحتياجهما اليه عطف على قوله باستغنائه وهو

جزاخير لعلة الاشرفية قوله بالجر المراد منه المعنى المصدرى معلوما او مجهولا او ما يجر به على حذف

مضاف اى بدخوله والمراد ضده والجر عن امتياز الاسم عنده بدونها فلا يلزم الدور وقس

عليه حال ساير المميزات ما سوى الاسناد اليه فانه امر ذوقى لا يتوقف فهم الصلاحية له على

معرفة الاسم وتميزه وكذا النداء على ما حمله الشارح قوله لتناوله الكسر بالحرف الاولى ان يقول بدل

الكسر الجر لان الكسرة لا يطلق على الحركة الاعرابية ولا على الحروف التى تجرى فيهما يكون اعرابه

بالحروف ولا على الفتحة كما انها لا ينصرف قوله فذكره والجر شامل له هذا الكلام مشعر

بان بين الجر وحرفه تساويا لا عموم مطلق كما زعم المصنف لاشعار ما نقل عنه بذلك ولا يخفى

بينهما انه بن كلى نعم التساوى والعموم المطلق بما هو بين الاول ولازم الثانى اللهم الا ان يراد

النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدق قوله الا ان يراعى مذهب غيره لو قرئ يراعى

مجهولا فان قرئ مذهب بالتنوين فغيره بالرفع صفة له وضميره لمذهب المصنف وان قرئ بالاضافة

فضميره لنفس المصنف ولو قرئ معلوما كما هو الظاهر فالمذهب بالاضافة والضمير للمصنف لا غير ففيه

لوجهه احتمالات منها الاشارة الى تصحيح تعليل المصنف بان حرف الجر غير شامل للجر بالاضافة

اللفظية اذ هو غير حاصل بحرف الجر على مذهبه ومنها الاشارة الى ذلك بان مراده عدم

شمول حرف الجر له ظاهرا لان المتبادر من حرف الجر هو الظاهر منه لا المقدر ومنها الاشارة

الى ذلك بان مراده عدم الشمول على كل المذاهب لا على مذهبه فقط ومنها الاشارة

الى ذلك باحتمال تغير مذهب المصنف واعتقاده عند هذا القول ان المضاف اليه مجرور بتقدير

حرف الجر ومنها الاشارة الى تصحيح مدعاه بان الاولوية للاخصرية او الشمول للجر بالتبعية

والمجاورة ومنها الاشارة الى ضعف الجواب عن الاعتراض بان المجتهد لا ينبغى ان يراعى

مذهبا غير مذهبه ومنها ان كلا من التعليل وللاعتراض والجواب مشترك الاجراء بين الكافية

والالفية ومنها الاشارة الى احتمال الجر لما ذكر من الاحتمالات الثلثة لكن هذا الوجه لعدا

الوجوه قوله والتنوين مشتق من النون اشتقاقا جعليا وهذا كالجزء في الاحتمالات الثلاثة

قوله المنقسم الا اي التنوين الذي لا يزاد لاجل النظم وهذا احتراز عن تنوين الترنم والغالي

الملحقين بكل من الكلمات الثلاثة للتغني ولم يغير في الترنيم الذي هو التغني بحسب اللغة ولازدياد

البيت عن وزنه في الغالي الذي هو الخارج الى الافراط بحسبها قوله وحده نون الحد ما

يكون جامعا ومانعا والحاصر ما كان مانعا فقط ولك ان تقول هذا الحد غير مانع لشموله

احد التنوين المدغم والمدغم فيه وثاني نوني لنسفعا ويمكن الجواب عن الاول بان المنقوش

نقش للمدغمين معا او بانهما نون واحد لفظا كما ذهب اليه بعضهم في كل مدغمين وعن

الثاني بان المراد بعدم ثبوته خطا عدم ثبوته بنقش من المنقوش لا بنقش النون فقط ونون

لنسفعا منقوش بنقش الالف ويقال بنقش نون لنسفعا من الشواذ او يقال المراد بقوله

وحده هذا التنوين المخصوص بالاسم وبقوله نون اي نون في الاسم قوله والندا هو مصدر

نادي كقتال مصدر قاتل قوله اي الصلاحية لان ينادي ابقى الجر والتنوين على ظاهره

المفيد لانفسهما لا للصلاحية لهما ولا لحرف الجر وحمل الندا على الصلاحية لان معرفة الصلاحية

في الاولين موقوفة على تميز الاسم فجعلهما مميز الهم مستلزم للدور وليس ثم حرف الجر للاسم

اكثر من تميز نفس الجر له وحمله عليه قول بالمجاز واما الندا فحمله على الصلاحية التي هي اكثر تميزا

يمكن لكونها في الندا امرا ذوقيا غير متوقف على معرفة الاسم وفسر بالفعل المجهول لقلة مؤنته

وعدم تعلق القصد بفاعله ولم يقيد ال بالدخول ونحوه لان من الظاهر ان ليس نفسه فكل الصلاحية

له مميزا فتعين دخوله او نحو ذلك للتميز ولم يقيد الاسناد لبتية اذ لا معنى له هنا الا الصلاحية

له فان وجوده في الاسم يعرف بالصلاحية له فافهم ذلك قوله وال المعرفة التقييد بالمعرفة

لاخراج الموصولة كما صرح به لا الزائدة لانها في المعرفة صارت زائدة لسبق تعريف مدخولها

على دخولها او غير ذلك قوله وما يقوم مقامها هذا اما تعميم في ال وتتميم لها قوله اي الاسناد

اليه يعني ان قوله مسند مصدر ميمي مبني للمفعول لا اسم مفعول والنائب عن فاعله هو مفعوله

الثاني

ولا يمكن دفع الدور بان توقف الصلاحية على تميز الاسم بالنسبة الى العلم وانعكاسه بالنسبة الى المتعلم
لان المتعلم لا يعرف الاسم الا بالصلاحية للجر والتنوين فلو كانا
الاصغر بالعكس في تعلمها عن الصلاحية
فمن يقال انه يكون التعريف غير جامع لخروجه عن تنوين
تحو الاسم المنصوب فانه ثابت في القراءة في الوقف
فمن يقال ان اريد انه لا يوجد في اللفظ بالنسبة الى حصول الماد
مع انه مسلم فان غير مفيد لا يجوز ان يكون الصلاحية للجر والتنوين
كذلك او انه لا يكون بالنظر الى غيرها ممنوع ان تركه

بل هو المراد لان ضمير حده عائد الى التنوين الى
الاربع المذكورة في الشرح والا فلا يكون التعريف
جامعا لتنوين نحو اصحاب الخطاب الى
قد يقال انه ينتقض بنون قائلن اعمدوا المشهود
ابن الفوارس

عن ابن العباس ... الحكيم

اعلم ان حمل النداء على الحقيقة بالمجاز في الحذف
اعني الفاعل وابقيه ... تدبر
الاعلى ما ذكره ... الى يوم الصلاحية بعلاقة ... للتعريف كالعلم ... العقبة ... الى

مما ذكره الصلاحية له ونفسه

الثانی المتعدی الیه بالی الا مفعوله الاول المتعدی الیه بنفسه قوله ای بکل من هذه الامور المراد بالکل ههنا هو الافرادی لاستعماله مع من فاشار بهذا التقدیر الی ان العطف فی هذا المقام من عطف الجزئیات لا الاجزاء لان التمیز الکامل لا یحصل من تلک الممیزات مطلقا والناقص یحصل من کل واحد کما یحصل من المجموع فلا وجه لارادة الحاصل من المجموع وحمل العطف علی عطف الاجزاء الذی هو قلیل الوقوع فی کلامهم ولیعلم انا لو حملنا العطف علی عطف الاجزاء لکان کل الممیزات ممیزا بالکل المجموعی الافرادی لا المجموعی المجموعی فانه ممتنع فیما نحن فیه قوله للاسم ای بجنسه فی ضمن بعض افراده فان نحو شتان لا یمیز بشیء من تلک الممیزات قوله ای انفصال عن قسیمیه فسر التمیز المتعدی باللازم اشارة الی انه مبنی للمفعول تعلق بفاعله وقیده بالظرف لئلا یتوهم ان المراد به هو الانفصال فی الاسم بعضه عن بعض او الانفصال عن احد من قسیمیه قوله لاختصاصها به الظرف الاول متعلق بقوله حصل ولما کان معرفة الاختصاص متوقفة علی معرفة الاسم اجمالا فلو توقف معرفته التفصیلیة علی معرفة هذا الاختصاص لم یلزم الدور وکذا الکلام فی معرفة الجر والتنوین وال بانها هی المخصوصة بالاسم لا ما یشابهها مما لا یختص به قوله فلا تدخل علی غیره ای علی شیء من اغیاره وهذا تفریع علی قوله لاختصاصها به ولا یفرع علیه الا بحمل الاختصاص علی معنی الاختصاص الانفرادی لا حمل الاختصاص علی تمامه لا الاضافی ففائدته هی الاشارة الی هذین الامرین قوله فقوله بالجر الفاء للتفریع علی قوله ثم شرع فی علاماته ووجه تفریعه علیه ان ذکر کون هذه العلامات علامات لاصحابها بعد ذکر الاصحاب غیر ممتازة بعضها من بعض من دون ذکر نفس تلک العلامات یقتضی ان یصیر المقام مقام ان یلتفت السامع الی تمیز تلک الاصحاب بعضها عن بعض فیطلب انه حصل بماذا الا ان یلتفت الی تمیز مطلق فیطلب انه حصل بماذا او لا ان یلتفت الی تمیز تلک الاصحاب بتلک العلامات فیطلب انه حصل ام لا او لا ان یلتفت الی التمیز بتلک العلامات فیطلب انه حصل لماذا فیقتضی ذلک المقام ان یجعل الالة متعلقة بالتمیز والممیز له بالمبتدا الا ان

يجعل كلاهما متعلقين بالخبر او بالمبتداء او بعكس الاول وهذا التفريع يحقق لذلك تعريض
بمن حمل البيت على غير هذا التركيب احترازا عن مفسدات ضعيفة ولعمري انه لم ينشا هذا
الحمل عن هذا الحامل الا عن انحراف ذوقه عن الاسلامة وسليقته عن الاستقامة قوله
والاسم متعلق بتميز يعني هذا وجه اخر هو تنويع التميز لكونه مبتدأ ومحتملات تركيب هذا البيت
تسعة حاصلة من ان كلا منهما اما متعلق بالمبتداء او بقوله حصل او بمقدر والصواب اما
ذكره الشارح لما ذكرنا قوله مثال ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك لئلا يتوهم ان المقصود
بالذات بيان المميزات قوله بسم الله الرحمن الرحيم جعل البسملة اول الامثلة دون
غيرها عملا بالحديث كل امر ذي بال وتمثيلا لكل نوع من المجرورات بمثال وهذه الكلمة
المباركة مشتملة على مثال ذي اللام ايضا فالتمثيل به على حدة اما لوقوع كل تمثيل على
حدة واما لاحتمال كون اللام في الله جزءا وفي ما بعده موصولا قوله ويح وكل وجوار
مثل للتنوين للعوض بثلثة امثلة اشارة الى انه اما عوض عن الجملة او عن المفرد او عن الحرف
قوله وام سفر روي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال هل من امبر امصيام في امسفر فقال
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر على طبق لغته قوله في غير الاسم اي بحسب الظاهر قوله الا على
لو هذا قطعة من بيت ما ادري قايله وتمام الكلام على لو وان كنت عالما : بادناب
لو لم تفتني اوايله : لفظ لو في الموضعين بتشديد الواو اشعارا بنقله عن المعنى الحرفي الى قول
لو كان كذا كان كذا على سبيل التمني والاذناب جمع ذنب كفرس وهو اخر الشيء ولم تفتني من
فات يفوت والمعنى اني ملوم على ما قد قلته من قولي لو كان كذا كان كذا متمنيا ذلك لخيبتي
عما تمنيت ولو علمت ان قولي ذلك لا ينتج نتيجة لي سوى اللوم والخيبة لما فات عمري في اوايل
هذا القول بصرفه فيه قوله وتسمع بالمعيدي اي المعيدي في الاصل تصغير معدي
بضم الميم وتشديد الدال والياء منسوب الى معد بن عدنان احد اجداد رسول الله صلى الله عليه وسلم
خففت الدال عند التصغير ثم جعل علما لرجل شاعر شهير في الشعر وقد خرج رجل عن وطنه

وقطع

وقطع مراحل وتحمل مشاق متاعب لبرى المعيدى شعرا غير موزون فقال الرجل هذا القول وقيل
اسم الرجل مسمى بشقة ابن ضمرة وهو مشتهر بالفصاحة قد وصف فصاحته وما عنده منذ
ابن ماء السماء ولم يره منذ رقط فاحضره فراه صغير الجثة فاحتقره في نظره لصغر جثته فقال
هذا الكلام فقال المعيدى الرجال ليسوا جالا لعظم الجثة ان المرء باصغريه اذا قال قال
باللسان واذا قاتل قاتل بالجنان اى بالجرءة وقيل المعيدى علم لابن حمزة الحكيم فلما مات ابو
وصف المعيدى عند السلطان بانه حكيم عامل فاحضر السلطان فراه صغير الجثة فقال
هذا القول وهذا الكلام صار عند العرب مثلا لمن كانت قصته كقصة المعيدى ثم الظاهر ان
يكون لتسمع بالرفع على الغلو ان المقدرة عن العمل كما قيل اذ لو كان منصوبا لم يبق للقدح به
وجه قوله بتاء فعلت اى بادخالها او بدخولها او بتاء الداخلة على آل فيما تقدم وكذا في
الياء والنون وخصوصيته حركة تاء فعلت باحدى خصوصيات الحركة انما هي لامكان التلفظ
ولا دخل لها في التميز فتقييد التاء بالفاعل اشارة الى ذلك لا لاخراج تاء التانيث الساكنة لما
سنذكر قوله وبتاء التانيث الساكنة مثل له بقوله واتت واشارة الى انه عطف على
المضاف تتعلق به مضافا الا على المضاف اليه داخلا على المركب ذلك لان التاء مشترك لفظي بين المعنيين
والمناسب عطفه هو ما ذكرنا الا ما ذكره كما لا يخفى على من له ذوق في علم المعاني قوله ومن
توضا يوم الجمعة فبها اى فيعمل بالسنة او بالرخصة ونعمت اى نعمت السنة او الرخصة الوضوء
وتمام هذا الحديث ومن اغتسل فالغسل افضل والغرض من التمثيل به الاشارة الى فعليته
نعم وبئس بدليل دخول التاء الخاصة للفعل عليهما رد لبعضهم زعم انه اسم بدليل قول من قال ما
هي بنعم الولد حيث دخل الباء الجارة عليه واجيب عليهم بان التقدير ما هي بولد مقول في حقه
نعم الولد وكذا القول في بئس قوله وبه يتعلق هذا القول تعريض بالمركب الذي جعل
يتجلى نعتا بجوز الصبيرة ثوله فعل مبتدا والظرف متعلقا بمقدر لان المقام مقام ان يوقع
ان الفعل يتجلى ويتميز بما ذا لان الفعل المتجلى حاصل بما ذا كما وجد الذوق السليم ولا حاجة

فلما راه قوم المعيدى

لدفع توهم ان كلامه يقتضي اتحاد التائين مع انهما نوعان متباينان عبد القادر

اذ ليس فيه استعمال المشترك في معنيه بخلاف ما ذكره عبد القادر

المركبة

نائبه معمول صفة الموصوف مقامه عند حذف الموصوف وصفته [illegible]

بجملته
وهم الحصر المستفاد من تقديم الظرف ... متوله بتاء ... يتجلى ... بعلامة الاسم والوقف ... [illegible]

لكون فعل مبتدأ الى الوصف المذكور اذ تقديره فعل سابق كما هو الظاهر وقدم الظرف ليفيد
الحصر تاكيدا لبطلان قول المركب قوله اقائلن احضروا الشهود قاله رؤبة واوله اريت
ان جائت به املودا مرجلا ويلبس البرود ولا ترى مالا له معدودا اريت متكلم
اصله ارايتك اى اظننت والهمزة للانكار وفاعل جائت عائد الى مراة الخاطب المجرود
في به وله الى ولدها واملود كعصفور بالفارسية نرم بدن ومرجلا بالجيم المفتوحة
المشددة وهو بالفارسية موى شانه كرده شده او بالحاء المهملة اى مزينا والبرود جمع
برد كقفل ثوب مخطط والنقدير هو يلبس البرود على ان يكون هذه الجملة مع ما قبله
حالات عن الضمير المجرور في به واقائلن بتقدير افانت قائلن بالمراة المذكورة ان قرئ
احضروا وهو من الاحضار جزاء للشرط اى افانت تطلب منها او من اقوامها ان تأتي او
يأتوا بالشهود على ان هذا الولد ولدها وهل كنت في شك من ذلك مع وجود هذه
العلامات قوله لانه ضرورة اى دخول النون على الاسم لا دخول النون لان التاكيد مقصود
والضرورة اما مصدر او مفعول بمعنى الفاعل والتاء لزيادة المبالغة والتعدية لانه دافع
ضرر او دافع مرد ذي ضرر قوله اى سوى الاسم والفعل اى مطلقا فغاية التفسير دفع توهم
كون المرجع الاسم والفعل المميزين بما ذكر فلا يلزم ان يكون خوشتان حرفا قوله مشترك بين
الاسماء والافعال المراد بكل من الاشتراك والاختصاص ما هو بحسب الحقيقة مطلقا لا بحسب
الظاهر فقط فلا يرد ان ما سيأتي في باب الاشتغال غير مناف لاشتراك هل فلا حاجة الى الاعتذار
قوله في حيزها الحيز كسيد من حاز يحوز اى جمع وهو في الاصطلاح عبارة عن المكان
لجميع ما يتمكن فيه قوله في حيزها اى في خبر جملتها قوله فالراضي اى اختصاص هل بالفعل في
الحالة المذكورة لعدم المنافاة قوله للاتفاق على اعراب الاول وبناء الثاني فحكمهما
ابعد عن طرو بان الشك عليه حق ما كان كل هو التقديم قوله لشرفه بالاعراب فان
الاعراب اصل في الاسم الاصل للفعل وهو اشرف من الحروف قوله بلى اى فذيله وليس التقدم

يصلح ان يلي لان الصلاحية لا تفهم الا بالولي فالحمل عليها مع لزوم التجوز تطويل في المسافة
قوله اي يقع بعده لم اشارة الى تعيين الفاعل والمفعول حتى لا يتوهم عكس ما في الواقع
وقيل اشارة الى ان المراد بالولي ما يقع فاعل بعد مفعوله لا بالعكس وليس بشيء اذ الولي
مصطلح في الاول قوله الساكنة حمل كلام العهد الذكري المشار به الى تاء فعلت واتيت على
الاشارة الى الثاني فقط وذكر الاول من قبل نفسه لما تقدم من تقيده بلفظ التاء قبل
قوله انت والمقدر كالمذكور فكان لفظ تاء مذكورا مرتين وامكان الاشارة الى الاقرب
يمتنع عن الاشارة الى الابعد وقيل حمله على الاشارة الى التائين لكن قدم الساكنة
لتقدم الغائب على المخاطب وهو كما ترى قوله وعنى بذلك يعني ان المراد بالمميز بالتاء
الموضوع للماضي مطلقا لا ما استعمل في الماضي حتى تخيل كون التاء خاصة له بدخولها
في نحو اذا وقعت الواقعة واما عدم دخولها على نحو لم يضرب لولا العناية المذكورة
فلانه ليس بماض وانما كان مضرا لو كانت التاء خاصة شاملة وليست كذلك ولو قال وعني
بالماضي الموضوع للماضي لكان احصر واحسن قوله المؤكدة وهذا التوصيف اشارة الى
اللام في النون للعهد الذكري فيشمل نوني التاكيد ويخرج نون الاناث لعدم كونه من مميزات
هذا الفعل قوله فعل الامر المراد به الامر مطلقا سواء كان باللام ام بدونه لا ان يراد به
الثاني فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فهم الامر خاصة له لوجوده في غيره ايضا
وحمل الامر في قوله ان امر فهم على طلب ايجاد الشيء من الفاعل المخاطب بعيد فان قلت هذه
الخاصة المركبة ان كانت من الخواص الغير الشاملة كما هو الظاهر فالملازمة في الشرطية الثانية
ممنوعة وان كانت من الخواص الشاملة فيخرج عن فعل الامر نحو هات وتعال مع انهما فعل
على ما نقل من المضي وليسا ماضيين ومضارعين فيلزم ان يكونا فعلا امر المختار الاول
ويقول المعتبر في متعلق الشرطية الثانية ما يبنى في فعل الامر وهو كون الامر في قوله ولا
مفهوما من لفظه بواسطة لفظ اخر فالملازمة ظاهرة قوله مما يقبلها احتراز عما اذا

قبل التثنية نضربن واشار الى المخاطب بامره بالضرب ونحو ذلك والمراد بما يقبلهما ما علم ادخال
العرب النون فيه سواء كان مع النون حال الفهم ام لا قوله اي في مفهوم الامر تقدير المضاف
اشارة الى امتناع حمله على معنى فعل الامر بلزوم التناقض لا غير بدون تقدير هذا
المضاف او ما يؤدي مؤدى هذا التقدير والا لم يصح حمل خبر عليه قوله بمعنى طلب ايجاد
الشيء احتراز عن سائر معانيه من القول والطلب على نحو الاستعلاء وغير ذلك واللام في
قوله والامر اشارة الى الامر الاول ولهذا اكتفى بتفسير الثاني عن تفسير الاول قوله للنون
محل فيه الظرف الاول مستقر في موضع الخبر والثاني لغو متعلق بمقدر اي محل ومجل وقيل
بالعكس وليس بشيء قوله فليس بفعل قدر هذه لوجهين الاول ان لا يلزم كون الجزاء جملة
اسمية خالية عن الفاء الثاني ان للازم اولا على تقدير اثبات ما ينافي الشيء انما هو انتفا
ذلك الشيء لا حدث شيء اخر هذا اذ لو كان تنوين قوله بفعل عوضا عن المضاف اليه
وكذا اذا كان للتمكن فان فيه الامر منه مضاف بكونه فعلا غير امر ايضا فثبت كون المفهوم الغير
القابل للنون ليس بفعل مطلقا واعلم ان المعتبر في كل من الافعال الثلثة امران ففي الماضي الدلالة
بالوضع على حدث ماض وقبول التاء وفي المضارع الدلالة بالوضع على حدث حاضر او
مستقبل وقبول لم وفي الامر الدلالة على معنى الامر بالوضع وقبول النون فالمشتمل على كلا
الامرين هو الافعال الثلثة واما المشتمل على واحد منهما فله ستة احتمالات اثنان بالنسبة
الى الامر قد اشار المص والشارح اليهما بقولهما والامر ان ادرك اه وقابل النون اه واثنان
بالنسبة الى المضارع قد اشار الشارح الى واحد منهما بقوله اذا دلت اه واثنان بالنسبة الى
الماضي قد اشار الشارح الى الواحد منهما بقوله او على حدث حاضر اه ولم يتعرض للاثنين الباقيين
لعدم وجودهما في كلامهم الاسماء الاسم مبتدا خبره اما قوله معرب على ان يكون الظرف
متعلقا بما فيه من رائحة الفعل او جملة قوله منه معرب على ان يكون الظرف خبرا عن قوله
معرب ويكون من اسما مبتدا لقوله معرب خبرا لثلثة او سطها كما وجدنا الذوق السليم

المراد

المراد في هذا المقام قوله اي بعضه متمكن في التفسير بالبعض اشارة الى ان لفظ من للتبعيض
وفي قوله متمكن وغير متمكن اشارات الاولى ان المعرب والمبني يسميان بهذين الاسمين ايضا الثانية
انهما متقابلان لان غير ممكن اجتماعهما في اسم واحد من حيثية واحدة الثالثة انهما غير ممكن ارتفاعهما
عن اسم خلافا لمن قال بامكانه في المضاف الى الياء ثم ان تقابلهما تقابل التضاد سواء اخذا
مطلقين او مقيدين بالاسم او بالفعل اذ حقيقة المعرب واثر تجليه العامل في اخر الكلمة لفظا
او تقديرا وحقيقة المبني وكيفية تمتنع من الجلب المذكورة لا تقابل الايجاب والسلب وعدم
الملكة كما يتوهم من تسمية المبني بغير المتمكن ويتبادر من تعريفهما بما اختلف اخره وما لم يختلف
وبالمشابه بالحروف واللامشابه به فيما اخذا مقيدين بالفعل فان هذه التسمية والتعريفات
انما هي باللوازم ثم المتمكن اما بمعنى القادر من مكن او بمعنى المستقر في المكان من المكان سمي
المعرب بذلك اما لان المعرب كانه قادر على ان يجعل اخره مختلفا بالعوامل او لانه مستقر
في اصله وقاعدته التي هي الاعراب وقس عليه حال غير المتمكن مع المبني قوله جار على الاصل
اشار بهذا وبقوله على خلاف الاصل الى وجه تعليل المص للمبني دون المعرب فان جريان الشيء
على اصله بعد العلم بكونه اصلا له لا يحتاج الى التعليل بخلاف خلاف الاصل والاصل بمعنى القاعدة
وانما كان قاعدة الاسم ان يكون معربا لانه معتور للمعاني المقتضية للاعراب قوله
وبعضه الاخر اشار بقوله الاخر الى ان البناء مغاير للاعراب في المحل في جميع المواد لما يتبادر
من لفظ الاخر من المغايرة بالذات لا انه قد يكونان في محل واحد باعتبارين مختلفين كما زعم
الجمهور في لفظ غير وبعض الظروف فان كلا منهما معرب عند الشيخ في جميع الاحوال كما ستتضح
ذلك واما المنادى المبني المعرب قبل النداء واسم لا التي لنفي الجنس عند الوصل والافراد
فكانهما باتصال حرف النداء ولا بهما صارا ذاتا اخر غير ما كان قبل الاتصال واما ذكر لفظ بعض
فتوطئة لذكر صفته قوله وانما يبنى فيه اشارتان الاولى ان قوله لشبهه ليس متعلقا بقوله
والا لتوهم وجود الواسطة بينهما الثانية ان عبارة المص مشعرة بانحصار سبب بناء الاسم في الشبه

بالحرف دون الفعل لاقتصاره به ولتقديم قوله من الحروف على متعلقه وسيصرح الشارح بهذا

قوله لشبه فيهاى في الاسم فتقييده بالظرف للاشارة الى ان المراد به ما هو وصف للمشبه

للمشبه به ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان ذلك موجب لاعطاء حكم المشبه به للمشبه دون

البواقي كما وجه الذوق السليم فان وجه الشبه للمشبه به بالذات وللمشبه بالعرض فلا يرد

ان الشبه المذكور لا يقتضي ان يصير الحرف معربا قوله من الحروف اى من جهة الحروف قوله

متعلق بقوله مدني اى لا بمقدر نعت لقوله لشبه على ان يكون التقدير لشبه حاصل من جهة

الحروف وذلك لعدم الاحتياج اليه وفيه اشارة اخرى الى الحصر الذى ذكرنا واعلم ان

القرب ما في معناه لما كان حاصلا للشيء بالنسبة الى امور شتى فلهذا عدى بمن التبيين

لبيان المضاف اليه قوله عن عن الهدى اى ما صار عزمه من بسبب المعارضة قوله في الاستفهام

والشرط لم يتعرض للموصول لبنائهما في بعض الاحوال على المش ولا لغيرهما لان الشبه لا يوجد

فيه اصلا قوله ولا بد للبدا اسم لا وهو بمعنى العوض او التفرقة وليس فعلا ماضيا مجهولا ونحو

لحرف النفي كما توهم قوله وعلة ابن الحاجب حاصل التعليل ان الحرف لما كان بعد من الفعل

عن الاسم فيكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد واما الفعل فلما لم يكن في هذا

القدر من البعد عن الاسم فلا يكفي لمنع الصرف للاسم شبهه به من وجه واحد بل لا بد من

وجهين قلت فيه نظر لان شبه الاسم بالحرف من وجه واحد يعادل شبهه بالفعل من وجهين

اذ تبعيد الشبه للمشبه بمقدار بعد المشبه به عن المشبه وبعد الحرف عن الاسم ضعف بعد

الفعل عنه لان الاسم ما يصلح لكلا طرفي الاسناد والفعل يصلح لاحدهما والحرف لا يصلح لشيء

منهما فاذا صار شبهه بالحرف من وجه واحد كافيا للبناء لوجب ان يصير شبهه بالفعل من وجه

واحد كافيا لعدم الانصراف وان احتيج للثاني الى شبهه بالفعل من وجهين لوجب ان يحتاج

للاول الى شبهه بالحرف كذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عدم الانصراف

والان اقول ان هذا الايراد انما يرد لو كان مقدار البعد مساويا لعدد المرتبة وليس كذلك

اذ لعل البعد الحاصل من المرتبة الثالثة عن المرتبة الثانية ازيد من البعد الحاصل من المرتبة
الثانية عن المرتبة الاولى كما فيما نحن فيه فان بعد ما لم يصلح لشئ من طرفي الاسناد عما يصلح لا
لاحدهما عما يصلح لكليهما وقد اشرنا اليه سابقا ولظنى ان هذا مما لا اشتبه على المتفطن قوله
الا في الجنس الاعم اعترض عليه بوجهين الاول انا لا نسلم كونه جنسا كيف وقد استدل الامام
الرازي على نفي جنسيتها بانها لو كانت جنسا للثلثة لوجب ان يكون متميز كل منها عن الاخر بامر
وجودي وليس كذلك لان امتياز كل من الاسم والحرف عن اخويه بامر عدمي اقول هذا
الاستدلال عليل لانه ان اراد بالامتياز الامتياز في جميع التعاريف فالملازمة ممنوعة
ضرورة جواز تعريف الانسان بحيوان ليس بلا ناطق مع ان المفروض ان الحيوان جنس للانسان
وان اراد به الامتياز في بعض التعاريف فبطلان اللازم ممنوع لجواز ان تعرف الاسم بكلمة
اثبات عن المسمى اولا والفعل بكلمة اثبات عن حركتها ولا والحرف بكلمة اثبات عنهما ثانيا كما
يفهم من مامر من كلام الامام ثم نقول انها جنس البتة للقطع بانها هي تمام المشترك الذاتي بين
الثلثة وذلك مما لا ريب فيه الثاني ان توصيف الجنس بالاعم يدل على انها يكون عاليا
وذلك باطل قطعا لان اللفظ والصوت والهواء اعلى منها بل هو جنس قريب اذ لا جنس
تحتها اقول دلالة الاعم على كونها الاعم منها حتى يلزم ان يكون جنسا عاليا بل غاية ما
يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة الى الانواع ايضا كذلك لانها اعم
من الكلمة الواقعة طرفا للاسناد التي هو جنس قريب للاسم والفعل قوله وهو كونه
كلمة الضمير راجع الى المناسبة لا الى الجنس وتذكيره وتذكيره باعتبار تذكير الخبر قوله
وشبه الاسم بالفعل الى قوله كالحرف قوله وشبه مبتدا لخبر محذوف وقوله نوعا
اخر معناه على ما فهمه الناظرون نوعا مغايرا للاسم فان قدر الخبر قولنا يبعد لكان
الفرد الخفي فردا جليا وان قدر قولنا لا يبعد لما كان لما بعد الا معنى كما هو وهذا الا اشكال
مما تحير في حله فحول الناظرين وعقول القاصرين لم يجدوا مفرا الا بان اتفقوا ان الجر

قوله ٧ ازيد من بعد ما يصلح لاحدهما

ثم لم يكن بعد الوقوع الاتم ...

قوله اي الضمير المنفصل لا المجرور المتصل لانه عائد الى ما في ضمائرها

الظاهر ان هذه العبارة اما م فرقوا بكتابة الالف بعد الواو في لفظ فرقوا واما م فرق بلا فرقة بدون كتابة الواو والالف وعلى ذلك اللفظ لا كما كتبت كذا فليتأمل

هو قولنا لا يبعده ثم فرقها كل فرقة من جهة فمنهم من حكم ان الكلام مشتمل على حذف في تقديره وشبه الاسم بالفعل لا يبعده وان كان نوعا اخر وانما يبعده لو كان الفعل في البعد عن الاسم كالحرف الا انه اه ومنهم من قال بتصحيف قوله الا ان ثمن لا ان ومنهم من قال ان المفرد الخفي قائم مقام المستدرك عنه او المستثنى منه قيام السبب مقام المسبب اذ كون الفعل نوعا اخر سبب للبعد المسبب لتبعيد شبهه المعنى ان شبه الاسم بالفعل لا يبعده عن الاسمية وان كان الفعل بعيدا عن الاسم الا انه الى اخره غافلا هذا القايل عن ان صيرورة ما بعد الا ضميما للمفرد الخفي مبطل لحقايقه اقول معنى قوله نوعا اخر ليس ما صنعوا فوقعوا فيما وقعوا بل معناه نوعا مغايرا للحرف في الخبر فقولنا لا يبعده ولا غبار عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان المستتر في كان يجوز ان يعود الى الشبه والى الفعل وان لا يحتمل الاستدراك والاستثناء كما اشرنا اليه قوله وفهم من حصر المص قد عرفت وجه الحصر فيما ذكرنا انفا قوله كالشبه الوضعي المراد بالوضع في قوله الوضعي اما نوع من معناه اللغوي اي تعيين اللفظ وتخصيصه او نوع من معناه الاصطلاحي اي تعيين اللفظ بازاء المعنى لكن بحمله على اسم المفعول اي الموضوع وهو اللفظ والنسبة على الاول من باب نسبة الشبه الى وجهه وعلى الثاني من نسبته الى المشبه به قوله كما هو الاصل اه المراد بالاصل القاعدة وانما كان قاعدة الحرف ان يوضع كذلك لان الحرف الة لملاحظة معنى خويه والالة لكونها مقصودا بالغير ينبغي ان تكون اصغر من صاحبها لكونه مقصودا بالذات وقوله في وضع الحرف ظاهر في المعنى الاول للوضع قوله وهما التاء ونا فهذا التفسير اشارة الى ان الاولى ان ضمير المتكلم مع الغير المتصل انما هو لفظ نا لا النون فقط بان يكون الالف للفرق بينه وبين نون جمع الاناث كما ذهب اليه بعض الثانية ان قوله جئتنا مشتمل على مثال نوعي الاصل كليهما قوله فيما هو الاصل ان يوضع عليه الموصول عبارة عن الوضع والضمير المرفوع والمجرور للموصول والمستتر للحرف فقوله ونحو يد ودم اه هذا جواب عن سؤال مقدر يمكن تقريره بوجهين الاول ان الوضع

على

على الحرفين في الاسم لو كان علة للبناء لوجب ان يكون كل اسم كان كذلك مبنيا والتالي باطل لان نحو يد ودم موضوع على الحرفين مع انه معرب هذا اظهر الثاني ان الوضع على الحرفين لو كان اصلا في الحرف فقط كما هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب ان لا يوجد في الاسماء المعربة والتالي بط لوجود نحو يد ودم والجواب على التقريرين ان ما يكون علة للبناء واصلا في الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين مطلقا ونحو يد ودم موضوع على ثلثة احرف ثم حذف منه حرف وبقي على حرفين ثم ان هذا الجواب يكشف الحجاب عن وجه كلا السؤالين فقط سواء كان بناؤهما على حمل الوضع على الحرفين على الكون على الحرفين او على توهم كون نحو المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بنحو المثالين ما حذف فاؤه او عينه او لامه من غير عوض مع صيرورة الاخير منسيا وانما خص بذلك مخرجا للعوض عنه والمنوي اما على بناء السؤالين على التوهم فظ اذ لا مجال للتوهم فيهما واما على بنائهما على الحمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما ذكره اظهر منه فيهما قوله وكالشبه المعنوي قدر الموصوف لئلا يتوهم ان الشبه المدني هو مجموع اللفظي والمعنوي لا كل واحد منهما قوله متضمنا معنى اه هذا الشبه مما يوجب بناء الضماير واسماء الاشارة بناء على ما هو التحقيق فيهما من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وبيان ذلك انك اذا قلت انا مثلا لكن لا على سبيل الحكاية فمفهوم قولك انا وهو ذاتك المتصفة بتكلمك بلفظ انا هذا مما وضع له لفظ انا ولا شك ان جزء هذا المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا معنى حرفي ملحوظ لذاتك في ذاتك ولفظ انا يدل عليه تضمنا فاشبه انا باعتبار معناه التضمني المعنى الحرفي المطابقي في الاشتمال على الاحتياج الى الغير في عدم الاستقلال لكن ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف داخل في مفهوم انا فمطابقي في الحرف يحتاج الى الغير وفي انا مستقل ولهذا لم يكن انا وامثاله حرفا بل اسما شبيها بالحرف وقس عليه انت وهو وهذا واما على ما هو خلاف التحقيق فيهما من عموم الوضع والموضوع له وخصوص المستعمل فيه فمعنى الحرف جزء المعنى

اما الذى يستعمل فيه لا ما وضع له فتشبهه مثلا بالحرف من حيث المعنى الحرفى من الشبه المعنوى على الاول والافتقار على الثانى وسيجئ الفرق بينهما على ما هو التحقيق قوله سوا وضع اشارة الى فايدة ايراد المصنف ههنا مثالين دون واحد والى عدم مدخلية لفظ الحرف فى هذا الشبه قوله معنى الاشارة اى الاشارة الخاصة الآلية قوله وانما اعربا ذهب ابن الحاجب وجماعة الى بناء تثنية اسما الاشارة والموصولات قالوا ان لكل من ذى الاعراب وذى البناء فيهما وضعا على حدة قوله وهو التثنية اى تحول علامة التثنية لانفس الة الاثنينية وهكذا المراد من الجمع حيث حكم بانه من خصائص الاسما فلا يلزم ان يكون مثل اللذين وما اذا استعمل فى غير المفرد معربا واما المفرد فمع الاسما وغيرها بحسب المعنى لكن لم يطلق على غيرها لانحصاره به فلا فائدة معتدا بها فى الاطلاق المذكور قوله وكالشبه الاستعمالى هذا اشارة الى ان النيابة والافتقار قسمان لقسيم الوضعى والمعنوى لا قسيمان لهما والمراد بالشبه الاستعمالى استعمال الاسم على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها اصالة دون الاسما وعبر عن ذلك بقوله بان يلزم اه قوله لها اى للحروف لان المراد وصف المشبه لا وصف المشبه به قوله فى العمل اى لا فى المعنى ولا فى غيره ولا يكفى هذا القدر للبنا بل لا بد ان يضم اليه عدم التاثر والا لزم بناء المصادر النائبة عن الافعال فى شبهها فى العمل مع انها معربة قوله بلا حصول تاثر تقدير لفظ الحصول ابراز للمتعلق قوله فيه لئلا يتوهم تعلقه بالتاثر قوله لا يبعد ان يراد بلا حصول التاثر لا وجوده فى المعنى فاشارة تقدير لفظ الحصول الى ان جزء علة بناء اسما الافعال انما هو لا وجود التاثر فى المعنى الذى هو معلول لذات المعنى لا ما هو المتبادر منه للاتاثر وهو لا ظهوره اى لا وجوده فى اللفظ الذى هو معلول للبناء ليندفع بتلك الاشارة دور بما يتوهم لزومه من المتبادر فى هذا المقام من كون الشئ جزء علة ومعلولا لشئ واحد فتدبر فانه دقيق جدا فان قلت لا حاجة فى بناء اسما الافعال الى القول بالشبه بالحرف بل عدم مقتضى الاعراب الذى هو المعنى

كاف في بنائها ولو سلم الاحتياج الى ذلك فلا حاجة الى انضمام العاملية اليها بل يكفي بنفس
اللامعمولية تشبه مطلق الحروف وبذلك تستحق البناء فالجواب عن الاول ان عدم مقتضى
الاعراب سبب لعدم الاعراب بحسب ذاتها لا مطلقا لجواز ان يحصل اعرابها لامر عارض
كالحمل على اكثر افراد انواعها كالمضارع المعرب لعارض هو الشبه بالاسم وعن الثاني بان
اللامعمولية فقط وان كانت من خصائص الحروف لكن المركب منها ومن العاملية الذي هو
اقوى منها ايضا من خصائص بعض انواعها واعتبار الاقوى اولى واما الجواب بان اللامعمولية
امر عدمي لا يصلح ان يصير سببا لامر وجودي ففيه ما فيه قوله بعامل هذا القيد
لادخال نحو هيهات مما يتغير لا بعامل قوله على الارجح احتراز عن المذهب الراجح لقائل
بانها اسماء المعاني الافعال ومحلها رفع على الابتداء وعن المذهب المرجوح لقائل بانها
اسماء للمصادر النائبة عن الافعال ومحلها نصب على المصدرية واما المذهب الارجح فبانها
اسماء الالفاظ الافعال ولا محل لها من الاعراب وفيها مذهب اخر هو القول بانها افعال وهو
في غاية الضعف قوله وكافتقار لرلاي للاسم والفرق بين الافتقار في الشبه المعنوي
والافتقاري ان المفتقر في الاول هو المعنى الآلي وفي الثاني المعنى الغير الآلي والمفتقر اليه
داخل في مفهوم اللفظ على الاول وخارج عنه على الثاني قوله الى جملة اي مطلقا
حقيقة او حكما فيشمل افتقار الموصولة الى الصلة ايضا والتقييد بالجملة للاحتراز
عن الافتقار الى المفرد كما في الجهات وشبهها فانه ليس موجبا للبنا على مذهب فالي
للاخفش فانها معربة مطلقا عندهما وسيأتي ما يشعر بذلك في باب الاضافة ولما لم
يعرض المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على الشارح بان هذا التقييد مخل لبنا
الجهات ونحوها قوله كما في الموصولات لم يتمثل له هو الافتقار الاصلي مطلقا سواء منع ايجابه
للبنا معارض ام لا فلا ينافيه شمول المثال لاي الموصولة قوله بخلاف افتقاره الى مفرد
لما كان للافتقار الفاقد للشرطين ثلثة اقسام الاول ما فقد الشرط الاول فقط كسبحان

لانا لا نسلم ان البناء وجودي لم لا يجوز ان يكون عدم ملكة للاعراب ولو سلم بناء على ان التقابل بين المعرب والمبني تقابل التضاد فعدم علية العدم للوجود ... في العدم ... غير مفيد ابن القرداغي

فان المعنى التضمني تعقله انما هو بتعقل اللفظ انا بهذا تتصفه ذات تلك الدالة في مفهومنا ... ان مفهومه يوجد تلك المتصف تعقله بلفظ انا بهذا كما حققه انما عبد القادر لما جدى قوله ليس موجبا للبناء يحكى القول ببنائها على انها شبهت الحرف في المعنى لتضمنها معنى الاضافة كما ... هنا الا لا افتقار حتى يرد الاعتراض ... ح

واد الموصولة والشرطية والاستفهامية عبد القادر المعربة لضعف الشبه بما عارضه من لزوم الاضافة الى المفرد عبد القادر

الثاني عكسه كالنكرة المفتقرة الى جملة الصفة الثالث ما فقد كلا منهما كالفاعل المفتقر
الى جملة الصفة الثالث ما فقد الفعل مثّل للفاقد بثلث امثلة ولا يخفى ان الاولى
ان يمثل للثالث بالمميز المفتقر الى التميز لكونه داخلا في الشبه الاستعمالي الغير المتضمن
لشروطه وذلك لان الشبه الافتقاري استعمال الاسم كالحرف في اتصال ضميمته به لا في
اتصاله بها او افتقار الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الاولى ان يذكر المثال الثالث
عقيب المثال الاول لان حمل الفاقد للشرط الاول على الاعم اولى من حمل الفاقد للشرط
الثاني كما وجدنا الذوق السليم لكن الش ساهل في ذلك قوله كما في سبحان قيل افتقاره
غير اصلي اذ يستعمل مضافا وغير مضاف ولا ينون لكونه غير منصرف للتعريف والالف والنون
المزيدتين وهو مصدر لا فعل له ومن قال ان افتقاره اصلي قال ان فعله سبّح ويحتمل ان
يكون اصالة افتقاره بالنسبة الى معنى المضاف اليه وعدم اصالته بالنسبة الى لفظه والمعتبر
هو الاول قوله وهو العارض اشارة الى ان الاصل هنا ما يقابل العارض لا ما يقابل
الفرع قوله بفواتح السور اى بلا بانها المعربة او بل بانها على الخصوصية كالك فان المضم مالكي
والمراد بالسور السور المعهودة التي اوايلها حروف مقطعة قوله في كونها لا عاملة ولا معمولة
اقول الحكم ببناء الفواتح لذلك مشكل اذ لو لم يكن لها معنى اصلا كما ذهب اليه من لا
يعتد به واكتفي فليست بكلمة فضلا عن كونها اسما مبنية وان كان لها معنى لا يعلمها الا الله
كما ذهب اليه جماعة فلا نعلم حالها هل هي معمولة ام لا وان كان لها معنى ثبت اليها كما
ذهب اليه اخرون فهي معمولة بهذه المعاني كما يظهر لمن تامل فيها ويعلم ان الحكم ببناء الاسماء
لتلك الشباهات موقوف على كون ماخذها اصلا في المشبه به عارضا في المشبه اما في
الوضع فيستدل على هذه بما ذكرنا واما في المعنوي والافتقاري فبعمومه في الحروف دون
الاسما واما في النوابي فبغلبته فيها بالنسبة اليها قوله اخره اى اخر المعرب لم يحصل لا
التقدم والتاخر بعد وجود المتقدم والمتاخر كلها والانسب ان يعلل ما وقع لا ما يقع ذلك

لم يقل في اول بحث المبنى قدم المبنى واخر المعرب لما كان ههنا موضع ذكر المتاخر والانسب
اتصال التعليل بالمعلل لم يقل ههنا قدم المبنى **قوله** لان المبنى محصور اى انواعه وافراده
واحكامه قليلة بالنسبة الى المعرب وحق القليل تقديمه على الكثير لان فى آخر ترك المؤخر
بالكلية عند تقديم القليل اقل **قوله** لانه ما قد سلما اى المبنى بخلاف المعرب فى كونه
لان المعرب ما سلم من شبه الحرف وكلما سلم منه فهو فى هذا الكتاب ثم وانواع وافراد واحكا
كثيرة كما انه فى الواقع ايضا كذلك بخلاف ما لم يسلم لما تقدم فلا يرد عليه ان هذا الدليل
لا يدل على المدعى بوجه ولو سلم فلا نسلم دلالته على التاخر فى هذا الكتاب **قوله** السابق
ذكره وصف للشبه احترز به عن الشبه الغير المدنى والمراد بالذكر ما هو بالتفصيل فلا
يرد ان غير المدنى ايضا سبق ذكره فلا يحترز به عنه ولا يبعد ان يكون صفا للحرف احترازا
عن الحرف الغير المصطلح عندهم **قوله** بضم السين رجح ضم السين على كسرها لكون لفظ
سما مكتوبا فى المتن بالالف كما هو مقتضى الضم لا بالياء كما هو مقتضى الكسر ولم يقرءه بفتح
السين مقصورا عما يقابل الارض مع حسن اقترانه بالارض لان الاشارة الى قسمى الاعراب
اهم من ذلك **قوله** مع همزة وحذفها او القصر اى القصر مع حذف الهمزة لان تلك
الهمزة مع كونها للوصل عوض عن اللام المحذوفة ايضا فلا وجه لذكرها مع اللام فلا يرد ان
المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست **قوله** ومضى هذا مصدر مضى يمضى
واصله مضو كقعود اعل اعلال مهدى ثم كسر ولم يكسر لكفى لمناسبة الضم الميم ويجيء هذا اسم
فاعل من مضى بعد قلب الهمزة ياء وادغام الياء فى الياء ومنه ما وقع فى بعض الزيارات ووجه
المضى **قوله** الاول على السكون الى قوله فيسكن اعترض عليه بوجوه الاول انه لا وجه لعدم
فى بيانه حكم الامر من لا يحتاج الى الاطناب المذكور لامكان ان تقول بدل ما قاله على ما يجزم به
مضارعه الثانى ان لا وجه لتخصيص لبيان فى الامر بالمفرد المذكر الثالث انه لا وجه لتخصيص الامر
ببعض الصيغ دون الماضى الرابع ان لا وجه لترك ما بنى على السكون بالاعلال فى الماضى
للمفرد المذكر

وكذا ما بنى منه بالضم والفتح النقد يربين كرموا ورمت والجواب عن الثلثة الاول ان مراد

الشارح بيان مذهبه فيما اختلف فيه من الامر والماضي وهو صيغ الماضي باسرها والمفرد

المذكر من الامر اذ ما سواه من صيغ الامر مما اتفق على بنائه على السكون في الجمع المؤنث

وعلى الحذف في غيره واما المفرد المذكر من الامر فاختلف فيه فقيل انه مبني على الحركات

ان كان اخره مدغما فيه او ناقصا والا فعلى السكون كما سيذكره الشارح ومذهبه انه مبني على

السكون اللفظي او التقديري ان لم يكن ناقصا والا فعلى الحذف واما صيغ الماضي فالمشهور

ان ربعا منها مبنية على الفتح اللفظي او التقديري وعلى السكون اللفظي وواحد منها

على الضم اللفظي او التقديري والبواقي على السكون اللفظي ومذهبه انه مبني على الفتح

اللفظي ومذهبه انه مبني على الفتح اللفظي او التقديري مطلقا الا ان الضم والسكون فيه

انما هو لعارض ولهذا لم يقل بدل قوله فيضم وقوله فيسكن فعلى الضم وعلى السكون وفي

منه اشارة اخرى الى ان مذهبه انما هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى قوله على الفتح

على الفتح اللفظي في الجملة ما لم يتصل به واو جمع فيضم بالضم اللفظي والتقديري دائما او

ضمير رفع متحرك فيسكن بالسكون اللفظي دائما وههنا ثمانية عشر احتمالا ثلثة منها ما ذكره

الشارح والبواقي منتفية وقد اجيب عن الثاني والثالث بان ما سوى المفرد المذكر والجمع المؤنث

من الامر داخل تحت قوله ان كان معتلا لان ضمير الفاعل كجزء الفعل واما الجمع المؤنث فبناؤه

على حاله في المضارع فلا حاجة الى البيان ولا يخفى ما فيه قوله على خلاف الاصل وذلك لان

الاصل في الافعال البناء لعدم اشتماله على مقتضى الاعراب قوله فعلا مضارعا لما كان

في قول المصنف مضارعا ايماء لطيف الى علة قوله واعربوا قيده الشارح بقوله فعلا ليكون فيه ايماء لطيف

الى علة قوله خلاف الاصل فكان اعراب المضارع وكونه على خلاف الاصل دعوى بينته

وبرهانه قوله لاعتوار المعاني المختلفة عليه تعديته الاعتوار بعلى باعتبار تضمينه معنى الورود

او الاستيلاء والا فهو متعد بنفسه والمراد باعتوار المعاني للاسم ان ياخذه كل واحد منها

من غيره

من غيره والطبيعة بغيره والمراد بالمعاني ههنا الاثبات والنفي والخبرية والانشائية وهذه
المعاني لما كانت معتبرة لذات معروضها ليست مما يقتضي الاعراب فان ما يقتضي الاعراب
لا بد ان لا يعتبر ذات معروضه كالاعراب فلا يرد ان المضارع لو اعتور عليه المعاني لكان
معربا على الاعلى خلافه لكن يرد عليه ان الماضي كالمضارع في ذلك فيلزم على ذلك
بناؤه او اعرابه ايضا فالحق ان اعرابه لشبهه بغير ذلك من الاشتراك والاختصاص
وغيرهما فافهم قوله من نون تاكيد مباشر اراد بالنون اعم من النون اللفظي والتقديري
وبالمباشر المباشر لفظا وتقديرا معا والمعنى واعربوا مضارعا ان عري من نون اللفظي
المباشر لفظا وتقديرا معا كلا يضربن مفردا ومن النون التقديري المباشر لفظا وتقديرا
معا كلا تخشن الفقير سواء عري من غيرهما مما ذكر كلها كيضرب ام لا بان قرن النون اللفظي
المباشر لفظا فقط كلا يضربن جمعا او النون اللفظي الغير المباشر كلا يضربان التقديري
المباشر لفظا فقط اي ما من شانه المباشرة اللفظية فقط كلا تضربوا القوم بحذف النون
او النون التقديري لغير المباشر نحو لتبلوا القوم بالحذف فالفعل المضارع باعتبار نحو
النون والمباشرة وجودا وعدما سبعة اقسام اثنان منها مبنيان والبواقي معربة
بعضها لفظا في بعض الاحوال وبعضها تقديرا دائما لكن بشرط عدم اتصال نون الاناث
بها وقد عرفت الامثلة قوله تركيب خمسة عشر اي كتركيبه في كونه غير نسبي او في حذف شيء
عن طرف احد جزئيه وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف يستلزم انتفاء الاعراب اللفظي
لا انتفاؤه مطلقا حتى يلزم الدور قوله معربا تقديرا قيل في حالة النصب والجزم معرب
بحذف النون لفظا وقيل ببناء ذي النون مطلقا مباشرا كان ام لا قوله وان عري
في هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرط الاعراب في المضارع عراؤه من مجموع الامرين
هو مجموع والا لزم اعرابه عند عرائه من احدهما فقط بل الشرط عراؤه من كل واحد من
الامرين ولا يتحقق ذلك لا بعرائين وفيه ان العراء من المجموع من لوازم المضارع ولا معنى لشرطه

الملزوم باللازم الاعم فلا احتمال فى العبارة ولا حاجة الى تلك الاشارة ويمكن ان يكون التقييد اشارة الى انه المفاد والمراد معًا قوله لانهما يستويان اه المراد استواء المضارع والماضى فى اصل الاصالة والعروض لا فى خصوصيتهما فان فى المضارع حصول الموصوف بهما بالقوة البعيدة وفى الماضى حصول الموصوف بالاصالة بالقوة القريبة وحصول الموصوف بالعروض بالفعل فلا يرد عليه ان اصالة السكون فى المضارع فى نفسها علة لسكونه لا لاجل الحمل قوله مكبر عن بضم الراء من راع يروع اى خاف وبفتحها من ورع يرع قوله ونحو ليت بقولها المحزون هذا ما يرثى بها ابو طالب بن عبد المطلب لنديمه مسافر بن ابى عمرو بن امية بن عبد شمس بعد ان عرض ورم البطن وخرج من مكة الى الحيرة ليتداوى مرضه ومات فيها والبيتان منها هكذا ليت شعرى مسافر بن ابى عمرو وليت يقولها المحزون اى شئ دعاك ام غال مراك وهل اقدمت عليك المنون ميزان هذا البيت فاعلاتن مفاعلن فعلاتن والمصرع الاول مطابق لهذا الميزان بلا زيادة ونقصان واما الثانى فاوله راء عمرو وانما يطابقه بزيادة حرف ساكن بعد تاء ليت وبحريك حاء المحزون واما الثالث فاخر الراء الساكنة فى مراك وانما يطابقه بتحريك لف غال واما الرابع فانما يطابقه بإسكان هاء وهل وتحريك لامه وحذف همزة اقدمت ولام المنون والعرب لا يبالى بامثال هذه الاختلافات وذلك ظاهر لمن نظر فى اوزان اشعارهم ثم ان غال فاعل من العلو ومراك بفتح الميم كرمى والمراد منه اما محل صيرورة المرثى لمرئيا فيه او وجهه لانه الذى ينظر فيه اى كونه مرئيا والمعنى ليت علمى حاصل يا مسافر بن ابى عمرو اى شئ دعاك ففارقتنى بل كان علا رؤيتك ومحل رؤيتك فبعد عن جنابى وهل ابتلى عليك الموت وتانيث الفعل باعتبار تانيث المنون والاستفهامان الاخيران للتقرير قوله وجذبها الى معنى الاسمية اعلم ان كل لفظ مهملا او موضوعا اذا اريد منه نفس هيئته الموجود مطلقا فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكما لا حقيقة لانتفاء الدلالة الوضعية

الى ذهنا او خارجا

المعتبرة

قوله بعيد الخ اشارة الى انه المراد بالاول الخ

ای عدم حاصل السکون بالاصالة فی الفعل المضارع وعدم حصول ... الاصالة ... القرينة فالحاصل انه وصف ... سكون بالعرض ... عليه و... الفارسية بودن ... مستقيم ... الحيرة بكسر الحاء ... البلد ... بظهر الكوفة ... النصارى ... المنذر ...

والحركة

المعتبرة فی الکلمة الحقیقیة اذ دلالة المهیة الموجودة فی الخارج علی نفسها الموجودة مطلقا
دلالة عقلیة لا وضعیة فتدبر قوله بدلیل عدم دخول وفائها لمقتضاها فان مقتضاها الکل
علی الاسم ونصبه وعدم عود الضمیر الیها ولم تف ههنا بشیء منها قوله اسما کان او فعلا
اشارة الی ان اللام فی المبنی للاستغراق لا للعهد المشار به الی الحرف قوله ونقل المبنی
کان وجهه ان لسان العرب عود ان یتکلم بالمعمول علی حسب اقتضاء العامل لکثرة المعربات
فی کلامهم فالتکلم علی خلاف ذلک ثقیل علی لسانهم لکونه علی خلاف عادتهم قوله ای ومن
المبنی لما کان امثلة المص کلها للاسم المبنی وسیظهر من کلام الش انفراد الاسم المبنی بالحرکات
امکن ان یتوهم ان مراد المص ببیان الانفراد المذکور والضمیر المجرور للاسم المبنی ارجعه الی
مطلق المبنی ومثل بما مثل تنبیها علی ان مراده بیان احوال مطلق المبنی لا غیر قوله لالتقاء
الساکنین ای لوجوده او لرفعها المفعول له یحتمل ان یکون حصولیا او تحصیلیا قوله رجل
راکب جائنی لفظ جائنی متمم للمثال الاول لا مبتدأ للمثال الثانی ووجهه ظ قوله زید
رکب ایراد هذا المثال لاتمام النشر علی ترتیب اللف والا فاستغنی عنه بالمثال الاول قوله
او تعسر فی غیر الالف لظ ان مناط هذا الخلاف علی ان الحرکة هل هی انفصال ما للحرف
عن المخرج بعد اتصاله به والسکون اتصاله به من غیر انفصال مطلقا او هی انفصال تام وهو
اتصال بلا انفصال تام فعلی الاول الابتداء بالساکن متعذر مطلقا وعلی الثانی
کما فی صورة الروم والاختلاس ولکن فی غیر الالف لتعذره فیه مطلقا وهو ظ واما
کون الحرکة بالمعنی الثانی والسکون بالمعنی الاول فیستلزم لوجود الواسطة بینهما کما ان
کونهما بعکس هذا یستلزم لرفع التقابل بینهما فافهم ثم الحق فیهما هو المعنی الاول والحکم بالتعذر
کما هو المش قوله لاستثقال الضمة والکسرة لم یقل لما تقدم کما تقدم لان العلة ههنا
رفع الثقل وهو اعم من الخفة قوله تشبیها بقبل وبعد وجه الشبه کونهما ظرفین لازمی
الاضافة قوله وقد علم مما مثلت الی قوله لا یکون فی الفعل لفظ ما موصولة فالضمیر

المجرور يعود اليه او مصدرية فالضمير لما ذكر من التمثيلات ثم انه اعترض عليه بوجوه الاول

ان الصواب ان يقول مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع تمثيلات المص والشارح

لا من تمثيلات الش فقط واجيب عنه بان مثلت بصيغة المجهول للغايبة ولاثنا فيه نانيثه

للنسبة الى الضمير المجرور المذكر اقول لا يبعد ان يكون مراده بما مثلت به اعم من ان يكون

اصالة او حكاية او يكون نسبة العلم بما مثل به من قبيل نسبة المعلول الى الجزء الاخير

من علته التامة وهذا شايع الثاني ان الصواب ان يقول مما مثلت به ومما لم امثل به اذ

المعلوم الثاني انما هو معلوم من الثاني وجوابه ان المراد به ما اقتصرت على التمثيل به وهو

مستلزم لذلك الثالث ان المبني على الكسر والضم موجود ان في الفعل كضربوا واضرب

وجوابه انهما مبنيان عند الش على الفتح والسكون تقديرا بين لاعتباره الاصل فيهما دون

العارض كما سبق الرابع ان الحرف المبني على الضم ان كان موجودا كما هو الظ من وجود

منذ والمتبادر من تخصيص الش عدم وجوده بالفعل فلا وجه لعدم التمثيل به وان لم يكن

موجودا فههنا معلوم ثالث فلا وجه لعدم التعرض له واجيب عنه باحتمال سقوط منذ مع

تعليل بنائه على الضم من العلم وباحتمال ان يكون الش متردد في منذ لما اختلف فيه هل هو

فرع لمذ ومبني على السكون تقديرا او اصل له ومبني على الضم تحقيقا ولهذا لم يتعرض الش

لا للتمثيل به ولا لكونه معلوما قوله وفيه نظر وجه النظر يعلم مما سبق قوله هذا الهاء اسم فعل

بمعنى خذ وذا مفعوله قوله مما جيء به اه هذا التعريف غير شامل للاعراب التقديري

والا لزم الدور قوله من حركة لما لا للمقتضي والا لزم تبيين الشيء بنفسه قوله دفع وهو

بالضمة او بالواو او بالالف او بالنون قوله ونصب هو بالفتحة او بالكسرة او بالالف

او بالياء او بحذف النون قوله وجر وهو بالكسرة او بالفتحة او بالياء قوله وجزم وهو

بالسكون او بحذف الاخر او بحذف النون قوله نحو ان زيدا قائم الاولى ان يمثل بنحو كان

زيد قائما قوله في هذه العبارة قلب اقول لا يبعد ان يكون خصص بمعنى فرد كما يقال

خصصته

لان مع ان الاعراب التقديري متوقف على بيان المقتضي بالفتح اذ ما لم يعلم ان موجب حركة فاعلي مثلا لم يعلم ان اعرابه التقديري فلو توقف بيانه على مطلق الاعراب الشامل للتقديري كما هو مقتضى التعريف لدار ابن القره داغي

لان ما عبارة عن التمثيلات ام المتكلم مع الغير

كلامنا في الضمير المجرور باعتبار لفظ ما

كالنسبة في بين ويكون الجزء الحقيقي

وهو على الكسر والضم لا يكون في الفعل

الجزم بناء الفعل على الكسر والضم

لانه مما مثلت به

يكون في بيان بناء المذكور للجواب

لانه خرج ما جيء به لمقتضى العامل عبارة عن حركات

لانه يلزم من هذا التعريف ان يكون بيان مقتضى العامل بالاعراب التقديري ومعلوم ان بيان الاعراب التقديري بمقتضى العامل فيلزم الدور

خصصته بالذكر اي قررته فلا حاجة الى القول بالقلب قوله لامتناع دخول عامله
عليه وذلك لان وضع عامله الجر معنى الافعال الى الاسما فلا بد ان يكون واسطة بينهما
فيلزم دخوله على الاسما وقد سبق تفصيل ذلك قوله وهذا تبيين الى قوله تكرار هذا
جواب عن سؤال مقدر كلاهما واضحان ولفظه اي موصولة وخاص خبر المحذوف والجملة
صلة والواو اسم يكون مستتر عايد الى التبيين او الى ما يشار اليه بهذا وتكرار اخبره وقيل
اي استفهامية وهي اسم لان المقدرة وخاص خبره وفيه ما فيه قوله لامتناع دخول
عامله عليه وذلك لان وضعه استعمالها لمعنى قائم بالفعل قوله مثال لما ذكر فيه
اشارة الى ان عبده منصوب مفعول للذكر والله فاعل لا بالعكس قوله اي ذكر
يعني ان المراد بالوصف بيان نفس الذات لا بيان حالها وحكمها قوله اي من الاسما
الموصوفة كما لم يقل بدل ذلك ما اضيف للاشارة الى ان المشار اليه باسم الاشارة
هو الذات مع جميع صفاتها المذكورة لها قوله ولكن انما يعرب به المستتر في قوله
يعرب يعود الى ذو وفيه نوع استخدام وكذا القول في الضميرين السابقين عليه وانما
كلمة الحصر للاشارة الى ان اعراب ذي الموصولة بهذا الاعراب كما هو لغة بني طي مما
لا يعبأ به قوله ان صحبته ابانا اقول ما مر من الاستخدام يرفع التنافي بين هذا الشرط
واللزوم السابق قوله واحترز بهذا القيد الخ وكذا احترز به عن ذو وهذا اذا اريد منه
لفظه كما في المتن قوله بكونه معربا وصف الموضوع على هذا التقييد وهو الاعراب في
الجملة يوجد ببعض افراده هذا الاعراب الخاص ووصف المحمول بجموع افراده فلا يلزم
توقفه عليه قوله ومن الاسما الموصوفة لما لم يعلم ان خبر قوله والفم من جنس خبر سابقه
او من جنس خبر لواحقه نبه بهذا التقدير على اختيار الاول فان فهمه لا يحتاج الى قرينة
خارجة عن قوله والفم قوله تثليث الفاء اه اعداد اللغات في الفم كما فهم من هذه العبارة
ونقل عن بعض الكتب بالتصريح لا بالاشارة عشر ثلث منها تثليث الفاء مع تخفيف الميم

منقوصًا وثلث منها تثليثها مع تخفيفه مقصورًا وثلث منها تثليثها مع تشديده وهذه
الثلثة ليست منقوصة لان التشديد عوض عن المحذوف ولا مقصورة والا لزم اجتماع
العوضين لان الالف عوض عنه وواحدة اتباعها له في الحركات ونقل عن المص انه لم
يطلع على كسر الفاء مع تشديد الميم وعدها تسعا وقيل اللغات خمس عشر ست كما ذكرنا
وست تثليثها مع تشديده منقوصا ومقصورا وثلث اتباعها له في الحركات بحسب كل
حركة وهذا عجيب لانه جعل الاختلافات الحاصلة من الحركات الاعرابية لغات وقال البعض
الفضلاء من المحشين ان اللغات ثمان وثلثون لان للغات الاثنتي عشرة الحاصلة بزعمه
على حسب ما قاله القيل ضربها في الحركات الثلثة الاعرابية وحصل لغتين من قوله
واتباعها تعقيبه بالتخفيف والتشديد فضمها اليها وهذا اعجب من كل عجيب اذ يرد عليه
ما يرد على القيل مع لزوم اعتبار الحركات الاعرابية الظاهرة مع القصر فافهم ذلك
قوله فانه يعرب بالحركات عليه اشارة الى ان المنتفي بانتفاء الشرط قيد المشروط
لا ذاته وفي تبديل فيه بقوله عليه اشارة الى انه معرب بالحركات اللفظية قوله اي
كما تقدم من ذي وكم يعني ان المشبه به كلا الامرين فوجه الشبه هو الامر المشترك بينهما فلا
يلزم ان تكون مثلهما في حكم مختص بكل واحد منهما قوله وهو قريب الزوج اي قريب الزوج
من جانب زوجته او قريب من جانب الزوج لزوجته فانه شامل لكلا المعنيين قيل ولهذا لا يضاف
الا الى المؤنث وفيه ما فيه قوله وان اضيف ان بكسر الهمزة لا بفتحها كما توهم قيل المناسب
ان يقول وان اضيف الى غير اليا اقول اراد بالحركات الحركات اللفظية لا الاعم فلا وجه
لما ذكر قوله وفيه اي في التسهيل قوله وهن كذلك قد والخبر كذلك لا من الاسماء لما هو ظ
قوله عن اسماء الاجناس وهو الحق لانه بمعنى فلان وهو شامل لاسماء الاجناس ولما
غلب استعماله في المستقبحات سيما الفروج لان التصريح بها خلاف الادب توهم انه موضوع
لها اوله خاصة قوله وقيل الفرج خاصة الفرج كما يطلق على قبل النسوان كذلك يطلق

على

على قبل التذكران قوله في هذا الاخير ظرف متعلق بالنقص لا باحسن قوله وهو هن اي الام
قوله من تعزى بعزاء اه تعزى فعل ماض بمعنى انتسب واعضوا امر مضاعف من افعل والجاهلية
زمان بين عروج عيسى وبعثة محمد صلعم ولا تكنوا كلا تدعوا اي من نسب نفسه بابيه كما تنسب
النفوس في الجاهلية الى الاباء فقولوا له عض اي خذ باسنانك هن ابيك لعله ينفعك انا
لا يجيبك في القتال ولا تقولوا له هذا القول بالكناية وهذا الخبر وان كان منسوبا اليه عم
لكن لا ندري اهو منه ام افتراء عليه هذا قوله والنقص في اب تقديره النقص لفائدتين الاولى
ان لا يتوهم ان فاعل الندر هو الاعراب بالحروف المذكورة الثانية ان يشار به الى ان الظرف
متعلق به لا بقوله يندر لان النقص وصف للمجرور والندور وصف للنقص والاشارة
الثانية مستفادة من تقديره مقدما على قوله يندر قوله وهما اخ وحم التفسير لئلا يتوهم
تغليب التالي على المتلو في قوله وتاليه قوله بابه اقتدى اه قاله رؤبة في مدح عدي بن
حاتم الطائي والضمير في قوله ابه قيل للعدي اي من يشابه حاتما في التكرم يظلم الفقراء
باقتدار ما له عليهم وقيل الضمير لمن والمستتر في ما ظلم لمن والثاني امه اي من يشابه من هو ابوه
ظاهرا فلم تلد امه من الزنا فما ظلمت في حقه اقول ولا يبعد ان يعود الضميران الى من اي ما ظلم من
شابه اباه في الصفات اي لم يضع نفسه في غيرها وضعت لم اي المباينة مع ابيه في الخصال التي هي
خلاف الاصل فان الاصل هو المشابهة بين الاب والابن قوله اي قصر اب وجه التفسير واضح
قوله ان اباها اه قائله رؤبة وقيل ابو النجم والشاهد في اباها الثالث حيث اجرى بالالف
في حالة الجر اما الاولان فلا شاهد فيهما وهذا البيت مع ما سبقه في مدح محبوبة الشاعر
وما سبعته هكذا واها لليلى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها يا ليت عينيها لنا وفاها
بثمن يرضى بها اباها كلمة واها للتعجب اي اتعجب لحسن ليلى وروي بدل ليلى ريا وهما وسلمى
في الاصل اسماء نسوة مشهورات في الحسن ثم استعيرت لكل محبوبة والمنى الامال ونلناها من
النيل وهو الوصول وكلمة لو في الكلام لا يخلو عن معنى التمني اي ليتنا وصلنا اليها والمراد بقوله

عينيها لنا وفاها اما انفسهما او الالتذاذ بهما على وجه القبلة او النظر اليهما ونحو ذلك
وقوله بثمن متعلق بقوله لنا وتنكيره للتعظيم وترضى اما بالتاء المثناة الفوقانية وفاعله
يعود الى ليلى او بالنون من الارضاء او بالياء التحتانية من الرضا وفاعله قوله اباها على
لغة القصر والضمير المجرور للثمن لكونه جنسا مقصودا منه الكثرة وقوله ان اباها كانه اسند راك
لما توهم من امكان حصول المتمنى يعني ان اباها وحدها لا يرضيان بذلك لانهما مجدهما وغايتاها
تثنية على لغة من اجراها في جميع الاحوال بالالف والمراد بالغايتين اما غاية مجد الاب وغاية
مجد الجد واما اول المجد واخره وذلك كناية عن جميع مراتبه والضمير المضاف اليه اما لليلى
بحذف مضافين او مضاف واحد او للمجد على ان يكون فتحه واشباعه بالالف للضرورة وقيل
البيت في وصف طائفة معهودة من العرب واوله هكذا اي قلوص راكب تراها شالوا
علاهن فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ناجية وناجيا اباها اي شرطية حذف
فعله اي اي قلوص راكب كانت تراها وقلوص كعمود الناقة الشابة او اول ما يركب من اناث الابل
وجمعه قلص وقلص ككتب وكمل وقلائص والراكب مجرور بالاضافة لا منصوب على الحالية بمعنى المركوب
كما في بعض الروايات وشالوا علاهن اي ركب مالكوهن عليهن فان شال يشول بمعنى
ارتفع او حملوا عليهن من شال يشيل اي حمل بتشديد الميم فشل علاها بضم الشين او بكسرها
وهو جزاء الشرط وقلب ياء على الفاء في الثاني للضرورة وفي الاول للمناسبة والضميران
المجروران للقلوص المرئية واشدد من الشد وهو بالفارسية بمعنى ببستن وحقب كعنق
حبل يشد به بطن البعير وحقواها تثنية حقو كفلس وهو محل شد الازار وهو في نصبه بالالف
كغايتاها والناجية هي السريعة في السير وروي طاروا وطرو نادية ونادبا بدل شالوا
وشل وناجية وناجيا قوله المتقدم في الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشارة الموضوعة
للقريب ان المراد بهذا الاعراب هو القصر دفعه بقوله المتقدم اي قبل عموم الاسماء بدل على ان
شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسماء بهذا الاعراب هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشتراط في نحو

قلائص م

لان الاعراب المذكور والاضافة لازمان له ولا معنى لاشتراط ثبوت اللازم للملزوم بشئ

اقول هذا الاعتراض غير وارد من وجوه الاول ان قوله في الاسما متعلق بالمتقدم على ان

يكون بيانا لما فيه التقدم لا بقول المص ولا شك ان الاعراب المذكور بوصف تقدمه

على الاعرابين الاخرين انما هو اعراب ما سوى ذي من الاسما الثاني ان ثبوت اللازم

للملزوم قد يشترط بشئ باعتبار فرضا نفكاكه عنه ولكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان

الشرط بمعنى العلة لا كما يستفاد من كلماته وما ذكرت انما هو مناف للثاني الرابع ان ثبوت اللازم

للملزوم قد يشترط بشئ باعتبار اشتراط وجود الملزوم به ولكن ما نحن فيه من هذا الباب لكن

لا يخفى ان الاوفق بقوله والا فتعرب بما هو الجواب الاول قوله والا فتعرب اي فهي تعرب ولم

يقل والا تعرب لئلا يلتبس الجزاء بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المبني على انتفا المقيد

ما هو مبني على انتفاء القيد فقط قوله لا للبا عطف على مقدر اي يضفن لغير اليا لا للبا

اقول ولا للمفتتح بالساكن والا فتعرب بحروف مقدرة نحو جائني ابو القاسم قوله اي لا للبا

المتكلم لما سبق عن المص قوله واجر بيا امكن ان يتوهم ان الكلام في قوله للبا اشارة الى اليا المذكور

سابقا والظرف متعلق بقوله وشرط والمراد بقوله يضفن الاضافة الى غير ياء المتكلم اعتمادا

على التبادر والامثلة والمعنى وشرط ذا الاعراب للواو والالف في حالتي الرفع والنصب للبا

في حالة الجر اضافة تلك الاسما الى غير ياء المتكلم نظرا الى ما اجازه بعضهم من نحو ابي واخي

ونحوهما بتشديد اليا كما سيجئ في باب الاضافة وحاصله ان هذا الشرط لمجموع هذا الاعراب

باعتبار بعض اجزائه لا باعتبار كل جزء جزء فاشار الش بهذا التفسير الى رفع هذا التوهم

بان اللام للعهد الخارجي ولام الجر بمعنى الى متعلقا بقوله يضفن وانما كرر حرف النفي لئلا

يتوهم ان لا في المتن زائدة قوله لا املك الا نفسي واخي فاخي اما معطوف على المستثنى

في املك او على نفسي او على اليا فهو مرفوع او منصوب ومجرور وجر الثلثة اوسطها لما

هو ظ ويحتمل ان يكون التقدير واخي كذلك قوله وذا مضافا الى اعتلام يقل وذا مفرد

٧ لانها اعربت بالياء حالة الجر وان اضيفت الى ياء المتكلم

مكبرلان تثنيته وجمعه وتصغيره غير وارد في الفصيح قوله متفقي اللفظ اي لفظ الشيئين
او لفظا الدال والشيئين ولهذه العبارة خمسة احتمالات ثلثة منها على تقدير كون المتفقين
بمعنى المتماثلين في حال الافراد الاول ان يكون الوصف قيدا للمفعول الثاني ان يكون قيدا
للفاعل بتقدير رابط هو قولنا معه في اصله وضميره المستتر للمفعول الثالث ان يكون قيدا
لكليهما وضميرهما واثنان منها على تقدير كون المتفقين بمعنى المتحدين في حال التثنية الاول
ان يكون الوصف قيدا للمفعول بتقدير قولنا فيه الثاني ان يكون قيدا للفاعل بتقدير
رابط هو قولنا والاول من الخمسة اظهر المحتملات قوله بزيادة الف او ياء الدلالة وهو متعلق
بقوله دال لا بقوله متفقي اللفظ اما على تقدير كون المتفقين بمعنى المتماثلين فظ واما على
تقدير كونه بمعنى المتحدين فلئلا يختل طرده بنحو القرء المستعمل بلا قرينة يدل على تعيين ما
يراد منه اذ يصدق عليه انه اسم دال على شيئين هما القرء بمعنى الطهر والقرء بمعنى الحيض
وقد اتحد لفظهما بزيادة الف وياء ونون في اخره وليس تلك الباء بمعنى مع والا لزم ان
يكون رجل في رجلان اسما قوله نحو قال رجلان ذكر عامل المثال للاشارة الى انه مثال
لرفع المثنى بالالف لا لمطلق المثنى والى ان هذا المثال من افصح الكلام الذي تكلم به الملك
العلام فيكون شاهدا ايضا للمرام قوله فخرج نحو زيد وكذا نحو زوج باحد معنييه
وشفع ونحوهما لان المراد بالدلالة ههنا ان يدل على كل منهما بالمطابقة كما هو المتبادر
من اطلاق الدلالة ودلالة امثال ما ذكر على ذلك بالتضمن قوله والعمران اقول ههنا
امور ثلثة قد يجوز الفعل كونها تثنية الاول نحو عينين اذا اريد منه الباصرة والينبوع
مثلا وهذا تثنية بالاتفاق وداخل في هذا التعريف على تقادير الخمسة الثاني نحو
ملوين لليل والنهار وهذا ليس تثنية بالاتفاق وخارج عن هذا التعريف على جميع
التقادير اما على حمل الاتفاق على معنى التماثل فظ واما على حمله على معنى الاتحاد فلان اتحاد
اللفظين عبارة عن حلول احدهما في الاخر لا حلولهما في ثالث الثالث نحو قمرين للشمس والقمر

واختلف

واختلف فيه فقال بعضهم انه تثنية مط وقال اخرون انه ليس بتثنية مطلقا وفصل
ثالث بان مفرده ان كان علما فكالاول والا فكالثاني وهو خارج عن التعريف
على تقادير التماثل اذ المتبادر هو التماثل الحقيقي لا اعم منه ومن الفرضي وتسمية الشمس
والقمر قبل التثنية انما هي بمجرد الفرض وداخل على تقادير الاتحاد والحق انه مثنى مجازي
والارجح ان يكون التعريف للمثنى الحقيقي لا لما سمي بالمثنى مطلقا لكون الاتفاق بمعنى
التماثل كما هو المتبادر منه والحكم بخروج نحو قمرين عن هذا التعريف كما فعله الش وان
كان الحمل مما لا يخالف تلك الامور لتلتزم فائدة قوله والزيادة في البواقي اي
لعدم الزيادة في البواقي والظ خروج البواقي من قوله الدال على شيئين اما كلتا فكذا
على الشمول للشيئين لعلى الشيئين واما اثنان واثنتان فلدلالتهما على المرتبة
الثانية من العدد لا على شيء ثبت له الاثنينية ولو سلم دلالة كل منهما على الشيئين اجمالا
على الالتزام مع عدم ارادتها جزما فخروج كل منها عن قوله متفق اللفظ ظاهر يشهد
بذلك قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقبيل قوله زيد وعمرو اثنان والمراد بالزيادة كون
المزيد عليه مستعملا بدون الزائد في الجملة لا وصفا بمقابل الفاء والعين واللام
فلا يرد عدم خروج اثنين واثنتين عن قيد الزيادة بان لفظهما مثلا لا يقابل الفاء والعين
واللام قوله وادفع بما في هذا التقدير اشارة الى ان كلا عطف على المثنى بكل على قوله
بالالف مرفع لانه مبتداء وكلتا عطف عليه بحذف العاطف كذا الجزء قوله وهو
اسم مفرد عند البصريين واما عند الكوفيين فنون تثنية كل بالضم والتشديد فكسر وخفف
وثنى ما قوله على اثنين مذكرين لم يكتف بقوله اثنين عن مذكرين لان المراد كثيرا ما يختل
بالزيادة فيفرد بالتا ولم يعكس لئلا يتوهم كونه جمعا قوله وانما يوقع بما تقدير كلمة الحصر
للاشارة الى ان تقديم الظرف لقصد الحصر قوله كابنين وابنتين لا يخفى ما في بين
المشبهين والمشبه بهما من الجناس لفظا وخطا حيث لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد كان الش

اشار الى هذا بقوله بالمثلثة فيهما وبقوله بالموحدة فيهما قوله سواء افردا يعني ليس اعرابهما
بهذا الاعراب مشروطا بما شرط في مطلق اعراب اخواتهما من الافراد اي عدم التركيب الا
باعم مما شرط في اعراب كلا وكلتا بهذا الاعراب من الاضافة الى المضمر فلا يرد ان ذكر قوله
ام ركبا ليس في موقعه ثم المراد بالافراد اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركبا ام ركبا
بان تضمن ما بعدهما حرفا ويكون قوله ام اضيفا عطفا على المقدر وتتما لقوله ام ركبا
واما ما يقابل الاضافة فيكون معنى قوله سواء افردا بان لم يركبا مع غيرهما
تركيبا تضمينا ام ركبا كذلك ويكون قوله ام ركبا عطفا على المقدر وتتما لقوله افرداه
والثاني اظهر اذ التركيب المقابل للافراد على ما هو الشايع انما هو الوصف الحاصل للمجموع
الاجزاء لا لبعضها كما فيما نحن فيه وانما لم يحمل الافراد على ما يقابل كلا الامرين فرارا عن ادخال
المعنيين من المشترك اللفظي في استعمال واحد قوله اي جميع الالفاظ المتقدم ذكرها اتي به
لما كان في قول المصنف جميعها ابهاما وايهاما واما الابهام فلاحتمال رجوع الضمير المجرور الى
الاسماء الستة والمثنى والملحقات والى الاخيرين والى الاخير فقط واما الايهام فلان المراد
عن الجميع لما كان الاستغراق الافرادي فالمتبادر ان يكون استغراقه بالنسبة الى ما يضاف
اليه الذي هو اعيان ما ذكر من المثنى والملحقات وهذا فاسد لان الخلافة ليست في لفظ المثنى
الذي هو اسم مفعول ولا في الفاظ الملحقات المراد بها نفس الفاظها بل انما هي لمصداقات
كل من ذلك اشار الشارح بهذا الكلام الى رفع هذا الابهام حيث نسب التقدم الى الذكر فقط
لا اليه والى الحكم الذي هو الاعراب فعلم ان الضمير راجع الى الاحتمال الاوسط والى رفع
هذا الايهام حيث اضاف لفظ الجميع الى الالفاظ المعرف بلام الاستغراق المرادف لقولنا
كل لفظ فان قولنا جميع كل لفظ انما هو بمعنى جميع مصداقاته ولا يخفى لطف هاتين الاشارتين
واذا عرفت هذا فلا يرد عليه ما اورد من ان المراد بالذكر ان كان الذكر بالنوع فلا يشمل الحكم
للملحقات او بالشخص فلا يشمل للمثنى وهما معا فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي

معاصرة واحدة ومن العجايب ما اجاب به هذا المورد عن ايراده باختيار الشق الثاني القول
بان المثنى المذكور بالشخص هو لفظ المثنى الذي هو اسم مفعول فانه لو قبل مثنيان لكان
حكم ذلك او القول بان المثنى المذكور شخصا هو لفظ ابنين وابنتين قوله جرا ونصبا
تقديم الجر على النصب للاشارة الى ان النصب فيه محمول على الجر وكذا فيما سياتي قوله اي في
حالتيهما اي في زمانيهما فان كلا من الحالة والحال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على الهيئة
ولا معنى لها ههنا الا الاول ولهذا التفسير فايدة ان الاولى الاشارة الى رد كما قيل
ان قوله جرا ونصبا مصدر لمحذوف او علة لقوله يختلف وذلك لعدم ملايمة الاول لسياق
الكلام وعدم جواز الثاني بحذف اللام للاختلاف في الفاعل بل هو ظرف زمان لقوله
يختلف الثانية الاشارة الى دفع ما ربما يتوهم وروده على هذا الكلام من لزوم ان يكون
الالف والياء علما للجر والنصب ثم يخلفها الياء في ذلك بناء على ان قوله جرا ونصبا يكون
بمعنى قولنا في كونهما علامة للجر والنصب ليكون بيانا للامر المشترك بين الخليفة والمخلوف
عنه وليس كذلك فاشار بذلك الى ان قوله جرا ونصبا ظرف زمان له واما الامر المشترك
فهو المكان ولم يتعرض المصنف له لعدم تعلق غرض به واياك ان تتوهم جواز حمل هذا القول
على مكان الجر والنصب لان هذا الحمل مستلزم للمفسدة المذكورة ايضا فتم قوله بعد بقا
فتح متعلق بقوله ويخلف وتقييد بلفظ الابقاء لرفع ما يتوهم من كلامه ان هذا الفتح فتح جديد
ولا يرفع هذا التوهم بقوله قد الف لاحتمال ان يكون الالف حاصلة بعد دخول الياء ولا يبعد
ان يكون قول المصنف بعد فتح اشارة الى الامر المشترك فافهم قوله على حاله هذا اما مضاف الى الها
او مختوم بالتاء وكلاهما صحيحان قوله وارفع بواو وبيا اجرر في تقديم الظرف الثاني على عامله
دون الاول اشارة الى ان احتياج الثاني لافادة الحصر اكثر اذ كون الاعرابين بحرف واحد
غريب لا يبعد ان ينكر بخلاف الاعراب الواحد بالحرف الواحد قوله سالم جمع عامر ومذنب
وهو جمعهما الحاصل بالواو والياء والنون وهذا القدر كاف في تعريفه من غير حاجة الى

تعيين ان الواو للرفع والياء للنصب والجر فلا يلزم ان يكون قوله وارفع اه امرا بالتقليد في ايجاد
الفعل في مفعول مجهول والمراد بعامر ما كان علما الا ما كان وصفا كما احتمله بعض المحشين
وذلك ظاهر وليعلم ان هذا الاعراب انما يثبت بالاصالة لسالم جمع ذين وشبههما واما لغيرهما
فلا يثبت الا على سبيل النيابة وذو الالحاق ولغير سالم جمعهما وجمع شبههما سبعة احتمالات
باعتبار ورود النفي على ثلثة امور الاول ما كان بانتفاء الاول كفراعنة الثاني ما كان
بانتفاء الثاني ولا وجود له الثالث ما كان بانتفاء الثالث ومنه اهلون وعالمون الرابع
ما كان بانتفاء الاولين كنفس عامر ومذنب وشبههما الخامس ما كان بانتفاء الاخيرين ولا وجود
له السادس ما كان بانتفاء الاول والاخير ومنه ارضون وسنون السابع ما كان بانتفاء
الثلثة ومنه عشرون وبابه وعليون ثم ان اضافة السالم الى الجمع بعد تقييده بالعامر والمذنب
فلا يرد عليه انها اضافة الخاص الى العام وذلك غير جائز ورفع هذا الايراد بان السالم قد
يطلق على ما يقابل المعتل ففيه ما فيه قوله وشبه ذين فيه احتمالات ستة لان العطف اما
على السالم والمشار اليه اما سالم جمع عامر وسالم جمع مذنب وجمع عامر وجمع مذنب بتقدير
مضافين المضاف والمضاف اليه او نفس عامر ومذنب بتقدير مضافين واما على الجمع المشار
اليه باحد المتضمن الاخيرين لكن في الاول بلا تقدير وفي الثاني بتقدير مضاف واما على عامر
ومذنب المشار اليه هو لا اخر بلا تقدير واظهر الاحتمالات هو الاخير ولا نقض في البواقي كما توهم
لجواز كون افتراق المشبه عن المشبه به فيها بتقييد عامر ومذنب بالمقيد قوله اي مشبههما
لم يفسره بالشبيه لان الظاهر من اضافته ان يكون متعديا بنفسه والشبه متعد بالباء وفي وهو
كل علم فيه اشارة الى حمل العطف على اظهر الاحتمالات كما هو ظاهر قوله وقيل ومن التركيب اي
من مجموع انواعه والا فاشتراط الخلو عن التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والتضمني مما
لا خلاف فيه وانما الخلاف في المزجي فقيل بعدم اشتراط الخلو عنه مطلقا وقيل بعدم
الاشتراط فيما اذا ختم بويه فيجمع بعد الجمع بحذف لفظ ويه او مع ذكره على خلاف دون ما

اذا لم يختم به قوله وكل صفة كذلك اي كل صفة لمذكر عاقل خال عن تاء التانيث واما خلوها
عن التركيب فلم يشترطه احد لان نحو بغداذي يجمع على بغداذيين بالاتفاق وكذا القول في
الخلو عن تاء المبالغة والمراد بالصفة ما دل على ذات ما ماخوذة مع بعض صفاته وان كان
كالمنسوب اما المصغر فلا الا اذا كان مكبره وصفا كشويعر وقد تطلق على المعنى القائم بالغير
وعلى التابع المعهود وعلى المشتقات العاملة عمل الفعل وكذلك الوصف وقد يفرق
بينهما باطلاق الصفة على ما ثبت للموصوف والوصف على ما صدر عن الواصف قوله ولا
مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح اي ولا مما يستويان فيه اذا كان فعولا بمعنى
الفاعل وفعيلا بمعنى المفعول مذكورين مع موصوفيهما فلا يخرج به ما يستويان فيه مما
عداهما كقوامون ورتبون ولا الفعول بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل ولا الفعول
بمعنى الفاعل والفعيل بمعنى المفعول القائمان مقام موصوفيهما قوله اي بالجمع المذكور
لم يقل اي بسالم جمع عاقل مذكر ونحوه شبه ذلك للاختصار وفي بعض النسخ بدل المذكور المذكر
وهذا انسب بما ياتي في تفسير قول المص كذا اولات حيث فسر اسم الاشارة بالجمع المؤنث
وذلك لان جمع المذكر مصطلح في عرفهم لسالم مذكر وجمع المؤنث للجمع بالالف والتاء سواء
طابقا معناهما اللغوي ام لا قوله وبابه لفظ الباب عن باب يبيت الى اول الشيء بعد اعتبار
الكثير فيه ثم الى نفس هذا الشيء اما من غير تغليب وتجوز في الشيء كما يقال باب الفاعل اي
مسائل الفاعل او مع تغليب كما يقال باب كان اي مسائل كان واخواته او مع تجوز كما فيما
نحن فيه حيث يراد بالضمير المضاف اليه اخوات عشرون تجوزا وانما لم يقل باب عشرين مع كونه
اخصر لامرين الاول الضرورة الثاني الاشارة الى ان الباعث على الحكم بالالحاق اي عدم الجمعية
انما هو في الاخوات لانها متفقة بالنوع وفي عشرين بسبب مخالف لها في النوع وسنزيد لهذا
توضيحا فيما سيجيء قوله في اعرابه السابق اي لا في اعرابه مطلقا حتى تشمل اعاريبه الاتية
الثابتة له عند جعله علما كما سيجيء قوله وليس بجمع الى قوله وليس به اقول اسم ليس الاول

لكونه يا باه لام الجمع تامل

فيكون تغليبا

اما عايد الى كل واحد من عشرين وبابه او الى لباب فقط كما يشعر به تقديم الباب في
التعليل فالواو في قوله ووجوب ما للعطف وللاستيناف على ان يكون ما بعده مبتدا
خبره قوله لذلك فمرجع الاسناد لان اما الى قياس استثنائي واحد وتقديره ان عشرين
وبابه ليس بجمع والا لزم صحة الاطلاق ثلثين مثلا على تسعة ولزم وجوب دلالة عشرين على
ثلثين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلثين مثلا بصحيح الاطلاق على التسعة ولا عشرين بدال
على الثلثين فليس بجمع واما الى قياسين استثنائيين كما هو الاظهر وانما افرد عشرين عن بابه
ليطابق المتن في ذلك ولان مفسدة جمعية عشرين وهي وجوب دلالته على اكثر مما يدل
عليه غير مفسدة جمعية الباب وهي صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو ظ وانما لم يكتف
على تقدير العطف باللزوم بل ذكر الوجوب لان اللزوم في الباب بيان للملازمة لا جزء
للتالي لجواز صحة الاطلاق مع عدم وقوعه بل جزء التالي فيه هو الصحة كما اشرنا اليه بخلاف
عشرين فان جزء التالي فيه هو الوجوب واللزوم لا الصحة فقط كما يظهر وجهه بالتامل وانما ذكر
في الباب الاطلاق وفي العشرين الدلالة لامكان اعتبار الدلالة التي هي اشد مفسدة
من الاطلاق في عشرين وعدم امكان اعتبار الزايد على الاطلاق في الباب لان الدلالة الاكثر
دلالة تضمنية على الاقل بخلاف العكس ولم يعتبر الدلالة المطابقية في الباب اشعارا بما ذكرنا
وانما قال مثلا المقايسة باقي الباب على الثلثين وباقي ما يطلق عليه على التسعة
والاطلاق على الاكثر على اطلاقه على الاقل ولم يقل ذلك في العشرين اذ لا معنى للمقايسات
الثلثة فيه اما الاولى والاخيرة فظاهرتان واما الوسطى فلان الجمع لا يدل بنفسه الا
على ثلثة افراد واحدة واما دلالته على الزايد على ذلك فبالقرينة وانما قال على تقدير
العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصاص التعليل بواحد من عشرين وبابه وانما اختار من
الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشرين ولانه معتبر في مفسدة العشرين ولهذا
قدم تعليله على تعليل عشرين هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام وقيل وجه تقديم ثلثين

٦٧

على عشرين ان ما يطلق عليه ثلثون وما بعده اقدم مما يطلق عليه عشرون وان المفسد فى اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة الطلاق عشرين على ثلثين اقول وجهه الاول ظاهر ويمكن اجراؤه فى تخصيص الثلثين من بين البواقى بالذكر واما وجهه الثانى فيحتمل اوجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب التجاوز عن الحد اذ تجاوز الثلثين المطلق على التسعة عن حده بواحد وعشرين وتجاوز التسعين المطلق على سبعة وعشرين ثلثة وستين وقس عليهما البواقى واما تجاوز العشرين المطلق على الثلثين عن حده بعشرة الثانى ان يكون الاكثرية باعتبار اطولية السلسلة من حيث المبداية فان بداية سلسلة ما يطلق عليه الثلثون التسعة ثم ما زيد عليها بثلثين ثلثين الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه التسعون سبعة وعشرون ثم ما زيد عليه بتسعين تسعين الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه ما بينهما هو ما بين التسعة والعشرين الى ما لا نهاية له واما عشرون فمبدأ سلسلته هو ثلثون الى ما لا نهاية له بزيادة عشرة عشرة الثالث ان يكون الاكثرية باعتبار عدد مصداقات كل من الثلثين وما بعده بالنسبة الى مصداقات عشرين فان للثلثين فى مسافة هى من الستين الى التسعين مثلا احد عشر مصداقا وللعشرين فى تلك المسافة اربعة مصاديق وكذلك للتسعين فى مسافة هى من التسعين الى مائة وثمانين احد عشر مصداقا وللعشرين فى هذه المسافة عشرة مصاديق وقس عليهما البواقى الرابع ان يكون الاكثرية باعتبار نوع المفسدة فان المفسد فى الثلثين الى التسعين من نوعين هما اطلاقها على اقل مما يطلق عليه واطلاقها على اكثر من هذا وفى العشرين مما هى من النوع الثانى فقط وهذا الوجه قريب من الثانى وهذه الوجوه الاربعة كما يحتمل ان تكون عامة للثلثين الى التسعين يحتمل ان تكون مخصوصة بالثلثين على حسب راد فهذا القائل الخامس ان تكون الاكثرية باعتبار المطلقات فان العشرين واحد والثلثين الى التسعين سبعة وسبعة مفاسد اكثر من مفسدة واحدة ثم اقول فى هذا الوجه المحتمل الوجوه الخمسة نظرا اما اجمالا فلان اكثرية المفسدة موجبة للتاخر كيف لا وقد علة الاسند لا ل

واعلم ان تسعة واربعين عشرة وثمانية وعشرين ... ثلاثين ...

تسعين ... اربعين وعشرين

... تسعين ...

الخمسة

بان يقال المقصود تخصيص الثلثين من بين البواقى بالذكر لان ما يطلق عليه اى التسعة اقدم مما يطلق عليه البواقى اى الاثنا عشر والخمسة عشر والثمانية عشر والاحد والعشرين والاربعة والعشرين والسبعة والعشرين ...

بعد الستين من المصداقات بان يطلق ثلثين ثم يزاد على الستين ثلثة فيطلق عليه ثم سبعين ثم يزاد عليه ثلثة اخرى فيطلق عليه وهكذا الى التسعين فتم المصداقات احد عشر وهكذا فى البواقى ...

الترقي من الاضعف الى الاقوى ولو سلم ذلك فلا شك ان شدة المفسدة التي في عشرين تعارض تلك الاكثرية فان وجوب الدلالة على اول المصداقات اشد مفسدة من جواز الاطلاق عليه كما سبق وايضا عدم الاطلاق في ثلثين الى تسعين بالنسبة الى بعض المصداقات وفي عشرين بالنسبة الى كل واحد منها واما تفصيلا فيرد على الاول ان الاكثرية لا يتحقق في جميع مصداقات الثلثين وما بعده بالنسبة الى نظايرها من مصداقات عشرين بل في الثلثين انما يتحقق في مصداقه الاول بالنسبة الى مصداق اول العشرين وفي اربعين في مصداقيه الاول والثاني بالنسبة الى نظيريه من مصداقي عشرين وهكذا بالتزايد الى التسعين فان ثلثة مصادقه اكثر مما في عشرين من نظايرها واما في باقي المصاديق في كل منها فالاكثرية انما هو في جانب العشرين فالاكثرية في جانب العشرين تغلب ما في جانب اخواته فينبغي ان يقدم عشرين على ثلثين لا بالعكس وعلى الثاني والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك فالاولى ان يقدم عليه التسعين الذي هو اكثر مفسدة من العشرين واقل مفسدة من البواقي ليفهم استحقاق البواقي للتقديم بالطريق الاولى لا ان يقدم الثلثين الذي هو اكثر مفسدة من الكل وعلى الخامس ان استحقاق ما هو اكثر مفسدة للتقديم انما هو لان ثبوت المطلوب على وجه اظهر واجتماع مفاسد الاخوات لا في كل واحد واحد منها لا يفيد نفي جميعها كما لا يخفى ويمكن الاعتذار عن بعض هذه الايرادات بالتامل فتأمل ثم تعرض هذا القايل الشرح قوله وليس بر فقال اسم ليس عايد الى اللزوم والوجوب كذا الضمير المجرور لكنهما في الثاني بمعنى اللازم والواجب اي اللزوم والوجوب ليس بلازم وواجب ثم قال ولم يقل وليس بجايز لان اطلاق مثلا على تسعة واطلاق عشرين على ثلثين جايز مجازا لوجود علاقة الكل والجزء اقول فيه نظر اما اولا فلانه ان حمل لفظ اللزوم على نفي الملازمة كما هو الحق فليس الكبرى نفي اللزوم والا فيلزم ان يكون الكبرى نفي الملازمة وهو مع كذبه في غاية الغرابة وان حمله على كونه جزء الكتاب كما يظهر من بعض كلماته فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الثلثون مثلا جمعا ولم يتفق ان

يطلقه احد على التسعة فنفي التالي لا يستلزم نفي المقدم ولا يدل بيان الشارح الملازمة عليهما
مطلقا الثاني ان قوله ولو يقل وليس بجايز يدل على ان الشارح مع قطع النظر عن تلك العلة
يمكنه ان يقول ذلك وليس كك فان التالي على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوب والكبرى
ليس الا نفي التالي اللهم الا ان يراد بالامكان ما كان تبديل التالي بالجواز او يراد ان نفي
الجواز ملزوم لنفي اللزوم والوجوب الثالث ان المراد بالاطلاق انما هو الاطلاق على سبيل
الحقيقة لا مطلقا وعدم الاطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدم الطلاقه على سبيل المجاز
فلو قال ليس بجايز لكان جايزا ومما يدل على ان المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة
هو ان الجمع يطلق على الاحاد على سبيل الحقيقة فلو كان المراد بالاطلاق الاطلاق مطلقا لصار
الملازمة ممنوعة اللهم الا ان يقيد القياس هكذا لو كان ثلثون مثلا جمعا لزم ان يكون اطلاق
هذا الجمع على تسعة مجازا وليس اطلاق جمع على ثلثة من احاده مجازا الرابع ان الشارح حكم في عشرين
بوجوب الدلالة لا بوجوب الاطلاق فقوله وكذا اطلاق عشرين على ثلثين مما لا دخل له
فيما نحن فيه **قوله** والحق به تقدير قوله الحق في هذا وما بعده لفوايد الاولى الاشارة الى انها
ليست معطوفة على السالم الثانية الاشارة الى اختلاف الالحاقات باختلاف الملحقات
فان بعضها اسم جمع وبعضها جمع فاقد الشروط وبعضها غير ذلك الثالثة الاشارة الى رد ما
قيل من ان واوه للاستيناف وهو مع ما عطف عليه مبتدا لقوله شذ وذلك لان المراد
بيان نفس اعراب تلك الملحقات بهذا الاعراب وسببه والسبب هو الالحاق لا الشذوذ الرابعة
الاشارة الى ان الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنه مانع والظاهر فيما سوى
ارضين هو العطف لا الابتداء ولا مانع فوجب الحمل عليه واما وجه جعل قوله ارضون استينافا
وقوله والسنونا عطفا على عشرين فسيأتي ثم تقدير قوله والحق مقدما مخالفا للمتن اشارة
الى ان التاخير في المتن للضرورة وحقه التقديم لان المقصود بالذات بيان الحكم وهذا يقتضي تقديم
المسند **قوله** بل اسما المراد به ما يقابل الوصف او الفعل او الحرف **قوله** لخاصة الشيء

وهو المخدوم

الخاصة اسم فاعل كالناقلة او تاؤها للتانيث على كونها وصفا للطايفة وشبهها قوله لمن يدين به لفظ يدين اما بالياء المثناة الفوقانية ماضيا من التفعل او بالياء المثناة التحتانية مضارع دان وعلى كلا التقديرين مشتق من الدين اشتقاقا جعليا اى من يجعل الاسلام دينا لنفسه في الاول اظهر والثاني وهو الرواية انسب بطرفيه قوله واهل القران مثل ثلثة امثلة امثلة اشارة الى ان ما يضاف اليه الخاصة قد يكون عاقلا وغير عاقل والثاني يكون ذاتا او وصفا واما نفسها فلا تكون الا للعاقل قوله وقد جاء جمعه كانه جواب عن سوال مقدر تقديره ان اهلا يمتنع ان يكون له جمع لا مصحح ولا مكسر وذلك لا طلاقه على ما يطلق عليه الجمع فهو قد يعرب كالمفرد المنصرف نظرا الى لفظه وقد يعرب كالجمع المذكر المصحح نظرا الى معناه فبطل كون اهلون جمعا له وتقدير الجواب ان جمعه قد جاء على اهالى قطعا واذا ثبت له جمع فالاصل ان يكون اهلون ايضا جمعا له وتحقيق ذلك ان كل متعدد باعتبار ملاحظته واحدا مدلول للمفرد وباعتبار ملاحظته متعددا مدلول للجمع قوله بمعنى اصحاب قيل هو جمع صحب كفلس لا جمع صاحب قوله اذ هو اسم لما سوى الباري اى اصل العالم اسم لما يعلم به مطلقا سواء كان المعلوم او المعلوم به هو الباري تعالى او غيره ثم غلب فيما يعلم به الباري مطلقا فلا يشكل بعالم اللاهوت قوله للزوم زيادة قيل لم يقل بدله لامتناع كون مدلول الجمع اقل من مدلول مفرده للاشارة الى امتناع التساوي ايضا والى ان ما اجاب به القايل بالجمعية عن الرد المذكور بان العالم صنف العقلاء مما سوى الله لا مطلقا مردود ويتم بان الجمع ح يساوي مفرده مع امتناع ذلك اقول مراد المجيب ان العالم يستعمل في اصناف العقلاء لكن لا باستعمال واحد بل باستعمالات متعدده وهذا مما لا استتر فيه فلا يرد عليه ذلك ثم ان مراده بذلك ليس انه لا يستعمل في غير العقلاء كما هو الظاهر من كلامه حتى يرد المنع عليه بانه خلاف الواقع بل مراده ان العالم كما يطلق على غير العقلاء فيجوز ان يكون عالمون جمعا له باعتبار اطلاقه على الثاني كما ان ضاربا مثلا يطلق على العاقل وغيره وضاربون جمع له باعتبار الاول ثم اعلم ان المعتبر في الجمع اتحاده

لانه قيل كيف تقول العالم اسم لما سوى الباري والحال ان عالم اللاهوت وهو المراد به ذات الباري فاجاب بما حاصله ان عالم اللاهوت باعتبار الاصل وما غلب فيه باعتبار التغليب فلا اشكال اى من لا اله الا الله محمد كريم زاده

قوله اصل العالم دفع لما يتوهم ان العالم بعض ما يعلم به فيختص بعالم الناسوت فلا يستقيم قوله اسم لما سوى الباري وحاصل الدفع ظاهر مما قرره وقوله مطلقا اى سواء كان في عالم الناسوت او اللاهوت عبد القادر

كذلك يطلق عليه

مع

مع مفرده مفهوما كاتحاد الرجل والرجال في مفهوم الرجولية وزيادته على مفرده مصدا
بمعنى امكان استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل فيه مفرده بعد زيادة مثلي مفرده او اكثر عليه
اذا عرفت ذلك فاعلم ان قوله للزوم زيادة اه ذو احتمالات اربعة الاول ان يكون اشارة
الى قياس استثنائي مجهول تالي صغراه من لوازم موضوع مقدمها وبطلان تاليه لاجل عدم
ثبوت محموله لمحمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المفهوم وتقدير القياس هكذا لو عالمون
جمعا لزم وجوب زيادة مصداقه على مصداق مفرده والتالي بط لان العالم يطلق على كل غير
عاقل ايضا وعالمون لا يطلق على غير عاقل بعد زيادة مثليه او اكثر عليه الثالث ان يكون
اشارة الى دليل بطلان تالي القياس الاول بناء على تقديره في الكلام والمراد باللزوم
اللزوم الحادث الرابع ان يكون اشارة الى بيان الملازمة للقياس الثاني بناء على تقديره
في الكلام والمراد باللزوم اللزوم الازلي فافهم ذلك قوله لانه كما قاله تعليل للالحاق
او عدم الجمعية قوله اسم لديوان الخير وقيل جمع لا واحد له كابابيل وقال يونس جمع علي وعلية
فعيل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو واصله عليو اعل اعلال مهدى والمراد منه على هذا
التقدير غرفات عالية والاسم اما ما يقابل اللقب وما يقابل الفعل والحرف لكن اريد منه
العلم وديوان اصله دوان اعل اعلال دينار اذ هو من التدوين واصله بمعنى ما دون
فيه الشيء اي فصل وانما سمي هذا الديوان بعليين لانه سبب الارتفاع الى عوالي الجنة
او لانه مرفوع فوق السماء السابعة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك
ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون قوله وصلحاء الثقلين الثقل كفرس قيل متاع
البيت وفي الصحاح هو متاع المسافر وحشمه والمراد من الثقلين الجن والانس لان الدنيا كا
بيت لهما متاعه او مسافرة لهما متاعها وحشمها قوله واعترتني الهموم بالماطرون قيل
هذا لعبد الرحمن بن ثابت وقيل لابي هذيل الخزاعي اسمه هبل لعاتكة بنت معاوية حين
حجت ورجع معها الى دمشق وطرفاه هذا   باتت ليلي وبت كالمجنون   واعترتني اه صاح حتى

الا له حيا وددا عند اهل القناة من جيرون ؛ واعترتنى اى غشتنى و صاح مرخم صاحب بحذف حرف النداء وحيى ماض من باب التفعيل والاله فاعله وحيا اى جماعة ودد و راجع دار عطف على قوله حيا والظرف فى موضع النعت للمعطوف والمعطوف عليه وجيرون بفتح الجيم و سكون الياء المثناة من تحت باب من ابواب دمشق والقناة كانها اسم موضع من توابع جيرون والمعنى ابقى الله جماعة وبيوتا واقعين عند اهل هذا الموضع والجملة دعائية واخر المصرع الثالث تنوين قوله ودورا وهذا المصرع زايد عن ميزانه بحرف هو تنوين قوله حيا فلك ان تحذفه للضرورة والشاهد فى الماطرون حيث جر بالكسر مع بقاء الواو بقرينة مقابلته بجيرون المجرور بالكسرة قوله ولها بالماطرون آه هذا مما تغزل به ~~...~~ يزيد بن معاوية ~~...~~ لامرأة نصرانية قد ترهبت فى دير خراب عند الماطرون وما بعده هكذا : خرفة اذا ارتبعت ؛ ذكرت من جلق بيعا ؛ قوله ولها خبر مقدم عن قوله خرفة واذا متعلق بالظرف المذكور والمراد منه زمان الشتاء وخرفة بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ما يجتنى من التمر وارتبعت اى اكلت فى الربيع من ارتبع البعير جلق بكسر الجيم واللام المشددة موضع بالشام وسوق الجلق مشهود وبيع جمع بيعة كجيف جمع جيفة وهى معبد النصارى اى لها فى الماطرون تمر فى الشتاء فاذا اكلتها فى الربيع جائت الى الجلق لتحصيل ما يؤكل وتركت البيع وذكرتها من جلق ولا شهادة فى البيت على المطلوب الا بادعاء رواية النون مفتوحة قوله وارضون لم يقدر له مثل ما قدر لما تقدمه ليكون عطفا مثله وقوله شذ حالا عنه كما قيل بل جعله مبتدأ لقوله شذ لوجهين الاول ان الشذوذ ههنا مستلزم للحوقه بالجمع المذكر لها سيأتى من معنى الشذوذ واللحوق فالقول بالتقدير لغو الثانى الاشارة الى ان الاولى ههنا تغيير لسياق بسبب تغيير قوى وقع فى هذا الالحاق فان الحاق ما قبله الحاق لفاقد للتكسير بسبب انتفاء الجمعية او بوجود التصحيح وهذا الالحاق الحاق لواجد للتكسير مع غاية غرابة حيث يشبه باجتماع المتضادين التصحيح والتكسير قوله بفتح الراء آه وقد يقرأ بسكونها

ايضا

ايضا وعلى هذا لو يكن مكسرا وتركه لك اشارة الى وجه الشذوذ وايما لطيف الى وجه العدول
عن التركيب المذكور قوله شذ الفرق بين الشذوذ واللحوق ان الشذوذ خروج الشئ عن حكم
الذي يقتضيه لذاته سواء دخل في حكم شئ اخر يقتضيه لذاته ام لا واللحوق دخول الشئ في
كذلك لمناسبة بين الشيئين وان كانت مجهولة للاكثر سواء كان للداخل حكم لذاته وقد
خرج عنه ام لا فظهر ان بينهما عموم من وجه قوله اعرابه اي لا فتح زائد قوله والحق به اي بالجمع
المذكر وانما عدل عما هو الظاهر في هذا المقام من كون سنين عطفا على ارضين بتقدير
قولنا شذ مع اشتراكهما في التكسير والتانيث تخالفه مع الملحقات السابقة في ذلك فجعله
على عشرين وقوله وارضون شذ معترضا لان شمول هذا الاعراب لجميع افراد هذا الباب يشبه
ان تخرج عن الشذوذ قوله جمع سنة بفتحها اي المرادف للعام والحول لا بكسرها اي
مقدمة النوم كما في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم قوله وهو كل ثلاثي اعترض على هذا
التعريف بوجوه الاول ان هذا التعريف يصلح لمفرد باب سنين لا لنفس الباب الذي هو
جمع الثاني ان التعريف يشتمل على قيد ينافي المعرف وهو عدم التكسير فلم يشمل المعرف اصلا
الثالث انه شامل لنحو سنوات مع انه غير معرب بهذا الاعراب اقول قوله ولم يكسر من اجزاء
المعرف ومعناه جمع لم يكن هذا الجمع بصورة التكسير ومفاده هذا انه كان مكسرا لكن بصوت المصحح
في اختتامه بالواو والياء والنون فيندفع الايرادات الثلثه قوله وبالهاء اي الهاء
المنقلبة عن تاء التانيث فيخرج من هذا القيد نحو اخت وبنت وان كانت تاؤهما للتانيث
قال سيبويه تاؤهما ليست للتانيث لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث اذا كان حرفا صحيحا وكذا
يخرج منه نحو ابن فجمعه على بنين لا لكونه من هذا الباب بل لالحاقه بشبه مذنب قوله وبالاخير
نحو شفة فانه جمع على شفاه كرجال واختلف في لامها المحذوفة فقيل واو وقيل هاء قوله في
كونه معربا باه اي لا في كونه معربا بالحركات على النون من غير اعتبار لزوم الياء ولا في كونه بالياء
والنون اذ قد يرد بالياء والنون على اعرابه السابق ايضا فلا يحصل فرق بين الا [illegible] قوله اي

سنين بعينه لا باب الملحقات الشامل لباب عشرين وسنين **قوله** شذوذا اى مخالفا لاستعمال
الاكثر فهذا اشارة الى ان قد فى قوله قد يرد وضع فى موضعه حيث يراد منه التقليل **قوله**
دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا هذا البيت لصمة بن عبد الله الشاعر
مات بطبرستان فى اوان دولة الاموية وقد قال هذا البيت حين اشتاق الى وطنه ذى قرد
ودعانى اى اتركنى وامنعنى خطاب للمحبوب بصيغة التثنية للتعظيم وقوله من نجد اى من ذكر
نجد ونجد اسم لبلاد اعلاها التهامة واليمن اسفلها العراق والشام ولعبن من قولهم لعبت به
الايام اذا اذلته وشيبا بكسر الشين المعجمة جمع اشيب واصله بالضم فكسرت لمحافظة الياء
وشيبننا بصيغة الجمع المؤنث الماضى من باب التفعيل المتصل بالضمير المتكلم اى جعلنا شيبا
وهو بالفارسية پيران وضمير الجمعين للسنين ويحتمل ان يكون شيبننا بصيغة المجهول المتكلم
مع الغير وح يجب فتح الياء للضرورة ومردا كقفل جمع امرد وهو من لم يظهر شاربه ولم
ينبت لحيته حال من ضمير المتكلم والامرد والاشيب افعل عيب لان الامردية والاشيبية من
عيوب الحيوان وبالنسبة الى الشباب الذى هو غاية حسنه والشاهد فيه نصب سنين بحركة النون
لا بالياء والا لوجب حذف النون بالاضافة **قوله** اى الورود يعنى ان مرجع الضمير مثله
فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى **قوله** من العرب اى لا من النحاة **قوله** اى يستعمل
كثيرا اى ليس المراد بالاطراد كونه قياسا ونسبة الاستعمال الى الورود لا يخلو من تجوز
ولو قال يكثر بدل ما قال لكان اولى **قوله** وما به تحقق اى من حيث الالحاق فهو كثيرة من
نطق بنونه بغير الفتح لانها فى حكم المضاف لانها ليست من هذه الحيثية **قوله** والجمع تقبل اه
لاشتماله على الواو والضمة بدل الالف والفتحة فى التثنية **قوله** وقد جاوزت حد الاربعين
ما قبله اكل الدهر حل وارتحال : وما يبقى على ولا يقينى ❖ وماذا يبتغى الشعراء منى
وقد جاوزت الاستفهام فى البيت الاول للتقرير اى كل الدهر ان نحل الخلق فيه وان نخلو
عنه وما يبقى كل الدهر على ولا يحفظنى الدهر عن التنزل فى الكمالات فاى شىء وما الذى يطلب الشعراء

مد بهوا رنعين بطرا

متى وقد جاوزت تسعا واربعين وروى بدل الحد الراس وموضع الاستشهاد واضح .
قوله اى بعكس نون الجمع اشارة الى عدم الاحتياج الى ما قد يتوهم من كون لشار اليه الحكم
السابق اى كثرة الفتح وقلة الكسر فى نون الجمع لكن ينتقض بمضاف اى بعكس حكم نون الجمع ولكن
لان نون الجمع هو النون المفتوحة كثيرا المكسورة قليلا وعكسه النون المفتوحة قليلا المكسورة
كثيرا قوله على احوذيين استقلت الرواية بفتح النون والبيت لحميد بن ثور يصف القطاة
والاحوذى الخفيف من الشئ والمراد بالاحوذيين هنا الجناحان لخفتهما واستقلت اى
استبدت وقوله وما هى اى ما شاهدتها حاصلة زمانا او ما هى مشهودة زمانا وعلى الا
حذف المضاف وفصل المضاف اليه واقيم مقامه قوله كما هو ظاهر عبارته يعنى ان ظاهر عبارة المتن
ان فتحها لغة مع اليا والالف معا لا مع الالف فقط كما هو ظاهر عبارة الشارح ولا يخفى عدم
ظهورها فى كونه لغة الا بعد ضمنا ما ذكره فى شرح الكافية باب كسر نون الجمع قوله اعرف
منها آه قيل قايله روبة وقيل مجهول القايل وما قبله وهى ترى سيئها احسانا وما بعده
ومنخرين اشبها ظبيانا الضماير المؤنثة لسلمى وظبيان اسم رجل وقيل تثنية ظبى اى منخرى ظبيين
وعلى هذا فالشاهد فى موضعين من البيت والتثنيتان على لغة بنى الحارث بن كعب الذين
اجروها بالالف مطلقا قوله يا ابتا ارقنى القذان آه ما بعده من عض برغوث له
اسنان وللخموش فوقنا نطنان قال ابو على البغدادى ارق من التاريق وهو بالفارسية
بيدار كردن والقذان كغزلان جمع قذ او قذة وهو البرغوث والخموش البعوض واصله
ما خدش اى جرح الشئ قليلا كالقمل والبرغوث ونحوهما والنطنان بالنا المفتوحة المنقوطة
ثم المؤلفة كالتكرار مبالغة للطن من طن الذباب اى صات يعنى ان للبعوض فوق راسنا
صوت كثير يمنعنا من النوم قوله وما بتا والفتاة لفظ ما عبارة عن اللفظ مطلقا
مفردا او جمعا او عن المفرد مطلقا حقيقيا او اضافيا او عن الجمع على ان يكون الصلة
مقومة للموصول والاخير احسن لانه غير موهم لكون الحكم المذكور لمفرد هذا الجمع ....

اعتراض على قوله كما هو آه وتقريره ظاهر ای الی عبارة المصنف سابقا

اعراب جمع مكسر

ما قيل من انه ان ريد بها المفرد خرج عنه نحو مساجدات وان ريد به الجمع خرج عنه نحو
هندات والباء في قوله بتاء والف للآلة ويحتمل كونه بمعنى مع وتقديم التاء على الالف لمجرد
الضرورة قوله مزيدتين لما احتمل الباء كونها بمعنى مع ولو كان لكان للالف والتاء اربعة
احتمالات ان يكونا اصليين والاول زائدا والثاني اصليا او بالعكس وان يكونا زائدين
اشار بهذا القول الى ان الباء للآلة متعلقا بقوله جمعا فان كونهما مزيدتين لازم لهذا
قوله خلافا للاخفش اي خولف في هذا الحكم خلافا للاخفش او خولف هذا الحكم خلافا
للاخفش والاول انسب قوله معا بالتنوين حال من المجرورين اي مجتمعين في الجر والنصب ومشتركين في
كونهما بالكسر ولفظ مع قد يراد منه اجتماع احد المتشاركين للاخر فيضاف الى ذلك الاخر
وقد يراد منه اجتماعهما فينون وسيجيء بيان كيفية ظرفيته في باب الاضافة قوله خلق الله
السموات قد توهم بعض ان مثل هذا المفعول به مما وجد بوجود عامله لم يمكن ان يكون
مفعولا به فجعله مفعولا مطلقا لزعمه وجوب وجود المفعول به في ظرف وجود العامل قبل وجود
العامل وذلك فاسد لجواز ان يكون موجودا قبل وجود العامل في ظرف ووجد
بوجوده في ظرف اخر وكذا الكلام في نحو وجد زيد وامثاله قوله ورايت سرادقات
واصطبلات قال صاحب القاموس السرادق الغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء
والبيت من الكرسف والذي يمد فوق سطح البيت والاصطبل موقف الدواب فقوله
خلق الله السموات حكاية عن قول الله عز وجل ومثال لما كان مفرده معتلا مؤنثا وقوله
رايت سرادقات واصطبلات حكاية عن قول العرب ومثال لما كان مفرده صحيحا مذكرا
وتعدد المثال للمذكر لا يخلو عن لطف لان جمع المذكر بالالف والتاء غريب والغريب يحتاج
الى تعدد الامثلة ليصير قريبا قوله اما رفعه اه اعتذار عن المصنف لترك بيان رفع الجمع
المذكور بان المصنف بصدد ذكر ما يخالف الاصل الذي اشار اليه سابقا حيث قال وارفع بضم
وانصبن اه ورفعه على الاصل اه واما ذكر الجر فلكونه محمولا عليه للنصب قوله في نصبه بالكسر

كذلك م

لان الاخفش انما خالف في حالة النصب والحال ان الثاني بعدم انه خالف الاصل مطلقا اي في الرفع والنصب والجر دون الاول لاشتماله على الجر لا نه يحمل على ديه

وان لكان كرفعه ع الاصل عبد القادر

حصه

خصصه به لانه هو المحتاج الى البيان لا مطلق الاعراب قوله اسما من هذا الجمع اى اسما منقولا من هذا الجمع وهذا الاسم مقابل للكنية واللقب واما لفظ الموصول فقد حمله الشارح على الاسم المقابل للفعل والحرف لا على الجمع المذكور بقرينة تقدير قوله من هذا الجمع مفصولا عن الموصول ليصير الكلام صريحا فى ان المراد اثبات هذا الحكم لمصداق الموصول حال الاسمية لا حال الجمعية وان خفى عليك هذا فانظر الى قولنا الجمع المنقول الى الاسم حكمه كذا وقولنا الاسم المنقول من الجمع حكمه كذا حتى يظهر لك ما ذكرنا قوله ذا الاعراب لم يخصص لما نسب اليه بالنصب بالكسرة نظير ما فعل فى اولات لان جره ايضا مختلف فيه كنصبه كما ذكره الشارح قوله ويروى بالاوجه الثلثة ليس المراد بالاوجه الثلثة ما هو المتبادر منها اعنى النصب بالكسرة مع تنوين وبدونه والجر بالفتحة بلا تنوين حتى يرد عليه انه لا يمكن رواية اذرعات هذا البيت بوجه واحد من تلك الاوجه وهو الجر بالفتحة بلا تنوين وذلك لعدم احتماله للنصب بل المراد بها اوجه تكون تلك الاوجه افرادا او اجزاء منها وهى الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة مع التنوين وتلك الثلثة بدون التنوين والرفع بالضمة والنصب والجر بالفتحة بدون التنوين والمراد بالاوجه بعض افراد او اجزاء منها لعدم امكان الرواية الا بواحد من كل منها قوله تنورتها من اذرعات واهلها :: بيثرب ادنى دارها نظر عالى قوله ما قبله الا عم صباحا ايها الطلل البالى :: وهل يعمن من كان فى العصر الخالى :: فيارب يوم قد لهوت وليلة :: بآنسة كانها خط تمثال :: تضيئ فراشا وجهها لضجيعها :: كمصباح زيت فى قناديل ذبال :: نظرت اليها والنجوم كانها :: مصابيح رهبان تشب لقفال :: وما بعده بيثرب ادنى دارها نظر عالى قاله امرؤ القيس والا للتحضيض اى الا انعم وعم كبع او خفف مخفف انعم بالاحتمالين معنا انعم وقيل مخفف نعم كيعد بمعنى نعم كان من تحيات الجاهلية ان قالوا لصاحبهم فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فقوله صباحا ظرف او تميز والطلل ما شخص وانبسط من آثار الدار والبالى من البلى بالقصر بمعنى الخلوقة والفناء وهل استفهام انكارى ويعمن بسكون النون الخفيفة المؤكدة كيعدن ويضعن والعصر

فان المتبادر من الحكم على ما دل على صفة ان يكون الحكم عليه وقت اتصافه بتلك الصفة

التنوين

وهو الجر بالكسرة مع التنوين وبدونه وبالفتحة وبدونه

اى بالاوجه المتبادرة ... قلت المراد بالاوجه ... [illegible]

[illegible]

الزمان فتح صاده للضرورة والخالي اي الماضي او ما خلا من العاشق والاحباب ويا رب اي
يا قوم رب وهو للتكثير والمراد بانسة محبوبته والخط بمعنى المخطوط اي المنقوش اي كانها
تمثال او تصوير منقوش في الحسن واللطافة والصحيح بالفارسية هم خانة الزيت بمعروف
اي مصابيح مشتعلة من دهن الزيت لعل وبالة كجهال او ابل بمعنى وبيل بمعنى الشديد والمراد
بها الزجاجات لشدتها وصلابتها او رهبان كجهال جمع راهب اي الخائف عن الله تعالى وتشب
من اشباب اي اضاء واصله بمعنى بيض والقفال بتقديم القاف المضمومة على الفاء جمع قفلة
وهو معروف وتنورتها اي رأيت نارها بالقلب لا بالعين ولا يبعد ان يريد بها نار العشق
ومن اذرعات متعلق بتنورت من جهة تعلقه بالمفعول او من جهة صدوره عن الفاعل لان
المرئية بالاذرعات والرائي وقوله واهلها بيثرب جملة حالية ويثرب مدينة الرسول
وقوله ادنى دارها اي كيف راها والحال ان الاقرب من دارها نظر اي مبصر عالي اي بعيد
فالنظر بمعنى المنظور اليه ومعنى البيت احتمالات اخر تركناها مخافة الاطناب **قوله** وجر بالفتحة
هذا اما فعل امر او ماض مجهول وهذا البيت في قوة قضية شرطية متصلة مقدمها سالبة
منفصلة اتفاقية مانعة الخلو واصلها هكذا كلما كان ليس غير المنصرف مضافا او معرفا باللام فهو
مجرور بالفتحة فلا حاجة الى جعل او بمعنى الواو كما زعمه الشارح **قوله** وسيأتي في بابه الجار المضمر
هذا الاعراب من غير توضيح لعله على خلاف باقي الاعاريب حيث ذكر علته لشبهه بهذا الكلام ان له بابا
عليحدة واحكاما كثيرة فينبغي ان يوضح في بابه بخلاف مآل سائر الاعاريب **قوله** ما لم
تقدير دام للاشارة الى ان ما ظرفية **قوله** فان كان جر بالكسرة اي فان كان مضافا او يكون
بعد ال على سبيل منع الخلو جر بالكسرة وجوبا كما انه جر بالفتحة عند نفي ذلك وجوبا وفيه
اشارة الى ان قوله ما لم يضف بتقدير ما لم يكن مضافا او يكون بعد ال على طريقة مجاز الحذف
في الاسناد وقد توهم من عبارات بعضهم ان جره بالكسرة على سبيل الجواز ولم ار قائلا به
قوله نحو مررت باحمدكم الى اخر الامثلة نوقش في المثال الاول والاخير باحتمال قصد التنكير

اعراب المثنى

قبل

قبل الاضافة ودخول ال وكونهما في باب ما ينصرف وفي الاخير خاصة باحتمال كون ال غير زايدة مع انه مثال لال الزايدة والجواب عن المناقشتين ان المراد من العلمين ما هو بلا قصد التنكير وعن المناقشة المشتركة ايضا بان المثالين على المذهب الظاهر من كلام المصنف وهو بقا على منع الصرف مطلقا بعد اللام والاضافة ونوقش في المثال الثالث بان الوصف صفة مشبهة واللام الداخلة فيها لام التعريف بالاتفاق مع ان المراد التمثيل به لال الموصول وفيه نظر اما اولا فلانه ليس متفقا عليه لوجود المخالف بل هو المشهور الثاني انه من مثل الاصل لان ما تمسكوا به على ذلك هو ان ال في اسم الفاعل والمفعول الدالين على التجدد انما يكون موصولا لاجل شبههما بالفعل في افادة التجدد والصفة المشبهة غير مفيدة للتجدد فلم تصلح لكونها صلة لال واقول هذا مردود لانه لو سلم ان صلاحية الوصف لذلك انما هي لاجل تلك المشابهة فلا شك ان التجدد الذي هو من لوازم الفعل هو الحدوث بالنسبة الى الموصوف به والصفة المشبهة كساير الاوصاف مشاركة معه في ذلك لا لكونه غير قار الذات حتى تختص المشابهة بالوصفين المذكورين الا ترى ان حسن وكرم وامثالهما افعال تقع صلة للموصول مع عدم افادتها للتجدد بهذا المعنى ولهذا قال قليل من النحاة ان اللام في الصفة المشبهة موصولة ايضا فاحفظ هذا **قوله** رايت الوليد بن اليزيد الخ شد بدا باحنا الخلافة كاهله قاله ابن ميادة يمدح بها وليد بن يزيد بن عبد الملك ورايت بمعنى ابصرت او وجدت والمنصوبان المنكران على الاول حالان والمباركا الميمون والاحنا جمع حنو بكسر الحا المهملة وسكون النون وهي قتبة السرج والكاهل الكتف وما بين الكتفين وهو فاعل لقوله شد يدا يعني كما ان ظهر الفرس يشد ويصلب بقتبة السرج كذلك ظهر الممدوح شد وصلب بقتبة الخلافة وروى بدل الاحنا الاعبا من العبء اي المشقة **قوله** وظاهر عبارة المصنف وجه الظهور ان المتبادر من الحكم على ما دل على صفة غير لازمة له ان يكون الحكم عليه في حالة اتصافه بهذه الصفة **قوله** وبه صرح الخ مبني مذهب الاول من المذاهب الثلثة على اعتبار الاصل دون العارض سوا

الاعباء جمع عبوء بكسر العين المهملة وسكون الباء الموحدة بعدها همزة وهو الحمل ... لا يخفى لطف هذه العبارة فافهم لكاتبه

كان هو المرجح لجانب الاسمية الموجود في الكل اي الاضافة واللام او ارتفاع اجتماع السببين
الموجود في البعض ومبنى المذهب الثالث على اعتبار العارض الثاني دون الاول والمانع
من دخول التنوين فيه على المذهب الاول وكذا على المذهب الاخير في احد شقيه هو منع
الصرف وعلى المذهب الثاني والشق الاخر من المذهب الاخير هو دخول اللام والاضافة
والاقرب هو المذهب الاخير قوله النون رفعا اي علامة رفع او وقت رفع اي رفعه
او رافعا او مرفوعا او للرفع فعلى الاول يكون مفعولا ثانيا وعلى البواقي يكون قوله في قوة
المفعول الثاني قوله واجعل حذفها تقدير الفعل للاشارة الى ان ما بعده جملة فعلية انشائية
لا اسمية خبرية لوجهين الاول لزوم عطف الاخبار على الانشاء وهو غير مرضي على مذهب
الجمهور وهو الحق الثاني احتمالها الصيرورة الحذف علامة للجزم والنصب بنفسه مع انها يجعل
الجاعل قوله اي حذف النون دفع لما قد يتوهم من ان الضمير للنونات المذكور في ضمنها صريحا
وبواقيها ضمنا الثابتة لضمير في اختصاص المذكور بقوله يفعلان وذلك لان المراد بالنون
المذكور جنس النون واسماء الحروف يذكر ويؤنث قوله فالجزم وقوله والنصب اشارة الى ان
المصرع مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما قد يتوهم من كون اللام في قوله لترومي لام
الامر كقوله تعالى فلتفرحوا وليس كذلك بل هو لام الجر وما بعده منصوب بان المقدرة وترومي من رام
بمعنى قصد المظلمة الظلم قوله ابيت اسراه البيتوتة بالفارسية شب بروز اوردن واسراه
اي اسير بالليل والجملة حال من فاعل ابيت في مثل ذلك تبيتي مع تدلكي في الحالية والدلك
بالفارسية مالبدن والذكي الطيب والشاهد واضح قوله وسم معتلا لما فرغ من بيان
الاعراب المخالف للاصل من جهة كونه بالحروف مطلقا او ببعض الحركات شرع في بيان ما
يخالف الاصل من جهة كونه مقدرا كلا او بعضا ولما كان من مواضعه الاسماء والافعال المعتلة
والمعتل في اصطلاحهم غير ما هو مصطلح الصرفيين عرف المعتل اولا ثم بين ان اعرابه في بعض
انواعه تقديري وتحقيق هذا المقام هو ان المعتل عند النحاة لفظ متمكن اخره لو ضعي احد

الثاني على اعتبار كلا العارضين ومبنى المذهب

سواء كان بالتمام او بالبعض كما كام

حروف العلة بلا تشديد مطلقا اي سواء كان الاسم منصرفا ام لا وسواء كان حرف العلة فيه لازما ام لا وسواء كان اللازم ثابتا لفظا او تقديرا وذلك كالقاضي واعلى وابوه وقاض فخرج عنه نحو مسلمي وزيد وغلامي ومرضي وانما اعتبر فيه التمكن وعدم التشديد لان الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا ان للمواضع التي اعرابها على خلاف الاصل اسم بخصوصه سوى الاسماء الستة وبعض ما يقدر فيه الاعراب فوضعوا لهما لفظ المعتل فلا دخل لغير المتمكن مطلقا في هذا ثم راوا استغناء اسماء الستة عن هذا الاسم بسبب اشتهارها بالاسماء الستة خصوا المعتل باستعماله في بعض ما يقدر اعرابه واما المعتل في اصطلاح الصرفيين فهو ما احد اصوله واو او ياء او الف منقلبة عنهما فهو بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول باعتبار عدم اشتراط كون الحرف في الاخر واخص منه باعتبار اشتراط كون الحرف اصليا وكون الالف منقلبا فيشمل هذا على نحو مسلنقي وسعدي دون ذلك ويشمل ذلك على نحو وعد وزيد دون هذا ويشتملان على نحو عصى فبينهما عموم من وجه قوله ما اخره الف وقوله ما اخره ياء اطلقهما ههنا وقيدهما فيما ياتي باللزوم دون ان يقيدهما اولا به مع كونه اخصر لئلا يتوهم ان وضع المعتل على خصوص اللازم فان اللزوم غير معتبر في وضعه بل في كونه موضوعا للحكم كما ذكرنا فان قلت المعتل اما موضوع للمختوم بحرف العلة مطلقا او للمختوم به بشرط كون اعرابه على خلاف الاصل وعلى الاول فات الغرض الباعث على وضعه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون نحو ظبي ومرضي مما اعرب بالحركات اللفظية معتلا مع انهم يسمونه بذلك ولو سلم فيجب على الشارح ان يقيد التعريف بما يخرج امثال ذلك قلت هو موضوع للاول لكن باعتبار كونه حقيقا بالاعراب على خلاف الاصل ولا شك ان نحو ظبي ومرضي باعتبار اختتامه بحرف العلة حقيق بذلك الا ان المانع الحقه بالاصل ثم اعلم ان غرض المصنف ههنا تعريف نوعي المعتل من الاسماء لا جنس المعتل منه فلا يرد عليه ان نحو ابوه خارج عن تعريفيه قوله وهو الذي كالمصطفى وقوله وهو الذي كالمرتقي الى اخرهما قد بين وجه ذكرهما ما سبق قوله الفا لازمة وقوله

لازمة فيما بعد لاخراج الاسماء الستة المعربة بتمام الحروف في حال النصب والجر **قوله** جميعه اي جميع ما يمكن ان يدخل عليه لولا كونه معتلا لامطّرد فلا يرد ان جميع الاعاريب الثلثة لا يقدر في نحو سعدى **قوله** على الالف اذ نسب الحركة الى الحرف المتحرك بها عدى بعلى واذا نسبت الى الكلمة التي هو جزء منها عدى بفي فاحفظ ذلك **قوله** لتعذر تحريكها اي تحريك الالف ما دام الفا **قوله** اي يسمى مقصورا حمله على تضمينه معنى التسمية لا على معناه الاصلي لان المعنى الاول هيهنا اهم بل لا فائدة في افادة المعنى الثاني معتدة بها **قوله** او لانه عكس ممدود تفصيل هذا الكلام ان المقصور بمعنى المحبوس والممدود بمعنى المطول لغة واما اصطلاحا فالمقصور الف لا همزة بعدها سميت بذلك لحبس القراء اياها عن المصطلح بينهم غالبا والممدود الف بعدها همزة سميت بذلك لتطويل القراء اياها بالمد ثم اصطلحا للمختوم بالالفين فاما ان يكونا منقولين عن المعنى اللغوي او الاصطلاحي وعلى الاول فالمناسبة في الممدود كون هذا مطولا بالمد او خلوها الى جوانب الحركات وعلى الثاني فالمناسبة كون هذا ذا الف مقصورة وكون ذاك ذا الف ممدودة **قوله** قال الرضي وهو اولى مقول القول قوله وهو اولى الخ وما ذكره الش هيهنا حاصل كلام الرضي لا عين عبارته فانه قال لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ قاله بالضمير المنصوب فيكون مقول القول ما قبل ذلك وانما لم يقل قال الصواب لعدم وجوب كون وجه التسمية ملزوما للمسمى بنظائره هذا ولك ان تقول ان الاول لا يطلق على المضاف الى اليا بناء على ان يراد بالحركات اعم من الاعرابية والبنائية فيرد على الرضي انه لم يخصص الحركات بالحركات الاعرابية حتى يرد عليه ذلك والش اطلق الحركات اشارة الى ما ذكرنا فظهر ان النسخة الصحيحة هي قال بدون ضمير النصب حتى يكون التعليل من كلام الرضي واطلاق الحركات اشارة الى ضعفه **قوله** ياء خفيفه الخ احترز بالخفيفه عن نحو مرضي وباللازمة عن نحو عامر وبقوله تلو كسرة عن نحو ظبي مما هو تلو السكون واما كونها تلو الضمة والفتحة فلا يتحقق لانه تقلبها واوا او الفا في تبديل الحركة بالكسرة في المنقوص

فان اصلها الف وحال النصب والجر ... تكون ليست الازمتين ... تقدير بعض الحركات تقدير العدم ... الا بعض الحركات التسمية

في المقصور كون هذا الاسم محبوسا عن الحركات او عن المد المصطلح وصح

او اطلاق الش الحركات ... لانه محبوس عن الحركات ... الكلام

اي الاضافة الى اليا

اي التقييد او نحوه

اي اضداد اي الاسماء الستة في الجر

اي اليا

بذلك واما النقصان اخره بالحذف او بسبب حط درجة عن درجة حرف الصحيح والصرفيون قد
يعبّرون عما اخره حرف علة بالناقص وقد يعبرون بالمنقوص فالاول من نقص اللازم والثاني
من نقص المتعدي فان نقص وزاد يستعملان متعديين ولازمين وقد عرفت ان اسم الفاعل
اللازم مع اسم المفعول المتعدي متحد في المثال اذا كان من جوهر واحد قوله اي يقدر
فيها اشار بهذا التفسير الى ان التقدير جعل اللفظ محذوفا والنية كون المعنى بلا لفظ لا
تحقيقا ولا تقديرا ولما كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي ان يعبر عن حذفها بالتقدير لا بالنية
فالنية هيهنا بمعنى التقدير وانما لم يقل يقدر عليها كما تقدم اشارة الى ان استعلاء
اللفظ الرفع المقدر على الياء في مقابل استعلاء النصب الظاهر عليها استعلاء خفي يشبه
المظروفية في الخفاء قوله كان اولى لك ان تقول ان الاولى ما نعلله المص لان الاصل في كل باب
ان يقدم ما كان اقوى في هذا الباب على غيره ولا شك ان المقصور في باب التقدير اقوى من المنقوص
ويؤيده ما قاله الش سابقا بعد قول المص من ذلك وقدمه للزومه هذا الاعراب قوله لانه اقرب
الى المعرب هذه العبارة حزازة لايهامها خروج كل من المنقوص والمقصور من المعرب ويمكن دفعها
بان المراد بالمعرب ما يعرب بتمام الحركات اللفظية فالاولى ان يقول لان كونه معربا اظهر وكانه لهذه
الحزازة نسبه الى الغير قوله ضابطة للبراءة جواب عن سؤال المقدر وهو كلاهما واضحان
مما ذكرنا سابقا ونوقض هذه الضابطة بوجود نحو دلو ومسلموه زيد واجيب بان الكلام في
الاسماء المفردة والجواب ان اخره نون محذوف بالاضافة قال الكوفيون ويوجد
ذلك في موضعين اخرين احدهما المنقول عن مثل يدعو والاخر ما كان اعجميا كهندو قوله
واي فعل اه هذا بيان للاعراب التقديري في الفعل لفظا اي شرطية وهو مبتدأ اضيف الى
فعل وآخر مبتدأ آخر وصف بقوله منه يتقدر المتعلق والخبر او بالعكس الجملة وصف
الاول على ان يكون فعل الشرط كان التامة المحذ وقد وان كانت ناقصة فاسمها ضمير الشان او
ضمير اي الجملة خبرها ويحتمل كون الجملة حالا عن فاعل كان على تقدير كونها تامة قوله فالالف انواه

مواضع الاعراب في المعتلات الثلثة تسعة حاصلة من ضرب الاعرابات الثلثة في المعتلات الثلثة وقد اشار الى كيفية اعرابين منها بهذا المصرع والى اعرابين اخرين منها باخت هذا المصرع والى اعرابين اخرين بقوله والرفع فيهما انوِ والى الثلثة الباقية بقوله واحذف جازما ثلثهن والتعدد في الاولين باعتبار تعدد الاعراب وفي البواقي باعتبار تعدد المحل قوله وهو الرفع والنصب اي المراد بالغير ما يغايره من انواع الاعراب لا بعضه قوله ثلثهن هذا ان كان مفعولا للفعل فالمراد به وبالضمير المضاف اليه الحروف الثلثة ان كانت الاضافة بيانية وبالضمير الافعال الثلثة ان كانت لامية وان كان مفعولا للوصف فالمراد به وبالضمير الافعال الثلثة ان كانت الاضافة بيانية وبالضمير الحروف الثلثة بتقدير مضاف بينهما اي ثلث المتعلقهن ان كانت لامية والظاهر من كلام الشارح انه جعل الثلث تابعا للافعال والافعال مفعول للوصف والضمير للافعال فمآله الى القسم الثالث مما ذكرنا واعلم ان المصنف ترك بعض انواع الاعراب وذكر بعضها لكن بعضه في ضمن بعض ولم يتعرض الشارح لما تركه فلا باس ان نتعرض للجميع في ضمن الجميع فنقول الاعراب الموجود في الكلمات المعربة خمسة عشر نوعا لانه اما ان يكون غير مشتمل على الحذف او مشتملا عليه والاول اما كامل واما ناقص وكل منهما اما بالحركات واما بالحروف وكل منهما اما لفظي او تقديري او لفظي وتقديري فهذه اثنى عشر نوعا والثاني اما تام او ناقص وبعبارة اخرى اما ان يكون بالحذف والحركة او بالحذف والحرف وبعبارة اخرى اما ان يكون الحذف اقل العلامات او اكثرها والثاني من القسمين باي عبارة كان اما لفظي او تقديري فهذه ثلثة انواع فكمل الانواع الخمسة عشر الاول الكامل بالحركات اللفظية وهو في الاسم المفرد والجمع المكسر اللذين سوى المذكور لغير هذا الاعراب وفي المضارع كذلك الثاني الكامل بالحركات التقديرية وهو في المقصور والمضاف الى الياء وفي كلا وكلتا مضافين الى المظهر الثالث الكامل بالحروف اللفظية وهو في الاسماء الستة المشروطة بالشروط السابقة الرابع الكامل بالحروف التقديرية وهو في تلك الاسماء الواجدة للشروط مضافا الى المفتتح بالساكن الخامس الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية

قوله ما او المراد به كل ما يغايره من انواع الاعراب او الجزم

وهو فى المنقوص المنصرف السادس الكامل بالحروف اللفظية والتقديرية وهو فى الاسماء الستة المضافة الى الياء فى بعض اللغات السابع الناقص بالحركات اللفظية وهو فى الجمع المؤنث السالم وما يلحق به وفى غير المنصرف العاري عن اللام والاضافة الثامن الناقص بالحركات التقديرية وهو فى المقصور الغير المنصرف العاري عما ذكر التاسع الناقص بالحروف اللفظية وهو فى التثنية والجمع المذكر المصحح وما يلحق بهما العاشر الناقص بالحروف التقديرية وهو فيهما مضافين الى المتكلم بالساكن الحادى عشر الناقص بالحركات اللفظية والتقديرية وهو فى المنقوص الغير المنصرف العاري عما ذكر الثاني عشر الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو فى الجمع المذكر المصحح المضاف الى الياء الثالث عشر الكامل المشتمل على الحذف وهو فى المضارع المفرد المعتل الرابع عشر الناقص اللفظي المشتمل على الحذف وهو فى الافعال الخمسة الغير المؤكدة بالنون الخامس عشر الناقص التقديري كذلك وهو فى تلك الافعال مؤكدة بالنون ولنعتبر فى الكل شروطه التي ذكرنا بعضها لسنا بالاشارة قوله اى تحكم اشارة الى ان قوله حكما مفعول مطلق لا مفعول به قوله سندع الزبانية نوقش فيه بانه ايضا حذف لازم لدفع التقاء الساكنين اقول اللزوم لما كان منسوبا الى نوع المجزوم فى ضمن جميع افراده فعدم اللزوم المنسوب الى غير المجزوم فى الايجاب الكلي فلا ينافيه الايجاب الجزئي وايضا المراد باللزوم ما كان بسبب العامل الذى كان المعمول كجزء منه واللزوم بسبب دفع التقاء الساكنين لزوم نشأ من امر خارج فهو بمنزلة عدم اللزوم والمراد بقوله نحو سندع الزبانية كل مضارع مفرد مرفوع معتل فى الكل فى ذى الالف فقط قد اتصل كل منهما بساكن قوله هذا باب المعرفة والنكرة المراد بالنكرة ههنا ما يقابل المعرفة لا ما يقابل اسم الجنس فان النكرة تطلق على معنيين بالاشتراك اللفظي كما هو الظاهر اما الاولى فهي ما عرفه المصنف بما سيأتي واما الثانية فهي ما وضع للفرد المنتشر من الماهية وهي نوع من انواع الاولى ولعدم الاطلاع على هذا الاشتراك تزلزل الناظرون فى اطلاقاتها ولم يعلموا ان النكرة ما هي واستصعب عليهم الفرق بينها وبين اسم الجنس قوله نكرة

قابل ال لذا قدمها على المعرفة في التعريف لان التعريف بما هو بحسب المفهوم ومفهومها لكونها وجوديا على هذا التعريف اشرف من مفهوم المعرفة واخرها عنها في العنوان لان المراد من العنوان مصداقها ومصداق النكرة غير مقصود بالبحث اذ البحث انما هو عن مصداق المعرفة كما هو ظ ثم ان النكرة في اللغة اسم مصدر للتنكير من قولهم نكرته اى جهلته والمعرفة خلافها وقوله نكرة مبتدا سوغ ابتداؤها بقصد الجنس او خلافها عن الموصوف اذ الاصل اسم نكرة وقوله قابل ال خبره لا بالعكس كما توهم اذ المعرف ينبغي ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف وهذا ظ لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد وسيجيء لهذا زيادة تحقيق منا في باب المبتدا ولم يقل ما لما ذكرنا من تذكير الموصوف وارادة الجنس وقيل لان التاء في النكرة من نفس الكلمة لا للتانيث وفيه ما فيه والمراد بالقابل القابل بالقوة لا بالفعل والا لصار التعريف منتقضا بالمعرف باللام قوله حال كونه مؤثرا اشارة الى انه حال لا وصف لال باعتبار محله الذي هو النصب والا لزم توصيف المعرفة بالنكرة لان المراد بال نفس لفظه وكلما اريد منه نفس لفظه فمعرفة لدلالته على الماهية المعينة ولزم انتقاض التعريف بالقابل لال الزائدة اذ غاية ما يلزم في الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقا سواء كان حال الحكم ام لا وظ ان ال الزائدة تتصف بالتاثير اذا دخلت على النكرة فان ال الزائدة هي ال المعرفة الموصوفة بالزيادة باعتبار دخولها على المعرف بغيرها قوله التعريف اى التعريف بحسب اللفظ مطلقا فلا ينتقض عكسه بقابل ال الموصولة فانها وان لم تؤثر التعريف فيما يقبلها بل تعرف هي بصلتها لكنها تؤثر التعريف فيها بحسب اللفظ وبقيد التعريف يخرج ال الزائدة المؤثرة لغيره كحذف التنوين فيخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن اذا كان علما قوله فان ال الداخلة الاولى ان يقول فان ال الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا ولا يكون داخلا في ثاني شقي الترديد فليس بنكرة ليصير تفريع قوله فليس بنكرة على ما قبله في غاية الايضاح قوله فليس بنكرة الاخصر ان يقول فمعرفة فعدل عنه لوجهين الاول ان المستفاد من انتفاء قيد التعريف ثبوت نقيض النكرة كون المعرفة لان ما نقيض النكرة لم يعلم بعد

ما يكون من ذكر اللازم وارادة الملزوم الشايع في الاستعمال عبد القادر

لتجويز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين لما لم يصدق عليه التعريف
هو ان لا يصدق عليه المعرف الا ان يصدق عليه شيء اخر والاولى ان يكون التفريع لازما بينا
للمفرع عليه فتوهم او ليس بقابل اي مطلقا ولهذا الكلام فوائد الاولى الاشارة الى ان بين
شقي التعريف على ما ذكره المص عموما من وجه وكل شقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي
ان يراد العموم من الاول والخصوص من الثاني فالمراد بقابل ال اعم مما كان واقعا موقعه
ايضا كرجل الواقع موقع رجل لاكيد مثلا ان لم يكن لها اسم اخر مرادف لها او بالواقع المخصوص بما
لم يقبل ال الثانية الاشارة الى ان انفراد الشق الثاني عن الاول انما هو بانتفاء مقيد الاول لا بانتفاء
قيده فقط اذ ليس لنا لفظ يقبل ال المؤثرة للتعريف بان قبل ال الغير المؤثرة ويقع موقع
ما يقبل ال المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قوله او واقع عطف على قوله قابل لا على ال حتى
يكون المراد بالواقع ام الطائية والا لصار التعريف غير جامع وقيل المراد بالواقع ما يقع موقع
قابل ال سواء كان هو قابل ام او واقعا موقع قابل ال وام ولا يخفى ما فيه من البرودة قوله
واقع موقع الخ اي بان يكون متحدا معه في عين المفهوم فيخرج عن التعريف نحو الواقع موقع
رجل مثلا وبهذا الكلام تم حد النكرة جمعا ومنعا فان قلت المراد بالقابل اما القابل من حيث
اللفظ فقط او في ضمن اي معنى تحقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينتقض طرد
التعريف بالاعلام التي قد ينسلخ عن التعريف وكذا نحو غلام زيد وعلى الثاني ينتقض
نحو غلام رجل فان الغلام في ضمن المعنى الاضافي ليس بقابل لال ولا واقع موقع ما يقبله
قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين بتعيينات الحقيقية الاعم منها ومن الاضافية
والاضافة من قبيل الثانية فان قلت المراد بالواقع اما اللفظ باعتبار مفهومه المعين بالتعينات
الحقيقية فقط او مع تعيناته الاضافية وعلى الاول ينتقض طرده بغلام زيد حيث يقع موقع
غلام وهو قابل لال وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو ذي فانه لم يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبله لانه
لا يقع الا موقع الصاحب المضاف قلت المراد هو الاول ولا يلزم الانتقاض المذكور اذ الغلام

لو امكن

لو امكن اعتباره مع اعتبار الاضافة بتعينياته الحقيقية فقط كان داخلا في النكرة وفردا من
افرادها فيجب شمول تعريفها له لكن اجتماع هذين الاعتبارين معا ممتنع فلا يرد انه حال
الاضافة مع هذا الاعتبار غير واقع موقع القابل وينتقض عكس التعريف به قوله اي
ما يقبل ال دفع لما يتوهم من حمل الموصول على العموم وارادة ال وقابله معا منه ولم يقل
قابل ال كما هو مقتضى المتن اشارة الى ان المراد بالقابل ما ثبت له المقبول في غير حال حمله
على النكرة اذ المعتبر في هذه الحال هو التجرد عن ال ولهذا لم يقل بلفظ الماضي كما هو خلاف المص
قوله وغيره يحتمل ان يكون مبتدأ لقوله معرفة وان يكون خبرا عنه وجه الاول انه لما حكم بان النكرة
هو قابل ال او واقع موقعه صار المقام مقام ان يسئل ان غير القابل والواقع مسمى بماذا فاجيب
بان غيره معرفة فيجعل الغير مبتدأ لانه المسئول عن حكمه وايضا لما كانا نكرتين ولا قرينة على التعيين
فوجب تقديم المبتدأ ووجه الثاني ان المص ظاهر في تعريف النكرة والمعرفة فاذا كانت معرفة كانت
مبتدأ للمتن والمراد من قوله غيره هو الخالي عن الشقين فقط لا الجامع لهما فان الترديد على
حمل الشق ترديد حقيقي فاذا ورد عليه السلب صار مصداقه الجمع بين الامرين والخلو عنهما جميعا
قوله اي غير ما ذكر دفع لما قد يتوهم من ان الضمير للواقع لكن بالمعنى الاعم اي سواء كان قابلا ام لا
اذ لو كان عائدا الى القابل والواقع لوجب ان يورد تثنية ووجه الدفع قد ظهر مما سبق ولا يخفى
ما في هذا التفسير من التورية اذ المتبادر منه هو لفظ ما ذكر المذكور في المتن والمقص كل ما ذكر
من القابل والواقع واشارة الى عدم رجوع الضمير الى النكرة باعتبار تذكير الموصوف وارادة
الجنس لان تعريفهم لازم نقيض الشيء بما هو نقيض تعريف ذلك الشيء احسن من تعريفهم بنقيض نفس ذلك
الشيء لما في الاول من تفصيل مطلوب في التعريف دون الثاني قوله معرفة قيل تعريف المعرفة
موقوف على تعريف النكرة وتعريف النكرة على ما عرفته موقوف على التعريف الملحوظ في المعرفة
وليس هذا الا الدور اقول تعريف النكرة موقوف على نوع من التعريف الملحوظ في نوع من المعرفة
لا على الملحوظ في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الا كون بعض افراد المعرفة معلوما قبل تعريفها ولا ضير فيه

لجواز ان يكون المقصود من التعريف بيان ان المعرف شامل لاى الافراد وجميع افرادهما اذ قوله وهى
مضمر هذا وما بعده من التقادير لفائدتين الاولى الاشارة الى ان تعدد الامثلة اشارة الى
انواع المعارف الثانية التصريح بان كل نوع مما مثل له مسمى بما ذكر قوله وزاد فى شرح الكافية
كون هذا المنادى داخلا فى المعارف هو الصحيح لان المراد بالمعرفة ما لم يجر عليه احكام النكرات وهذا المنادى
المعرف بنكرة وصفته لم يمنع من تاكيده بما يختص بالمعارف الى غير ذلك على انه معين من حيث المعنى
ايضا فلا وجه لاخراجه عنها فقولنا رجل مشيرين به الى معين لم يكن معرفة لعدم اجراء احكام
المعارف عليه قوله بالاشارة او المواجهة اى سواء كانتا حسيتين او عقليتين او مختلفتين
دون الاخريين واذا كان مناط التعريف على اجراء الاحكام لم يعتبر امثال ذلك ويحتمل ان يكون
مراد المص بذلك بيان كيفية تعريف المنادى لا كونه غير داخل فى المعارف كما يتبادر من عبارة
الش قوله وزاد ابن كيسان انه استدل على هذا بتعريف جوابهما ورد بجواز وقوع النكرة فى جوابهما
وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال فى جميع الاحكام قوله وابن خروف انه كان وجهه وجوب
تعريف فاعل نعم واخواته ويرد عليه منع كلية ذلك قوله من هذه المعارف هذا احتراز
عن نحو كاف ذاك واياك وتاء انت وياء اياى ونا ايانا وهاء اياه فانها على الصحيح حروف موضوعة
لما ذكر والضماير من انواع الاسما وههنا اشكال وهو ان تلك الحروف كما ذكر معارف لذلك
مع انهم صرحوا باختصاص التعريف والتنكير بالاسما اقول فى حله ان للتعريف كالتنكير ايضا معنيين
الاول كون الموضوع له خاصا سواء اجرى على الموضوع ما يخالف احكام النكرات ام لا وهذا
من لوازم جميع الحروف فان التحقيق ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص الثاني كون اللفظ مما
يجرى عليه ما يخالف احكام النكرات سواء كان الموضوع له خاصا ام لا وتسمية هذا القسم بالتعريف
باعتبار وجود التعريف اللغوى فى غالب افراده وهذا من خصايص الاسما وكانه قال فما كان من
هذه المعارف موضوعا ولم يقل فما وضع من هذه المعارف مع اخصريته اشارة الى ان النحو هو ان
الواضع هو الله تعالى فافهم قوله اى لغايب يعنى قوله غيبة مبنى للفاعل لا للمفعول حتى يكون

قوله الذي غيبته بمعنى المغيب عنه قوله تقدم ذكره احترازا عن نحو هيهات قوله لفظا او معنى
او حكما تعميم لادخال المذكور باحد القسمين الاخيرين والمتقدم ذكره معنى ما تقدم لفظ يدل
عليه تضمنا نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والمتقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظ يدل عليه مطابقة
ولا تضمنا بل كان كالمتقدم في كونه معلوما من الكلام قبل ذكر الضمير كقوله تعالى ولابويه لكل
واحد او بعد ذكره كالضماير قبل الذكر فيما كان لفظا و رتبة في مواضع اجازوها
ومستمعها النحاة ثم فقوله لفظا الخ تمييز للنسبة الخبرية لا للنسبة الاضافية والا خرج عن
التعريف الاضمار قبل الذكر الا ان يراد بالتقدم ما من شانه التقدم من حيث كونه مرجعا
سواء تقدم ام لا وسواء كان رتبته التقدم بحسب نفسه ام لا وبهذا القدر تم تعريف الضمير
الغايب فان قلت لفظ هو ان كان موضوعا للغايب فقط فلا معنى لكونه منادى وقد ورد في
الدعاء يا هو وان وضع لاعم من الغايب وغيره فيخرج عن حد الضمير مع انه ضمير غايب بلا ريب قلت
الملحوظ في يا هو الغيبة عن العين والحضور عند القلب فالاول مقتضى وضعه والثاني مقتضى حرف
النداء قال الشاعر يا غايبا عن عيني لا عن بالي : ومثل هذا اللحاظ شايع في اسم الاشارة
والموصول المعبر به عن غير الغايب في لعلم ان المراد بالوضع في الضماير هو الوضع الافرادي فلا
ينتقض تعريف ضمير الغايب بالمعرف بلام العهد الذكري قوله او لذي حضور اي ما وضع
لاحد في شيء ذي حضور هما الحاضر عند اللافظ والحاضر عند الملفوظ اليه قوله مخاطب و
متكلم الظاهر ان قوله او متكلم عطف على قوله مخاطب لا على قوله حاضر والغرض تعميم الحاضر بينهما
والمتبادر من ان الضمير للمتكلم موضوع له لاجل كونه حاضرا لكن الحق انه وضع له باعتبار كونه
محكوما عنده فتم وعمم ابن الناظم الحاضر بين الحاضر لنفسه والحاضر لغيره حتى يشمل المخاطب والمتكلم
اقول الحاضر لنفسه يشمل ما سوى المتكلم ايضا اذ كل من الثلثة حاضر لا نفسها قوله سم بالضمير
اي علم كونه مسمى به فلفظ عند متعلق بمسمى المفهوم من قوله سم قوله والمكنى هذا بصيغة اسم
اسم المفعول من باب التفعيل قوله ولا يرد هذا اشارة الى دفع ايراد اورده ابن الناظم على

الشق الثاني من الترديد لانما اعتذر بنفسه بمن ان خروج اسم الاشارة عن التعريف المذكور
يعلم من ذكره بعد منفردا لان مثل هذه القراين مما لا يعتد به في التعاريف بل بان الحضور
داخل في مفهوم الضمير وخارج عن مفهوم اسم الاشارة اقول لا حق في الجواب ان لا حضور في اسم الاشارة
اصلا لان الحضور وصف لمن كان التفات المتكلم اليه بالذات لا مطلقا فافهم قوله ولا الاسم
الظاهر هذا ايراد على الشق الاول ويمكن تقديره بوجهين الاول ان مفاد التعريف ان الضمير موضوع
لكلي يشمل الغايب والحاضر واسم الظاهر ايضا كذلك وعلى هذا التقدير يكون الايراد ناشيا من سوء
فهم التعريف وجوابه ان الضمير موضوع لاحدهما لا لما يشملهما الثاني وهو المفهوم من كلام الشارح
هو ان مفاد التعريف انه موضوع لاحدهما واسم الظاهر ايضا موضوع لاحدهما الذي هو الغايب
وعلى هذا التقدير يكون الايراد ناشيا من سوء فهم اسم الظاهر واجاب الشارح بان اسم الظاهر وضع لكلي يشملهما
لا لاحدهما وللمورد ان يناقض ذلك الجواب بنحو هيهنا فالصواب في الجواب ان يقال ان اسم الظاهر لم يوضع
لغايب تقدم ذكره كما ذكر سواء وضع للغايب ووضع للاعم قوله فجعل الثاني للاول الى وفي هذه
العبارة حزازة لانها توهم ان كون انت للمخاطب وهو للغايب مما هو بجعل المص ويمكن ان تدفع بان
يقال المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكر اولا وما امكن ان يذكر ثانيا او بان يجعل الظرفان
قيدا لكل لما قبله وقوله على حد قوله مفعولا ثانيا لجعل او يقال بتقدير الموصوف او المضاف وهو المكان
اي فجعل المكان الاول للثاني والمكان الثاني للاول مثلا او فجعل مكان الاول الخ او يقال بالقلب
بان يراد من قوله فجعل الثاني ثابتا للاول فجعل الثابت للاول ثانيا فافهم قوله على حد قوله
نعم اشارة الى جواز هذا العكس بدليل وروده في القران ولكن لا بد له من نكتة وكانها في الاية
ابتداؤها واختتامها بالرحمة اشارة الى ان رحمته تعالى محيطة وغالبة على غضبه في كلام المص
الضرورة والاشارة الى تقدم كل من الغايب والحاضر على الاخر بوجه اما تقدم الغايب فلتقدمه
خاطبه على حامل الحاضر من حيث الاشتقاق واما تقدم الحاضر فلكونه اعرف قوله ما كان غير
مستقل عدم الاستقلال اما من حيث انه لا يوجد في الخارج اصلا واما من حيث لبداته فقط

لا الضمائر المنوية

لكن الثاني اي لا يبتدأ به ولكن يختتم به كتم في ضربتم واما من حيث النهاية فقط اي لا يختتم به لكن يبتدأ به كهل بالانبطار
واما من حيث البداية والنهاية معا كالف ضاربا وهذا التعريف للضمير المتصل لغير الثالث والمراد منه
احد القسمين الاولين مع انه لا يفهم منه فلهذا ذكره الشارح ووصل به تعريف المص ليصير مراد ذلك
الغير واضحا ويظهر حسن تعريف المص بالنسبة اليه وقوله بنفسه متعلق بالمستقل لا بالغير ولا
لامتنع صيرورة غير المستقل بهذا المعنى مستقلا بالغير ايضا قوله لا يصلح لان يبتدى به اي لا يصلح
لهذا بالنسبة الى استعمالات العرب وقواعدهم سواء صلح له عقلا ام لا فلا يشكل بنحو نون ضربن
وكتن في ضربتن مما يصلح ان يبتدأ به عقلا وانما قدر قوله يصلح لان عدم الابتداء اعم مما كان
بحسب السماع فقط او بحسب السماع والقياس معا والمراد هو الثاني وهو ملزوم لعدم الصلاحية
فان قلت ان هما وهم وهن ضماير متصلة ومنفصلة معا فيلزم ان تكون صالحة للابتداء وغير
صالحة له قلت لها وضعان وضع للمنصوب واشترط في هذا الوضع ان لا يبتدأ بها ووضع للمرفوع
ولا يشترط ذلك فيه فباعتبار الاول غير صالحة وباعتبار الثاني صالحة وقيل المراد بقوله
لا يبتدأ لا يصلح ان يقع مبتدأ اصطلاحيا وغفل هذا القايل عن ان المراد لو كان ذلك لانتقض
طرد التعريف بالضماير المنصوبة المنفصلة قوله لا يصلح لان يلي اي يقع اول فائدة تقدير
يصلح قد ظهر فيما قبل هذا وفائدة التفسير ظهر سابقا في شرح قول المص يلي له قوله الا يجاوزنا
الا اذاه وما نبالي اذا ما كنت جارتنا: الخطاب للمحبوبة وما في اذا ما زائدة ولا الاول بالفتح اصله
ان لا يتقدير من ان لا وهو متعلق بقوله نبالي والديار كعطار منسوب الى الدار اي صاحبها
والباقي واضح ويحتمل ان يكون الا الاول بكسر الهمزة مركبا من ان الشرطية ولا النافية قوله من قولك
سلبيه ما ملكت مما لم يكتف الشارح في المصرع الاول باداة التمثيل التي ذكرها المص بل زاد اداة
اخرى ولم يفعل ذلك في المصرع الثاني لنكتة دقيقة لطيفة هي الاشارة الى ان ياء المتكلم وكاف
الخطاب لما كان في المصرع الاول لما كانا محتملين للمذكر والمؤنث احتيج في ادخال جميع افراد نوعيهما
جنسهما وهو ضمير المتكلم المفرد المذكر والمؤنث وضمير المخاطب المفرد المذكر والمؤنث الى مقالتين حدا

لادخال النوع الذى فرضنا الضميرين مع غيره من المذكر والمؤنث والآخر لادخال باقى افراد جنسهما وهذا بخلاف المصرع الثانى فان اول ضميريه نص فى المؤنث والثانى نص فى المذكر فلا حاجة فيه الى المقابلة لادخال النوع ولما كانت المقايسة ههنا على نحو التمثيل دون التشبيه والنظير كان المقيس عليه داخلا فى الحكم فافهم ولتعلم ان الضمير المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور ولم يذكر المص ولا الشارح افراد كل من تلك الانواع الا بعضها وان شئت الكل فاعلم ان للمرفوع منه ثلثة وعشرين فردا احد عشر منها ملفوظة وهى الالف والواو والياء والنون والتاءات الثلثة وتما وتم وتن ونا واثنى عشر منوية خمسة للغيبة وخمسة للخطاب واثنان للتكلم ولا يتحمل جميع تلك المنويات الا الظروف والصفات واما الافعال فانما يتحمل بعضا منها كما هو ظ وللمنصوب منه اثنى عشر فردا كلها ملفوظة وهى من ها فى ضربه الى نا فى ضربنا وللمجرور منه ستة وثلثين فردا كلها ايضا ملفوظة وهى ما دخل عليه الجار من انواع المنصوب المتصل والمنفصل والمرفوع المنفصل واما المنفصل فهو مرفوع ومنصوب لا مجرور لامتناع تقديم المجرور على الجار وكون الجار معنويا وسيشير المص الى جميع افراد كل من ذينك القسمين قوله لشبهه بالحروف فى المعنى الظ ان هذا بناء على ما هو التحقيق فى الضماير من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وقد مر تحقيق الشبه المعنوى فى مبحث المبنى فارجع اليه قوله لان التكلم آه اراد بكل منها الخاص لا العام قوله وقيل فى الافتقار هذا القول مبنى على ما هو خلاف التحقيق فى الضماير من عموم الوضع والموضوع له معا اذ على هذا يكون الخصوصية الملحوظة فى معانيها خارجة عن نفس تلك المعانى الموضوعة لها وان كانت داخلة فى ما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين الشبه المعنوى والافتقارى من ان الاول هو الاحتياج الى الداخل اى احتياج جزء من الموضوع له الى الجزء الآخر والثانى هو الاحتياج الى الخارج عن الموضوع له وعن اجزائه قوله فى الوضع فى كثير اى وبالحمل على الكثير فى البواقى قوله باختلاف صيغه اى بحسب الذات بدلا عن العوارض والمراد به الاختلاف بحسب الوضع قال ابن الناظم بعد نقل تلك المذاهب لعل هذا اى كون بنائها باختلاف الصيغ

94

هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كانه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب قوله كان الأمر على خلاف ذلك ويكون هذا المذهب بخصوصه غير معتبر عنده في بناء المضمرات ولهذا اعقبه ببيان اشتراك لفظ بعض نوعيها مع بعض فاشار بالتعقيب الى ان هذا المذهب لو كان صحيحا لوجب ان لا يتحد لفظ المجرور مع المنصوب بل يختلف صيغة كل نوع منها مع صيغة الآخر قوله حكاها في التسهيل الا الاول كانه توبيخ للمصنف حيث ذكر ما هو الباطل وترك ما هو الحق قوله من الضماير المتصلة لفظ من تبعيضية بيانية تبيين لفظ ما جر بتعد اضافته بالجر والبيان للتوضيح والاشعار بعدم وجود المجرور المنفصل او قبل اضافته به والبيان للتخصيص احترازا عما كان قبل الجر ضماير منفصلة نحو كانا وكاياك فان امثالها ليس كلفظ ما نصب من الضماير المتصلة والاول اظهر والثاني احسن واما لفظ من في قوله ما نصب منها من قبيل الاول لكن بيانه للتخصيص لوجود المنصوب المنفصل قوله وهي ثلثة اي ضمير ما جر وكان مثل ما نصب ثلثة قوله للرفع والنصب والجر اورد الاولين معرفتين والاخير نكرة لاحتياجهما الى تخصيصهما بالمتصل بخلاف الجر اذ ليس له منفصل حتى يحتاج الى التخصيص المذكور قوله بالتنوين اي لا بالاضافة اليها حتى يكون المعنى صلح الضمير لرفعنا ونصبنا وجرنا اياه قوله لفظ نا تقديره قوله لفظ كانه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان نا ضمير متصل واذا قطعته عن قوله وجرى للحكم تنبوبنيته ابتدأ به فيصير ضميرا منفصلا فاشار الى جوابه بان المراد بقوله نا لفظه وكل ضمير اريد منه لفظه فليس بضمير فضلا عن ان يكون متصلا قوله الدال على المتكلم ومن معه ما يدل بالقرينة على نفس لفظه فانه ليس بضمير كما عرفت قوله فالجر وقوله فالنصب وقوله فالرفع اشارة الى اشتمال المصرع على الامثلة الثلثة اورد بما يتوهم ان نلنا ليس مثالا للنصب بان يكون نل فعل امر ونا مفعوله قوله الف والواو والنون اورد الاول نكرة والاخيرين معرفتين باللام لاحتياج الواو الى تخصيصه بالساكن والنون الى تخصيصه بالمفتوح بخلاف الالف اذ ليس الف غير ساكن حتى تحتاج الى مثل ما ذكر من التخصيص قوله ضماير متصلة

حال

ابن مالك

لان عدم وجوب المجرور المنفصل يحتاج الى الاظهار ...

القرينة ان الباء الجارة عطف على كان اسما

الفرق بيانا بين انه ... في المقام ... النصب ... الموافق ... هنا ...

لان لفظ ... تقدم ... الاعتبار ...

لا انفصلا ... للفظ ضمير النصب ... بالمنفصل ...

منفصلا بخطه

ويصير بالابتداء به منفصلا عبد القادر

٨٤ قوله الاول الكامل بالحركات اللفظية وهو المذكور بقول المصنف فارفع بضم الخ كذا قاله الخ لكن ذكر المحشي في محال الثلث اعني المفرد والمضارع با
[illegible] قوله الثاني الكامل الخ وهو المذكور بقوله فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه لكن ذكر المصنف محلا من محال الثلث اعني المقصور والمثـ
[illegible] الثالث منها بقوله في بيان محترز للياء والاقتصر بالحركات التقديرية وبقوله في بيان محترز قول المصنف اذا بمضمر مضافا وصلا ان لم
يضف المضمر الخ قوله الثالث الخ وهو المذكور بقول المصنف وارفع بواو وانصبن بالالف الخ قوله الرابع لم يذكره المصنف ولا الشارح قوله الخامس ٥٦
وهو المذكور بقول المصنف والثاني منقوص ونصبه ظهر الخ قوله السادس لم يذكره المصنف ولا الشارح قوله السابع ذكره وحاله المصنف بقوله وما بتاء والف الخ قوله
الثامن ذكره المصنف بقوله قدرا جميعه بالمعنى الذي عاناه المحشي لجميعه قوله التاسع ذكره المصنف بقوله بالالف ارفع المثنى الخ وبقوله وارفع بواو الخ
قوله العاشر لم يذكره المصنف ولا الشارح قوله الحادي عشر لم يذكره المصنف ولا الشارح قوله الثاني عشر لم يذكره المصنف ولا الشارح قوله الثالث عشر ذكره المصنف بقوله
بالالف النون فيه الخ قوله الرابع عشر ذكره المصنف بقوله واجعل لنحو يفعلان الخ قوله الخامس عشر ذكره الشارح في بيان محترز قول المصنف مباشر بقوله
وخرج بالمباشر غيره الخ ح قوله لكن بعضه الخ اي لكن بعض البعض المذكور ذكره في ضمن بعض محال الاجميع لحاله وبعضه الآخر في ضمن جميع
محاله قوله لما تركه اي لجميع ما تركه فلا ينافي تعرضه لبعض ما تركه قوله في ضمن الجميع اي جميع المحال قوله كذلك [illegible] تركه ؛ اسماعيل الجديدي من تلامذة عمر بيك

حال عن فاعل الظرف الاتى واحترز به عن الف التثنية وواو الجمع ونون جماعة الاناث لكونها فى الاوقات

فان الحقوا بها البتة بضماير قوله كائنة يعنى ان الظرف ليس متعلقا بقوله متصلة قوله

عطف على الموصوف قوله بخلاف ضمير النصب والجر اشارة الى ان تقديم الظرف فى المتن لقصد

الحصر قوله بعد الاستثناء واختلف فى مرجع ضميره فقيل الاسم السابق بارادة البعض على

سبيل الاستخدام وقيل الوصف المستفاد من الفعل السابق وقيل مصدر الفعل السابق

هذا فى المستثنى المتصل واما فى المنقطع فهو نفس الاسم السابق او احد الاخيرين قوله

وافعل فى التعجب مرجع ضميره لفظا وهو عبارة عن مصدر مبنى منه فعل التعجب قوله وهو لما

اى بعض صيغ الماضى لوجوب الاظهار فى اكثر صيغه وجه لترك ساير صيغ المضارع الكلم

الا ان يكون مراده بواجب الاستتار نوع مشتمل على وجوب الاستتار مطلقا فيما عدا هذا النوع

غير مشتمل على ذلك ولا يخفى ان المضارع من الاول قوله ثم شرع فى الثانى اى فى ذكر انواعه

وافرادها ولم يعرفه اكتفاء بما فهم من ضد تعريف المتصل ولما كان المقصود هيهنا ذكر الانواع

والافراد قدم الارتفاع والانتصاب على الانفصال قوله الناشئة من هذه الاصول اشارة الى

علة الحكم اى عدم الاشتباه او تخصيص للفروع بما عدا الجر وتعريض للمص بانه ربما يشتبه لعكس

مناسبة مع انا فى اللفظ فلنسبة عدم الاشتباه الى الفروع المفيدة للعموم غير مرضى قوله قال ابو

حيان المقصود من نقل الكلام ان المنفصل كالمتصل قد يكون مشتركا بين نوعين ولا يظن ان الضمير

المجرور المنفصل على هذا يكون موجودا لان انا مثلا قد يستعمل منفصلا اذا لم يكن مجرورا اذ

الضمير المجرور المنفصل ما كان منفصلا حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصلان فيندفع بذلك

ان المجرور المنفصل موجود فى نحو مررت بك انت لانه لا يصلح لان يبتدأ به حال الجر فافهم قوله

ودو انتصاب فى انفصال الى اخر البيت انما ذكر الانفصال هنا بخلاف البيت السابق

بالواو اشارة الى ان صيغ المنصوب باسرها جزء من المنفصل على المذهب الحق فان اياه

مثلا منصوب واياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع وانما ذكر حكاية الفرع هنا بلفظ مفرد دال على المبالغة

وهناك بلفظ جمع مفردة خال عن المبالغة اشارة الى ان الفرع هنا نوع واحد كثير الافراد
وهناك ثلثة انواع كل نوع منها قليل الافراد كما هو ظ وانما حكم ههنا بعدم الاشكال وهناك بعد
الاشتباه اشارة الى ان استخراج الفرع ههنا خال عن الصعوبة لاتحاد اصول الضماير مع فروعها
في الحروف واما هناك فلا يخ عن صعوبة لاختلاف الحروف في البعض لكن صعوبته ليست بمرتبة
تورث الاشتباه فافهم قوله وقد تستعمل مجرورة نحو اناك اياك قوله الضمير ايا اعلم ان في ايا وما
تتصل به سبعة اقوال الاول والثاني ما ذكره الش الثالث ان ما بعد ايا ضمير تعتمد على ايا الرابع
ان المجموع هو الضمير الخامس ان ايا اسم ظاهر مبهم خص امره باضافته الى ما بعده السادس ان ايا
ضمير اضيف الى ما بعده وهو ضمير اخر السابع ان المجموع مظهر ينوب مناب المضمر ولكل منها
ذكرها يورث التطويل قوله وعند المص اسما مضاف اليها عطف على الظرف السابق لا على قوله
اياك كما توهم وكان المراد بالاسماء الضماير والفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس ان الاضافة
على هذا المذهب من قبيل اضافة سعيد كرز وعلى المذهب السادس من قبيل اضافة غلام
زيد قوله وفي اختياره اعلم ان الضمير على ثلثة اقسام الاول ما يجب اتصاله عقلا كالضماير
المجرورة والمستترة وجوبا الثاني ما يمتنع اتصاله ويجب انفصاله عقلا كما فيما سيذكره الش
وحكم هذين القسمين هو مقتضاهما الثالث ما يجوز اتصاله وانفصاله عقلا وحكمه وجوب
الاتصال الا فيما كان مستثنى من ذلك ومراد المص انما هو بيان القسم الاخير لانه المحتاج الى البيان
ولكن تحمل الثاني في قوله اذا تاتى على الامكان العام فيشمل القسم الاول ايضا فافهم قوله الضمير
المنفصل تقييد الموصوف لكل من المنفصل والمتصل لئلا يتوهم ان المراد بهما هو المنصوب بخصوصه
قوله للاختصار المطلوب اي المطلوب في بعض الاوقات كوقت ايراد الضمير المطلوب مطلقا
اذ ليس الاختصار مطلوبا في بعض الاوقات واذا كان الاختصار مطلوبا فكلما كان اخصر كان في
المطلوبية اقوى وترجيح الاضعف على الاقوى بلا مرجح غير جايز فوجب اختيار الاتصال
مع امكان الانفصال قوله بان تاخر وجه عدم التاتي في هذه الصورة وما بعده امتناع اتصال

وهو او حذف كما
الضمير

الضمير المتصل الا بعامله او بالضمير المتصل بعامله **قوله** او كان معنويا اي سواء كان مبتدأ او خبرا بناء على كون العامل في كل منهما معنويا او اما على غيره فينبغي ان يعقب هذا القول بقولنا او كان خبرا او مبتدأ ووجه عدم التأتي امتناع ان يصير طرف الاسناد فالنسبة غير الاسناد وذلك لان الضمير المتصل بعامله الاسم اما مضاف اليه او منصوب على المفعولية **قوله** او حصر اي صار محصورا فيه وكثيرا ما يحمل الش في هذا الكتاب لفظ الحصر على صفة المحصور فيه اي الانفراد كما سيأتي غير مرة فالحصر كالاختصاص في استعماله في المعنيين لكن الش حمل الاختصاص فيما سبق من كلام المص على وصف المحصور وحمل كلامه على القلب فكانه زعم اختصاص الاختصاص بهذا المعنى واشتراك الحصر بين المعنيين مع ان اشتراك الاول بين المعنيين اشهر المراد ههنا ما كان محصورا فيه بالتقديم نحو اياك نعبد وبالا نحو ما ضرب الا زيد وبانما لكن بشرط ارادة حصر الفعل في الفاعل او حصر فعل المفعول في الفاعل نحو انما ضرب زيد انا اذ لو اريد حصر فعل الفاعل في المفعول يتأتى الاتصال نحو انما ضربته ومثل ابن الناظم منها الفعل في الفاعل بانما بنحو انما قام انا ثم قال فانك لو قلت انما قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل الى جانب الفعل اقول هذا مناف لما اجمعوا عليه من امتناع كون المحصور فيه بانما موصولا بالصواب في التعليل ان يقال لو قلت انما قمت لم يصح هذا الكلام لان الكلام الدال على قصر الصفة على الموصوف مثلا لا بد ان يدل اولا على اسناد تلك الصفة الى عام مشتمل على المحصور فيه ثم على نفيها عما سوى المحصور فيه وانما قمت لا يدل على ذلك العام بخلاف انما قام انا فان قام لما كان بصيغة الغائب انتقل الذهن اولا الى كل ما يصلح اسناد القيام اليه ثم يختص بالضمير المتكلم فاحفظ ذلك **قوله** واسند اليه صفة اي اسند ليس صفة اثبت في الظاهر على غير ما ثبت له في الواقع نحو زيد هند ضاربها هو وسيجيء تفصيل ذلك في بحث المبتدأ والمراد بالصفة اعم من الفعل وشبهه فيشمل زيد عمرو يضربه هو ومن المواضع التي لم يتأت المتصل ما اذا فصل بينه وبين عامله ظاهر لغرض نحو ضربت قائما اياه او بضمير غير مرفوع نحو اعطيته اياك او كان العامل حرفا نحو ما هن او كان تابعا لغير

مجرور نحو اسكن انت وضربتك انت واما نحو مررت بك انت فقد عرفت انه متصل لعدم صلاحيته الابتداء به ما دام مجرورا قوله على غير من هي له اي من دون ما نغلب قوله وباي المنفصل الخ هذا اشارة الى جواب ايراد ربما يورد على المص في هذا البيت تقريره ان مفاد المصرع الثاني مفهوم من قوله في اختيار فيكون تكرارا لغوا وتقرير الجواب الذي اشار اليه الش هو ان ليس المراد بالاختيار الامكان حتى يرد ذلك بل مكانه الغالب وهو النثر يعني ان هذا الحكم مخصوص بالنثر واما في الضرورة اي النظم فقد يجيء المنفصل مع امكان المتصل والمراد بامكان الاتصال رفع الموانع الحاصلة من غير حيثية النظم فلا يرد ان الاتصال غير ممكن في البيت الاتي لان امتناعه من جهة النظم وقد سنح لي في سالف الزمان لرفع هذا التكرار جواب آخر وهو ان هذا الحكم لما كان في صورة امكان الاتصال بالامكان الخاص وهو مركب من امكان عام موجب وسالب فاشار المص الى الامكان العام السالب بقوله وفي اختيار اذ معناه في وقت امكان عدم الاتصال اي الانفصال والى الموجب بقوله اذ تاتى الخ اذ معناه وقت امكان الاتصال والان لي فيه نظر اما اولا فلان الحكم يشمل النظم والنثر مع انه مخصوص بالنثر في الواقع واما ثانيا فلان مقتضى ارادة الايجاز ان يعبر بامكان واحد هو قوله في اختيار واريد به الامكان الخاص سيما مع كون الامكان حقيقة فيه مجازا في العام كما هو المش ووافق فيه بعض مشايخنا في ذلك الزمان مع ما سنح لي من البيان الا انه حمل قوله وفي اختيار على الامكان الموجب وقوله اذ تاتى على الامكان السالب بجعل فاعل تاتى مستترا عائدا الى المنفصل وقوله ان يجيء فاعلا لقوله وفي اختيار ويرد عليه مع ما سبق جعل العبارة معقدة كما لا يخفى فالحق في رفع التكرار ما اجاب به الش قوله كما سيأتي اشارة الى ما سيذكره من قول الشاعر بالباعث الوارث الاموات الخ قوله للطول اي لان لا يطال الكلمة بالاتصال والمفعول له على هذا حصولي فالغرض من الفصل رفع الطول او لان يطول الكلام بالانفصال والمفعول له على هذا تحصيلي فالغرض من الفصل ايجاد الطول لفائدة من الفوائد المذكورة في علم المعاني والظ ان المراد هو الاول قوله ثاني ضميرين وهما اخص غير مرفوع الثاني الضميرين

هيذين احتمالات ستة لان الضمير الاول ان كان متكلما فاما منصوب ومجرور وعلى التقديرين
فالثاني اما مخاطب ومغايب ولا محة يكون منصوبا وان كان الاول مخاطبا فاما منصوب او مجرور
ولا محة يكون الثاني منصوبا مغايبا وانما قلنا ان الثاني لا محة يكون منصوبا لان كونه مرفوعا
ومجرورا مناف للثانوية والاتصال بالاول فان المرفوع مطلقا مقدم على غيره والمجرور لا يتصل
بغير عامله فيما نحن فيه ولهذا استغنى بعدم مرفوعية الاول عن عدم مرفوعية الثاني و
وبالثانوية عن عدم مجرورية الثاني فان المتبادر من الثانوية الثانوية بلا فصل وانما لم
يقل بدل هذه العبارة ثاني ضميرين اولهما اخص ليس احدهما مرفوعا كما قال بعضهم لانها مع
اشتمالها على التطويل محتملة للسلب الجزئي فيشمل الحكم هنا نحو ضربتهم كذلك والمراد بالضميرين في
قوله ثاني ضميرين ما كان تثنية في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضا كذلك ام لا فلا يخرج اعطيتكها
مع انه ثالث ضمائر ثانيهما اخص وغير مرفوع ثم اعلم ان الفصل في ثلثة اقسام من السبعة وهي
التي اوليهما فيها مجرور وفي الثلثة الاخر تساوى الفصل والوصل وانما جعل البيان بيانا للثاني
مع ان الاولى جعله بيانا لقوله وما يشبهه نظيرا ما وقع في باب سنين لئلا يتوهم ان المراد بما يشبهه
ثاني ضميرين في غير السؤال وما يتوهم منه فيخرج عن الحكم نحو سألتك وامثاله واخرج بقوله غير
مرفوع نحو كنته وضربته ولو قال ولم يكن الثاني عين الاول واخرج بذلك نحو خلتني لكان اولى
قوله وما اشبهه عطف على المضاف لا على المضاف اليه والا اختص الحكم بالهاء قوله في اتصال
وانفصال اي في اختيارهما لا في وجوبهما قوله كذاك الهاء اي ثاني ضميري خلتنيه للذين اولهما
غير مرفوع وهو الهاء الا تاتي ضميرين منه اولهما مرفوع وهو الياء كما في كنته واعتبر كون الاول
اخص في خلتنيه دون كنته قوله ونحوه ما كان ثاني الضميرين عين الاول في الصدق قوله اذ الاصل
اي الاسد لا دلالة على هذا بما ذكرنا من التناسب لي من الاسد لال بهذين الدليلين لان مفاد
الاول اعم من المدعى وهو ظاهر ومفاد الثاني اخص لاختصاصه بنحو كنته بل بنحو كنته اذا كان اول
ضميريه مستترا قوله قال ان يكنه اه روى ان النبي صلعم وصف الدجال ذات يوم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه

اي دون خلتنيه

ثم راى عمر يوماً ابن صياد على ما وصف به النبي هو رجل اعرابي فاراد عمر ان يقتله لزعمه انه كان دجالا فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكلم معه بهذا الكلام ولم يكن في الموضعين لابن صياد الخبر لدجال قوله ولم يصرح اه اى بان يقول اختار سيبويه الانفصال قوله نادبا اقول واشارته الى شهرة مذهبه بحيث يختاره غير المص من كثير من العلماء اذ المتبادر من الغير العموم قوله لكونه في الصورتين الى قوله لتعين انفصاله هذا الاستدلال راجع الى قياسين الاول ان هذا الضمير خبر في الاصل وكل ضمير يكون خبرا في الاصل لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فهذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصاله ثم اجعل هذه النتيجة صغرى وضم اليها قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فالاولى حمله على حكم الاصل عند الخروج عنه لينتج ان هذا الضمير الاولى حمله على حكم الاصل اى الانفصال عند خروجه عنه الى كونه معمولا للناسخ ويمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا الضمير لو بقي على ما كان لتعين انفصاله لانه خبر في الاصل وهو يقتضي الانفصال وكلما لو بقي على ما كان لتعين انفصاله فالاولى حمله على حكم الاصل فهذا الضمير الاولى حمله على حكم الاصل الذي هو الانفصال هذا فالارجاع الاول وان كان اطول لكنه اظهر من العبارة وعليك بتطبيق كلام الشرح على ما ذكرنا ومن القاصرين من حمله على القياس الاستثنائي فيه بنقيض المقدم من الشرطية المتصلة فاعترض عليه بانه غير منتج ولو كان منتجا لانتج نقيض المطلوب قوله كما تقدم اى في قوله او كان معنويا قوله على غيره اى تقدم كل من نوعي الاخص وهو المطلق والمضاف على ما يغايره من حيث انحطاط الرتبة لا على ما يغايره مطلقا فلا يرد ان مفاد هذا القول مع ان متناقضان هو تقديم المتكلم على المخاطب وعكس هذا قوله في حال اتصال الضمائر اراده جمعا لان يشمل المتكلم واخويه او المرفوع واخويه بل التغليب الضمائر على الضميرين فان الضمائر المتصلة ذات فردين لانها اما ثلثة او اربعة للاشارة الى ان كلية الحكم بوجوب تقدم الاخص على غيره انما هي فيما اجتمع ضمائر ثلثة كانت او اربعة واما فيما اجتمع ضميران فلا لاحتمال كون احدهما مرفوعا فانه يتقدم ح وان لم يكن اخص نحو علمتك

هذا

لان الاداة الخارجية اما الا
خص فيكون الامر للابقاء
او الغير المقدم فيكون للدفع

هذا الحكم بين ضميرين غير مرفوعين وانما كان الحكم في الصورة الاولى كليا لان الضماير ان كانت
ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير مرفوع وان كانت اربعة فثلثة منها غير مرفوع لا غير
فظهر مما ذكرنا ان كلية الحكم في الضماير لا يلزم ان يكون بين كل ضميرين منها بل كلية في الجملة
والمراد باجتماع الضميرين او الاكثر اعم مما كان المرفوع من الضميرين او الاكثر مستترا ام لا
ثم اعلم ان المراد بقوله قدم الاخص قدمه في التلفظ والمراد بقوله في اتصال اما حال ارادة
الاتصال او حال وقوعه في الخارج او في الذهن فعلى الاول الامر بالتقديم انما هو لرفع
ضد المامور به اما للابقاء واما لدفع الضد وعلى الثاني بالعكس وعلى الثالث الامر للاول
بالنظر الى الوجود الخارجي ولاحد الاخيرين بالنظر الى مطلق الوجود فاندفع بذلك ما يرد
عليه بسبب حمل الاتصال على الوجود الخارجي والامر على الرفع كما هو المتبادر من الامر وحاصل
الايراد انه لا معنى لهذا الامر لكونه امرا بتحصيل الحاصل او ايجاد الممتنع ولتاخير هذا الكلام
عما قبله مع ان النظم يقتضي العكس وجه يظهر بالتامل قوله بتقديم التاء الى قوله من ضمير المخاطب
اقول هذا الكلام سهو من قلم الشارح اما اولا فلان المسئلة من قوله وصل او افصل الى بحث نون
الوقاية انما هي في ضميرين غير مرفوعين والا للزم جواز تقديم غير مرفوع غير اخص في حال
الاتصال مع ان المرفوع مطلقا لا يتاخر عن غيره واما ثانيا فلان مفاد هذا الكلام ان تقدم
اخص مرفوع على غيره لكونه اخص لا لكونه مرفوعا مع ان الامر بالعكس قوله وقدم من ما شئت
اي قدم في التلفظ والمراد من قوله في انفصال اما حال ارادة انفصال ضمير لا بعينه وبعينه حال
وقوع انفصاله في الخارج او في الذهن فعلى الاول التخيير انما هو بين الرفعين بالرأي لا غير وعلى
الثاني فالتخيير بين الرفعين بالرأي بحسب الوقوع في الخارج وبين الابقاء والدفع بالدليل
الارادة وعلى الثالث بين الابقاء والدفع وعلى الرابع بين الرفعين بحسب الوجود الخارجي
وبين الابقاء والدفع بحسب الوجود المطلق فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الانفصال
على الوجود الخارجي والتخيير على التخيير بين الرفعين كما هو المتبادر من التخيير وحاصل الايراد هو انه لا

ان كان غير الاخص مقدما فان
تقديم الاخص فلا تقديم غير
الاخص ممتنع

معنى هذا التخيير انه في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج يتعين تاخيره وتقديم ما يلاقيه
واورد الضمير مفردا لان الانفصال لا يجوز الا لواحد قوله ولا يجوز في زيد اياه اي اذا كان خاليا
عن القرينة الخارجية الرافعة للبس قوله للبس هو بفتح اللام الاشتباه وبالضم من لبس
الثوب اذا اكتسى وقيل بالعكس قوله اي رتبة الضميرين واورد الضمير ههنا تثنية لان اتحاد
الرتبة لا يمكن ان يتحقق بين اكثر من الضميرين فيما نحن فيه من مسئلة غير المرفوع الجائز الاتصال
والانفصال عقلا لان عدد غير المرفوع ههنا لا يمكن ان يتجاوز عن الثلثة واجتماع الثلثة
لا يمكن الا في باب علم مما بين الاخيرين منها يتحقق الحمل والاخيران في باب علم لا يخلوان من
ان يكونا متحدين في الافراد واخويه ام لا وعلى الثاني يمتنع تحقق الحمل بينهما ضرورة امتناع
اتحاد الواحد والكثير وعلى الثاني وان امكن اجتماع الثلثة في نحو قولنا زعم زيد اخاه
عمرو فاعله اياه اياه لكن الظاهر ان مثل هذا المثال مما لا يكاد يستعمله العرب ولو سلم استعماله فانما
نادر جدا فايراد التثنية للتغليب وكذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتاكيد نحو زيد الدرهم
اعطيته اياه اياه على ان التاكيد خارج عما نحن فيه لامتناع الاتصال فيه كما سبق قوله للثاني
اي لهما معا لوجوب اتصال الاول قوله وقد يبيح هذا التعليل بما هو لتعليل القابل
لا لتعليل الحكم في نفسه واسناد الاباحة الى الغيب مجاز اذ المبيح هو المتكلم حقيقة قوله بل مع
وجود اختلاف ما متعلق بقوله قد يبيح او يبيح وانما قدر لفظ الوجود لئلا يشمل الاختلاف
ما هو بالاستعداد كما بين التثنيين المذكر والمؤنث وليعلم ان قوله مع اختلاف ما او نحو ضمنت
اياهم الارض لضرورة اقتضت بيت من ابيات الكف وموجود في بعض نسخ الالفية فان بعض
ابياتهما واحد فلا احتمال كون هذا البيت من ابيات الالفية ذكره الشارح وشرحه كالبواقي قوله
كان يكونا احترازا عما يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا قوله اتا لهما فوه اوله لوجهك
في الاحشاء بسط وبهجة قوله في الاحشا اي في وقته وبسط الوجه كناية عن الفرح والبهجة
بالباء الموحدة التحتانية الفرح كما سبق واتا لهما اي اعطى البسط والبهجة للوجه والعفو لطبق

المتابعة

المتابعه واكرم والدای والدا اكرم ای انجب من كل والد او من كل الناس او من ابائه او اكرم الوالدين ای الاب والام قوله او نحو قول الفرزدق وقيل قاىله امية بن ابی الصلت وليس بصحيح وهذا جواب عن سؤال مقدر نشا من قوله وفی اختيار لا يجيئ المنفصل وسبب تاخيره الی هنا قوله بالباعث الوارث اه وكانی حلفت لم احلف علی فند تثنية بيت من الساعين معمور الفند بفتح الفاء والنون الكذب وقيل الفنا بفتح الفا الزوال والمراد بالبيت الكعبة يعنی حلفت ان هذا البيت المعمور من الساعين الطائفين سيفنی ويخرب ويحتمل ان يكون الفنا بكسر الفاء ای السعة ای حلفت فی سعة البيت بالباعث اه والاموات اما منصوب علی المفعولية لاحد المتنازعين او مجرور باضافة الثانی اليه وضمنت ای اشتملت وكفلت واضافة دهر الدهار مثل سلطان السلاطين للمبالغة والدهار جمع دهر علی خلاف القياس وهو الزمان وقيل الابد والشاهد فيه واضح قوله ای متصلة به ای لا يتخلل بينهما شیء ولو حرف الجر فالاتصال ههنا اخص مما سبق واحترز بذلك عن نحو مر بی وبی مر قوله فی ضربنی ضربی هذا علی سبيل المثال اذ لا اختصاص للالتباس بهذا بل يلزم فی كل اسم علی وزن فعل وحروفه قوله ومن التباس امر مؤنث اه قيل الاولی ان يقول ومن التباس امر مذكر بامر مؤنث لان الامر المؤنث هو الملتبس به والمقصود بالذات من الواقی انما هو وقاية الملتبس عن الالتباس لا الملتبس به اقول هذا بناء علی ملاحظة الامر المؤنث بلا نون مؤخرا عن الامر المذكر المتصل بالنون فالاولی ما ذكره الشارح قوله لانها تقيه اه الباعث علی محافظة الفعل عن دخول الكسر كراهتهم ان يدخل عليه ما يشبه الممنوع منه جدا وهذا يشبه فتوی الفقهاء بكراهة تزويج الرجل من شابهت محارمه كامه واخته قوله المشبه للجر ای فی كونه فی اخر الكلمة واما نحو لبا فی اضربی فقد خرج عن كونه اخرا بالضمير الفاعل الذی هو كالجزء فكسره ليس مشبها للجر قوله للزوم كسر ما قبل الياء ای ما لم يمنع مانع كعصای ومسلمی قوله بلا نون ای ندوره من هذه الحيثية فقط من غير مدخلية كون خبر ليس ضميرا متصلا

اذ هذا عند المص ليس منشأ للندور قوله عددت قومي اه قاله روبة والعديد العدد والطبس بفتح الطا المهملة الرمل الكثير وقد يقال طبلس باللام وكيسي اي لبس الذهب اباي قوله عليه رجلا اي ليلزم رجلا قوله لمزيتها اه وذلك لانها تغير معنى الابتداء كالافعال الناسخة ولا تعلق ما بعدها بما قبلها وتؤيد المزية المذكورة عدم دخولها على الفعل وانها تتصل بها ما الكافة كما ان الفعل لا يدخل على الفعل قوله كما سيأتي اي في باب ان وهو قول الشاعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد قوله اي شذ يعني المراد بالندور الشذوذ ولا القلة وبينهما عموم من وجه قوله كمنية جابر اذ قال ليتني اه قاله زيد الخيل وسماه النبي زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في آخر خلافة عمر وقبله تمنى مزيد زيدا فلاقى اخا ثقة اذا اختلف العوالي ومزيد كمقعد قد تمنى لقاء زيد فلما لقيه طعنه زيد فهرب هو عدو زيد كما ان جابرا ايضا عدو زيد ويتمنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب والعوالي الرماح واحدها العالية واختلاف العوالي كناية عن الحرب والباقي ظ قوله لشبهها بحروف الجر اي في تعليق ما بعدها بما قبلها كما تقول اضرب زيدا لعله يتوب كما تقول ليتوب وظ ان الحروف بصيغة الجمع غلط والصواب بلفظ الافراد قوله فقلت اعيراني اه اعيراني تثنية من الاعارة اي الاعطاء على نحو العارية والقدوم بفتح القاف بالفارسية بتشه والخط بالخاء المهملة اي الحت والقبر لغة لانه يواري ما فيه كالقبر والمراد بالابيض السيف وقيل المراد بالخط الحفر وبالقبر قبر الميت والابيض الماجد شخص ويؤيده رواية لاكرم ماجد والماجد على هذا مضاف اليه وعلى الاولين وصف وقيل اخط بالخاء المعجمة وهو غلط قوله واني على ليلى اه آخره على ذاك فيما بيننا مستديمها قاله مجنون صاحب ليلى الاخيلية وزار من زريت اي عتبت عليه والزاري على الانسان الذي هو لا يعده شيئا وينكر عليه فعله وقوله واني اه اي اني على الحالة التي بيننا مستديم لتلك الحالة اي اطلب دوامها قوله ايها السائل عنهم اه قايله عندي مجهول ومعناه كشها دته معلوم قوله بل ولا قايل اي بل لا يعرف له قايل يقول ذلك قوله وما عدا هذين اه اعلم ان ما لم يقبل النون من حروف

الجر ثلثة اقسام الاول ما لا يقبلها لعدم قبوله اليا اما لعدم دخوله على المعارف وهو رب وواوه او لعدم دخوله على الضمير وهو الكاف ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه والثاني ما لا يقبلها لانتفا فايدتها فيه لسكون اخره وهو الى وعلى وفي وحتى وحاشا وعدا وخلا الثالث ما لا يقبلها لوجود ما يضاد فايدتها فيه قبل دخولها وهو الكسر وهو الباء واللام فاشار الشيخ الى القسم الاخير بقوله نحو لي وبي والى القسم الاوسط بقوله وكذا خلا الخ ولم يتعرض للقسم الاول لبعده عن هذين القسمين لقبول النون فعدم قبولها لها يشعر لعدم قبولها لها بالطريق الاولى قوله وكذا خلا الخ عبر السباق للاشعار بالفرق بينهما وبين ما ذكر قبلهما حيث استعملا فعلا ايضا مع بقاء كونهما للاستثناء بخلافه قوله حاشاي الخ اوله في فتية جعلوا الصليب الههم قاله المغيرة ابن الاسود ولقب بالاقيشر اي الاحمر لحمرة وجهه قوله في فتية اي هو في فتية والصليب الصنم المعذور بالعين المهملة والذال المعجمة المختون اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر التي تقطع عند الاختتان ويحتمل ان يراد بالصليب عيسى ع وهذا الكلام دليل على اسلام هذا الشخص فان النصارى لا يختنون وروي بدل المصرع الاول من معشر عبدوا الصليب سفاهة قوله كثير رد على ابن الناظم حيث توهم ان حذف النون فيهما اكثر من الاثبات واعرف قوله قدني من نصر الخ ما بعده ليس الامام بالشحيح الملحد ولا بوتن بالحجاز مفرد قاله حميد بن مالك والخبيب بالخاء المعجمة علم لابن عبد الله بن زبير واصله تصغير خب بكسر الخاء وفتحها بمعنى الخداع المكار والمراد بهما الخبيب وابوه عبد الله اذ يقال ابو خبيب وقيل المراد بهما عبد الله واخوه مصعب تغليبا والشحيح البخيل والملحد المتجاوز عن الحق والوتن بفتح الواو وسكون التاء المثناة الفوقانية بمعنى الواتن اي الدائم وبهذا المعنى الوثن بالثاء المثلثة والباقي واضح قوله وفي الحديث قط قط الخ هذه مما رواه انس بن مالك عن النبي صلعم انه قال لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك قوله وكسرها اي مخففا قوله وقط قط اي بالتشديد قوله وبدأ بالاول انما حمل التعريف على تعريف علم الشخص فقط مع ان الظاهر امكان حمله على تعريف مطلق

العلم لان المتبادر من التعيين ما هو بحسب المفهوم والمصداق معا وعلم الجنس يعين المفهوم فقط دون
المصداق لا لان علم الجنس مذكور بعد هذا براسه لان المذكور فيما بعد حكمه لا تعريفه قوله وهو
مبتدأ لا يخفى عليك ان حق المعرف ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف على ما سبق الاشارة اليه
وسيتضح هذا فيما سياتي عند ذكر منع تقديم الخبر على المبتدأ انتهى نعم فالحق ان اسم خبر مقدم وعلم
مبتدأ مؤخر لا بالعكس مع ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة مما يتكلم في جوازه وقوله وصف اه
اشارة الى وجود المسوغ للابتداء بالنكرة قوله يخرج النكرات وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس
بل يخرج بهذا القيد ما سوى المعرف لان المعين في المعرف بالقيد انما هو القيد لا المقيد فقوله
مطلقا قيد تحقيقي توضيحي لا احترازي وقد غفل الشارح عما ذكرنا حيث نسب اخراج المعرف بالقيد
الى قوله مطلقا قوله تعيينا مطلقا اقول لقوله مطلقا احتمالات ستة الاول والثاني ان يكون
بمعنى مفعولا حالا عن الفاعل والمعنى اسم يعين المسمى في كل وقت يكون هذا الاسم مقولا اي منطوقا
به او في بعض اوقات كونه مقولا الثالث والرابع ان يكون تعيينا وعدما للقيد حالا عن الفاعل
او وصفا للمصدر محذوف الخامس والسادس ان يكون قيدا عدميا حالا او وصفا لما ذكرنا واما كونه
حالا عن المفعول بمعنى من المعاني الثلثة فغير محتمل كما لا يخفى على المتامل وعلى الاحتمال الاول
ينتقض التعريف عكسا بنحو حاتم اذ قد يستعمل بجواد غير معين وعلى الثاني والثالث والرابع
ينتقض طردا بنحو غلام زيد والرجل وعلى الخامس ينتقض عكسا بنحو جاء زيد الفاضل فتعين
السادس ولهذا اختاره الشارح ويمكن الجواب عن هذه الانتقاضات فتدبر قوله هو اسم الاشارة
والمضمر فاسم الاشارة والمضمر الغايب يعينان المسمى بقيد معنوي يستفاد من الاشارة الحسية
او المعنوية والمضمر المخاطب والمتكلم يعينانه بقيد معنوي يستفاد من المواجهة والتكلم قوله اي علم
المسمى دل من قال بعوده الى قوله اسم قبل اعتبار تقييده بوصفه من قبيل اضافة القسم الى المقسم
او الى التخصص المستفاد من قول المص كعلم الانتخاص اذ لا يخلوا عن تعسف مع امكان حمل المسمى
على الشخص فان الحق انه هو المسمى وما يحصل منه في الذهن هو الاسم واللفظ اسم الاسم قوله كجعفر

اي لان المذكور فيما سياتي قوله يقصد به وضعه
بعض الاجناس اي حكمه لا تعريفه مفهومه
ولا انتقاض عليه لان الفاضل لا يفيد التعيين
كما يفيد زيد عبد القادر

لانه لا يعين المسمى في كل وقت يكون مقولا

اه مثل بهذه الامثلة اشارة الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لانواع الحيوانات وغيرها
وههنا بحث شريف وهو ان يسمى علم الشخص لا يمكن ان يكون من اللوازمانيات لان تشخص
كل زماني في كل آن بوجود مشتمل على سلسلة مركبة من احد شقي كل متناقضين ولا يمكن
اتحاد سلسلتين من تلك السلاسل للزوم اختلافهما في بعض الاجزاء لا محالة فالعلم موضوع
للشيء الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث هو مجموع او له مع كل واحدة منها او له مع واحدة
معينة منها ~~[illegible]~~ او له في ضمن ايها كان فعلى الاول يلزم عدم استعمال
علم شخص في ما وضع له ابدا اذ تلك السلاسل غير قارات لذات وعلى الثاني والرابع يلزم
ان يكون وضعه عاما اما مع خصوص الموضوع له او عمومه ووضع العلم لا بد ان يكون خاصا
وعلى الثالث يلزم ان لا يكون استعماله في غير ذلك الموجود المعين استعمالا فيما وضع
له والجواب ان تلك الاعلام موضوعات لذلك الشيء مع جميع تلك السلاسل باعتبار
اختيار الشق الاول وجمع لمجموعه اي
كونها قارات في الملاحظة وهي وان كانت غير قارات بحسب وجودها الخارجي زماني لكنها
قارات بحسب وجودها الدهري فلا يلزم محذور وقيل التشخص المعتبر في علم الشخص هو
التشخص بحسب العرف لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قوله اي العلم اي مطلقا لا علم
الشخص فقط لان علم الجنس ايضا ينقسم بتلك الاقسام فابراز الفاعل للاشارة الى ذلك
قوله وهو ما ليس اه الاولى ان يقول وهو ما ليس مصدرا باب ولا ام ولم يشعر بمدح
او ذم لان الكنية واللقب لم يعلم بعد قوله كالكناية اي الكنية كالكناية في كونها من كنيت
اي سترت او في كونها مصدرة باب او ام او كالكناية المصطلحة عند ارباب علم البيان من ذكر
احد المتلازمين وارادة الاخر اذ المراد بذكر الكنية هو التعظيم اللازم لها في عرف العرب
كما قال والعرب يقصد بها التعظيم قوله وهو ما اشعر اه اعلم ان كلا من الكنية واللقب
على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل اتصاف معناه العلمي بمعناه الاصلي للتفال او
التطير والثاني ما كان وضعه بعد اتصافه به قوله والفرق بينهما اه يعني ان الفرق

اي فيكون بيانا لما لم يبين وهو غير جائز اه ع

م نعم الاول لم يرتبط بقوله لاني كنيت وعلى الثاني
بقوله وهي ما صدرا الخ وعلى الثالث خبر مبتدأ
محذوف [illegible]

اي لا على حصول الجمع

اي لا على حصول الشرع اه

بينهما من حيث افادة المعنى المقصود منهما والغرض الباعث على وضعهما اي المدح والذم في اللقب والتعظيم في الكنية هو ان افادته المقصود من اللقب يحصل بواسطة نفس المعنى المنقول عنه لعد ايهام ثبوته للمعنى المنقول اليه وافادة المقصود من الكنية لا يحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وبما قررنا لا يرد على هذا الكلام ما اورد عليه في هذا المقام قوله تأنف ان تخاطب تأنف بضم التاء والفاء من التانف هو الاجتناب وان تخاطب بفتح الهمزة او بكسرها اي تجتنب عن تخاطبها باسمها او تجتنب من استماع خطاب من خاطبها ان خاطبها باسمها وتخاطب اما بصيغة المجهول الغائبة او المعلوم المخاطب قوله اي اللقب اي لا مطلق العلم وفيه اشارة الى وقوع لفظ ذا في موقعه الذي هو القريب قوله والمراد به هذا بقرينة ان المسئلة في تأخيره عنه ولا يبعد ان يفهم هذا من لفظ سوى بحمله على الفرد الكامل من المغايرة فان مغايرة الكنية عن اللقب اقل من مغايرة الاسم له لاشتراكهما في افادة المسمى مع زيادة فهي كما وجدناه وفي بعض النسخ وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا قوله بان الغالب ان اللقب منقول لا اختصاص لهذا باللقب فان الكنية دائما منقولة عن المركب الاضافي والاسم غالبا منقول عن الاعلام وغيرها فلا يتم التعليل ويمكن الاعتذار عنه بالتكلف قوله من اسم غير انسان لا وجه لتخصيصه بغير الانسان اللهم الا ان يراد بالتوهم التوهم الفاحش قوله كبطة وقفة البطة كالمرة الدبة او اناء كالقارورة او واحد البط وهو طاير يسمى بالفارسية اردك بكردي قاز والقفة بضم القاف وتشديد الفاء ما تجعل فيه المرأة قطنها وهي ماخوذة من الخشب والقاش او بمعنى الشجرة اليابسة او ما ارتفع من الارض وصلب او الرجل الصغير او الرجل القصير الضعيف قوله لتوهم السامع اه اقول فيه نظر اما اولا فلان هذا التوهم لزوال له بالاسم مما لا باس به واما ثانيا فلاستلزام ذلك ان لا يجوز استعمال اللقب وحده ويمكن الجواب عن الاول بالتكلف وعن الثاني بالتزامه عند اللبس قوله بان ذا الكلب ما قتله كعده هكذا كل امرئ يجال الدهر مكذوب ❊ وكل من غالب الايام مغلوب ❊ ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها ❊ عني حديثا وبعض

الطول

القول تكذيبة بان ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب قالت جنوب
اخت عمرو ذي الكلب في مرثيته والمحال بكسر الميم والحاء المهملة الكيد والمكر والمكذوب المغلوب
وغالب اي نازع للغلبة وهذيل قبيلة من العرب والضمير المنصوب لهذيل وحدثنا مفعول
ثان لابلغ الاول ويقدر مثله للثاني وقوله وبعض القول اي والحال ان بعض اقوال هذيل
تكذيب اي كذب وقوله بان متعلق بقوله حدثنا او بدل منه وذا الكلب لقب عمرو وهو
موضع دفن فيه عمرو وشريان بكسر الشين شجر يعمل منه القسي وقوله يعوي اه جملة وقعت صفة
لبطن شريان وعواء الذئب اي صوته كناية عن كثرة الغنم وغيرها من مستحفظها من الذئاب
وقيل البطن القبيلة والظرف متعلق بقوله نسبا **قوله** فتامل وجه الاشارة الى احتمال
ان يكون مذهب المصنف في هذا الكتاب هو ما يقتضيه تعليله من وجوب تاخير اللقب عن كل
من الاسم والكنية حيث اورد الضمير في سوا مذكرا مع امكان تانيثه **قوله** اي الاسم واللقب
اي لا الاسم والكنية ولا الكنية واللقب في ذلك لان الكنية مركب اضافي دائما **قوله** الاول
الى الثاني وجه هذا التقدير الاشارة الى ان قوله اضيف محتمل لسبعة معان الاول اضافة
الاول الى الثاني وافراد الثاني الثاني عكسه نظير اضافة الصفة الى موصوفها الثالث
كالثاني لكن باضافة الاول ايضا الى شيء اخر الرابع افراد الاول واضافة الثاني الى غير
الاول الخامس الاضافة الاول الى غير الثاني وافراد الثاني السادس اضافة الاول الى
غير الثاني واضافة الثاني الى غير الاول السابع اضافة الاول الى الثاني واضافة الثاني
الى شيء اخر والمراد هو الاول **قوله** سعيد كرز الكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة
~~وسكون الراء المهملة~~ مخففا او مشددا مع الفتح معناه اللئيم الحاذق **قوله** اي مسمى يعني ان
المضاف الى الكرز في الحقيقة تابع سعيد لا نفسه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه **قوله**
اي وان لم يكونا مفردين يعني ان هذا معطوف على الشرط لا على الجزاء والا لصار مفيدا
لمذهب الكوفيين من جواز الوجهين وساكتا عما اذا لم يكونا مفردين **قوله** انف الناقة

وقوله ببطن شريان متعلق بمقدر حال عن عمرو

اوضعوا ان ازا نصب فيوعا الصفة لعمرو وضعوثان ازا رفع عا الخبرية لان الكلام

اي مع ان اللقب فيكون السوء عبارة عن الاسم واللقب

فيكون السوء عبارة عن الاسم الى الاسم

لما علمت من ان ما صدر باب او ام او ابن او ابنة كنية

اي وان لم تضفها نكرة الصورة فاتبع الثاني الذي هو اي جوزتا الامرين

هو لقب جعفر بن قُرَيْع لقب به لان اباه نحر ناقة فقسم بين نسائه فارسلت جعفر امه لاخذ
نصيبها منها وقد قسمت الناقة ولم يبق الا راسها وعنقها فقال ابوه شانك به اى هذا
نصيبك فادخل جعفر يده فى انف راس الناقة ويجره فلقب به وقد مدح بنوه بهذا
اللقب فقال المادح قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوى بانف الناقة الذنبا
قوله اتبع الثانى لفظ اتبع امر من باب الافعال لا الافتعال كما توهم يعنى اجعل الثانى
تابعا للاول لا لغيره فافهم قوله ويجوز القطع هذا الكلام مشعر بعدم جوازا لقطع وهو
كذلك الا عند ذكر المبتدا او الفعل وقد تقدم نظير ذلك فى قول المص هو ابن مالك
قوله اى ومن العلم اى لا من اللقب ولا من علم الشخص بخصوصه قوله من مصدر متعلق
بمقدر مُبَيِّنٌ للغير او بقوله منقول قوله لم يسبق له استعمال فى غير العلمية الخ متعلق
بالقيد قوله وجهل اى استعماله السابق فيجوز ان يكون علم واحد منقولا بالنسبة الى بعض ومرتجلا
بالنسبة الى بعض اخر قوله قولان اى الامران المردد فيهما مذهبان لا مذهب واحد
مخير بين الامرين ومنقسم بالقسمين قوله كسعاد وادد الاول علم امراة والثانى علم رجل
قوله ومنه ما ليس بمنقول هذا بناء على ان المعتبر فى المنقول هو الوضع التعيينى واما اذا
اكتفى فيه بمجرد الوضع تعيينيا او تعينيا فهو منقول حدا قوله ولا مرتجل وذلك لسبق استعماله
فى غير العلمية واما اللفظ المهمل الموضوع لمعين بالوضع التعينى فهو داخل فى المرتجل
لعدم اشتراط الوضع التعيينى فيه قوله فتحكى اى اعرابه السابق قوله ومنه ما يمزج
تقدير لفظ منه لما سبق نظيره غير مرة مع الاشارة الى انه معطوف لا مبتدا خبره قوله
اذ ان تعبر وبه اه قوله بان اخذ اه هذا تعريف للتركيب المزجى بالمعنى الاعم اى الذى
ليس بين اجزائه نسبة اصلا وهذا شامل للتضمنى والصوتى والمزجى بالمعنى الاخص
وهو ما لا يكون بين اجزائه نسبة ولا يشتمل على صوت بل
حرف مقدر وفى مثال الش اشارة الى هذا الشمول فيما اخذ الاسمين خرج الاسنادى

المركب

المركب من غير الاسمين وبالتنزيل سائر الاسنادي والاضافي والتوصيفي قوله منزلة
تاء التانيث اي في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والترخيم قوله وقد يضاف اي قد
يضاف هذا المركب الى غيره نحو هذا خمسة عشرك وفيه اشارة الى كسره بالحرف في هذا الوقت قوله
وقد يبنى اي جزؤه الثاني واما جزؤه الاول فبناؤه ضروري وكذا قوله اعرابا واما الاضافة
فهي بالنسبة الى الكل فتامل قوله في الاهمال اي الاهمال عن العمل قوله المركبة التقييد بهذا لان المراد
بالاضافة اضافة جزء العلم الى جزئه الاخر لا اضافة الكل الى غيره وذلك لا يتاتى بدون التركيب
وهذه الاضافة في الكنية على سبيل اللزوم وفي غيره على سبيل الشيوع قوله ذو الاضافة
اي وحكاية علم الاضافة قوله لا يسئل عنها اي عن الحكم او عن المثال لم صار واحدا او متعددا
قوله ليعرفك ان الجزء الاول في هذه العبارة حزازة والصواب ان يقول صدر كنيته او يقول
ليعرفك ان ذا الاضافة يكون كنية وغيرها وجزؤه الاول يكون معربا بالحركات الخ ولهذا
نسبه الى القيل قوله لا لكلها اشارة الى ان تقديم المفعول الثاني على الاول لقصد الحصر
وقيل اشارة الى ان مطلق الوضع بعض ليس لكل الاجناس كما ان الوضع العلمي كذلك وعبارة
المص توهم العموم في مطلق الوضع اقول هذه الاشارة تستفاد من هذا التقدير في هذا الموضع
بخصوصه اذ لو قلت لبعض قوله علم لم يفد ذلك وقيل اشارة الى ان الايجاب للبعض في ضمن السلب
عن البعض لا في ضمن الايجاب للكل وفيهما ما فيه قوله ومن دخول الالف واللام اي المؤثرة منها
وهو عطف على قوله من الصرف وقوله ونعته عطف على الصرف وقوله ويبتدأ به عطف على
قوله فيباني عنه الحال وانما ذكر لفظ من في قوله من دخول الالف واللام دون قوله
ونعته بالنكرة لئلا يتوهم كون الاول معطوفا على قوله سبب اخر ولا يتوهم هذا في الثاني
والمراد بقوله ويأتي منه الحال ويبتدئ ما كان بلا ندور ومن غير تخصيص فلا يرد ان النكرة
قد يتصف بهما قوله معنى اي قصدا وتحقيق ذلك ان علم الجنس ما وضع للمهية الحاضرة
في الذهن كاسم الجنس المعرف بلام الجنس اذ لا فرق بينهما الا بالافراد والتركيب فمدلوله

من حيث الموضوع له معين ومن حيث استعماله في افرادها شايع غير معين قوله كاسم
الجنس اي في الاستعمال قوله وضعت للاعيان اي لمهية افرادها الاعيان وكذا قوله الموضوع
للمعاني والمراد بالاعيان الجواهر وبالمعاني الاعراض قوله فانه علم للعقرب بتقدير لفظ
علم بقرينة ظهوره في قوله علم للفجرة وتقدير قوله فانه للاشارة الى ان قوله علم ليس تابعا
لام عريط بل خبر لمحذوف والجملة جواب عن السؤال عن سبب الحكم وللاشارة الى هذا صدره
بالفاء التعليلية فان حمله على هذا اولى من كونه بدلا او عطف بيان كما لا يخفى قوله اي
لجنسها يعني ان اللام في العقرب للجنس جزء للموضوع له وقيل اشارة الى ان قوله للعقرب
مقدر بمضاف قوله فانه علم للثعلب وقوله اي لجنسه كرر ذلك مع كونه ما سبق ليطابق
المصنف في العبارة ولئلا يتوهم ان وجه التشبيه غير كونه علم جنس قوله علم للمبرة قدر
لفظ العلم دون قوله فانه للمطابقة مع المصنف الاتي في العبارة والحوالة على ما تقدم من
التقدير او التفسير لقوله ومثله قوله وسبحان للتسبيح وقوله وبسار للمبرة كان ذكر المثالين
عقيب مثالي المص لان يلتفت النفس الى ما في مثالي المص من المطابقة البديعة التي
هو الجمع بين الضدين فان البرة والمبرة كسبحان والتسبيح من المامور به وفجار وفجرة كيسار
وميسرة من المنهي عنه وذلك لان تكثير المثال بلا فائدة ظاهرة يبعث النفس الى التفاتها
الى المعاني الخفية وقيل ذلك اشارة الى ان العلم لكل من المامور به والمنهي عنه قد يكون
علما للمصدر الميمي وقد يكون علما لغيره لا ان الاول مخصوص بالاول والثاني بالثاني كما يوهم
من كلام المص قوله بسكون الجيم اي لا بفتحها فانه بالفتح جمع فاجر قوله للمبرة وهي لفجار
قوله واخره في التسهيل هذا اشارة الى تحسين وضع المص في هذا الكتاب وتعريض لسوء
وضعه في التسهيل حيث عمل فيه بخلاف علمه فكان ذلك الوضع قد صدر عنه غفلة عما
اعتقده قوله ما دل على مسمى واشارة اليه وعلى اشارة اليه وهذا بخلاف ساير الاسماء
لدلالتها على المسمى فقط وهذا التعريف اولى من تعريفه بما دل على الاشارة الى المسمى لانه

١١٣

بالجنس القريب في الفصل وهذا بالفصل وحده والمراد بالمسمى ما صار مسمى بوضع هذه الاسما
له اذ الحق الحقائق الموضوع له والمستعمل فيه فيهما او المراد به الدلالة على المسمى دلالة غلبية في بعض
استعمالاته او المراد بالمسمى اعم من المسمى ومن فرد المسمى فلا ينتقض عكس التعريف بما اذا
استعمل في الاشارة الى ما ليس له اسم خاص وقد علم مما ذكرنا ان الواو في قوله واشارة اليه عطف
على المفعول لا على الفاعل ولا بمعنى مع قوله لمن المفرد مذكر تقديم الظرفين على الفعل
للضرورة ويحصر الفعل المقيد بكل منهما في الآخر وتقديم الظرف الاول على الثاني لتقديم
الاول على غيرها بحسب الرتبة فالظرفان متعلقان بالفعل الا ان الثاني متعلق بمقيد كما
قيل قوله عاقل او غيره هذا مفهوم من تنكير قوله لمفرد مذكر قوله وتركه اي في الوجوه
الثلاثة قوله على الانثى فيتحصر تقديره هذا المصرع اقتصر على الاشارة الى الانثى مشيرا بذي
وذه اه ولفظ الاقتصار ههنا يفيد انحصار الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشارة الى الانثى
واما عكس هذا الحصر فغير مفهوم من الكلام وتقديم الظرفين ههنا لمجرد الضرورة لعدم
افادتهما الحصرين المفهومين من قوله فاشر بها اليها دون غيرها الضمير الاول للالفاظ الانثى
والثاني للانثى او للالفاظ فعلى الاول يكون هذا الكلام اشارة الى ان كلام المصنف مفيد لهذا
الحصر ووجه تفريعه عليه ظ وعلى الثاني يكون اشارة الى حصر غير مستفاد من كلام المصنف
والتفريع ح ليس على كلام المصنف بل على تتميم الشارح لما ذكره من الالفاظ الانثى اذا لتتميم دليل على
ان الالفاظ للانثى سواء مما ذكره فيدل على ان الاشارة الى الانثى منحصر في الاشارة بهذه
الالفاظ لكن الاول اقرب الظهر قوله تثنية ذا اي لا تثنية ما فيه ذال سواه لما سيذكره كذا قوله
تثنية تا قوله بحذف الالف الاولى اي التي كانت في محل ذان قوله هذه وامن الالتباس اي
التباس بعضها بعد التثنية بتثنية تا وهو ما فيه تاء ولا يجوز ابقاء الياء والهاء فيما فيه ذلك لان
الهاء والياء لا هاء مبدلة من الالف في الياء مع الهاء عارضة والتثنية كالجمع يرد الاشياء الى اصولها
وههنا نظر اما اولا فلجواز ان لا يكون الهاء والياء مبدلين عن الالف وعدم كون الياء

قيد المنفي اعم
اذ لا يصدق عليه انه دال
يسمى الخ عبد القادر

وهو مستعمل في الاشارة الى ما له اسم خاص ايضا
اللفظان بقوله الضمير الاول للالفاظ الانثى
والثاني للانثى والثالث للالفاظ اولا لفاظها
لعل تقديم بطن

اي بدون الالف لفرد مذكر اي سهو
اي بكون الهاء وكسره بلا ياء او بها
اي اذا هذه فيه لمجرور الجار والمجرور

اي بلا قيد انحصار الاشارة بالالفاظ الخ لفظ
ينحصر وعكسه غير مفهوم من الكلام كما قال
وهو انحصار الاشارة الى الانثى في الاشارة بالالفاظ
المذكورة كتبه عبد القادر

اي ذوات وذوي واماتة عبد القادر
سوى بطن
من انواع ما فيه تاء من الالفاظ الانثى
بتثنية ذا وهو ما فيه ذال وبعضها

مع انها عارضة واما ثانيا فلعدم مضرة بعض تلك الالتباسات وهو الالتباس بين التثنية
ثالعدم تغيير المعنى واما ثالثا فلعدم لزوم الرد الى الاصل في المعرب كالكسائي وكساي فكيف
في المبنيات المغايرة مع المعربات في كثير من الاحكام قوله وفي سواء تقديم الظرف المفعول
ههنا مفيد للحصر قوله النحاة اشارة الى المسئلة اتفاقية قوله سواء كان اه هذا اذا
كان مطلقا حالا للجمع ويحتمل ان يكون حالا عن او لاي سواء كان مقصورا او ممدودا وهذا
انسب بقوله المذا ولى ولا يبعد ان يكون حال عن كلمة اينما وبل كل واحد قوله لتعظيم او
تحقير البعد قد يحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة انحطاطه عنه والاول
موجب للتعظيم والثاني مورث للتحقير قوله على اسم الاشارة لما كان هذا المصرع محتملا
لتركيبين الاول انما افاد ان اللام ممتنع ان قدمت ها التنبيه على اسم الاشارة الثاني ما
افاد ان ها ممتنعة ان قدمت اللام على كاف الخطاب اشار بهذا التقدير الى ان الاولى الحمل
على الاول اما لفظا فلخلوه عن كثرة الحذف وعن كون الجزاء مع انه جملة اسمية بلا فاء واما
معنى فان اللام معهود بالذكر بخلاف ها فالاولى جعله مبتداء دون ها قوله فهي ممتنعة لم
يجعل ممتنعة خبرا عن اللام اذ كون الجزاء ملفوظا اولى من كونه مقدرا قوله ولا اهل هذاك اه
او لم رايت بني غبراء لا ينكرونني قاله طرفة بن العبد ورايتني وجدت والغبراء الارض لانها
ذات غبار والمراد ببني غبراء اللصوص وقيل الفقراء وقيل الاضياف وقيل مطلقا اهل الارض
ولا ينكرونني اي لا يجهلونني اي يعرفونني واهل الطراف الاغنياء والطراف بالكسر الخيمة والبيت
من الادم اي ما على وجه الارض من الخشب والحشيش والمراد بمعرفتهم انه ترحم عليهم قوله اذا مامد
فبد للجمع واما اذا قصر فدخول اللام عليه قليل قوله اي قريبة اي المكان القريب قوله وقد
تقل ههنالك فيه اشارة الى ان الهاء في هنالك جزء للكلمة لا للتنبيه قوله هنالك تبتلوا المراد
به الاشارة الى يوم القيامة قوله واما موصول الاسماء لا يخفى ان قوله موصول الاسماء من
كلام المص وقد جعله الش جزءا لكلام نفسه وهذا وان كان من داب الش في مواضع عديدة من هذا

115

هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن ثم ان هذا المصرع يمكن ان يركب بتركيبات

خمسة احسنها ما خطر ببالى من ان التقدير موصول الاسما المذكر منه الذى الانثى منه

التى ليكون قوله موصول مبتدا مضافا والمذكر مبتدا ثانيا والذى خبره والجملة خبر القول

موصول الاسما وكذا قوله الانثى التى وبعد هذا فى الحسن ما ركب به الش بجعل المقدم

خبرا ظرفا للمبتدا المؤخر وساير تراكيبه ينبغى ان يطرح خلف قاف قوله بالتعدى بالتعدا

لا بالحد او بسبب عدها من المعارف قوله لا تثبت هذه الصيغة بحسب العقل تحتمل ست عشرة

صيغة والصحيحة منها ست اربع بضم الاول وهى الغايبة المجهولة نفيا او نهيا والمخاطب المعلوم

كذلك من اثبت واثنتان منها بفتح اوله وهما الغايبة المعلومة نفيا او نهيا من ثبت

قوله بضم اوله احترز بذلك الاخيرتين لا يهامهما ان لزوم الحذف عقلى ولا يمكن غيره

وهو غير فان احد الساكنين المجتمعين اذا كان الفا فيلزم عند العقل حذف احدهما لامتناع

التكلم بهما معا مع ان اللزوم ههنا عرفى لامكان فتح التا ووجه الابهام ان الفعل اللازم

يوهم ان معناه ثابت ومنفى لنفسه لا لامر خارج وقد مر تحقيق ذلك فى اوايل هذه الخاتمة

ولك ان تحمل الضم فى قوله بضم اوله على معناه اللغوى اى الوصل والباء فيه بمعنى مع واضافة

الى قوله اوله من قبيل قوله تعم بل مكر الليل والنهار والضمير المضاف اليه للتا والمعنى لا تثبت

التا مع وصله بهذا الموصول فى اوله اى فى اول امره الذى كان فى حال الافراد وفايدته

الاشارة الى ان الحذف عام فى جميع اللغات غير مختص بلغة من حذفها حال الافراد فافهم

قوله وهو الذال والتاء اى الذال والتا او التا الاولى عند من شددها فانه يحذف

المشددة قوله فلا ملامة عليك فيه اشارة الى ان قوله ان تشدد معلوم لا مجهول بخلاف

قوله شددا قوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا: واخوهما السفاح

ظما خيله: حتى وردن جبى الكلاب نهالا: قاله الفرزدق وقيل الاخطل والهمزة للندا

وبنى كليب قبيلة واصل السفاح من كثر سفكه للدما وهو لقب ابى العباس اول خلفا بنى عباس

لكثرة سفكم دماء بني امية [illegible] وظمآء بتشديد الميم اي كثير عطشه والجبى بفتح الجيم والباء الموحدة واخره الف ما حول الحوض وبكسرها ما اجتمع في البئر من الماء وهو المراد والكلاء بضم الكاف اسم ماء ونهال بكسر النون جمع نهل جمع ناهل وهو العطشان والريان وهو من الاضداد والمراد ههنا هو المعنى الاول والباقي واضح قوله هما اللتا لو ولدت تميم اخره لقيل فخر لهم صميم قاله الاخطل اي هما المرأتان اللتان لو ولدتهما قبيلة تميم لقيل تلك لولادة صميم اي خالص لهم وروى بدل الصميم عميم اي عام والباقي واضح قوله وتبلى الاولى الخ ما قبله فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديما وتبلينا المنون وما نبلي قاله ابو ذويب الهذلي والخطوب كضروب جمع خطب هو الامر العظيم وتملت اي [illegible] وتبلينا معلوم من الابلاء وهو الافناء وكذا ما نبلي وتبلي والمنون فاعل تبلينا وهو الموت ومفعول ما نبلي محذوف عائد الى المنون وفاعل قوله وتبلى ايضا عائد الى المنون وقوله يستلئمون اي يلبسون اللامة وهي الدرع وقوله على الاولى اي حال كونهم راكبين على خيول ناث ترى انت تلك الخيول يوم الروع والخوف كالحدء وهو بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين طائر معروف والقبل بضم القاف وسكون الباء الذي في اعينه قبل بفتحتين اي حال كان صاحبها ينظر الى عظم حاجبه والحول بالكسر والفتح حالة في العينين كان صاحبهما ينظر الى عرض نفه والباقي ظ ووجه الشبه ان الفرس اذا خاف صارت عينا كمن له قبل او حول قوله نشاح اي بالنسبة الى الى فقط ولهذا قدم هذا الكلام على قوله الذين قوله على سنن الجموع المتمكنة اي مع مفرداتها فان سننها ما مر في شرح قوله غالمون قوله نحن اللذون الخ بعض من هذا البيت هكذا نحن قتلنا الملك الجحجاحا ذهرا فهيجنا به انواحا ما كذب اليوم ولا مزاحا نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قيل قاله ليلى الاخيلية في قتل ذهر الجعفي والجحجاح كغربال بالحاء المهملة بين الجيمين السيد وذهر علم للملك بدل منه او عطف بيان وهيجنا بصيغة المتكلم اي حركنا وانواح جمع نوح وهو ذكر نعوت الميت للبكاء عليه وما كذب اي هذا البيان والمزاح بالزاء المعجمة الظرافة وبالمهملة الافتخار

والتكبر وتحيل تصغير نخل ويوم النخيل اسم لعدة مواضع والمراد ههنا موضع بالشام والغارة اسم
من الاغارة على العدو والملحاح بكسر الميم من الح اى اصر والمراد به الشديد قوله فما اباؤنا قاله
رجل من بني سليم اى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا جحورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا
من هذا الممدوح والشاهد واضح قوله ومن يساوى ما ذكر جر تقدير الخبر لمن واضح المراد
بالمساواة اما الاتحاد فى نفس الذات وطرفاها اما لفظ من ولفظ من مثلا باعتبار استعمال
فى معانى ما ذكر او معانى من ومعانى ما ذكر كل لنظيره او المجموع للمجموع واما الاتحاد فى المعنى
الذى هو الموضوع له وطرفاها الفاظ من والفاظ ما ذكر كل لنظيره او المجموع للمجموع واما الاتحاد
وطرفاها الفاظ من ومعانى ما ذكر او بالعكس على التقديرين اما كل لنظيره او المجموع للمجموع
فالاحتمالات تسعة وعبارة المص محتملة لما سوى الاول الا اذا قدر ما ذكر بقولنا وقت قصد
ما ذكر منه او نحو ذلك والمراد بما ذكر الافراد والتثنية والجمع من المذكر والمؤنث على الاول
والمفرد والمثنى والمجموع منهما على الثانى اذ ليس المفهوم من المتن الا ذلك فلا يرد عليه
التساوى فى العاقلية وغيرها وقس عليه حال ما اول فمعنى قوله تساوى ضمير يعود الى الثلثة فا
له ومفعوله اما محذوف او قوله ما ذكر وليس الفاعل ما ذكر والمفعول ضمير محذوف
عايدا الى الثلثة اذ الذوق السليم يحكم بخلافه قوله اى يطلق على ما تطلق اه المستتر فى
الفعلين معا اما عايد الى من والاول فقط عايد اليه والثانى الى ما ذكر وعلى التقديرين
فمتعلق الباء اما الاول او الثانى لكن الاولى ان يكون المتعلق هو الاول وهذا من تفسير
الشئ باللازم ولا يخفى امكان حمله على كل من الاحتمالات التسعة قوله اسرب القطا اه
ما قبله شكوت الى سرب القطا اذ مررن بى فقلت ومثلى بالبكاء جدير وما بعده فكل نكل
لم تجر فى جناحها تعيش بذل والجناح كسير السرب كحبر الجماعة من القطا والقطا العمرى
ومثل السرية بضم السين والهمزة فى سرب للنداء وقوله تعيش بذل اه دعاء عليهم لعدم
اعادتهم الجناح اياه والباقى واضح قوله وهم هذا بفتح الهاء اى غلط لا بسكونها فانه وهم

قوله فانكحوا ما طاب قيل اي عددا طاب لكم فلا يكون للعاقل قوله وفهم من كلامه اي حيث ادرجه في الموصولات الاسمية قوله في نحو قولهم الخ لقائل ان يقول لعل الضمير عائد الى موصوف محذوف قوله وبئر ذو حفرت الخ ما قبله فان الماء ماء ابي وجدي قاله سنان بن عجل الطائي وطويت البئر اي بنيتها بالحجارة والباقي واضح قوله فحسبي من ذي الخ ما قبله هكذا ذهبت الى الشيطان اخطب بنته فادخلها من شقوتي في حباليا فانقذني منها حماري وجبتي جزى الله خيرا جبتي وحماريا ولست بهاج في القرى اهل منزل على زادهم ابكي وابكي البواكيا واما كرام معسرون عذرتهم واما لئام فادخرت حيائيا وعرضي ابقى ما ادخرت ذخيرة وبطني اطويه كطي ردائيا واما كرام الخ قاله منظور الفقعسي في هجو امرأته وقد كان حلق شعر راسها فرفعته الى الوالي فاخذه الوالي وضربه وحبسه لهذا العمل فدفع جبته وحماره الى الوالي فانجاه وسرحه وقوله ورائي المراد به الجلد الذي كان ظرفا للدبس والسمن ونحوهما ويسمى بالفارسية خيك شرح مراده يؤدي الى التطويل قوله والكرامة ذات الخ اول هذا الكلام هكذا الفضل ذو انعمكم الله به لفظ به في الفقرة الثانية بفتح الباء وسكون الهاء للوقف واصله بها حذفت الالف ونقل حركة الهاء الى الباء قوله ذوات ينهضن الخ اوله جمعتها من اينق موارق اي جمعت هؤلاء النوق وهي واينق جمع ناقة واصل اينق انوق ثم جعل اونق ثم اينق والموارق جمع مارقة من مرق السهم اذا جاوز القوس تبعد عنها بسرعة والمراد بها ههنا سريعة السير والسائق من يجعل الناقة سائرة بالسوق والباقي واضح قوله تتمة قد تثنى ذو الخ اعلم ان ذو مطلقا موصولا او بمعنى الصاحب اصله ذوو بالواوين المفتوحة والساكنة قلبت الاولى الفا وحذفت لذلك لاجل الواو الثانية وضمت وفرعه مشتقة عن صله فاصولها بالواوين الا انه فيما سوى المفرد والتثنية المؤنثين قلبت الاولى الفا كما في رمتا وفي المفرد المؤنث قلبت الثانية اولا الفا وحذفت الاولى لئلا يلتبس بجمعه واما التثنية فيجوز ان يتبع المفرد في حذف الواو الاولى بعد قلب الثانية الفا ويجوز ان تبقى بحالها وتقلب

الثانية الفا قال الله تعالى ذواتى اكل خمط قوله بان تكون اه تفسير للمنفى واشارة الى شموله للمذهبين
فى ذا الخالية عن المعنى الواقعة بعد من او ما اذ قد قال بعضهم انها زائدة بعدهما وقال الآخرون
انها مضمومة بهما ثم وضع المجموع للاستفهام بوضع على حدة بعد تجريد من وما عن المعنى ووجه
الشمول ان الملغى ما كان خاليا عن المعنى سواء كان جزءا لما له معنى ام لا قوله ولم تكن للاشارة
هذا عطف على قوله لم تلغ قوله الا تسئلان المرء آخر البيت فيقضى ام ظلال وباطل اللام
فى المرء للعهد وماذا يحاول اى شيء الذى يطلب باجتهاد من الدنيا والنحب بفتح النون
وسكون الحاء المهملة اى طلبه للدنيا منذور يجب الوفاء به ام ضلال وباطل وفى بعض النسخ
الظلال بالظاء المعجمة المكسورة بمعنى الظل وهو كناية عن المعدوم والباطل قوله ماذا التوانى
رأيت فى حاشية كتاب غير معتبرة ان هذا جزء من بيت هو هكذا ماذا التوانى الذى
احسست فى بدنى امن هموم فراق ام من المرض والتوانى الوهن قوله وهذا تحملين طليق ما
قبله عدس ما لعباد عليك امارة امنت قاله يزيد بن مفرغ الحميرى وهو من قصيدة هجا بها
عباد بن زياد بن ابى سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان والجدران فلما
ظفر عليه عباد الزمه محو ما كتبه على الجدران باظفاره ففسدت بذلك انامله ثم قيده فى السجن
وطال سجنه فذكر جماعة احواله عند معاوية فوجه بريدا يقال له جحام فاخرجه من السجن وقدمت
له فرس او بغلة من خيل البريد فنفرت وقال عدس اه وعدس اصله صوت يزجر به البغل
وقد يسمى البغل والفرس به كما هو المراد منه هنا فالتقدير يا عدس وامارة اى تسلط
وباقى الكلام فيه ظاهر قوله وقال الشيخ سراج الدين اه اقول لقوله وهذا تحملين طليق احتمالات
اخر ان الاول ان يكون هذا مفعولا لقوله تحملين وطليق خبرا عن محذوف يدل عليه المفعول
الثانى ان يكون هذا مبتدأ وكل من تحملين بحذف الرابط وطليق خبره وهذا على هذين اسم
اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذين الاحتمالين لان المسند فى كل كلام ينبغى ان يكون دالا
على ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول تبشير البغلة باستخلاص صاحبها عن يد عباد

وهذا مدلول الطلبتو لا يحتملين اذ الجملة لا ينافي عدم الاستخلاص قوله فوالله ما نلتم اه

لفظ نلتم ونيل اما من النيل اى الوصول والمراد به وصول العطاء او من النوال بمعنى العطا

ولفظ نلتم معلوم على الاول ومجهول على الثاني والمراد ان اعطائكم لغيركم ليس معادلا

ولا قريبا بالمعادل لاعطاء غيركم اياكم بل اعطائكم كثير واعطاؤهم يسير او المراد ان كلا من الاعطائين

ليس معتدلا اى متوسطا ولا قريبا به بل اعطائكم فى طرف الافراط واعطاؤهم فى طرف التفريط

والباعث على تقدير الموصول التنصيص على ثبوت الاعطائين بانفسهما ونفى اعتدالهما

كما هو المراد ولو لم يقدر لتوهم تعلق النفى بالقيد والمقيد معا وهو خلاف المقصود قوله هو

حسن الضمير عايد الى التخريج او القول المستفاد مما ذكره والمراد انه ان صح الجواب عن الكوفيين بالجواب

الاول فجواب الشيخ حسن والا فجوابه متعين يعنى لا جواب عنهم بغير جوابه او المراد انه ان صح الجواب

عنهم بغير ما اجاب به الشيخ فجوابه حسن والا فهو متعين وقيل المراد ان قول الكوفيين بعدم الاشتراط

ان صح فحمل البيت على ما ذكره الشيخ حسن والا فمتعين وعلى هذا يكون هذا الكلام تعريضا بالجواب

الاول قوله اى كل الموصولات اى لا كل المساويات قوله تسمى العايد فيه اشارة لطيفة

الى انه انما كونه غايبا اذ لم يعهد العايد فى غير الغايب لكن قد يجئ غير غايب اذا كان الموصول

بحسب المعنى كذلك لنكتة كما قال مولانا امير المؤمنين على رضى الله عنه انا الذى سمتنى امى حيدره

والنكتة فيه مطابقة لقول مرحب حيث قال انا الذى سمتنى امى مرحبه قوله لايق بالموصول اى

بلفظه قوله مطابق له لم يذكره بكلمة التفسير لئلا يتوهم ان اللياقة المعتبرة انما هى تلك المطابقة

دون كونه غايبا قوله من معنى التعجب خالية منه من حيث انه جملة فلا يشكل بنحو قولنا زيد الذى

يقال فيه حسن به او نعم الرجل والمراد من خلوها من معنى التعجب الخلو عنه فانه بالتتبع فلا يرد

ان قيد الخبرية يغنيه عن هذا قوله عنا الباقيد لكونها معهودة وذلك لانها قد لا تكون معهودة

كما فى قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا كان تاما المراد بالتام ما كان مستقرا اذا

فاعل وذا ضمير عايد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه المعمول بلا عامل

ناقص ولو لم يكن له فاعل كان ناقصًا ايضًا ولو منضمًا الى الموصول نحو زيد الذي به

او عنده ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصا ايضا منضمًا الى الموصول نحو جاء الذي عندك

مال او بك داء وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فافهم قوله وصفة صريحة لم يقل

والصفة الصريحة بلام التعريف لئلا يتوهم ان كل صفة صريحة كذلك فان اسم التفضيل مثلا

لا يصلح ان يقع صلة ال قوله كالابطح فان اصله شيء ذو رمل ثم خصص بمكان ذو رمل

والمراد به مكة ونواحيها قوله توصل بمعربة اشارة الى ان قوله بمعرب متعلق بقبلة

خبر للكون والضمير المجرور دال لان الباء فيه زائدة ويكون هو نفسه خبرا له والضمير المجرور

للصلة للزوم وجود الباء الزائدة في الاثبات وتوهم ان مطلق الصلة قبل ان يكون مضافا

قوله ما انت بالحكم الترضى اه ما قبله يا ارغم الله انفا انت حاملة يا ذا الخنا ومقال الزور

والخطل وما بعده ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل قاله الفرزدق مخاطبا لرجل من بني

عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان فلفظ يا محذوف المنادى قال في الشواهد اي

يا قوم اقول بل المنادى المحذوف الرجل المذكور والارغام بالراء المهملة والغين المعجمة الصاق

بالرغام وهو التراب وارغام الانف كناية عن الاذلال وانفا انت حامله اي انفك والخنا

بالخاء المعجمة كعصا الفحش والخطل بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطق الفاسد المضطرب

والحكم بفتحتين من يحكم بين الخصمين لدفع التنازع بينهما والاصيل النجيب والراي الفكر والجدل

الشديد العداوة وقيل ترضى مجهول من افعل السلامة عن الحذف والايصال اقول هذا يمكن

والصواب انه من فعل لان الحكومة مرضي عنها لا انه وقع عليه الرضا فافهم قوله ورداه اورد

عليه الناظرون اليه بانه غير وارد لعدم لزوم تانيث ما اسند الى المؤنث اللفظي وجزموا بانه لا تمحل

للمراد عن هذا الايراد اقول انه مراد المراد ان المرضي لكونه مذكرا لم يصلح لان يصير بدلا للترضى

المؤنث اذ لعل الشاعر انث الفعل مؤنثا لا مذكرا والعلة موجبة لذلك ولو عند البلغاء فكيف

يمكن قطعا ايراد بدله مذكرا وهذا القدر كاف في مقام المنع فافهم لا يقال لا يجوز ان

لم يقل ولو منضما كما سبق لان في صورة عدم الانضمام هنا يكون تاما كما لا يخفى

يكون قوله من جهته مفضلا عليه للاشد ويكون محصل الرد ان مفسد البند بل بالمرضي ليس عدم التابث فقط حتى تقول ان هذا ليس بمفسد بل يلزم على تقديره محذور واشد من ذلك وهو تخفيف لياء المشددة لانا نقول هذا مع بعده عن تلك العبارة غاية البعد مما لا معنى له اذ تخفيف الياء في البيت مما لا محذور فيه لان حذف حرف وزيادته لاستقامة الوزن مما هو شايع في الابيات من غير محذور قوله من القوم اه اخوهم وانت رقاب بني معد اي انا من القوم ومعد كاشد علم احد اجداد النبي صلى الله عليه وسلم وهو معد بن عدنان واما القول بان الهذا اصله الذي حذف عجزه او بان الرسول بالمعنى الوصفي لكن المراد منه هذا الفرد المعهود وكون متعلق منهم نائبا عن فاعله ففيه تعسف قوله وانت اي خضعت وذلت قوله واعربت الى آخر البيت يمكن استخراج احكام الاقسام الاربعة من هذا البيت بوجهين الاول ان يكون جملة قوله وصدر وصلها حالا عن فاعل المنفي كالمنفي والمعنى انها معربة وقت كونها غير مضافة في حال حذف صدر صلتها بان كانت مفردة في حال الحذف وفي حال الذكر او مضافة في حال الذكر واما وقت كونها مضافة في حال الحذف فمبنية الثاني ان تكون الجملة عطفا على الجملة بتقدير فعل على طريقة مجاز الحذف والعطف على نحو المعية والتقدير ما لم تضاف وحذف صدر صلتها والاستخراج على طبق الاول وانما حمله الشارح على القسم الاول لقلة مؤنته وهذا البيت من مطارح انظار المبتدئين قوله والحال ان صدر اه اعلم ان اي مستلزمة لان تكون صلتها جملة اسمية مصدرة بالعايد المسمى بصدر الصلة اي ما كان صدر صلته لفظا ورتبة فلا يكون الا مبتدأ والى هذا اشار بتقديره وقوله مبتدأ فلا يجوز جاء اهم اياه زيد ضارب قوله من حيث افتقارها الى محذوف اي الى تصور لفظ صدر الصلة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد تصور لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فافتقاره عند ذكر صدر الصلة انما هو الى تصور معنى الصلة فقط وعند حذفه الى تصور معناها مع تصور لفظ صدر الصلة فلا يرد عليه انها محتاجة الى صدر صلتها مطلقا فلا وجه لتخصيص الافتقار بما اذا كان محذوفا ولا ان احتياجها الى صدر

الصلة

ولا اري وجها لتخصيص بالامم في انا ومعد يرحمك الله تعالى

والاضافة فاعل في المعنى اي اعربت ان لم تضف لان معنى الكلام بقدر قبلته: مدة عدم اضافتها فيكون الاضافة فاعل وتنفي صفتها واحلي بتي فهو فاعل تضيف فهو ايضا نحو

الصلة جزء احتياجها الى الصلة فلا وجه لعدم افتقارها عليحدة قوله فيلزم عليها بناؤها فيها
اى فيلزم بناء على هذه العلة بناء اى في الحالة الثانية وقيل بل هذا اللزوم في هذه الحالة
بالطريق الاولى لاحتياجه الى لفظ المضاف اليه ولضعف معارضته للافتقار الى الصلة
وهي الاضافة فان الاضافة عند كون المضاف اليه ملفوظا اقوى منها عند كونه محذوفا ولا
يبعد ان يقال ان افتقاره في هذه الحالة اولا الى لفظ المضاف اليه افتقار عرضيا وثانيا الى
لفظ صدر الصلة ومعنى الصلة افتقارا ذاتيا والافتقار المشبه للحرف الافتقار الاولى الذاتي
فسقط اعتراض الشارح وما ذكره القيل في تقويته من الوجهين قوله على ان بعضهم الخ لما زعم المعلل
تعليله مساويا للمدعى وزعم انه ينبغي ان يكون مساويا له فاعترض الشارح على زعم الاول بقوله وهذه
العلة موجودة وعلى زعم الثاني بقوله على انه قوله الذي هو العائد يعني ان افتقاء عنه
اى لاى في حذف صدر الصلة انما هو في حذفه من حيث كونه عائدا مطلقا لا من حيث كونه
عائدا صدر صلة بخصوصه اذ العائد في الموصولات لا يجب ان يكون صدر صلة قوله ولكن بشرط
دفع لما قد يتوهم من ان ما في المصرع الاتي شرطان متعاطفان جزاؤهما قوله فالحذف نزر
قوله اى يوجد طويلا يعني ان باب الاستفعال في هذه المادة لوجود الشيء على الصفة لا
للتحول لموهم للزوم وجود الصلة اولا غير طويلة ثم صيرورتها طويلة قوله نحو وهو الذي في
السماء اله الظرف متعلق باله لكونه بمعنى المعبود بالحق والاستطالة باعتبار اشتمال الصلة على المتعاطفين
ولعل تكرار لفظ اله لئلا يتوهم ان الوهيته في مجموع السماء والارض باعتبار الوهيته في واحد
منهما قوله من يعن بالحمد الخ ولا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم من يعن فعل شرط مجهول وهذا
لما قالوا من ان فاعل العناية ليس الا الله تعالى لانها ايجاد القصد في النفس لا مطلق القصد
والعزم ولفظ القصد وايجاد القصد فيها انما هو من فعل الله تعالى والسفه الفاحش ولا
يحد كلا يبع من حاد اى مال والمعنى ان من قصد ان يحمده الناس ويمدحونه يجب عليه ان لا
ينطق بكلام فاحش اى متجاوز عن الحق وان لا يميل في اخلاقه وافعاله عن طريق الحلم والكرم

قوله من يجوز ان يختزل تقدير المضاف اشارة الى ان الاختزال لما كان قائما بالعائد
لا بالنحاة فلا يصلح امتناع النحاة عنه اذ امتناع الشئ بما هو عما يقوم بذلك لشئ لا عما يقوم
بغيره قوله اى ينقطع العائد اى يحذف فسر الاختزال بالاقتطاع لبيان معناه ثم فسر الاقتطاع
بالحذف اشارة الى ان المراد منه ههنا افتراق العائد عن لباس اللفظ والوجود لا عن
الاتصال بالصلة مطلقا قوله لانه لا يعلم اه فان قلت لا حاجة الى هذا العلم فان الموصول محتاج
الى صلة كاملة وهى حاصلة قلت لعل المحذوف مقصود لنكتة مهمة فعدم العلم به موجب
لفواتها قوله وكان ذلك لنصب اشارة الى عدم تعلق الظرف بقوله متصل لبعده عنه مع
وجود الاقرب للزوم سقوط حرف الشرط عن الصدارة ولعدم شموله لنحو الذى اعطيتكه او
انا معطيكم زيد لان المتبادر من الاتصال ما هو بلا واسطة قوله تاما كان او ناقصا رد
لبعض الشارحين حيث خصصه بالتام غافلا عن ان مذهب المص هو العموم قوله وخير
الخير ما كان عاجله اقول ليس عاجله بتاء التانيث كما توهم بل مضاف الى ضمير الخير واصله الخير العاجل
ثم جعل عاجل الخير ثم عاجله لمكان المرجع والعاجل هو المبادر بسرعة ولهذا يوصف به الدنيا
والمعنى ان خير الخير كان عاجل الخير اياه يعنى ان الخير العاجل هو خير الخير قوله خلافا للقوم
حيث خصصوه بالتام قوله ما الله موليك فضل تمامه فاحمدنه به فالذى عنه نفع ولا
ضرر مولى بضم الميم وكسر اللام اى المعطى واصله موليكه والباقى ظ قوله باضافته اليه
احتراز عن نحو جا الذى انت مار به فان جر هذا الضمير وان كان بسبب الوصف اى
بسبب صيرورة ما بعده معمولا للوصف لا انه خارج عن هذا الحكم قوله يجوز حذف
الضمير يغير لفظ العائد الى الضمير لان المحذوف ههنا هو العائد مع الحرف بخلاف ما سبق
قوله اى بمثل الحرف يعنى ان قوله بما مقدر بمضاف والموصول عبارة عن الحرف
لا المضاف اذ لا يمكن ان يجر الموصول والعائد بحرف واحد وقيم من المجرور بالاسم لدن
وما سوا من نحو جا غلام الذى غلامه قائم ممتنع الحذف قوله لفظا ومعنى ومتعلقا

لابد في هذا المقام من بيان امرين الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظين في الحروف والحركات والسكنات وبالمعنوية اتحاد المعنيين في نوع من انواع فوائد معاني اللفظين وبالمتعلقية اتحاد المتعلقين في المعروضية لذلك النوع من الفوائد الثاني ان الباء في قوله فرحت به كالصلة للتعدية المغيرة لمعنى الفعل كما هو المتبادر واذا عرفت هذين الامرين فلا يخفى عليك اندفاع ما يرد على الشارح من ان المثال الاول والثاني غير صالح لخصوص ما مثلا له لاشتمال الاول على المغايرات الثلثة والثاني على المغايرتين الاخيرتين قوله او متعلقا اقتصر الشارح في امثلة الفاقد للمماثلة على اقسام ثلثة علما بما تلتها اقل من اربعة باقية اشارة الى ان حكم تلك الثلثة ثابتة للاربعة الباقية بالطريق الاولى قوله بجملتها الجملة بمعنى المجموع من حيث المجموع والباء فيها للالة والمعنى ان الحرف تعريف بواسطة ملاحظة الواضع مجموعها من حيث هو مجموع ووضعها للتعريف والحاصل ان الحكم ثابت للمجموع من حيث هو مجموع لا من حيث بعض اجزائه وهذا بخلاف ما اذا قيل في الجملة فانه يدل على ثبوت الحكم لبعض الاجزاء وانما قيد ال بهذا القيد لئلا يتوهم ان مقابل قوله او اللام فقط كون كل من الالف واللام حرف تعريف قوله هل هي اه اشارة الى ان قوله او اللام للشك لا للتقسيم قوله فقط قبل الفاء في فقط للتزيين اقول الظاهر انها جزائية لان ما بعدها لا يصلح ان يقع شرطا والتقدير ههنا اذا لاحظت اللام حرف تعريف فانته ولا تلاحظ معها الهمزة او فهو حسب فهو قيد للام ولا يبعد ان يكون قيدا لاطراف الشك يعني ان لهذا الشك طرفين لا اكثر قوله يشعر بترجيحه لم يقل يصرح لاحتمال الجزم المذكور لترجيحه لقول الاخر لسيبويه قوله ولسيبويه قول اخر اه قيل هذا القول مستلزم لكون همزة ال زائدة وغير زائدة وليس هذا الا اجتماع النقيضين اقول معنى الزيادة ان للمزيد عليه كون لم يكن للزائد معه في هذا الكون وذلك الكون اما في زمان تصور اللفظ قبل الوضع وعند الوضع فالاول كزيادة الفضاب والثاني كزيادة تاء ضاربة فزيادة همزة

واما المثال الثالث فهو مشتمل على المغايرات الثلاثة لكن المعترض لم يتعرض للورود عليه بغير صالحية لخصوص المثل له لظهور المغايرة فيه

العلى هذا القول باعتبار الكون الأول وعدم زيادته باعتبار الكون الثاني فافهم فانه دقيق

قوله نمطا هنا مروي بالرفع ووجهه ان المشتغل عنه العامل الواقع قبل فعل الطلب اذا

اريد منه بيان الحكم وعموم المطلوب منه فرفعه راجح بل واجب اذ المعنى مثلا ان نمطا يراد

تعريفه مقول فيه النمط فسقط ما قيل من الاولى ان يكون نمط منصوبا بتقدير فعل يفسره

ما يناسبه هو قوله قل والتقدير اذكر نمطا وذلك لوقوعه قبل فعل الطلب قوله اي

اردت تعريفه لما ورد على ظاهر هذا المصرع ان مثال معناه ان نمطا قلت فيه النمط قل

فيه النمط وهذا مما لا محصل له واجاب عن هذا بعضهم بان عرفت بمعنى اردت تعريفه

فاشار الشارح الى دفع الايراد وضعف الجواب بان قوله عرفت بمعنى قوله اردت تعريفه

من غير حاجة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلاف الاصل واستلزامه القول بحذف

الفاء في قوله قل اقول يحتمل ان يكون مراد ذلك المجيب بتقدير حرف الشرط انه وصف

قوله نمطا علة الحكم كالشرط الواقع علة للجزاء لا ان حرف الشرط مقدر في الكلام فيؤول جوابه

الى ما ذكره الشارح ومن العجائب ما قيل في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرفت

بكسر الراء فعل امر وتاؤه جزء لقوله قل على ان يكون مضاعفا مجزوما جوابا للامر ثم اقول

بناء هذه الاجوبة على ان يكون المراد من هذا المصرع ما هو الظاهر منه من ان الاسم المراد

تعريفه مطلقا او باللام يعرف باللام ولا يخفى عليك ان هذا من اظهار الفاضحات او توضيح

الواضحات والحق ان المراد من هذا المصرع الاشارة الى ان الاسم المراد تعريفه باللام قد

يعرف بها بقلب اللام بحرف ما بعدها وادغامها فيه وح لا حاجة في دفع الايراد الى تلك

التكلفات وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفا وهي اللام والنون والتاء والثاء

الفوقانيتان والدال الى العين وتظهر مع اربعة عشر اخر ولما كان هذان اللامان متقابلين

في الحكم فينبغي ان يسميا باسمين متقابلين فلهذا سميت الاولى شمسية والثانية قمرية وانما

اختص هذان اللفظان بين المتقابلات بالتسمية اما للتشبيه وفي الاول بالشمس حيث انها تمحو

اللام كما ان الشمس تخفى الكواكب الحروف الثواني بالقمر لضد ذلك فكان اللام المتصلة بالاول منسوبة الى الشمس

الى القمر واما لان اللام الداخلة على لفظ الشمس مدغمة واللام الداخلة على لفظ القمر غير مدغمة

واما لان اكثر حروف الشمس من الحروف الاول واكثر حروف القمر من الحروف الثواني قوله

وهو ثوب الخ وقيل ضرب من البسط اي الفرش كالحصر والغوالي وقيل جماعة من الناس

امرهم واحد قوله واعلم ان ال الخ اقول اقسام ال ترتقي الى اثني عشر قسما ثمانية منها للتعريف

وهي ما كان لحقيقة الجنس والمجاز والاستغراق الافرادي والاستغراق الصفات وللعهد

الذهني والخارجي والحضوري والذكري وثلثة منها زائدة وهي الزائدة اللازمة والزائدة

الغير اللازمة للمحسنة والزائدة الغير اللازمة الغير المحسنة وواحدة منها للموصولية وقد ينقسم

الخارجي الى ما يفيد كون ما بعدها معهودا بين المتكلم والمخاطب فقط او بينهما وبين غيرهما

ويسمى الاول ايضا ذهنيا والثاني خارجيا وعلى هذا يصير اقسامها ثلثة عشر هذا لكن اجناسها

بحسب الوضع ثلثة كما قيل الاول ما وضع للمعلوم المعهود في الخارج ويدخل تحته ما للعهد سوى

العهد الذهني بالمعنى الاول الثاني ما وضع للحقيقة ويدخل تحته لام الجنس والاستغراق

والعهد الذهني بذلك المعنى الثالث ما وضع للموصولية وهو شامل لافراده واما ال

الزائدة فهي داخلة تحت احد الاقسام الثلثة قوله على سبيل المجاز اي مجاز الحذف فان قولنا

انت الرجل بمعنى انت كل صفات الرجل واستغراق الصفات كناية عن كمال الفرد في الجنس قوله

الى الماهية اي ليها اما حقيقة كقولنا الرجل خير من المراة او مجازا كقولنا انت الرجل بمعنى انت

حقيقة الرجل وهذا في الكناية كما سبق قوله من حيث هي اي من حيث هي هي اعلم ان للماهية

في قوة الخيال مكانين الاول ما هو مكان لها نفسها فقط الثاني ما هو مكان لها ولما يكتنفها

فاذا لوحظت من مكانها الاول اي احضرت مثلا للذهن استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها بحيث

بان يقال هي هي واذا لوحظت من مكانها الثاني استحقت ان يحكم عليها بانها نفسها مع ما

يكتنفها بان يقال هي قائمة مثلا فقولهم من حيث هي هي كناية عن ذات الماهية قوله بانكانه

منسوبة الى الشمس واللام المتصلة بالثاني منسوبة الى القمر بالتوافق بينهما

قوله كقولنا الرجل خير من المراة والايراد على ما ذكره لكون الرجال خيرا من النساء باعتبار بعضها الا ان فاطمة رضي الله عنها خير من الرجال من الاجنبية فالام للحقيقة (كذا ذكره الدولة علم)

فان قائمة مشتملة على الماهية اي الذات وعلى ما يكتنفها اي القيام وقد حكم على الماهية بها لان الماهية لوحظت من مكانها الثاني (كذا م ح عفي)

تفسير للزايدة اللازمة ولهذا اخرجه عن قوله لازما لا للزايدة مطلقا فلا ينتقض بقوله
وطبت النفس وامثاله قوله قيل وهذا من الغريب اي بالغين اقول بل هو من القريب بالقاف
لان الان موضوع لحد ما بين الزمانين ولا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من
اواخر الماضي واوايل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة ال الحضورية ثم اريد الاشعار
بالمبالغة في قلة تلك الاجزاء لئلا يفوت العلاقة المجازية فاحتيج الى زيادة كلمة زايدة دالة
على المبالغة فوجد واحق الكلمات بذلك اللام الزايدة من حيث ان زيادتها على الكلمة لا يزيدهم
على اصلها لمناسبتها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزايدة لان ذلك
اثر ايبقى عند الحذف دون هذا قوله جمع التي اشارة الى عدم اشتمال امثلة المص على التكرار
وانما حمل هذا على الموصول دون ما سبق ليتصل الموصولان قوله ولقد نهيتك اه اوله
ولقد جنيتك اكموا وعساقلا قوله جنيتك اصله جنيت لك فحذف الجار واوصل الفعل الى
الكاف واكمؤ كافلس واحدة كماة كضربة وهو مهموز اللام لا ناقص اسم بنت مشهور وعساقل
جمع عسقول كعصفور نوع من الكماة واصله على وزن فعاليل ثم حذفت مدته تخفيفا
للضرورة وبنات اوبر كماة صغيرة مزغبة على لون الارض وهو اردى الكماة والبا في نظم
قوله وطبت النفس هذا جزء من بيت ذكره الشارح قاله رشيد بن شهاب اليشكري والخطاب
لقيس بن مسعود ورايتك متكلم بمعنى ابصرتك وكلمة ان زايدة وعرفت مخاطب والمراد بالوجوه
الانفس والاعيان اي لما عرفت اعياننا وسادتنا وصددت مخاطب اي اعرضت وطبت النفس
اي طاب نفسك عن عمرو الذي قتلناه وكان عمرو حميم قيس فاللام في النفس زايدة لكونه تمييزا
قوله اي لاجل ملاحظة اه لما كان اللام موضوعا للاشارة بالمعهود والمراد به ههنا الاشارة
العقلية فسره بالملاحظة والاجل النفع وتقديره للاشارة الى ان لام اللام للنفع والمراد
بالملاحظة ملاحظة السامع ذلك الوصف حاصلا في المعنى المنقول اليه حقيقة او تفالا او
تطيرا قوله كالفضل الوصف الملحوظ اما عين المنقول عنه او جزء منه او خارج عنه فلهذا مثل

او لازمة او غير لازمة

اي اللام الجنسي

المضر بثلثة امثلة قوله والنعمان هو بضم النون واصله اسم للدم ويقال للشقايق نعماني لانه
كالدم في الحمرة ثم صار علما لابن منذر ودخول اللام فيه اما لملاحظة الحمرة في وجه حقيقه
او تفاءلا ولكونه محتملا للامرين لم يتعرض الشارح له قوله فذكرنا وحذفنا اضاف الذكر الى
اسم الاشارة والحذف الى الضمير لان الذكر منسوب الى اللام وما دخوله معا والحذف الى
اللام فقط قوله بالنسبة الى التعريف اي لا بالنسبة الى اللمح او التنوين وغيرهما قوله امضا
ذكره بالتبع لمصحوب ال ولما كان المضاف ومصحوب ال اسم يصير وعلما خبره لا بالعكس لم يرد ان
هذه المسئلة خارجة عما نحن فيه قوله للعبادلة هي جمع عبد الله قوله لا يكة الايكة بفتح
الهمزة وسكون اليا المثناة التحتانية اسم جبل بين مكة ومدينة بقرب مدينة اسمها ينبع
وعقبة ينبع مشهورة واما بكسر الهمزة فاسم قرية من باخرز قوله والذي صار علما هذه
المسئلة ذكرت مقابلة لمسئلة مصحوب ال اذا صار علما ولذا قيده بالعلم واراد بالغير في قوله
ولا بغير السبب المختص سببيته للحذف فلا يرد عليه ان عدم نزع الاضافة بالنداء غير مختص بالعلم
وان نزع الاضافة قد يحصل بغير النداء كما في حال النسبة فلا وجه لنفي سببية الغير عموما
قوله بغلبة الاضافة لفظ الغلبة اما بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول وعلى التقديرين
اما مضاف الى الاضافة او منون وفاعل الغلبة العلم ومفعولها الاضافة قوله نحو يا
اعشى هو علم لشاعر قوله اي غير النداء والاضافة يعني ان مرجع الضمير بتقدير في قوله
هذا عيوق طالعا كان حذف اللام من هذا المثال لئلا يتوهم بالتباس الخبر بالمشار اليه العيوق
اسم كوكب من الثوابت وقيل اسم ملك بيده امر المياه واراد هذا المعنى من قال بالفارسية
زان تشنگان هنوز بعيوق ميرسد * آواز العطش ز بيابان كربلا قوله هذا باب الابتدا
المراد بالابتدا هيهنا اما المبتدا او التجريد عن العوامل والثاني اولى من وجوه الاول حمل اللفظ
على الحقيقة الثاني صيرورة جميع ما في هذا الباب خلافي الاحكام حتى ما في البيت الاول
الثالث عدم لزوم ذكر المبتدا بدون الخبر المحتاج تصحيحه الى التكلف قوله في ان اصل المرفو

الاصل ههنا بمعناه اللغوي اي ما يبتني عليه الشيء قوله مبدو به اي بحسب الرتبة في جميع
الاحوال او بحسب اللفظ في الاكثر قوله وانه لا يزول اه اي لا يزول المبتدأ عن المبتدائية
بالتاخير في الاكثر ويزول الفاعل عن الفاعلية بالتقديم دائما قوله وانه عامل معمول
اي المبتدأ عامل ومعمول بالمبتدائية والفاعل معمول بالفاعلية وليس بعامل بها وان
كان عاملا بغيرها فلا يرد عليه نحو جاء ضارب عمرو قوله ان عامله لفظي اي لا معنوي فلا
بأس بكونه تقديريا قوله فانه اقوى اه اي عامله من حيث كونه لفظيا اقوى والمراد بعامل الفا[عل]
والمبتدأ ما يجعلهما فاعلا ومبتدأ لا مطلقا فلا يشمل العوامل المزيدة الداخلة عليهما فلا يرد ان
العامل في المبتدأ قد يكون لفظيا نحو بحسبك درهم ولا يحتاج في دفعه الى القول بالكلية
والجزئية قوله وانه انما رفع للفرق اي للفرق بينه وبين ما يمكن ان يلتبس به الفاعل مما
هو في كلام يكون الفاعل جزءا منه وهو المفعول الحقيقي والحكمي ولقائل ان يقول نصب المفعول
انما هو للفرق بينه وبين الفاعل لان الفارق ينبغي ان يكون في المتاخر الحاصل منه اللبس
قوله وليس المبتدأ كذلك اي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه ههنا هو الخبر قوله للفرق
بين المعاني اي المعاني الكائنة في كلام يكون هذا الاعراب فيه والمراد بالمعاني ما يكون
مقتضيا للاعراب قوله ثم المبتدأ اسم مجرد اه قال بعض العرفاء لتلامذته هل عرفتم قول
النحاة ان المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية ام لا فان لم تعرفوا فاعلموا ان المبتدأ هو الواجب
تعالى المجرد عن ان يكون مسبوقا بعامل اي علة فانه عامل في كل العوامل وعلة لجميع العلل المسند
اليه ايجاد جميع ما عداه اقول لا شك في ان امثال هذه العبارات ان صدرت عن معادن
العلم وينابيع الحكمة فقصدوا منها هذه المعاني العالية اولا وبالذات وان صدرت عن غيرهم فهو كلام
في غاية العلو والرفعة قد جرى بلسانهم من غير شعور بمعانيه العالية وكان التقييد باللفظية
اي الموجودة مع انه تعالى مجرد عن العوامل مطلقا ليكون اشارة الى تجرده المطلق بابلغ وجه فان العوامل
المعنوية اي المعدومة ليست موجودة فضلا عن ان تكون عاملة وكذا تقييدها بغير المزيدة فان

العوامل المرتبة لما كانت عاملة بحسب اللفظ والظاهر فقط فهي كناية عن الحوادث المؤثرة في صفاته الاضافية وعن المتجاوزين عن حكمه المؤثرين في امره ونهيه فان كل ذلك مما هو بحسب الظاهر وعند العقل القاصر واما بحسب الحقيقة فلا تاثير له في حكمه تعالى بوجه من الوجوه فلابناء تجرده المطلق ثم اقول القسم الاول من المبتدا اشارة اليه تعالى من حيث جلاله الاجل والقسم الثاني منه اشارة اليه تعالى من حيث جماله الاجمل فانه تعالى بجماله رفع المهيات القابلة بالايجاد التي اكتفى بايجادها عن ايجاد ما لم يقبل الوجود وهذا الكلام يقتضي بسطا بسيطا لا يليق بهذا المقام فلنرجع الى ما كنا بصدد بيانه فنقول المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما يوهم من ذكر الوصف بعده ويتبادر من تعريف الحاجبي حيث قال هو المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر بل ما يقابل الوصف هو الاسم المقدر الموصوف لقوله مخبرا عنه وهذا التعريف احسن من تعريف الحاجبي من وجوه الاول انه يشتمل على حسن المطابقة وايهام التضاد جميعا بخلاف تعريفه اذ الاسم في تعريفه لو حمل على ما يقابل الوصف كما هو الظاهر فقد اشتمل على الاول فقط ولو حمل على ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثاني انه اخصر من تعريفه كما لا يخفى على من بعد حروف التعريفين بل لا يخفى مطلقا الثالث ان تعريفه لا يشمل قسما ما من المبتدا الا بالتكلف وذلك نحو بحسبك درهم وراغب انت كيف جالس الزيدان وغير قائم العمران والقائم هو المنطلق بخلاف هذا التعريف فانه يشملها بلا تكلف الرابع انه لعدم تقييده بالمكتفى به يشمل نحو زيد لا قاعد ابوه او قائم ابنه بخلاف هذا التعريف الخامس ان هذا التعريف يدل صريحا على تجرد القسم الثاني عن العوامل كما يدل على تجرد القسم الاول بخلاف تعريفه فانه لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف ايضا منقوض بما لا ينتقض به تعريف الحاجبي ما جمعا فيخرج نحو غير قائم الزيدان حيث لم يجرد عن العوامل اللفظية واما منعا فيدخل نحو ضارب الزيدان بلا تقدم نفي ولا استفهام قلت اما نحو المثال الاول فالمبتدا هو الغير

لكونه بمعنى المغاير اضيف الى ما بعده لا الوصف المضاف اليه وهذا خارج عن تعريف النحاة حيث اشترطوا تقديم النفي والاستفهام دون هذا التعريف واما نحو المثال الثاني فان كان جائز الاستعمال فوجب دخوله في التعريف والا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار جواز الاستعمال في قيود التعاريف فان قلت ينتقض كلا التعريفين بمدخول رب وواوها فان الظاهر كما قيل انه مبتدأ ما بعده خبره مع انه غير مجرد عن العوامل اللفظية الغير المزيدة قلت ان كان رب وواوه محتاجا الى المتعلق كما هو رأي البعض فمدخوله في موضع المفعول لمتعلقه كمدخول اخواته لا مبتدأ وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالحروف الزائدة من حروف الجارة في الاستغناء عن المتعلق فيمكن ادخاله في هذا التعريف بتكلف قليل وفي تعريفه بتكلف كثير فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا على قوله اسم ولا شك في انه غلط صدر عن قلم الناسخين قوله مجردا اي مجردا ما دام مجردا فلا ينتقض التعريف باسماء النواسخ والمراد بالتجرد اعم من العدم الاصلي والطاري كلا الثاني فقط كما توهم فلا ينتقض بما صار مبتدأ في اول معموليته قوله غير المزيدة حال عن العوامل او وصف لها باعتبار التعريف لغير باضافته الى ما له ضد واحد قوله مخبرا عنه حال عن المستتر في قوله مجردا ثم غير مبنيا الوصفية الى الحالية في هذا القيد كما بدت الاولى الاشارة الى ان هذا القيد ليس كما تقدمه في الاشتراك بين قسمي المبتدأ الثانية التصريح بنصب قوله وصفا وعطفه على هذا القيد دون الاسم اشارة الى بعض الفوائد التي ذكرنا في محسنات هذا التعريف قوله المكتفى به الاحسن ان يكون بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول والمراد به المكتفى به عن المتمم للكلام لا عن الخبر والا لزم الدور لاخذ هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيجيء بما قررنا لا يرد عليه نحو اضارب لزيدان عمرو اني الدار فانما قوله فالاسم نعم الصريح والمؤول اشار بهذا الى ادخال نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي في التعريف قوله وبالقيد الاولى قيل خصص اخراج المخرجات ههنا اولا بالمعمولات دون ان يقول بدل

حاصل الايراد ان هذا منقوض جمعا بضارب في اضارب الزيدان الخ لانه مبتدأ من القسم الثاني مع انه ليس رافعا للمكتفى به والا لم يذكر عمرو في الدار قائما وحاصل الجواب ان المراد بالمكتفى به المكتفى به المتمم للكلام لا مطلقا وعمرو في الدار قائما ليس متمما للكلام فظهر مما قررنا انه المراد مما قررنا ما قبل لا عن الخبر ما للكلام

فانه يصدق عليه رافع المكتفى به عن الخبر لا عن المتمم للكلام فانه بمجموعه كلام كما حققته فيما سبق

عبد القادر

قوله يخرج اه قولنا يخرج ما ليس كك وثانيا المعمولات بالمعمولات الاول دون الثانية والثالثة وثالثا المعمولات الاول بمعمولات الابواب لثلثة دون ما سواها ولا وجه لشئ من تلك التخصيصات اذ هذا التعريف كما يخرج ما ذكره يخرج ما ليس بمعمول كالاسما المعدودة وما كان معمولا غير ما ذكر كالفاعل والنائب والخبر وغير ذلك وما كان معمولا غير اول باسره كاخبار النواسخ مثلا وما كان معمولا اولا غير ما ذكره كاسما حروف النفى وافعال المقاربة واول مفعول باب علم اقول اما وجه التخصيصين الاولين فلاخراج غير ما خص به الاخراج بالكناية التى هى ابلغ من التصريح لان ما خصص به الاخراج اقرب الى المبتدا من غيره وخروج الاقرب مستلزم لخروج الابعد بالطريق الاولى واما وجه التخصيص الثالث فلانه قسم النواسخ ثلثة اقسام الاول ما عمل رفعا ونصبا واشار اليه بباب كان فيدخل فيه اسماء افعال المقاربة وما ولا والثانى ما عمل عكس ذلك واشار اليه بباب ان فيدخل فيه اسم لا المشبهة بان والثالث ما عمل نصبين واشار اليه بباب ظن ويدخل فيه ما الحق بافعال القلوب كجعل وصير ونحوهما واما مفاعيل اعلم فثانيهما داخل فى باب ظن لانه هو فى الاصل والباقيان خارجان بالكناية كما سبق فالتخصيص لاجزئى الحقيقة تعميم فى صورة التخصيص قوله يخرج الاسم اه لم يقل بدله يخرج المعمول الاول فى ابواب كان وان وظن مع انه اخصر لان المعمول الاول لظن اذا كان مبنيا للفاعل هو الفاعل والمقصود هو المفعول الاول ثم المراد بالمفعول الاول ما صدق عليه المفعول الاول فى الجملة فيشمل النائب فى باب ظن واما مفعوله الثانى اذا كان الاول نائبا فان اعتبرنا نوبته بالنظر الى كون النائب فى الاصل مفعولا اولا فخروجه عن كونه مفعولا اولا ظ وكذا ان لم يعتبر ذلك لان المراد بالاول ما كان عدده قوله والثانى يدخل اراد بالقيد القيد فى الكلام مطلقا الا ما يكون قيدا للاسم فقط فلا يرد ان الصواب ان يقول بدل لفظ الثانى هكذا وبتقييد العوامل بغير المزيدة وبدل قوله والثالث والثانى قوله نظرا الى المعنى اى للنظر اليه او بمعنى انه مفعول له او حال

فيه انه يخرج بالقيود غير الزيادة قيد ايضا فيتجه ايضا ما قاله المورد ويتجه ايضا ان الصواب ان يقول بدل قوله و الثالث يخرج ٥٢ الخامس يخرج بالسادس يخرج ا فقوله الصواب فى دفع الايراد ان يقال اراد بالقيد الاول القيد الاول للعوامل اعنى اللفظية وبالثانى الثانى لها والثالث الثالث لهما فى القيدية وانما افتقر متعلقه مع متعلقى ابن الفرد اعنى

سواء كان قيد الاسم او لغيره

ناظراً اليه ووجه اقتضاء المعنى لما ذكره هو ان الدرهم اسم وقوله يحسبك لكونه معنى كافيك
وصف والمعتبر في المسند اليه هو الذات وهي مستفادة من الاسم وفي المسند الصفة وهي
مستفادة من الوصف ولا قرينة توجب تاويل الاسم بالوصف وبالعكس فينبغي ان يحمل
على ظاهر المعنى اقول ههنا اربعة احتمالات الاول ان تكون الاضافة هذا الوصف غير
مفيدة للتعريف والاسم الواقع بعده معرفة الثاني ان تكون الاضافة كذلك والاسم
نكرة الثالث عكس الثاني الرابع عكس الاول ودليل الكافيجي يجري في الاول بل يقوى
ايضا بان الاخبار عن النكرة بالمعرفة غير جائز في الاخبار ويمكن ان يجري في الثاني والثالث
ويجعل حدث الاسم والوصف الذي هو قرينة على التعيين مجوزا لتقدم الخبر على المبتدا
اذ تقديمه عليه عند كونهما معرفتين اي كما في الثالث او نكرتين اي كما في الثاني غير جائز الا مع القرينة واما في الرابع
فلا يجري دليله لامتناع الاخبار عن النكرة بالمعرفة اي كما في الثاني كما مر فالحق ان مذهب الكافيجي متعين
في الاول وراجح في الاوسطين اي في الثاني والثالث واما في الرابع فالمتعين هو المذهب المشهور هذا كله عند فقد
القرينة واما مع وجودها فلا اشكال قوله والثالث يخرج اسماء الافعال المراد بالثالث
قوله مخبرا عنه مع قوله او وصفا اذ هما قيد واحد مردد فيه المراد بالاسماء اي باسماء الافعال هي على
المشهور فيهما من كونها لا معمولة واما على بعض المذاهب الاخر فتخرج عن القيد الاول وقد سبق
تلك المذاهب في باب المبنيات وقيل خروجها عن القيد الاول وهو المذهب المرجوح اي على المشهور ايضا لان التجرد عن
العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرد عن العامل المعنوي وهي اي في المشهور مجردة عن العوامل مطلقا
اقول ان التجرد عن العوامل اللفظية اعم من عدم التجرد عن العوامل المعنوي ووجوب كون المبتدا
مشتملا على العامل المعنوي اي في القيل مما لا يجب ان يشعر به في تعريفه فالحق ما ذكره الشارح قوله وتقييد
الوصف اي لم يقل بدله والرابع لئلا يتوهم ان قوله مكتفى به قيد لكل من المتعاطفين قوله
يخرج قائما فيه تغليب اي اقول قائم في المثال اما خبر عن زيد وابوه فاعله او خبر عن ابوه والجملة خبر عن زيد
او مبتدا وابوه فاعل له وزيد بدل من الضمير المضاف اليه والمثال على الاخير داخل في المعرف

زيد اي قائم ابوه والتعريف

ولما كان على بعض المذاهب الاخر اعني الراجح فينبغي ان تخرج

والتعريف فالمراد منه على احد الاولين فان قلت قائم على الاولين خبر والخبر ليس مجردا
عن العوامل اللفظية لانه عامله المبتدا كما سيجيء فهو خارج عن قيد التجرد قلت كان الش
اراد ان يعرف المبتدا على وجه يشمله على المذاهب الراجحة فيه ولا يخرج هذا المثال عن
قيد التجرد على جميع المذاهب الراجحة بل عن القيد الاخير فان قلت لهذا المثال احتمال
اخر هو ان يكون قائم مبتدا وابوه فاعل له والجملة خبرا عن زيد قلت الجملة المركبة عن
الوصف والفاعل ذات محل من الاعراب قوله فنزل المثال اه اى مثال المص للمبتدا اعلم
ان كل مثال يحتمل عموما باعتبار ها يصير اعم من حد الممثل له ويشتمل على خصوصا باعتبا
يصير اخص منه فاذا اريد انطباقه على الحد يحتاج الى التنزيل عن مرتبته الى مرتبة الحد
ولما كان التنزيل من النزول المقابل للصعود المتعارف العام بالصاعد والخاص بالنازل
فالظ ان مراده بالتنزيل انما هو بالاعتبار الاول لكن يحتمل ان يكون المراد بالاعتبار الثاني
او كلا الاعتبارين مجازا او تغليبا قوله مبتدا زيد اه قدم هذا المصرع مع ان شان التا
لكونه بمنزلة الجزاء وذلك لوجهين الاول انه في صورة التاخير يلزمه الفاء وهو يخل بوزنه
الثاني ان المقص بالذات بيان المبتدا والخبر لا المثال قوله لانطباق الحد عليه متعلق بقوله
نزل او بقوله قل او بالنسبة بين قوله مبتدا زيد وعلى الاول المفعول له تحصيلي وعلى
الاخيرين حصولي قوله وقس على هذا المثال اى على كل من الهمزة والوصف والاسم فالمقيس على
الهمزة اسم الاستفهام والمقيس على الوصف المذكور النائب عن الفاعل وقد اشار الش
الى ذلك في المثالين وللاسم المرفوع به بدل اخر من جهة كونه مثنى وهو اجمع فالاولى
ان يؤتى بالاسم في احد المثالين جمعا ليشير الى ذلك بعضه ولم يمثل للضمير البارز اعتمادا
على الشعر الاتي قوله نحو كيف جالس الزيدان لفظ جالس خبر فاعل الوصف قوله خليلي
ما وافٍ اه اخوم اذا لم تكونا لي على من اقاطع خليلي منادى مثنى مضاف الى الياء بحذف حرف
الندا واقاطع اى اهجره واتركه اى اذا لم توافقاني في ترك من اتركه فلستما وافيين بشرط الى معكما

قوله وغير قائم الزيدان بيان هذا قدم تقدم في شرح التعريف قوله وقد قال الاخفش
اشارة الى ان لفظ قد للتحقيق لكونه داخلا على الماضي تقديرا لا للتقليل كما هو الظاهر
ومستند هذا القول قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم اذ لو كان نحن خبرا مقدما لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي قوله بالرفع دفع لما قد يتوهم في بادي النظر من كون
لفظ ذا بمعنى الصاحب ولا يبعد ان يكون باؤه للسببية اي بسبب رفع الوصف للضمير المستتر
فيه فيكون اشارة الى ما سيصرح به من تعليل الحكم المذكور وهو التثنية والجمع وفي هذا
التفسير فوائد الاولى ان المراد بالافراد ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المركب
او المضاف والجملة او المتعدد الثانية ان المراد به ما يقابلهما جميعا لا ما يقابل احدهما
فقط الثالثة ان المراد به ما يقابل التثنية والجمع السالم لا مطلق الجمع قوله استقر هذا
الوصف جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المتأخر
لتأخر هذا الوصف عن الاسم رتبة لكونه خبرا عنه ولان تثنية الوصف وجمعه لاجل مطابقته
للاسم لا لذاته بخلافهما في الاسم ولان كل صفة مؤخر عن الاسم في الوجود وان تقدم عليه
بحسب اللفظ والرتبة قوله يجرد من علامة اه وجه التجرد انه لو لم يجرد لزم ان يكون للعامل
فاعلان اما في الفعل فلان تلك العلامات بنفسها فواعل واما في الوصف فلانها وان
لم تكن فواعل الا انها ادلة على استتار الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع الا بسبب استتار ضميرهما
فيه قوله جاز كون الوصف اه وذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملا للضمير او لا فان
الحامل للضمير المفرد والخالي عن الضمير سيان في اللفظ والحاصل ان للوصف مع المرفوع بعده
اربع احتمالات الاول ان يتطابقا في غير الافراد الثالث ان يتخالفا بان يكون الوصف مفردا
وما بعده غير مفرد وقد عرفت احكام تلك الثلاثة مع امثلتها الرابع ان يتخالفا بعكس الثالث
ولا وجود له قوله والجمع المكسر كالمفرد اي كالمفرد المطابق لما بعده في جواز الوجهين لان اعتبار
الضمير وعدم اعتباره يمكن في هذا الجمع وقيل المعنى كالمفرد المخالف لما بعده في وجوب كونه

بخلاف ما اذا كان مبتدأ ونحن فاعله فلا يكون الفصل بالاجنبي عبد القادر

قوله

اصله سويان قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء

اي ما علم في المتن والشرح

نحو اقائم الزيدون

مبتدأ

مبتدأ وما بعده فاعلا له وهو غلط لما ذكرناه وكذا الوصف الغير المنصرف لامكان اعتبار
انواع الضماير فيه واعتبار خلوه عن الضمير ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر لا محة مطابق لما بعده
في الجمعية واما الوصف المذكور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجوه الثلثة
الا انه جائز الوجهين في كلا الوجهين قوله وهو كونه معرى اه لم يقل وهو تعريته مع انه
اخصر للاشعار بان المراد بالعراء العراء الاصلي لا الطارى ولا يبعد ان يكون مراده ذلك
الكون التام ووجه اختيار هذه العبارة على قولنا التعرية مع اختصاره هو الاشارة الى ان
الابتداء امر وجودي لا عدمي كما يتوهم من كلماتهم فلا يرد ان العدمي كيف يوثر وجود
قال الشاعر ذات نا يافته از هستى بخش : چون تواند كه شود هستى بخش قوله وقيل
جعل الاسم اولا كان هذا القايل عدل عن تفسير المتن الذى ذكره الشارح الى هذا فرارا عن
المفسدة المذكورة وكان مراده جعل رتبة الاسم اولا فيشمل عامل المبتدأ المؤخر لكن لا يخفى
عليك انه لا يشمل عامل القسم الثاني من المبتدأ فالصواب ان يقال جعل الاسم اولا
للاخبار حتى يشمله ذا المراد بالاول اول اجزاء الكلام قوله وحد هذا القيد لاخراج القول
بانه الابتداء معا وللاشارة الى وجه الشبه حتى لا يرد ان هذا التشبيه خال عن وجه الشبه
قوله وقيل بالابتداء والمبتدأ اى بمجموعهما فقيل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن
العوامل فتركب عامل الخبر منه ومن المبتدأ تركب من المتناقضين اقول المراد بهذا الابتداء
تجريد الخبر عن العوامل اللفظية المستقلة والمبتدأ على هذا الراى ليس عاملا مستقلا بل
للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض الى ظاهر ما يستفاد من الابتداء فاجاب بان المراد بهذا
الابتداء هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر والصواب ان الابتداء على تقدير كونه عاملا في الخبر مطلقا
انما هو تجريد الخبر لا تجريد المبتدأ ويشعر بذلك بعض كلمات القوم ويظهر لمن له ادنى تامل في
ذلك قوله وقال الكوفيون ترافعا رد عليهم بوجوه الاول انه مشتمل على الدور الثاني
ان المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل وجود العلة الثالث ان الخبر اذا كان

المذكورة في الحاشية السابقة على هذه الحاشية المقرونة احكامها مع اشتقاقها

عطف على قوله لم يقل

كانه قيل لا يشتمل لانتفاء الجعل اولا لسبق الاستفهام والنفي

اى العامل في الخبر

والمبتدأ

اى وحده او مع المبتدأ

مشتقا يعمل الرفع في فاعله فلو عمل الرفع في المبتدا ايضا يلزم ان يعمل رفعين مع ان الفعل الاقوى لا يعمل الرفعين والجواب عن الاول والثاني بان المتكلم اذا اراد التكلم بمبتدا وخبر تصورا ولا معنى المبتدا مجردا عن المبتدائية ثم معنى الخبر مجردا عن الخبرية ثم لاحظهما معا وعند هذا يعمل كل منهما في الاخر اي يجعل الاخر موصوفا بوصفه فاذا تلفظ بهما صار لفظ كل منهما بواسطة معناه معمولا لمعنى الاخر فالفاعل في الحقيقة انما هو المعنى دون اللفظ وانما نسب العاملية الى اللفظ على سبيل المجاز واما المعمول فهو كل من المعنى واللفظ لكن الاول بالذات والثاني بالعرض وهكذا الحال في جميع المعمولات والعوامل حتى المزيدة منها فبالنظر الى العمل في المعنى لزم الدور على مذهبهم لكن لا باس به لكونه دورا معيا واما بالنظر الى العمل في اللفظ فلا دور بوجه من الوجوه والجواب عن الثالث بان عمل الرفعين ههنا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام لوقوعه في نحو ضرب عمرو زيد حسن باضافة المصدر الى المفعول على مذهب من قال ان المبتدا عامل في الخبر وكذا في عامل المرفوع المتبوع بتابع على انه لم يوجد في هذا عمل اكثر من رفعين كما لا يخفى لكن لما استثناء العمل في التوابع عن ذلك قوله وله نظائر في العربية منها قوله تعالى اياما تدعوا حيث اعمل كل من ايا وتدعوا في الاخر وهذا اشارة الى الجواب الذي بينا مفصلا عن الاعتراضين الواردين عليهم ليعلم ان نسبة العمل الى المعنى انما هو قول تقريبي لان العامل حقيقة هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى قوله والمراد به اي بالخبر المفرد لا بمطلق المفرد وذلك ظاهر لمن تدبر قوله ما للعوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع لشموله نحو يضرب في نحو زيد يضرب وغير جامع لخروج نحو هو لا في القوم هولاء ويمكن الجواب عن الاول بان يجعل اضافة قوله على لفظه بيانية وعن الثاني بان يراد بالتسلط التسلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الموانع فافهم قوله فيشمل ما لا معمول له اه الخبر كه عامل لامحة فلا ينقسم باعتبار ذلك واما بالنسبة الى المعمول فينقسم الى قسمين واحدهما الى اقسام ثلثة والغرض من هذا التعميم ان مصداق هذا التعريف هو الخبر المفرد

مثلا سواء كان لفظا واحدا فقط او مربوطا بلفظ او بالفاظ اخر فالمراد بالمعمول ما له دخل
فى تكثير اللفظ وهو المعمول الظاهر دون المستتر وانما قدم ما لا معمول له على ما له معمول
على خلاف ما هو المتعارف ترقيا مما هو اقل لفظا الى ما هو اكثر فاكثر لكونه انسب بالمفرد
اللغوى قوله يشترط ان يكون هذا اشارة الى تعليق الحكم بالوصف ههنا للاشعار بالعلية
قوله معنى المبتدا تقدير لفظ المبتدا لئلا يتوهم ان اللام فى قوله سيقت له للتعليل والمراد
بالذى سيقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدا ام لا قوله اى اسما اشارة الى ان المراد
بالمعنى ذو المعنى قوله وان تكن اه اى ان تكن لفظ الجملة مصداقا للمبتدا فقوله معنى بمعنى
مصداقا وهو مميز لذات مقدرة تقديره ان تكن الجملة شيئا مبنيا من المبتدا وكذا اذا
كان مصداق الجملة عين مصداق المبتدا وجودا كالواقعة خبرا عن ضمير الشان فان المراد
الشان فرد من افراد ما فى الواقع الذى هو مصداق الجملة قوله والمراد به اى بالمفرد الجامد
او بالخبر المفرد الجامد فالموصول على الاول عبارة عن الاسم المفرد وعلى الثانى عبارة عن
الخبر المفرد قوله ما ليس صفة المراد بالصفة ههنا ما دل على ذات ما ماخوذة مع بعض
صفاته وهى ملزومة لتضمنها معنى فعل فاما ان يتضمن حروف هذا الفعل او حروف فعل
اخر او لم يتضمن حروف فعل اصلا وما ليس بصفة فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمنه
حروف ذلك الفعل او فعل اخر او بدون تضمنه حروف فعل واما ان لا يتضمن معنى فعل
مع تضمنه حروف فعل ما او بدون ذلك فضمير قوله وحروفه عائد الى نفس الفعل المذكور
وللتعريف اثنى عشر احتمالا لا اربعة منها مفقودة ثلثة من الصفة وواحد من غيرها وثمانية
منها موجودة ثلثة من الصفة وخمسة من غيرها ويسمى واحد من تلك الثمانية مشتقا والبواقى
جامدة ولا يخفى عليك مثلتها قوله لان تحمل الضمير الى قوله فى معنا اشارة الى قياس اقترانى
تقديره ان تحمل الضمير فرع اى حاصل عن كون المتحمل صالحا لرفع ظ على الفاعلية وكلما هو حاصل
عن كون متحمله صالحا لذلك شئ مقصور على الفعل وما هو فى معناه ولا يبعد ان نقرر قوله فرع
نحوه

اى علية ماخذ الوصف [illegible]

اى الاحتواء

عطف على اللام [illegible]

عم ماصدقه مذهب الاثنين فى الاثنين وفى الثلاثة [illegible]

بقطع النظر عن تخصيص الصفة بالملزومية لتضمن معنى الفعل بمجامع تضمنه دون غيرها هنا وفيما ليس بوصف قسمين باعتبار التقييد وعدم التقييد فافهم

وبهم الصفة التى تتضمن معنى فعل وحروف ذلك الفعل

ثلاثة من الصفة وخمسة من غيرها

فى قوله لان تحمل الضمير فرع [illegible]

اى الضمير

بالعين المعجمة فضلا عما ضنا من الفراغ ويكون هذا الكلام اشارة الى قياس استثنائي تقديره لو كان الجامد متحملا للضمير لزم ان يفرغ اي يخلو التحمل للضمير عن صلاحيته رفع متحمله للظاهر على الفاعلية وفراغ التحمل عنها باطل لان التحمل مستلزم لتلك الصلاحية فتحمل الجامد للضمير ايضا كذلك بيان الملازمة ان الصلاحية لرفع الظاهر على الفاعلية مقصور على الفعل او ما هو في معناه هذا ويمكن حمل هذا الدليل على قياسات اخر لا يليق ذكرها بهذا المختصر والضمير الاول في قوله او ما هو في معناه للموصول والثاني للفعل والمراد بمعنى الفعل معناه الالتزامي المعبر عنه بالعامل في الفاعل فيشمل المصادر والمشتقات واسماء الافعال ولما لم تكن الصلاحية المذكورة علة تامة لتحمل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز تحمل المصدر للضمير وليس كذلك قوله او باول بمشتق اي تاويلا شايعا فلا يرد عليه ان كل جامد يمكن ان باول بمشتق قوله هذا اذا اي هذا الحكم ثابت اذا لم يرفع قوله فان رفعه اي قيل فهم يمكن فهم هذا الحكم من البيت لانه يحمل الابراز على اخراج الضمير البارز والى الاسم الظاهر اقول الابراز انما يستعمل في المعنى الاول في عرف النحاة ولو سلم ذلك فلا يشمل البيت نحو قائم ابوه زيد الا ان يريد بقوله تلي اعم من اللفظي والتقديري قوله وان جرى لفظه الى حرف شرط عطف على الجملة الشرطية السابقة قوله اي الضمير فسر المرجع للاشارة الى انه مطلق الضمير لا الضمير الذي هو الرابط كما هو الظاهر فلا يرد على المصنف ان هذه المسئلة انما تتصور في الضمير الذي لم يكن رابطا والمص جعلها جارية في الضمير الرابط قوله وجوبا قيده به دون الجواز اذ لا قائل بان الابراز مطلقا جائز حتى يحمل كلامه عليه فان قلت لم لا يجوز ان يحمل الامر على الجواز بالمعنى الاعم حتى يطابق ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين قلت هذا غير جائز فان من قال ان الامر لمطلق الطلب لا يجوز ان يستعمله في استعمال واحد الا في احد فرديه قوله سواء امن اللبس اي لبس الجاري على غير من هو له بالجاري على من هو له قوله ذلك الوصف لو رجع هذا الضمير الى المشتق كما هو الظاهر بل الى الوصف الاعم ليشمل الحكم

لرفع الضمير على الفاعلية وهو مستلزم

اشارة الى المقدمة الاستثنائية اه لكن التالي باطل

عن الاستتار الى الضمير

المأول بالمشتق ايضا قوله اي مبتدأ هذا التفسير للاحتراز عن مثل غلام زيد قائم قوله بل كان
محصلا لغيره اشارة الى ان النفي متعلق بالقيد فقط وهو الظرف بقرينة تقديمه على عامله
وبهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بالغير ما اسند اليه تلك الجملة فيخرج عنه مثل ما زيد
قائم بل عمرو قوله اي وصفا جاريا اه تعريض بالمص حيث عبر عن هذه العبارة الموجزة الواضحة
الواضحة بتلك العبارة الطويلة المغلقة الغير الواضحة الا بالتكلف قوله كزيد عمرو ضاربه
هو مثال لما لم يؤمن من اللبس وصوره خمسة لانها لا تجري الا في ضمير غائب بين مساويين
في الافراد والتذكير وفروعهما ولفظ الضمير الغائب في زيد عن خمسة وهذا المثال للوصف
المتعدي واما مثال اللازم فنحو زيد عمرو قائم به قوله وزيد هند ضاربها هو مثال
لما امن من اللبس وصوره ترتقي الى مائة واثنين وثلثين صورة حاصلة من ضرب ما للضمير
الاول من الاحتمالات الاثني عشر فيما للضمير الثاني من الاحتمالات الاحد عشر ولا يخفى
عليك امثلتها قوله واجاز الكوفيون اه جعل الكوفيون سبب اصل الابراز هو الفرق
بين التعبير عن الجاري على من هو له وبين التعبير عن الجاري على غير من هو له سبب وجوبه
دفع الالتباس واما غيرهم فجعلوا سبب الوجوب هو الفرق المذكور قوله عن المبتدأ هذا
احتراز عن حمل الاخبار على ما يقابل الانشاء فان ارادة نحو في الدار زيد على ان يكون
زيد فاعلا للظرف تخرج هذا الكلام قوله اسفل منكم اي والركب مكانا اسفل من مكانكم فيكون
اسفل باعتبار خلافته عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات الست قوله حالكو
فيه اشارة الى ان قوله واخبروا بصيغة الماضي قوله ناوين اي مقدرين قد عرفت الفرق
بين النية والتقدير ولم يقل المص هكذا مقدرين كائنا او استقر اشارة الى ان العامل
ههنا لضعفه شدة احتياجه الى الظرف كانه صار بمنزلة لا لفظ له اصلا قوله ولا يكون الا اه
اورد عليه بانه مستلزم لكون الشيء خبرا لنفسه او التسلسل مع لزوم عدم كون المتعلق خبرا
في الحقيقة واجيب بان الكائن المقدر تام لا ناقص ولا يخفى على الالمعي المتوقد ان هذا الجواب

لم ينشا من الفكر الصحيح اذ لا شك ان كائن فيما نحن فيه يدل على وجود شيء في شيء او لشيء
او على شيء او نحو ذلك مما كان مفاده وجود النسبة الذي هو معنى الكون الناقص لا وجود
نفس الشيء او وجود وصفه الذي هو معنى الكون التام فالحق في الجواب تسليم كون المتعلق
العام مطلقا ناقصا على الحقيقة كما في الكون او على سبيل المجاز كما في باقي المتعلقات
العامة والقول بان يكون المخبر عنه في الحقيقة هو مشابه المتعلقات لا انفسها ثابت
وانما نسبوا الخبر اليهما باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى وان كان خلاف ما قاله القوم
الا انه كلام حق يظهر وجهه بالتامل الصادق وفي كلام بعض النحاة ما يؤيد ذلك والحاصل
ان النسبة صالحة لان تقع متعلقة للظرف وشبهه والظرف في قولنا زيد قائم في الدار ان
كان متعلقا بالخبر فهذا الكلام ينبغي ان يكون مع من علم ثبوت القيام لزيد وجهل مكان القيام
وان كان متعلقا بالنسبة فينبغي ان يكون مع من جهل كلا الامرين فافهم **قوله** فانت
لدى آه اوله لك العز ان مولاك عز وان يهن العز بمعنى العزيز ضد الذليل وان يهن مجهول
من الاهانة ويحبو حة الشيء وسطه والضمير في يهن الى المولى والمراد به الحليف والناصر **قوله**
فهو من قبيل المفرد اي الخبر او المتعلق المحذوف وكل من الظرف والحرف وكذا قوله فهو من قبيل الجملة
ولو يقل فهو مفرد فهو جملة لان كون الشيء من قبيل الشيء يدل على انه فرد ضعيف من هذا
الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ذلك الشيء ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفردا او جملة
من حيث اللفظ كما لا يخفى **قوله** فواضح انه آه انما خص الوضوح بهذا القسم لان في الحكم
بافراد الوصف مع فاعله اذا لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة خفاء قال بعضهم ان ذلك
لبعد الوصف عن الفعل باشتراكه بين الغايب واخويه في الصيغة اقول هذا مع غاية ضعفه
مستلزم لافراد نحو اضارب الزيدان مع انه جملة اتفاقا والحق في ذلك ما خطر ببالي من ان الجملة
والكلام لفظان مترادفان كما ذهب اليه القدماء ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد
لو سكت بطه نعيره عنه لصار جملة بخلاف الكلام وهذا مختص بالفعل مع الفاعل اذ الوصف

المذكور بعد السلب المذكور ليس بجائز الاستعمال وظهر بهذا ان خلاف المتقدمين مع المتأخرين
في معنى الجملة يمكن ان يكون لفظيا فاغتنم بهذا التحقيق قوله ولا يخفى ان اجزاء الباب اه اي
الظرف والحرف المستقرين الواقعين خبرا للمبتدأ وهذا الكلام اشارة الى تاييد مختار المص
قوله على سنن واحد اي واحد بالنوع فتوصيف هذا الجمع بالمفرد المذكور لانه وصفه باعتبار النوع لا باعتبار
الاشخاص قوله اولى من الحاقه اه اي من الحاق بعض افراده والظ ان يقول بدل هذا قوله
اولى من اجراءه على سنن مختلفة الا انه بدله بما ذكره لكونه ملزوما له في هذه المسئلة ويمكن
ان يجعل ما جعله دليلا واحدا دليلين بان يقال اجزاء الباب على سنن واحد اولى من اجرائه
على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب بباب اخر اولى من الحاقه به فافهم قوله واعلم ان اسم الزمان
اه لما ذكر المص انهم اخبروا عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن ان يتوهم ان هذا الاخبار عن كل
مبتدأ بكل ظرف وحرف فدفع المص هذا التوهم ببيان عدم جواز الاخبار عن الذات باسم
الزمان ولم يتعرض لجواز الاخبار عن الحدث به فلهذا تعرض الش لبيان جوازه بهذا الكلام فان
قلت قد لا يجوز الاخبار عن الحدث باسم الزمان بل عن مطلق المبتدأ بسائر اقسام الاخبار
وقد يجوز الاخبار عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالاخبار عن كل مبتدأ بكل خبر قد يجوز
وقد لا يجوز فلم خصص عدم الجواز الا عند الافادة بما ذكره المص قلت هذا الاخبار غير جائز
في الغالب لكونه غير مفيد في الاكثر فينبغي ان يجعل الغالب فيه اصلا ويستثنى منه النادر
بخلاف سائر الاخبارات فانه بعكس ذلك فينبغي ان يعمل فيه ذلك لكن لم يستثن منه اعتمادا
على ما هو المعلوم من عدم جواز عديم الفائدة واما جواز واجد الفائدة فربما يتوقف على امر اخر
بعد الفائدة لانها علة ناقصة للجواز فبانتفائها ينتفي الجواز واما وجودها فغير مستلزم
لوجوده ولذلك احتيج فيما نحن فيه الى الاستثناء قوله لان الاحداث متجددة اقول مدار
اصل الافادة على الجهل ومدار كثرتها على غرابة الحكم وهما يتوقفان غالبا على امرين الاول
ان يكون الحكم معدا وتعريفا للمحكوم عليه ومشتملا على التجدد بتجدد احد طرفيه كما في الاخبار

مثل الانسان حيوان ناطق الخ

عن الذات بغير اسم الزمان او عن الحدث به او بغيره الثاني ان يكون طرفاه على تعين معتبر
عند اهل العرف فبعدم افادة الاخبار عن الذات باسم الزمان لانتفاء الامر الاول وعدم
افادة الاخبار عن النكرة لانتفاء الثاني **قوله** ولا يكون اسم زمان اي ظرف زمان سوا
كان بتقدير في او بذكره فيشمل نحو زيد في يوم الجمعة ومن العجائب ما يتوهم في هذا المقام
من ان المراد باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون ظرفا اذ ليس هذا الا اضغاث الاحلام
فافهم **قوله** بان كان المبتدا فان قلت الاختصاص لمفيد هذا الاخبار بما ذكره الشارح بل ربما
كان زيد يوم الجمعة ايضا مفيدا قلت غرض الشارح بيان المفيد في الاكثر وهو ليس الا ما ذكره
قوله او كان اسم الذات مثل اسم المعنى الخ اي في التجدد اي في ملاحظة جهته التي هو التجدد
يعني ان لكل من اسم الذات واسم المعنى جهة تجدد وجهة دوام وبقاء فاذا لوحظ من جهته الاولى
كان هذا الاخبار منه مفيدا وان لوحظ من جهته الثانية كان غير مفيد الا ان الغالب في
الحدث ملاحظته من جهته الاولى وفي اسم الذات بالعكس ويدخل فيما ذكره الشارح نحو قولنا
ارسطو في عهد اسكندر **قوله** والورد في ايار الورد بفتح الواو وسكون الراء المهملة
معروف وايار كغدار الشهر الثالث من الشهور الرومية اولها قبل تحويل الشمس الى الجوزاء
بايام وهذا الحكم صادق في بعض الاقاليم **قوله** ما دام الابتداء بها دفع لما قد يتوهم من كون
قوله لم تفد بصيغة المؤنث وعود ضميره الى النكرة وذلك لان النكرة قد تكون مفيدة
بدلالتها على ما وضعت له لكن لا يجوز الابتداء بها لعدم فائدة ذلك **قوله** لم يفد وهذا
اما لعدم فهم المراد منها هل هو الماهية من حيث هي او من حيث جميع الافراد او بعض الافراد
فرد غير معين او غير ذلك واما لفهم المراد لكن عاريا عن الفائدة لانتفاء ما ذكرنا من الشرطين
قوله الاعن معروف لم يقل الا عن معرفة لان المراد اعم منها يعني الا عن معين بتعيين
يعتبره اهل العرف **قوله** وهو ظرف او مجرور انما قيد بهذا لانه لا يجوز تقديم ما سواهما من اخبار
هذا المبتدا عليه لان الفائدة المصححة انما تحصل بالتعريف وهو لا يمكن فيما سواهما من

اخبارة

اخباره قوله مختص اى معين وقيل اى منفرد بالمبتداء وهو خطأ قوله كعند زيد نمرة قيل وجه
افادة مثل ذلك ان قبل ذكر المبتداء يعلم من الخبر ان المبتدأ الاتى مما يصلح ان يكون موصوفا
باستقراره عند زيد مثلا وهذا فى قوة ان يكون المبتدا موصوفا مثل قولنا نمرة موصوفة
بصحة كونها عند زيد اقول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان رادوا ان هذه الفائدة مما
حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو ممنوع ضرورة كونها من لوازم الحكم وان رادوا انها مما
حصل عند الحكم بالحكم فمسلم لكن لا نسلم حصولها من تلك الاخبار مطلقا كما هو المراد بل اذا اشتمل
الحكم على غرابة ولو سلم فلا يختص حصولها بصورة تقديم تلك الاخبار بل تحصل مطلقا قدم
الاخبار ام لا فان الحكم يجب ان يكون مفيدا سواء كان سبب فائدة معقد ما عليه ومقارنا
معه فالاولى ان يقال وجهها ارادة الحصر او الاهتمام بشان خصوصية الخبر المفهوم من
تقديمه ونمرة بفتح النون وكسر الميم اسم كساء وسبع قوله نحو هل فتى فيكم وجه فائدته هو ظهار المتكلم
للمخاطب عدم علمه بكون فتى فى المخاطبين والجهل بوجود فتى فى جماعة لا يخلو عن غرابة قوله
ان لم تكن خليلنا فقد رهذا الشرط لمكان الفاء فى قوله فما خل لنا ولان فائدته يحصل من عمومه
وليس تلك النكرة نصا فى العموم الا اذا قيد الجملة بالشرط فانها حينئذ تكون نصا فيه بحسب فهم العرف
وقد علم من هذا وجه عدم تقدير الشرط من جنس المستفهم عنه قوله فما خل لنا وجه افادته
مثل ما ذكرنا فى الاستفهام قوله ورجل من الكرام عندنا توصيف المبتدا على اربعة اوجه
لانه مع وصفه اما بلفظين مذكورين كليهما او الموصوف فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد
ومثل المص للاول والشارح للثلثة الاخر ووجه الافادة فى توصيف المبتداء ظاهر قوله شر اهر
ذا ناب هذا لما قاله رجل حين نبح كلبه ثم صار مثلا للقوى درك العجز فى حادثة واعلم ان الكلب
نباحين معتاد وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرا غريبا يضر صاحبه او بضره والثاني
ما جرب ان صدوره عنه علامة اصابة صاحبه فى مكروه وشر فى المستقبل ولهذا يتطير به فانكار
نباح كلب هذا الرجل حين قوله هذا القول نباحا معتادا يصح ان يقصد بهذه العبارة

الاهرار بالشر دون الخير وجعل تقديم المسند اليه لقصد الحصر كصح ان يقصد بالتنكير
التعظيم وقصد انحصار الاهرار بالشر العظيم دون الحقير فالحصر بدون التوصيف ومعه مصحح
للابتداء بالنكرة وان كان غير معتاد فتعين الحصر الثاني ظاهر اذ الاول موقوف على توهم المخاطب
غير ما حكم به المتكلم والظاهر ان المخاطب بهذا الخطاب من يسمع صوت هذا الكلب ويعرف انه علامة
شر لا خير فالمصحح انما هو الامر الثاني وقيل وجه افادة هذا المثال التخصيص بما يتخصص به
الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر اقول لقول هذا القايل ثلث احتمالات
الاول ان قولهم شر اهر ذا ناب لما استعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر علم انهما مترادفان
والشر في الثاني فاعل نكرة وخصص بتقديم الفعل عليه فحمل ما رادفه عليه في ذلك
الثاني ان استعماله في موضعه يدل على ان المراد به الحصر ايضا ولا يكون فيه شيء من ادوات
الحصر فعلم ان الشر فيه موخر في الاصل فقدم للحصر فحمل الشر في الحال عليه في الاصل الثالث
انه لما استعمل في موضعه علم ان اصله هو فحذف اداة الحصر وعوض عنها تقديم المسند اليه المفيد
للحصر فاصل الشر فاعل نكرة فحمل في الحال عليه في الاصل وكل من الوجوه الثلثة في غاية التكلف
والتعسف قوله على احد التقديرين وهو ان يكون التنكير للتعظيم والمعنى شر عظيم قوله
ورغبة في الخير خير وقولهم عمل بر يزين وجه الافادة فيهما ظ قوله كان يكون اه ذكر الشارح
اولا للمقيس عليه على ما ذكره المص سبعة مواضع وجه الافادة في الاول منها اي التعجب والدعا
هو كونها موصوفا بمعنى الوصف اي قولنا عظيم بقرينة ان مقامهما مقام المبالغة وقيل
الوصف في الدعاء هو قولنا من قبلي وفيه تكلف وفي الثالث لعموم الفرض وفي الرابع افادة
الحصر اذ قول السايل من عندك في قوة قولنا ارجل عندك ام امراة او ارجل عندك او اكثر
فقول المجيب رجل في قوة قولنا رجل لا امراة او لا اكثر وفي الخامس لعموم الواقع وفي السادس
والسابع مثل ما في الاول لبرهان قولنا فاذا اسد في قوة قولنا اسد عظيم دفعة اي بلا تقدم شعور
بالبال وقولنا ونجم قد اضاء بتقدير قولنا نجم قارن حكمه السري ثم ذكر موضعين اخرين وجه

الافادة

الافادة في الاول غرابة ثبوت الخبر للمبتدا وفي الثاني عموم المبتدا المفهوم من قرينة خارجية
كما سيجيء لعبيد هذا وهذه التسعة وجوه تكون مع التسعة السابقة في المتن والشرح ثمانية عشر
وجها وقد ذكر بعضهم جواهر حتى ارتقى وجوه الافادة الى نيف وثلثين وجها وقيل مرجع الجميع الى التخصيص
والتعميم وقال بعض المحققين مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات المحتاج توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها اقول يعني انهم ينبغي ان يحيلوا بنظر الحاكم
ان احالوا مواضع الفائدة الى نفس المتكلم فانه يعلمها بالرجوع الى وجدانه من غير نظر فيما ذكروه
وهذا كلام حق لا شبهة فيه فكان تعرضهم لتلك الوجوه مبنيا على كونها ذوات فائدة في الغالب
وقصدا لتمرين المبتدي لمعرفة مواضعها حتى يقيس ما لم يذكروه من تلك المواضع على ما
ذكروه وليعلم ان امثلة تلك الوجوه اما غير داخلة تحت نوع داخل تحت قواعدها واما داخلة
تحته فتكرار بعض من تلك الوجوه انما هو لبيان القسمين وبعض انواع ما له نوع توضيحا لمواضع
الافادة **قوله** كما احسن زيدا اي على ان يكون ما غير موصولة بان يكون موصوفة بمقدر
او استفهامية اذ على تقدير كونها موصولة لكانت معرفة **قوله** او عامة اي يكون المبتدا
نكرة عامة وكذا قوله او تالية **قوله** كخرجت فاذا اسد بالباب اقول لفظ اذا المفاجاة بمعنى الفجأة
اي وصول الشيء دفعة من غير خطوره بالبال وظرفيته باعتبار خلافه عن مضاف هو الزمان
او المكان على خلاف فيه وتقدير قولنا خرجت فاذا اسد بالباب خرجت فوصلت زمان
فجائي لرؤية كون الاسد بالباب ومكانها والمعنى فوصلت زمانا او مكانا فاجأت فيه عند هذا
الوصول رؤية كون الاسد بالباب فلفظ اذا متعلق بقولنا وصلت لا خرجت **قوله** سرينا
وبخاه اي فقد بلغنا اذا خفي ضوؤه كل شارق سرينا بالسين المهملة اي سرنا ليلا ومجابا اسم مفعول
من التفعيل والمراد منه الوجه وضوؤه فاعل اخفى وكل مفعوله والشارق المضيء **قوله** دون شيء

لفظ دون بمعنى غير وفضله عما سبقه للاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون
بمعنى الادون اى الاضعف باعتبار ان الافادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ ببعض
المبتداء او بقيده او بقرينة مقالية وفى هذين الوجهين قد حصلت بالخبر فى الاول وبالقرينة
الحالية فى الثانى ولا خفاء فى كونهما اضعف مما سبق قوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك
اخفى ضوؤه كل شارق سرينا بالسين المهملة اى سرنا بالليل ومحيا الاسم مفعول من التفعيل
والمراد منه الوجه وضوؤه فاعل اخفى وكل مفعوله والشارق المضى قوله تمرة خير من جرادة
قاله عمر بن خطاب رضى الله عنه حين اصاب اهل حمص جراد كثيرة وقد كانوا محرمين فسألوا كعب الاخبار
عما وجب عليهم من الكفارة فاوجب عليهم بكل جرادة درهما فرأى عمر انهم لو كفروا بذلك لكان
كفاراتهم دراهم كثيرة لا تسع وسعتهم لها فقال ذلك يعنى كل تمرة خير من كل جرادة عند الله
فالتصدق بها يكفر ذنب اصابة كل جرادة قوله حاصل بذلك اشارة الى ان لا لنفى نوع من
الضرر لا لنفى جنسه مطلقا كما هو المتبادر من المتن قوله وفهم من كلامه اعتذار عن ترك
المص ذكر الاصل فى المبتدأ قوله بشرط ان يكونا اشارة الى ان الحال علة للحكم قوله كقوله
بنونا اه ما بعده بنوهن ابناء الرجال الاباعد لقرينة على كون بنونا خبرا مقدما لا مبتدأ
هو ان المراد تشبيه بنى البنين بالبنين لا بالعكس وفيه بحث فان قوله بنونا بمعنى الكائنون
كبنينا فبقى الالتباس بحاله اذ لم يعلم ان المراد ان الحكم على بنى ابنائنا بالكائنين كبنينا او بالعكس
والجواب انه متى اشتبه المبتداء والخبر من حيث المعنى فيجعل ما اشتمل على معنى الوصفية لفظا
خبرا والاخر مبتدأ هذا وقيل هذا البيت من باب عكس التشبيه فبنونا مبتدأ فلا شاهد فى
البيت لما نحن فيه هذا ما قيل فى هذا المقام اقول الظ ان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما
فهموه من التشبيه بل مراده بقوله بنونا وبنوهن هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول
ان اولادنا واولادنا من جانب الاب والام معا الا ان الكن بنات ابنائنا اى اقاربنا واما اولاد
تلك النسوة فبنوهن من جانب الام فقط لا من جانب الاب لانهن انكحن بنات بنى ابناء الرجال الاباعد

يشعر بان اذ تعليلية لا ظرفية اذ لو كانت ظرفية للكان لا لنفى جنس

فيكون بنينا ابنائنا معطوفا على ابنائنا

للسعد ما ذكره فيما بعد البيت

وعلى هذا ايضا تعين ان يكون بنونا وبنوهن مبتدأ ولا شاهد فيه لما نحن فيه ومما يناسب ذكره
في هذا المقام هو الفرق بين المبتدء والخبر فنقول الفرق بينهما لفظي ومعنوي اما اللفظي فمن
وجوه يختص كل منها بصورة الوجه الاول ان المعرفة مبتدأ والنكرة خبر وهذا في صورة
اختلافهما تعريفا وتنكيرا مطلقا او في غير الاستفهام الثاني ان المقدم مبتدأ والمؤخر خبر وهذا
في صورة تساويهما مع فقدان القرينة على التعيين الثالث ان الاسم مبتدأ والوصف خبر
وهذا في صورة اختلافهما اسما ووصفا واما المعنوي فهو ان اللفظ الدال على مفهوم
اعتقد المتكلم مسلم الثبوت لمصداقه مبتدأ واللفظ الاخر خبر والعلم بانه جعل مفهوم اي
اللفظين مسلم الثبوت لمصداقه انما يحصل من القراين كالفروق اللفظية وغيرها واذا تكلم
من غيرها فان طابق مقتضى الفروق اللفظية والا فاتركها واعتمد عليه وسبب تعيينه احد
المفهومين لاعتقاده مسلم الثبوت لمصداقه اما نفس ارادته فانه بنفس ارادته قد يرجح احد
المتساويين على الاخر واما اعتقاده بان المخاطب علم ان لهذا المفهوم مصداقا في ظرف
الحكم دون ذلك المفهوم واما كون الاول ذا مصداق اشهر من كون الثاني كذلك واما
غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل لك ما هو كاف فاطرح
غيره مما ذكروه خلف قاف واعلم ان كل لفظ موضوع له مفهوم ومصداق ولو فرضا وفي
المعتبر في جانب المبتدء بالذات هو المصداق وبالتبع هو المفهوم وفي جانب الخبر بالعكس
وهذا مراد من قال ان المعتبر في جانب المسند اليه هو الذات وفي جانب المسند هو الوصف
فافهم قوله يمتنع تقديم الخبر لما كان الامتناع يشمل الامتناع الذاتي دون الممنوع ومنع
تقديم هذه الاخبار اشد من منع ما سبقه حيث لا يقدم مع القرينة ولا مع عدمها فكانه
ممتنع لذاته اشار الى ذلك بتقدير يمتنع لا امتنع مع ان الثاني هو الموافق لما سبق قوله كان
هو اظهار اسم كان لرفع ما قد يتوهم من ان تقديره كلام المص كذا اذا ما الفعل وفاعله كان
خبرا بناء على ان الخبر هو الجملة ووجه الرد ان لا حاجة الى ذلك لان الخبر في الحقيقة هو الفعل

والمعتبر بالذات

فقط في هذه الصورة قوله جاز التقديم فيه انه يلتبس ح بالبدل عن الفاعل وسيأتي ان
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة جائز في هذه الصورة وحملت الاية على البدل قوله واعترضه
اه الظ ان اعتراضه انما هو على ما يماثل المثالين من موارد التقاء الساكنين اذ في غيرهما لا
لبس بالفاعل نحو قاما زيدان قوله فيقع اللبس بالفاعل اي بحسب اللفظ فقط دون الخط
وهذا القدر كاف في مقام الاعتراض قوله يعني محصورا فيه هذا التفسير لاحدى فائدتين
الاولى ان قوله محصرا ايضا من الانحصار بمعنى الانفراد اي وصف المقصور عليه الثانية
انه بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مقصورا عليه ولم يكتف على التقدير بن بتقدير قوله فيه
عن لفظ المحصور لئلا يتوهم على الاول عكس المقصود واما لفظ المحصور فيه فلا يستعمل الا بارجاع
ضمير المجرور الى الموصوف وليخرج على الثاني نحو ما زيد راكبا الا قائم وكذلك نحو زيد قائم ابوه
لا قاعد لكن الظ ان المراد بقوله محصرا المنحصر بالا او انما دون غيرهما وح لا حاجة الى هذا
الاخراج ولم يقل اي محصور فيه لئلا يتوهم انه تفسير لمعنى الحقيقي قوله فلا يجوز التقديم اي
تقديم المحصور فيه في الحصر بالا بشرط بقاء الا في مقامه وفي الحصر بانما بلا شرط قوله وشذ
اي شذ تقديم المحصور فيه مع الا في الحصر بالا قوله وهل الا اه تمامه ما قبله فيا رب هل الا بك
النصر يرتجى عليهم قاله كميت بن يزيد وضمير الجمع للاعداء والمعول مصدر ميمي بمعنى الاعتماد وانما
لم يتوهم عكس المقصود لان ما بعد الا يكون محصورا فيه قدم على الا او اخر وقيل مثل هذا المثال
يفيد حصر كل من الجزئين في الاخر فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود قوله لان لها صدر الكلام
الاولى ان يقول لان للمبتدا ح صدر الكلام ليناسب قوله ولو تركه ولئلا يرد عليه ان صدارتها
لا يوجب امتناع تقديم الخبر لجواز دخول اللام في الخبر المقدم وذلك لان اللام في الجملة الاسمية
الغير المدخولة للنواسخ لا يدخل الا على المبتدا قوله ولو تركه لفهم اه هذا مبني على التعميم الذي
ذكره في لازم الصدر اذ لو حمل على لازم الصدر بنفسه كما هو المتبادر منه لم يفهم هذا منه لانه
مدخول لام الابتداء ممتنع الصدر للزوم صدارتها فكيف يشمله قوله لازم الصدر لانا نقول

المراد بلازم الصدر ما كان لازم الصدر بالنسبة الى الاجزاء المستقلة للكلام **قوله** بنفسه
المراد بلازم الصدر بنفسه ما لنفسه دخل في لزوم الصدر لا ما كان بنفسه علة تامة
له فلا ينتقض بما اذا وقع مضافا اليه بمن لازم الصدر بنفسه ويحتمل ان يراد به المعنى الثاني
ويقال بعدم سقوطه عن الصدارة بالاضافة بناء على ان المضاف مع المضاف اليه
في حكم الكلمة الواحدة **قوله** وفتى من وافد فلفظ فتى مبتدأ مضاف الى من الاستفهامية
المقتضية للصدر ووافد اي معتمد خبره **قوله** وقصدك غلامه رجل لانه في صورة التقديم
يلتبس المبتدأ بالبدل عن الضمير المضاف اليه في الخط وبالبدل عن المضاف في اللفظ والخط
لانا نقول ابدال النكرة عن المعرفة غير جائز الا اذا كانت النكرة مخصصة **قوله** اي على ملابسه
الاولى ان يقال او بدل اي التفسيرية ويعمم كلفظ ما الموصول لزمن المبتدأ ومتعلقه حتى يشمل
الصور الثلث للاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة الاولى ما ذكره الشارح الثانية ان يكون في
ملابس المبتدأ ضمير للخبر نحو رجل صاحب غلامه الثالثة ان يكون في ملابس المبتدأ ضمير لملابس
الخبر نحو في الدار غلام صاحبها وسيجيء لهذا زيادة توضيح في تعليقاتنا على امتناع توسط
خبر افعال الناقصة ووجوبه **قوله** عاد الضمير الى متاخر الاضمار قبل الذكر ثلثة اقسام
الاول ما كان لفظا ورتبة وهو غير جائز الا في المسائل المستثناة التي نذكرها في آخر بحث
الفاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب الرتبة فقط وهما جائزان
مطلقا ومثالهما نحو فيها صاحب الدار وفي الدار صاحبها فان قلت الذكر انما ينسب الى اللفظ
فما معنى نسبته الى الرتبة قلت الذكر مساوق للوجود ووجود بعض الاعراض انما هو بوجود
معروضاتها فان ذكر رتبة لفظ المرجع بذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار
من القسم الاول وان ذكرت بلفظ اخر مقدم على الضمير كان من القسم الثالث والاولى
ان يجعل قولنا لفظا ورتبة تميزا للنسبة الاضمارية اي لنسبة القبل الى الذكر لا لنسبة الذكر
الى مفعوله فلا يحتاج تصحيحه الى تكلف **قوله** المحصور فيه عدل بتقدير قوله فيه عن الاضافة

ای وجد رتبة اللفظ الخ كما في نحو ربه رجلا فانه وجد رتبة المرجع بذكره فان رتبة التمييز بعد المميز وهو مؤخر عن الضمير قوله بلفظ آخر كما في الدار صاحبها فان رتبة الضمير لكونه مضافا اليه للمبتدأ اولى التقدم وهي موجودة بلفظ الدار مقدما على الضمير ان لا نسب ان يزيد وان ذكرت رتبة الضمير مؤخرا عنه كما في صاحب الدار كان من القسم الثاني ابن القرداغي

الخبر نحو في الدار صاحبها ١٢

هذا بناء على ان لفظا ورتبة عين ان غير نسبة الذكر الى المرجع ١٢ منه

مثل ضرب غلام زيدا ١٢

وهو الاجود ١٢

البيانية المستغنية عن تقدير هذا الظرف لي للامية المحتاجة اليه ليخرج عن المقسم نحو ما زيد
قائم الا في الصباح قوله اوهم الاختصاص اي اوقع السامع في غلط هو الاختصاص في الخبر فانه
من الوهم بفتحتين بمعنى الغلط لا من الوهم بسكون الهاء بمعنى القوة المعروفة فلا يرد عليه ان
الاولى ان يقول افاد الاختصاص قوله من المبتدأ والخبر اي لا من الخبر وحده كما هو المتبادر مما
سبقه قوله وبعد لولا هذا متعلق بقوله حتم على ما يظهر من كلام الشارح ولا يبعد ان يكون
متعلقا بمقدر تقديره والمبتدأ الواقع بعد لولا لكن الاول اولى لقلة مؤونته قوله
الامتناعية احتراز عن لولا التحضيضية المختصة بالدخول على الافعال قوله غالبا هذا
اما مفعول بتقدير موصوف اعني قسما غالبا منها او بدل بعض من قوله بعد لولا لكن
بتقدير مضاف والاصل بعد قسم غالب منها حذف المضاف والموصوف واقيم الصفة
مقامهما او حال عن المستتر في قوله حتم قوله اي في القسم الغالب فيه اشارة الى ان المراد
بالغالب الغالب الذي يكون تحت قاعدة لا ما صار غالبا بلا قاعدة تضبطه قوله
بمجرد وجود المبتدأ الظاهر ان يقول هكذا قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد نسبة الخبر الوجود الى
المبتدأ اه وقسم يمتنع لنسبة خبر غير الوجود اليه او يقول في الاول كما قال وفي الثاني
وقسم يمتنع باتصاف المبتدأ بغير الوجود ووجه عدوله الى ما ذكره هو الاشارة الى الخلاف
الواقع في المبتدأ بعد القسم الاول هل له خبر محذوف ام لا حاجة له الى الخبر والاتفاق
الواقع على المبتدأ بعد القسم الثاني في انه مما لا بد له من الخبر بدليل كونه ذا خبر في اللفظ في
بعض الصور وهذا مما يقود الشارح الى تقدير الخبر لما وقع في القسم الاول وقيل ما وقع بعد القسم
الاول وقيل فاعل المقدر والاصل لولا وجد زيد لكان كذا
والاقرب عندي انما هو هذا القول قوله وهو الغالب عرفه ونكره في قوله قليل فيما سيأتي
لتقدم ذكر الاول دون الثاني قوله حتم وذلك لان النفي عند فقد القرينة يتوجه
الى وجود ما بعده فاذا اريد ذلك اطلق النفي ليدل عليه واذا دل عليه كان ذكره عبثا

يجب

يجب الاحتراز عنه قوله اذا دل عليه دليل نحو قوله تع لولا انتم لكنا مؤمنين اي لولا انتم
صددتمونا بقرينة قوله تع انحن صددناكم عن الهدى قوله نحو لولا قومك هذا مروى عن
النبي صلعم مخاطبا لعائشة والحديث هكذا لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة
بابا وجعلتها بابين الحديث الجديد والعهد لعلم او الزمان واضافة قوله حديثو الى من
اضافة المميز الى التميز وقوله بالاسلام متعلق بالعهد على المعنى الاول وبقوله حديثو
على المعنى الثاني والمعنى على ما خطر ببالي انه ان لم يكن قومك جديد الاسلام لهدمت
الكعبة التي بنيت على باب واحد وبنيتها على بابين اي جعلت بابها القديم بابا والمستجار
وهو الذي في مقابله بابا اخر لكن لما كانوا جديد الاسلام ولم يستقر دين الحق في قلوبهم خفت
ان لو فعلت ذلك لانقلبوا الى كفرهم الاصلي والمستجار موضع بالركن اليماني مقابل
باب البيت فانشق لدخول فاطمة بنت اسد منه في البيت لولادة علي عليه السلام فيه لتشريف
البيت بها وللمستبصر سيكشف من هذا الحديث امور الاول فضيلة علي عليه السلام على سائر
الناس سوى النبي صلعم فانه مستثنى بدليل خارج الثاني تشبيها للنبي صلعم باظهار هذه الفضيلة
بجعل المستجار بابا جديدا يطلع الناس باحد نبه على تلك الفضيلة الثالث بغض قوم ...
لعلي عم الرابع عدم استقرار الاسلام في قلوبهم قوله نص يمين اي يكون المبتدا بنفسه
نصا في القسم كعمر بفتح العين بمعنى العمر بضم العين والفرق بينهما ان الاول مختص بالقسم والثاني
مختص بغيره قوله لم يجب الحذف في كعهد الله فانه يستعمل قسما كعهد الله لافعلن وغير قسم كعهد الله
يجب الوفاء به فانه عند استعماله قسما لا يجب حذف خبره ايضا والمراد بالعهد العلم او الشرط
قوله وكذا يجب الحذف اذا وقع المبتدا ثم بقوله اذا وقع الخبر مع ان الظ ان قول المص بعد واو
قيد للخبر لا للمبتداء فانه الواقع بعد الواو دون المبتدا ليطابق قوله نص يمين في المقيد فانه نص
في كونه قيدا للمبتداء ولهذه العلة جعل الظرف الاتي ايضا قيدا للمبتدا واما الظرف السابق على
النص فلم يجعله قيدا للمبتدا لانه كالنص في كونه قيدا للخبر لكون الخبر مذكورا في الكلام دون المبتدا

وهو حذف الخبر ...

فعلى هذا بعد فى قوله بعد واو مبنى على الضم بتقدير بعد المبتدأ وقوله واو مرفوع على ان يكون فاعلا للظرف وقيل فى توجيه هذا الكلام ان المراد بوقوع المبتداء بعد الواو وقوع تمامية بعدها بناء على ان ما بعد الواو من تتمة المبتدأ بحسب المعنى ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله قد عينت زاد لفظ قد لافادة التاكيد اشارة الى ان النص فى المعية شرط للحذف قوله كمثل كل صانع اه قيل مثل هذا المبتدأ مما لا حاجة له الى الخبر لانه بمعنى كل صانع مع ما صنع قوله اى مقترنان الظ ان يقدر الخبر مقرون بصيغة المفرد لان المقسم بالحكم هو ما قبل الواو فقط فتم قوله وكل امرئ اه اوله تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى قاله الفرزدق تمنوا فعل ماض ويشعب اى يفرق وتعديته التمنى بالى باعتبار تضمنه معنى الوصول او الانتهاء ووجه عدم تصريح المثال بالمعية ان المرء من حيث هو مرء لا يستلزم المقارنة للموت بخلاف الصانع مع صنعته وفيه كلام قوله لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ وذلك لعدم لان ارجاع ضمير اليه قوله قد اضمر اقيل هذا القول يدل على ان الحكم بالاضمار المتوقف على العلم به متقدم على العلم بعدم الصلاحية مع ان المراد بعدم الصلاحية لما كان علة للاضمار ومعلولا لعدم صلاحية عود ضمير الحال الى المبتداء لما كان معلولا للاضمار والمعلول لا يتقدم على العلة والجواب ان اضمر بمعنى يضمر والمراد بقوله لا يكون خبر اخبر اخر غير ما اضمر او خبرا بدلا مما اضمر فافهم قوله والاصل حاصل اذا كان مسبباً فى هذه القاعدة اربعة مذاهب الاول مذهب البصريين وهو ما ذكره الشم من البيان وجعل كان تامة والظرف متعلقا بالخبر والحال قيد المدخول الظرف لا للمبتداء ويرد عليهم القول بكثرة الحذف مع امكان الاستغناء عنها بما سنذكر والقول بالحذف الغير الثابت فى كلامهم وحمل كان على ما يخالف الظ فى هذا المقام من كونه ناقصة الثانى مذهب الكوفيين وهو ان التقدير ضربى زيدا قائما حاصل بجعل الحال قيدا للمبتدا ويلزمهم فوات دلالته على الحصر المراد منه بالاستقراء فان اسم الجنس المعرف المطلق اذا كان مجردا عن القرينة الدالة على ارادة الخصوص لما يتبادر منه

اي مطلقا او مقيدا

العومرة مطلق اسم الجنس المعرف الثالث ما ذهب اليه البعض من ان ذلك المبتداء مما لا خبر له الى الخبر لكونه بمعنى الفعل فان المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وفيه انه قياس مع الفارق الرابع ما افاده الرضي من ان التقدير ضربي زيدا يلابسه او يلابسني قائما او يلابسنا قائمين وهذا هو الصواب قوله ما يصلح لها اي حال يصلح للخبرية وذلك فيما امكن ان يكون مصداق الضمير المستتر في الحال هو نفس المبتداء في يصلح عقلا ان يقع الحال خالا عن فاعل كان او يلابس المقدر وان يقع خبرا عن المبتداء والمراد اجتماع الصلاحيتين على مذهب البصريين فلا يرد ان هذا الاجتماع لا يمكن على جميع المذاهب الاربعة قوله بنعت مقطوع سواء كان مقطوعا لاجل ضرورة افادة معناه من المدح وغيره قصدا او لاجل عدم صلاحيته بحسب اللفظ ان يكون نعتا قوله بدل من اللفظ بفعله اي بدل من التلفظ بفعله فاللفظ بمعنا المصدري والظرف متعلق به قوله بصريح القسم اي بما يدل صريحا على المحمول على القسم ولو بالقرينة فان قولنا في ذمتي بنفسه يحتمل ان يكون محمولا للقسم وغيره كما تقول في ذمتي الف درهم لعمرو فالنص ههنا غير النص في المبتداء والقرينة ههنا قوله لافعلن قوله باثنين اي بخبرين اي لا بلفظين مطلقا سواء كانا جزئين امرأة فيخرج نحو زيد هو اسد قوله من يك ذا بت فالدر بر ومن شرطية وقيل موصولة وجزم يكن للضرورة والبت بفتح البا الموحدة وتشديد التاء المثناة من فوق الكساء المربع الغليظ وقيل طيلسان من خز والمقيظ من القيظ وهو شدة الحر ومصيف من الصيف والمشتي من الشتاء اي بتي هذا يكفيني في الاوقات الثلثة قوله وبحوله اي يجوز ذلك على طريق اللف والنشر فلا يرد ان ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات ثم ان كان قرينة عمل بها والا فعمل بطريق اللف والنشر المشوش وان كان المبتدات والاخبار اكثر من اثنين ولا قرينة فبطريق اللف والنشر المشوش المرتب اما اذا اريد الاخبار عن كل من المبتدائين بكل من الخبرين فنحو زيد وعمرو كاتبان وشاعران فافهم قوله حالكونه اسما جعل قوله اسما مع جموده حالا لا بدلا او عطف بيان لان الاسمية لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله تابعا يوهم ذلك قوله بمعنى اقام بها

هذا التفسير وساير تفاسيره ههنا من تفسير الشيء بما يشاركه في الجزء كتفسير الانسان بالفرس بل كتفسير زيد بالفرس فانهم قوله فتى هذا مهموز اللام وقد يقلب همزته الفا قوله الا خبره استنبط هذا القيد من قرب اسم الاشارة قوله لشبه نفي لاولى ان يؤخر عن النفي فكان تقديمه لئلا يصير مقام الاضمار ويصير تركه لمحض الضرورة قوله بمعنى بقي واستمر الاستمرار يطلق في الزمانيات والبقاء في غيرها فلهذا يقال لله تعالى الباقي دون المستمر لانه من المرور الممتنع على الله تعالى قوله ماضيه مضارع وامره مصدر هذا اشارة الى رد من انكر المصدر للافعال الناقصة قوله مضارع دون امره اي ماض له من الافعال مضارع دون امر ومن الاسما له وصف دون مصدر ولهذا لم يقل له مضارع ووصف دون امر قوله وهو زال فالزوال مصدر لزال التامة وكذا الدوام قوله وكونك اياه هذا بعض من بيت هو هكذا ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير ساد من السيادة واياه اما عايد الى الباذل والحليم المفهومين من البذل والحلم واما عايد الى فاعلهما والباقي واضح قوله كائنا اخاك هذا بعض من بيت هو هكذا وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا البشاشة بفتح البا الموحدة طلاقة الوجه والمنجد المعين والباقي واضح قوله لست زائلا احبك هذا بعض من بيت قاله الحسين المطرزي وهو وما بعده هكذا قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فحبك بلوى غير ان لا يسوئني وان كان بلوى انني لك مبغض قضى له حكم وقدر والاغماض اطباق الجفن والمغمض اسم فاعل والمراد منه اما صاحب العين او الموت او من يغمض عيني الميت وبالجملة اراد بما بعد حتى توقيت الموت والبلوى كدعوى المساءة والضر ولا يسوئني اي لا يحزنني وان في وان كان وصلية وجملة ان مستانفة سيقت جوابا للسؤال عن سبب عدم المساءة بذلك يعني ان ذلك لاني مبغض لامر يحزنك ويسوئك لا لامر يحزنني ويسوئني قوله بين الاسم والفعل اي لا بين الاسم ومعمول الخبر قوله لا طيب للعيش الطيب كالفيل اسم لما تطيبه النفس والتنغيص بالغين المعجمة والصاد المهملة التكدر ونقصان الوصول

بالمراد

بالمراد والادكار افتعال من الذكر قلبت ذاله المعجمة بالدال المهملة بعد قلب تائه بالدال والهم
كبر السن والبال في ظ قوله وليس سواء اه ما قبله سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم الناس
مفعول لقوله سلي وسواء خبر ليس قدم على اسمه البال وفي واضح فيكل قائله المحلاج قيل السموأل
اليهودي قوله او كان الخبر مضافا اه وجه المنع لزوم الاضمار قبل الذكر وله في هذا المقام اربع
صور الاولى ان يكون في الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد ضاربا الثانية ان يكون في ملابس
الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد صاحب غلامه او صاحبا لغلامه الثالثة ان يكون في نفس الخبر
ضمير ملابس الاسم نحو كان اخو هند او الضارب لهند محبها الرابعة ان يكون في ملابس الخبر
ضمير ملابس الاسم نحو كان ضارب هند اخاها او اخا لها او كان الضارب لهند اخاها او
اخا لها وقد علم مما مثلنا ان الاقسام تسعة يمكن في بعضها رفع الاضمار قبل الذكر بتاخير المرجع
دون بعض اخر ولا يخفى عليك ان هذا الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط لا من حيث الرتبة
ولا محذور فيه فلا يصير مانعا من التقديم ولهذا لم يجعل ذلك موجبا لتقديم المبتدأ على الخبر
في بحث تقديم المسند قوله بان كان الاسم مضافا اه وجه لوجوب لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وهو مثل ما سبق في الصور والاقسام والشرط الا في القسم الاول فانه غير متصور ههنا لكن
هذا الوجه محفوظ عن المناقشة السابقة والامثلة ههنا كان اخا احد صاحبه وكان في الدار
صاحبها كان بعضا صاحب غلامه او مالكا لعبده كان اخا احد صاحب غلامه كان محبا لزيد
صاحب غلامه كان اخا احد محب لغلامه كان محبا لاحد محب لغلامه قوله بالتنوين اي بلا اضافة
ووجهه ظ قوله لا نائبة اي نابغة لما كان قوله متلوة نكرة في الاثبات غير مفيد للعموم كما
هو المراد عقبه بقوله لا نائبة المفيدة لعموم نفي كونها نائبة المستلزم لكونها متلوة بالنسبة الى
جميع اجزاء الكلام واشار الشارح الى ما ذكرنا بتفسيرها النائبة بالنائبة المطلقة مع ان تفسير المتلو يغني
عن ذلك قوله خبر ليس يمكن ان يقرأ بالتنوين بحذف المضاف اليه او بالاضافة بحذف المقدم عليه
قوله والاختلاف في فعليتها المراد بالاختلاف ما يستتبع الاختلاف لان نفس الاختلاف حادث

لعدا لحكم فكيف يصير سببا له قوله وفي كلا بينه آه حاصل اعتراض ابن الناظم ان الناظم زعم ان علة صدارة عسى ما ذكره من عدم التصرف وغيره وهذه موجودة في ليس فيجب قياسه على عسى في ذلك مع ان علة صدارة عسى ليس ما ذكره وانما هي تضمنه معنى لعل وهو غير موجود في ليس فلا يصح قياسه عليه في ذلك اذ القياس اثبات حكم شيء لشيء مشترك مع الشيء الاول في علة حكمه فعلى ما قررنا كلامه لا يرد عليه شيء من ايراد الش وانما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم صحة قياس ليس على شيء مطلقا او بعدم اقتضائه للصدارة وهو قد حكم بعدم صحة قياسه على عسى بخصوصه واين هذا من ذلك وكان الش حمل قوله بخلاف ليس على معنى ان ليس ليس متضمنا لما لم الصدر فاعترض عليه بذلك وقد عرفت مراده وان نظرت عبارة ابن الناظم ظهر لك اندفاع ايراد الش بوجه اخر قوله باتساعهم في الظرف الاتساع في الظروف ثلثة اقسام الاول الاتساع من حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز المتقدم كما فيما نحن فيه الثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي الثالث الاتساع من حيث الاثر بان يستعمل مع الظرف اثر الظرفية اي معنى في ويدونها وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو مالك يوم الدين ودخلت الدار على كونهما مفعولا بهما قوله اي سوى المكتفي بالمرفوع انما ارجع الضمير الى التعريف لا الى المعرف مع انه الاظهر لكونه اقرب ولصيرورة الناقص مذكورا بتعريفه ايضا كالتام وذلك لان الشيء اذا كان له ضد واحد مجنسه المقرون بغير فصله كان تعريفا للضد وانما عبر بما يكتفي بالمكتفي لئلا يتوهم من المضارع الدال على الاستمرار ان التام ما لم ينصب قط فالناقص ما ينصب في الجملة فيخرج التام الناصب لغير الخبر كالحال والتميز ونحوهما عن تعريف التام ويدخل في تعريف الناقص ولا يرد عليه بعد هذا التعبير خروج الناقص المحذوف خبره عن تعريفه ودخوله في تعريف التام لان المقدر كالمذكور وغير الرفع بالمرفوع لان العامل طالب للمعرب لا للاعراب وانما الاعراب كالقرينة على ذلك قوله واما زال التي مضارعها آه هذا موضع لعدم ذات الشيء او صفته وذلك لعدم ثبوت

صفحة ٢ من الناقصة

صفة الشئ لنفس هذا الشئ على قياس كان قوله بما كان باهراة اوله فنافذ هداجون حول بيوتهم

القنافذ بحذف حرف التشبيه جمع قنفذ كبرثن وهو بالفارسية خارپشت تجمع مانسب اليه

بالواو والنون خلاف القياس والهداج كعطاس مبالغة من الهدجان وهو مشية الشيخ قال الفرزدق

فى مدح قوم بانهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عمن نزل بهم بسبب ان عطية العطية

بالنازلين فيهم عودهم على ذلك وعوّد فلان بمعنى صيّر الشئ عادة وقيل هجا به جريرا ضمايرالجمع

تعود الى رهطه والمراد بالعطية ابو جرير يعنى انهم رهط جرير كالقنافذ ساعون فى الليل

حول بيوتهم بالفجور بسبب ان كان ابو جرير عودهم على ذلك والقنفذ يضرب به المثل فى السير بالليل

قوله بين اثناء الكلام الاثناء جمع ثنى وهو جعل الشئ اثنين ثم اطلق على المجموع كلها فالمراد

بالاثناء الاجزاء قوله انت تكون ماجد نبيل ما بعده اذا تهب شمال بليل قاله ام عقيل ابن ابى طالب

وهى ترقصه والنبيل من النبل بالضم اى الفضل وكذا النبالة كالشرافة وشمال كجعفر وكثيرا ما يقرا

بالالف ريح تفوح من جانب القطب الكائن فى جهة بنات النعش وقد يطلق بالالف على نفس تلك

الجهة واما بكسر الشين فمقابل اليمين والبليل المبلول والدليل على زيادة تكون رفع الماجد قوله

على كان المسومة العراب اوله جياد بنى ابى بكر تسامى الجياد جمع جواد وهو الفرس النفيس وتسامى

اصله تتسامى من السمو وهو العلو والمسومة الخيل التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى والعراب

كقتال العربية قوله ما اصبح ابردها اه لا يخفى ما فى زيادة اصبح فى قوله ما ابردها وزيادة امسى

فى قوله ما اد فاها من المناسبة قوله وحده اى لا منضما مع عوض عما حذف كما فى ضوء حذف

كان وحدها كما يأتى بعيد هذا قوله المرئ مجزى بعمله فى بعض الكتب الناس مجزيون باعمالهم

وقيل هذا حديث قوله ان خيرا فخير وان شرا فشر وفى كل من الفقرتين اربعة اوجه نصب

الجزء الاول ورفع الثانى وبالعكس ونصبهما ورفعهما والاول اقوى لخلوصه عن كثرة الحذف

وابقاء الاسم وحذف الخبر فانه ضعيف كما سيأتى والثانى اضعف لاشتماله على كلا الامرين

والاخيران متوسطان لاشتمال كل منهما على احد الامرين الاول على الاول والثانى على الثانى قوله

وهو هداجون

لاهاً من الدهر اذا ما ابعد جنوده ضاق عنها السهل والجبل البغي الظلم والسهل الارض المستوي
ضد الجبل والمراد بالدهر حوادثه وغدراته قوله من لد شولا هذا مصرع هكذا من لد شولا
فالى اتلائها ولم اجد منه الا هذا المصرع وهو رجز انشده سيبويه من حرف جر ولد مخفف لدن
وشولا بفتح الشين مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضراب قال سيبويه التقدير كانت
شولا وقيل شالت شولا وقيل الشول جمع شايلة على غير القياس وهي الناقة التي جف لبنها
وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة او ثمانية اشهر واتلاء كاكرام مصدر اتلت الناقة
اي جعلت ولدها عقيبها وهذا مثل يمثل به العرب قوله اي انكان في عمله انما قدر الخبر ظرفا
لا كالاسم ومقدما لان اسمه نكرة مخصصة قوله للاختصار لعلك تقول قد حذف ههنا
ثلثة احرف فيكون تطويلا لا اختصارا اقول جوابه يظهر بالتامل فتامل قوله ابا خراشة اما ابعد
فان قومي لم ياكلهم الضبع قاله عباس بن مرداس السلمي وهو من المؤلفة قلوبهم وابا خراشة منادى
بحذف حرف النداء والنفر بفتح النون والفا العسكر والقوم وقيل الفا في فان زايدة وقيل رابطة
لما بعدها بسبب الامر المستفاد من السابق لان المعنى نتسم يا ابا خراشة ان كنت كثيرا لقوم فان قومي
معروفون لم تاكلهم الضبع اي السنة المجدبة من القلة والضعف والجدب القحط وقيل المراد به
حيوان يسمى بالفارسية كفتار قوله بالسكون قيل لا حاجة الى هذا التقييد لان قوله لم يلتبس
اه مستلزم لذلك اقول كان هذا التقييد لان الاتصال بالشيء حقيقة انما هو بجزءه الاخير والضمير
البارز للفاعل كجزء اخير للفعل لانهما كالكلمة الواحدة فاعتبر اتصال الشيء بالفعل بالنسبة اليه
والمتصل به يحتمل الحركة والسكون نحو لنضربن يا ولنضربن يا زيد فدفع هذا الاستلزام بذلك قوله لم
المشبهات بليس اي في افادة النفي والدخول على المبتدأ والخبر والعمل والاولان علة للثالث
اعمال ليس لم يقل اعمالا كان مع ان الباب منسوب اليه اشعارا بانها تعمل لمشابهتها بليس فيما
ذكر وهو اما مرفوع على الابتدائية وما بعده خبره والتقدير اعمال ليس اعملت ما اعمالا مثله واما
منصوب على كونه مصدرا لمحذوف يفسره المذكور او على كونه بمعنى المعمل به مفعولا ثانيا لما بعد

وفلما خطا

وقد اخطأ من قرأه بفتح الهمزة جمع العمل جمعًا منطقيًا مرادًا به الرفع والنصب ووجه خطائه واضح
قوله وهو رفع الاسم ونصب الخبر اشارة الى ان عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر اشارة الى
ان عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا سواء قدم المرفوع على المنصوب واخر ولهذا
احتاج المص الى قوله مع بقاء النفي وترتيب كن وقيل اشارة الى انها اعملت قسما من اعمال
ليس هو رفع الاسم ونصب الخبر دون القسم الاخر من اعماله وهو نصب الخبر ورفع الاسم قوله دون
زيادة ان اى وقتا غير وقت زيادة ان معها وهذا اشارة الى ان دون متعلقا بقوله
اعملت على ان يكون المراد ان ما اعملت اعمال ليس وان النافية لم يعمل اعمالها والمراد بالزيادة التاخر
فى الوجود فى ضمن الاشتمال على المعنى او فى ضمن الخلو عنه وعلى الثانى فتقييده بالنافية باعتبار
اصل وضعها وعلى التقدير يفيد تاكيد النفى اما بالمطابقة او بالالتزام قوله ما ان انتم ذهب
هذا بعض من بيت هو هكذا بنى غدانه ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف بنى غدانه
بالغين المعجمة حى من يربوع وهو حى من العرب وهو منادى بحذف حرف النداء وما نافية
والذهب بفتح الذال المعجمة وفتح الهاء معروف والصريف الفضة والخزف السفال وهو ما يعمل
من الوحل من الظروف ويطبخ بالنار اى ليس لكم عزة بل انتم حقيرون كالخزف قوله مع بقاء
النفى المراد به بقاؤه فى الملاحظة لا فى اللفظ ولا فى غيره فان الذهن بعد ذكر لفظ النفى وقبل
ذكر الخبر لاحظ نفى خبر سيأتى عن الاسم فاذا ذكر الخبر بدون الاستثناء بقى ذلك الملحوظ بحاله واذا
ذكر معه انتقض قوله وعدم انتقاضه بالا تفسير لبقاء النفى واشارة الى ان المراد بالبقاء ليس
مطلق التقابل ما ضمن عدم الانتقاض بالاستثناء فلا يخرج عنه ما انتقض بغيره نحو ما زيد
الا لئلا يخرج عنه ما زيد لا قائم اقول المراد من هذا المثال نفى نفى القيام عن زيد
وهو غير منتقض بوجه حتى يحتاج الى الادخال قوله ورفع اسم تقديم الاسم
المصرح ليشتمل الكلام على حسن الابهام وقيل تقديم الاول للاحتراز عن
وف فان رفع لفظه قد يوجد فى العطف بغير هذين الحرفين نحو ما زيد قائما

ويكتب قد لا يوجد في العطف بها نحو ما فعلك ضرب بل ان تقتل ولكن ان تقتل وما
زيد قائما بل لم يضرب قوله ذلك الرفع يعني ان مفعول قوله الزم لليس الرفع بما بل مطلقا لان
رفعه بالابتداء بنيته قوله حرف الباء الزائدة لما امكن ان يتوهم ان الباء الزائدة ليست بكلمة لكونها
خالية عن المعنى مع ان العامل اللفظي يجب ان يكون كلمة اشار الى دفعه بانها حرف لانها موضوعة
في الاصل للمعنى وهذا القدر كاف لكونها كلمة قوله نحو لا ذو شفاعة هذا من بيت هو
هكذا وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قاله سواد بن قارب
وقد راى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فاسلم حين كونه غائبا عن النبي صلى الله عليه وسلم فذهب الى النبي صلى الله عليه وسلم
في المدينة فخاطب النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة منها هذا البيت والفتيل شق في نواة التمر وهو مفعول
لمغن بتقدير مضاف اي قدر فتيل قال الله تعالى ولا يظلمون فتيلا اي يوم لا ذو شفاعة مغنيا
لسواد بن قارب قدر فتيل قوله لم اكن باعجلهم هذا من بيت هو هكذا اذا مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل قاله الاشقر الازدي مدت مجهول واجشع بالجيم
والشين المعجمة احرص الناس على الاكل والباقي واضح قوله لا النافية اي لا المشبهة بها فالقيد
للاحتراز عن المشبهة بالعاطفة والزائدة قوله فلا شيء على الارض باقيا هذا من بيت هو هكذا
تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز بالعين المهملة والزاء المعجمة امر
من تفعل مشتق من العزاء وهو الصبر والتسلية اي اصطبر على نوائب الدهر اذ لا شيء من الحزن
والفرح باقيا على الارض والوزر بفتحتين الملجأ اي ولا ملجأ واقيا مما قضى الله تعالى فان قضاءه
تعالى حتم لا يرد ولا يبدل بالجزع ولا بغيره فلا بد من الصبر قوله ولا انا باغيا هذا من بيت
هو مع ما قبله هكذا بدت فعل ذي ود فلما تبعتها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد
القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا قاله عبد الله بن قيس قوله بدت اي ظهرت المحبوبة
وفعلت فعل ذي ود اي مثل فعل من احب عاشقه والود المحبة فلما طمعتها وطمعت في وصلها
تولت اي اعرضت عني وبقت بتشديد القاف من التبقية اي لم تقض حاجتي وابقتها في فؤادي

صح يا مذهب من يقول ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر الى م ح

في الصحاح الفتيل المخيط الذي في شق النواة الى م ح

كاكان

ماولا السابقتين قوله ولم تعمل جراه فبطل العمل الا في كل من الاسم والخبر ثلثة احتمالات فجميع احتمالات عملها فيهما تسعة ولو ثبت لزوم واحد منها الا بعد ابطال ثمانية الاخر وعنايته ما يبطله كلام الشرح ثلثة منها رفعهما وجرهما وجر الاول ورفع الثاني اقول ظهور اعراب خبرها انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معربا بالاعراب اللفظي مع ندرته مما يمكن ان يحمل على كونه من عمل غيرها فلم يصلح عرات وهو خبرها للقرينة على عملها فبقى اسمها صالحا لذلك ومحاله كما ذكره الشرح واما رفع خبرها فيعلم من خارج ولما كان المراد اشعار نفس الكلام على عملها ولو في الجملة فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لان يصير قرينة على ذلك فلا يعود الاعتراض المذكور قوله الا لامن سبيل اه هذا من بيت هو هكذا نغفام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لامن سبيل الى هند يذود بالذال المعجمة اى يدفع والضمير المجرور للمحبوبة والا للتنبيه والباقي واضح قوله حملا لها عليها تعليل لجعل عملها ان وهو مجموع نصب الاسم ورفع الخبر ثابتا للا والتعليل السابق انما هو لنصب الاسم كما ذكرنا فلا يرد عليه انه ذكر لامر واحد علتين مستقلتين مع انه محال نعم يرد عليه ان الحمل يصلح ان يقع علة لكل واحد من الجزئين ولا حاجة الى جعل العلة السابقة علة لاحد الجزئين فالاولى ان يقال انه جعل الحمل علة لتسميته عمل لا لعمل ان بخصوصه دون ساير اخواته ودون عمل الحروف المشبهة بالفعل قوله لانها للتاكيد اه ان كان ذكر الاثبات والنفي مقصودا بالذات فالحمل حمل النقيض وان كان ذكرهما مقصودا بالتبع فالحمل حمل النظير قوله وركب المفرد اى قل فيه لا رجل ولا تقل لا من رجل كما هو اصله فالمراد بالتركيب وصل المنفصلين وهذا وان تحقق فيما اذا كان مضافا او شبيها به لكن لما عارضه الاضافة وشبهها فانتساقط رجع الاسم الى اصله الذي هو الاعراب والاظهر انهم ارادوا بالتركيب حذف من الزايدة وجعل مجموع لا مع اسمه موضوعا لمجموع معنييهما من غير ان يكون دالا كل منهما على معناه مقصودا نظير الحيوان الناطق اذا وضع لشخص انسان والتركيب بهذا المعنى لا يتحقق في المضاف وشبهه الا لزم جعل اكثر من كلمتين كالكلمة الواحدة قوله والمراد به ههنا اه دفع لما يتوهم من كلام المص من اجتماع النقيضين قوله لتضمنه معنى من الجنسية اى التي لتاكيد الجنس من حيث عموم النفي في المنفي

جواب سؤال نشأ من قوله والمفرد اي فلا يكون من باب اللف والنشر اه

وعدم عموم الاثبات في المثبت والمراد بالمعنى الفائدة ووجه تضمنه لتلك الفائدة ظهور لفظ من في بعض المواضع كالبيت السابق وقيل لكون جملة لا جوابا عن سؤال مقدر مشتمل على لفظ من فان الجواب ينبغي ان يطابق السؤال ثم ان هذا الكلام تعليل للبنا واما وجه كونه على الفتح فهو الخفة وقيل تعليل للتركيب على ان يكون قوله وركب بمعنى اعتقد تركيبه فيه بعد قوله من المتكرر اشارة الى ان اللام في الثاني ليس للاستغراق حتى يشمل المعطوف بلا تكرار لا فيه بل كل تابع لاسم لا ولا للعهد الذكري حتى يلزم اختصاص الحكم بقولهم لا حول ولا قوة الا بالله بل للعهد الذهني وهو ستفيده مضاف اي من مثال المتكرر ومن فيه للتبعيض والمراد من الثاني التابع ماخوذا من اطلاقهم الثواني على التوابع ولا يرد على الشارح ان المتكرر نفس لا لا اسمه فلا يصح الحكم عليه بما ذكر قوله لا ام لي اه ما قبله هذا وجدكم الصغار بعينه ومن هذه القصيدة هذا البيت واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب قيل قائله ضمرة بن ضمرة ولراخ مسمى بجندب وكان جندب احب الى ابويه من ضمرة فانف الضمرة من ذلك وقال القصيدة التي بعض منها ما ذكرناه والكريهة الحرب وكان لفظ تكون تامة وادعى ويدعى بصيغة المجهول والحيس بالحاء والسين المهملتين بينهما الياء المثناة التحتانية تمر يخلط بسمن واقط وهذا مبتدأ يشار به الى العمل المعلوم سابقا وقوله وجدكم قسم والصغار بفتح الصاد المهملة الذلة والهوان خبر للمبتدأ وقوله انكان اي ان كان هذا العمل واقعا قوله وذلك على اعمال الثانية اه اقول لرفع ما بعد لا الثانية عند تركيب لا الاولى خمسة احتمالات اثنان منها ما ذكره الشارح والثالث ان يكون لا الثانية زائدة ويعطف ما بعدها على المحل البعيد لاسم الاولى والرابع والخامس ان يكون لا الثانية ملغاة اي مهملة عن العمل دون المعنى ويعطف ما بعدها على محل المجموع وعلى المحل البعيد لاسم الاولى وانما ترك الشارح الاحتمالات الباقية اما الثالث فلعدم اعتبار المحل البعيد مع وجود المحل القريب ولشبه هذا العطف بالعطف على جزء الشيء واما الرابع فلان لا ترجيح للعاملية بجعل ما بعدها معمولا لعامل ما قبلها ترجيح للعامل الابعد على الاقرب في العمل وهو غير جائز الا في باب التنازع والتاكيد واما الخامس فلمجموع ما ذكرنا في الثالث

والرابع

واسمه ثابت بن جابر وآبت كقلت اى رجعت وفهم كفلس اسم قبيلة وتصفر من صفر الطاير صفيرا
اذا صات اى كو مثل هذه القبيلة فارقتهم وهم يتابعونى ويصفرون من فراقى قوله
على الكرب الذى اه قاله هدبة بن خشرم العذرى والمعنى واضح قوله قد كاد من طول
البلى ان يمصحا ما قبله ربع عفاه الدهر طولا فانمحى الربع محل المنزل وعفاه اى درسه وابلاه
والمراد به منزل الحبيب وانمحى اى انهدم والبلى بكسر البا الموحدة التحتانية مقصورا الاندراس
والزوال ويمصح اى يذهب اثاره من وجه الارض بالمرة قوله اخنست بان جعلا المراد
بالاختصاص ههنا اما الانفراد او مبنى على القلب قوله ولو سئل الناس اه المعنى ان بخل الناس
بمرتبة لو سئل عنهم تراب لقربوا ان يصبروا ملولين من ذلك السؤال ويمنعوا من اعطائه
اذا قيل اعطوا التراب قوله يوشك من فر اه قاله امية بن ابى الصلت والمنية الموت
والغرات بالغين المعجمة وتشديد الراء المهملة الغفلات ويوافقها اى يدركها قوله كرب
القلب اه اخره حين قال الوشاة هند غضوب قاله كلحبة اليربوعى والجوى شدة العشق ويذوب
اى يذهب ماؤه لشدة حرنار العشق والوشاة جمع واشى وهو النمام وهند محبوبته ويجوز
عدم صرفه لوجهين قوله وقد كربت اعناقها اه ما قبله مدحت عروقا للندى مصت
الثرى لتحفظ من يلبس نفوسا وتمنعا سقاها ذووا الاحلام سجلا على الظما قاله ابو زيد
الاسلمى والمراد بالعروق عروق الاشجار والنباتات والندى بفتح النون مقصورا الطوبة
القليلة يقال لها بالفارسية نم اى لاخذ الندى والمص بالفارسية مكيدن والثرى التراب
والاحلام العقول والسجل بكسر السين المهملة وسكون الجيم الدلو وقوله على الظما اى العطش
فى موضع الحال عن مفعول سقاها وتقطعا اصله تتقطع اى نقطعت من اليبس الحاصل من
من شدة العطش قوله وهو غريب اى ليس له صيغة سوى المفرد الغايب من الماضى فيكون كالغريب
فى كونه بلا قبيلة وعشيرة قوله فموشكة ارضنا اه اخره خلاف الانيس وحوشا يبابا قاله ابو
سهم الهذلى وموشكة اما نائب مناب يوشك وخبر مقدم واسمه مستتر فيه وارضنا

مؤخر وخلاف بمعنى بعد كما قال الله تعالى خلاف رسول الله والانس بمعنى المؤانس وحوشا

خال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش اي قفر ويباب بفتح اليا المثناة التحتانية

وبعد اليا الموحدة بمعنى الخراب **قوله** بالقاف اي لا بالفا **قوله** اما من تقدمه اي من

تقديم المص في هذا البيت الفتح على الكسر **قوله** لشهرته اي لشهرة القرائة به او لشهرة خفته

واولوية التخفيف **قوله** في كونها افعال الوجهان الاولان هما المشابهة بمطلق الفعل الثلاث

بالافعال الناسخة والاخر ان بالافعال الماضية وان امكن ان يكون في البعض مشابهة بغير الافعال

الماضية ايضا والمراد بالمشبه به في الاخير كون الفعل صاحب تلك الحروف سواء كان الكل اصلا

كالثلاثي او البعض زايدا كالخماسي ومطلقا كالرباعي فلا يرد عليه ان الفعل الخماسي المجرد غير موجود

لكن لا يخفى عليك ان هذا الوجه في غاية الضعف الا اذا ضم اليه الوجه الثاني عليه بجعل المركب وجها

اخر وقيل المراد بقوله كعدد الافعال عدد صيغ الافعال اي الاثني عشر فان جمع الثلثة والاربعة

والخمسة اثني عشر كعدد صيغ الافعال وقيل المشبه به في الاخير فعل الماضي والامر والمراد بعدد

الافعال عدد حروفها منضما الى وزن نفسها فقط او وزن المركب منها ومن غيرها كالفاعل ونون

التاكيد **قوله** اذ كانتا للتاكيد والتحقيق قيد ان المكسورة بما ذكر للاحتراز عما كان اسما بكونه

مصدرا منصوبا مضافا بمعنى الانين او مرادا به لفظه او حرفا للجواب كما قيل او مستعملا بتغيير قياسي

هي كونه كيعن ماضيا معلوما او مجهولا او امرا من ان بمعنى تعب وقرب وكحب بكسر الحاء ماضيا مجهولا او

امرا من الانين او كفن من واى بمعنى وعد او كونه مركبا من ان النافية وانا مخففا بالحذف والادغام

ومهملا باعتبار اقسام اخر هي كونه كعدن واعلم امرا او كتن بحذف الهمزتين تخفيفا مؤكدا بالنون وكونه

مركبا من امرين كبع وكدمن راى وقيد ان المفتوحة بما ذكر للاحتراز عن ان يراد به اللفظ وعن كونه

فعلا باربعة اقسام هي كونه ماضيا او امرا مفردا او جمعا مؤنثا كغفن وضعن وقيود الحروف الاربعة

الباقية للاحتراز عن ان يراد بها اللفظ وعن كون كان مركبا من الكاف وان وعن نونه وكون لعل

كدحرج وعن كون لكن كضاربن وكونه امرا مؤنثا مؤكدا بالنون **قوله** ولعل فيها احدى عشرة لغة

الاولى والثانية باللام والعين المهملة او المعجمة واللام المشددة الثالثة والرابعة كذلك لكن بالنون المشددة الخامسة والسادسة بالراء المهملة او المعجمة والنون المشددة السابعة والثامنة بالعين المهملة واللام المشددة او النون المشددة التاسعة باللام والعين المهملة واللام المشددة والثا العاشرة باللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة بالهمزة المفتوحة والنون المشددة قوله لسد مصدر اللام للتوقيت او للتعليل الحصولي انكان المصدر بمعنى الماضي او للتحصيلي ان كان بمعنى المستقبل قوله وقد افصح عن ذلك لسوى اى كشف القناع عن وجهه اى بينه وادخال ال في لفظ سوى غريب قوله في الابتداء اى في مكان ما يبتدأ به الكلام وهو الكلمة من الكلام لا مكان ما يبتدأ به الكلمة وهو الحرف الاول منها او ما في حكمه فلا يرد عليه عدم وجوب الكسر في نحو انك ضارب واقع لان ان وقعت في ابتداء ما يسد مسد الكلمة اى المصدر وذلك لان الابتداء والانتهاء انما ينسب الى المركب بالنسبة الى اجزائه الاولية لا الثانوية ثم اعلم ان الشارح حمل الابتداء في كلام المصنف على اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل ما بعد حيث واذا ونحوهما فقوله وفي بدء صلة يصير من عطف الخاص على العام واعلم ان حيث واذا ونحوهما لما كانت لازمة الاضافة الى الجملة فلم يأول ما بعدها بالمفرد فلم يكن ان الواقع في ابتداء ما تضاف اليه ابتداء للكلمة بل للكلام فافهم قوله نحو جاء الذى انه الظرف اما متعلق بقوله فاضل او بمقدر على ان يكون خبرا عن جملة ان بناء على كونها في موقع المبتدأ او على ان يكون جملة ان فاعلا للظرف والظ ان المراد ههنا هو التركيب لا الاجزاء الظ ان المراد بالاول في قوله فان لم تقع في الاول الاول اللفظي والرتبي معا لا اللفظي فقط والفرق بين التركيب الاول والاخيرين ان المعنى على الاول ان الفضيلة المقيدة بكونها في ظني ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخيرين ان الفضيلة الثابتة له حاصلة في ظني وبينهما فرق قوله لم يكسر لانها وقعت في ابتداء الكلمة الحكمية لا الكلام قوله اكسرها اشار الى بتاخير تقديره عن الظرف الى قوله وحيث انه جملة مستانفة لا معطوفة لان سبب العطف ان يقول بدل لفظ ان هي او تاك كما وجده الذوق السليم ولانه لا يصلح ان يكون معطوفا على قوله في الابتداء ولا على قولنا اذا وقعت المقدر في كلامه كما يظهر وجهه بالتامل وانما جعله المصنف مستانفة تنبيها

... [illegible] کاشف شف الغم کاشف غم دو نیمه شد قمع

یوم الالیم فاتحه ... کای نعیم انت لی تدرر البصر تعربنک

هر دو جادم ... ذبت جسم و تام ... خوار دیگر ...

اکر دل ... ده ... خوار دیگر خلدم

بمثل ذلک وهن او النقص

مجاهد الا خیر الخص

... ده ... صبر و ... کیبرده

بصرته بارم ... تا فند دکر فند دل لنارم بار عصیان

... کتاب ... بعد الحجه ...

دادینش بر کنا هان را دکیشن خیر و عصیانمان ... دست باشند

دکیشن رحمت عمان کی جا دلیب جاوید نا بینن انشاالله

بجد تکر خدا ... قرمد الله لا تقنطو من رحمت الله بهم سفیع

پیغمبر بهم شفیع المذنبین ... بتین ... امت

معصیتن نا بینن ... خبر نابینن ... لد سعادت دریت

جنم باکد الکاته بجا جمت ادکن ... تدکر ... کر دخلاته

کرد اند تا رکد صلاده بجای ... درک ... سفر بهم شفیع پیغمبر

سفیعم ... ابر رحمت نجنه نا ... طلیدیه بیم عطا کند قصر جنت

نصف ... انقد ... حقه تقال دست ... باره نابینن

فکر و بیسه با بجای ... کرکمک ... بسه خبات ...

ندر ... [illegible]

ادلبہ نبی پاک سنہ قالو یا ربی رضینا لہ محمد ...

یچ بلبچ لحظہ نابت خبت بدچ خبد دار نابت ایمان بکری بی دار

سال حشت جہان سو نازلہ قلبچ پایمان بد بد دخار

کملہ بحد بدبد دخال کملہ سرمان بار عصیان بدسنہ بار ملا

چاو ہا سلمان سنہ مان ہی حبیب روز شی عرش بے رب عالم

پیدا آدم تا قیامت پاک ملحشر دبنی چشم دیتہ خدار شمسد

قسمت دیتہ خدار شمس ماہ ہر کس جا عجب کیا لہ

دملد دسا ... دیت ...

نامیس مبل پدر نامیس مبل جہانہ کر لکیر پنجہ زبانہ دیتہ جمع کارد

جانچ ہال بحی ماہ القطا آخر لبہ کا بکر قند آدا ہی دنیا ...

دروبشی طوبی جاد ہ قند دخلت فی القبر قالو من ربک ای مبت کبت

بہ ستور لا امت ... بہ ہبہ دبند کلہ مت حسنہ دمیر اند ہیقائب

لدم بیان کر اد خبرچ ببانکہ سر قلب ساخدا طیب ... اللہ در بہمہ

تاخاد صبح لہ بخط تا خاد صبح لہ سقام آخر دنیا تمام کل امت جاھد عابد

رسی حشر مان دیتہ ... دلت محشر دستن کل امت صف بستہ

میکہ ہر سال ... دستن ایمان نا ...

... اجو ... دمحن

بين واجب الكسر مطلقا وبين واجب الكسر مطلقا لكن لا يلائم على هذا حمل الابتداء في المتن على الاعم كما فعله الشارح لان ما بعد اذا واجب الكسر مطلقا فتامل **قوله** اى مؤولا تفسير لجملة ان لا الخبر ها فقط ولا لوجب ان يكون المفسر مرفوعا لا يقال ان المكسورة لا تغير الجملة فكيف يصح هذا التفسير قلت هي لا تغيرها الى المصدر لا انها لا تغيرها الى المفرد اصلا يشهد بذلك وقوعها خبرا عن اسم الذات وصفا له مع ان محل الخبر والصفة انما هو الافراد فافهم **قوله** بعد اذا فجاءة اه هذا الحكم مخالف لما سبق من الشارح والمص في اذا القسم ويمكن دفع الخلاف بوجهين الاول ان الحكم بوجوب الكسر بيان لمذهبهما وهو المذهب المشهور والحكم بالجواز بيان للمذهب النادر ولذلك قال بوجهين يعنى الثانى ان الاول فيما اذا كان قرينة تدل على ان جملة ان كل الجواب والمضاف اليه لا جزءه والثانى فيما لم تكن تلك القرينة بل يحتمل ان تكون كلا او جزءا لما ذكره ويؤيد ذلك الوجه قوله مكملة بالنسبة الى جواب القسم وقيل في الدفع ان الاول فيما كان مع اللام والثانى فيما كان بدونه وبينا فيه مثال الشارح للاول بلا لام وقيل الاول فيما ذكر فعل القسم والثانى فيما حذف ولا يخفى عليك ان الحذف والذكر لا يصيران منشائين للحكمين المذكورين **قوله** لا لام بعده الظاهر ان يكون قيدا للقسم فيحتمل ان يكون قيدا للكل من اذا والقسم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خبرا لان لا لكونه ما بعد اذا الفجائية حتى يرد ان ما بعد اذا الفجائية غير صالح لدخول اللام فتامل **قوله** بوجهين يعنى لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لاستغنائه عن التقدير **قوله** يطرد اى يجوز على التساوى في ذلك لاستغناء كل من الوجهين عن التقدير **قوله** للامتثال بهما ان ولا سواء او لم واعلم ان تسليما وتركا مثل المراد بالتسليم السلام على الناس وقيل تحويل الامور اليهم ولولا الضرورة لوجب ان يقول سواء ان فتح فيه **قوله** ام الحليس اه اخره ترضى من اللحم بعظم الرقبة قاله رؤبة والحليس كرجيل بالحاء والسين المهملتين وشهر به الفانية ومن للبدل وبعظم الرقبة اى بلحم عظم الرقبة **قوله** ولكنني من حبها اه اوله يلومونني في حب ليلى عواذل والعواذل اللائمات والعميد من فيه عمدة العشق اذا هده وكسرها اى من حبها المكسور **قوله** ان الخلافة اه الدهيم بالدال المهملة من الدهامة اى الحقارة والخلائف جمع خليفة وظرف ككفل جمع ظريف وما في لما استفهامية والمعنى ان الخلافة

الفائدة لانا نقول به قلت اوتي ...
لا في لا يقال الى ...

احبابك اى

يعني بهم

الهوابو هو له اى
لعبد

بعد تلك الخلفا الحقيرة محتقرة مع ان بعض الخلفا الذين بعدهم خلائف ظروف لبسوا احقر من الخلفا
في عصرهم ولكنهم بالنسبة الى تلك الخلفا محتقرون **قوله** في احد الجزئين اى الجزئين من الكلام الذى
هو مجموع هذا البيت والظ ان يكون الظرف متعلقا بالتقدم ولا يبعد ان يكون في موضع الحال
عن ان بل هذا احسن **قوله** ووصل ما اه يوصل ما بان المكسورة والمفتوحة مفيد للحصر الاول
لقصر الموصوف على الصفة والثاني للعكس وقد اجتمع الامران في قوله تعـ قل انما انا بشر مثلكم
يوحى الى انما الهكم اله واحد كذا في القاموس **قوله** اما ليت اه وهذا لان ليت شبه بالفعل من
اخواته لما تقدم في بحث نون الوقاية **قوله** قالت الا ليتما اه قال النابغة الذبياني في امراة لها حمامة
واحدة وقد رات افواج حمام يطرن في الهواء فعدتها في حال الطيران وكن ستا وستين فتمنت
ان تكون لها حمام بعدد تلك الحمامات ونصفها مع حمامة نفسها لتصير عدد حماماتها مائة فالى
البيت بمعنى مع واو بمعنى الواو وقد بمعنى حسب تشبيه بهذا حكاية مصنوعة مشتملة على لغز وهي ان
حمامة جاءت الى فوج قليل من الحمام فقالت استهزاء بقلة عددهن السلام عليكن ايها الحمام اللاتى عددهن
مائة فقلن في جوابها لا تستهزئي بقلتنا فان عددنا عدد لو زيد عليه مثله ونصفه وربعه معك
صار مائة وهذا من ما يسئل الناس بعضهم عن بعض ان ماذا عددهم فاجيبوا بانه ستة وثلثون وقد
نظم هذا باللغة العجمية هكذا: جمع مارا طعنه قلت مزن : چونکه ما اهليم وبيچه مشوئيم : ما و مثل
ما و نصف و نصف نصف : چون تو داخل ميشوى صد ميشويم **قوله** وقيل على محلها مع اسمها
فان محلهما الرفع على الابتدائية فان ان زيدا قائم بمعنى زيد مؤكد ما سيا الرمن الحكم قائم **قوله** وقيل
هو مبتدا الفرق بين الاقوال الثلثة ان تاكيد حكم المعطوف منصوص على الاول ومحتمل على الثاني
ومنفي على الثالث لان ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع وما بعده معتبر فيه على
الاحتمال وبنفسه غير معتبر معه على القطع هذا على ما هو الظ واما على التحقيق فالمراد بمحل ان مع اسمها
ان يكون تقييد الاسم بان داخلا في المعطوف عليه والمبتدا الذى هو بنفسه ان خارجا كما يشهد به
ما جوزه الشـ في باب لا لنفي الجنس من العطف على محل لا مع اسمها اذ لو كان الامر هنا الا على ما هو الظ

٣٦ عدد الحمام
٣٦ مثله
١٨ نصفه
٩ ربعه
١ الجائية
١٠٠

ويجوز العطف بعد الاستكمال ويجوز قبله الاول للنافي والثاني للاول عبد القادر

لزم أن يكون الحكم للمعطوف ثابتاً لا منفياً وليس كذلك وعلى هذا يكون المذهبان الاولان [كلاهما] منصوصين [صحيحين]
فيما ذكره وانما اختار الشيخ ههنا المذهب الاول لعدم المانع عن اختياره وكونه اظهر وهذا بخلاف العطف
في باب لا لنفي الجنس لما سيجيء قوله واجاز الكسائي الخ مما يؤيد مذهبه قوله تعالى في سورة المائدة
ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الخ حيث رفع الصابئون قبل الاستكمال
واما نظير تلك الآية في سورة البقرة والحج فلفظ الصابئين فيه بالياء ويمكن حمل الآية على انه مبتدأ
محذوف الخبر والجملة بين جملتين فافهم قوله ان الربيع الجود الخ الجود بفتح الجيم المطر الغزير والمراد بالفصول
الثلثة نفس تلك الفصول لا امطارها كما قيل اما اولا فلان مطر الصيف مضر في الاغلب واما
ثانيا فلان الفصول الثلثة في التشبيه منزلة يدي ابي العباس لا منزلة اعطائه وما هو منزلة اعطائه
فانما مطر الربيع والخريف اثمار الصيف ثم هذا من عكس التشبيه للمبالغة واراد بابي العباس
ابي العباس السفاح اول الخلفاء العباسية وسمي سفاحا لكثرة سفحه وسفكه دماء بني امية لعنهم
قوله كقوله قبل المتمثل له العطف بعد الاستكمال والمثال مثال للعطف قبله وقول المتمثل
له العطف مطلقا اشارة الى ان المفتوحة كالمكسورة في الحكمين الخلافي والاتفاقي ولو سلم في ذلك
نقول ان خبر ان محذوف بقرينة خبر المعطوف فالعطف بعد الذكر التقديري كما ان في الآية بعد
الذكر اللفظي ولهذا ايضا مثل بمثالين ويشهد بذلك ان التقدير فاعلموا انا بغاة وانكم بتكرار لفظ
البغي لكون المعطوف عليه الضمير المجرور وعلى هذا وان كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهرا
لكنه في الحقيقة عطف كل من المفردين على نظيره وستسمع منا مثل ذلك في باب الاشتغال
قوله والا فاعلموا الخ ما قبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق والجز بالجيم والزاء
المعجمة قطع النبات والمراد ههنا قطع الشعر الناصية وهي على الجبهة والعرب اذا ارادوا ان يعجزوا
عدوهم من البطش اخذوا بشعر ناصيته ولا يبعد ان يكون الجر بالراء المهملة بمعنى المد بل هو الانسب
بما بعده والنواصي جمع ناصية واسرى كقتلى جمع اسير والوثاق حبل يوثق ويقيد به الاسير والشقاق
العداوة والمعنى اذا اخذتم بنواصي اعزة جنود آل بدر فادخلوها مع سائر اسارهم في الوثاق وان لا

تفعلوا

[هامش:] الاول ان يجوز لزم انه يكون الحكم ثابتاً للمعطوف لا منفياً على القطع وليس كذلك لما قرأنا عبد القادر

[هامش:] معز ضرر

[هامش:] هو

تفعلوا ذلك فاعلموا انا وانتم ظالمون نادمنا باقين في العداوة قتيل لو كان البغاة من البغي بمعنى
الظلم فلا شاهد في البيت ذلم يرد انا بغاة نعم فيه الشاهد لو كان من البغي بمعنى الطلب في قبل الامر
بالعكس فتم حتى تنكشف لك الحق قوله واذان من الله اه اي اعلام من الله والمراد بيوم الحج الاكبر
يوم عرفة او عيد اضحى من سنة حج فيها المسلمون والمشركون وبعد تلك السنة لم يحج المشركون قوله
وان كلا اه قرئ ان بالتخفيف مع رفع ما بعده ونصبه بالتشديد التنوين عوض عن المضاف اليه
اي كل المختلفين في كتاب موسى وقرئ لما بالتخفيف والتشديد فان قرئ ان بالتخفيف مع الرفع
فاما نافية ولما بالتشديد لا غير بمعنى الا او مخففة من المثقلة ولما بالتخفيف على ان يكون لامه
لام الموطئة وما زائدة للتاكيد والتقدير وان كل المختلفين والله ليوفينهم اي ليأخذ منهم
ربك اعمالهم من الحسن والقبيح والايمان والكفر او بالتشديد على ان يكون مصدرا كدعوى
بمعنى الملموم تاكيدا للكل او بمعنى الحين وان قرئ ان بالتخفيف مع النصب وبالتشديد فلما باحد
الوجوه المذكورة اخيرا مع وجه اخر هو كونه مصدرا كضرب اجرى عليه في الوصل حكم الوقف
هذا حاصل ما في بعض التفاسير قوله وان مالك اه اولنا بن اباة الضيم من آل مالك اباة
بضم الهمزة جمع ابي كدعاة جمع داعي والابي المانع والضيم بفتح الضاد المعجمة الظلم ومالك الاول
ابو قبيلة ومالك الثاني نفس تلك القبيلة ولهذا انث الفعل وكرام المعادن اي نجباء الاباء
قوله شلت يمينك اه اخره حلت عليك عقوبة المتعمد قالته عاتكة بنت عم عمر بن الخطاب توفي
بها زبير بن العوام والخطاب لعمر بن جرموز قاتل زبير ولفظ البيت خبار اريد به الدعاء
عليه في الباقي ظ قوله لانها اشبه بالفعل منها وذلك لانها اشبه الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
في تاويل معمولها بالمصدر دون المكسورة فان كان زيد قائما بتاويل كان قيام زيد وعلمت
زيدا فاضلا بتاويل علمت فضل زيد ولا يخفى ضعفه قوله ان هالك كل من اه تمامه قبله وقد
غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل شول في فتية كسيوف الهند قد علموا
غدوت اي صرت والحانوت دكان البايع والمشل من شل يشل شيئا وهو يذهب به وشلول

كثمود وثلثيل كجعفر وشول كصتر وان كانت الفاظا مختلفة لكن المراد بها ما هو المراد بالمثل فهي تاكيد له وفي فتية في محل الحال عن فاعل غدو وثاوعن مفعول يتبعني شبه الفتية بالسيوف في الحدة ويحفي بالحاء المهملة كيخشى اي يعري رجله عن النعل وضده قوله ينتعل والمراد بالاول الفقراء وبالثاني الاغنياء والباقي واضح قوله بانك ربيع اه ما قبله لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا قالته جنوب اخت عمرو ذي الكلب والمرمل من نفد وفني زاده واغبر كاحمر من الغبار وفاعل هبت يعود الى الريح باعتبار حضوره في الذهن وشمالا بفتح الشين تميز ولا يبعد ان يكون هي فاعلا للفعل عدل الى النصب للضرورة والغيث المطر والمريع كثير النبات والثمايل بكسر الثاء المثلثة الغياث للمستغيث واغبرار الافق وهب الشمال كانتا كنايتين عن حدث الليل الموجب لقصور ايدي الناس من تحصيل الرزق في الاغلب قوله والخامسة ان غضب الله اي على قراءة ان مخففة وغضب كعلم فعلا والله بالرفع فاعلا له وقد قرئ ان بالتشديد وغضب كفرس مصدرا مضافا الى الفاعل قوله علموا ان يؤملون فجادوا اخره قبل ان يسالوا باعظم سول يؤملون بصيغة المجهول من التامل وهو الرجا وجادوا من الجود اي الكرم والسخا اي جادوا بالمال او باعظم سول وسيالوا ايضا بالمجهول وسول بالهمزة كقفل بمعنى المسئول قوله ويوما توافينا بوجه مقسم اه ويوما اما بالنصب عطفا على ما في البيت السابق او بالجر على ان يكون الواو بمعنى رب وتوافينا من الموافات اي المقابلة بالخير والاحسان وهي بصيغة المؤنث وفاعلها عايد الى المرأة المعلومة من الابيات السابقة عليه لان قايل هذا القول على ابن ارقم اليشكري في مدح امرأته والباء في بوجه للتعدية او بمعنى مع والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة بمعنى الحسن من القسامة اي الحسن وتعطو اي تميل ووارق اسم فاعل من ورق على غير القياس اي صار ذا ورق والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجرة العضا

مبحث لا التي لنفي الجنس

قوله واسمها مستتر اي عايد الى المرأة المذكورة قوله والاولى التعبير لم يقل والصواب لان مطابقة مفهوم الاسم للمسمى غير لازمة قوله وانما اعملت اي انما اعملت تفاتجلا في اعمال

ما

كما كان وحلت سواد القلب اى وقعت سوداء القلب اى حبه عشقه فان العشق مرض يحدث
من السوداء وكذا السويداء تصغير سوداء يطلق ويراد به العشق والباغي الطالب والمتراخي
المتكاهل في الامر وقد نظم مثل مضمون البيت الاول من قال لقد اطمعتني بالتبسم وصلها
وبعد انتظاري اعرضت وتولت كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت
قوله ابرقت اى اظهرت البرق والغمامة السحاب واقشعت اى تفرقت وكذا قوله تجلت قوله فانا
ابن قيس لا براح هذا من بيت هو هكذا يا بؤس للحرب التي تركت اراهط واستراح من صد عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح البؤس بضم الباء الموحدة الفتحانية الشدة والضر والمعنى يا بؤس الحاضر
للحرب لكذا اى احضر فهذا وقتك وفاعل تركت اما مقدر فيه عايد الى الحرب واراهط
اى الحرب تركت آه
مفعوله اى اسقطت الاراهط اى قتلهم واما الاراهط والمفعول محذوف عايد الى الحرب
اى تركتها الاراهط ولم يتحملوها وبالجملة هذا القول كناية عن شدة الحرب والاراهط جمع رهط
وهو الطائفة من الناس ومن فاعل استراح نيران جمع نار وضميرها للحرب والبراح الزوال وقوله فانا
ابن قيس جزاء المقدر تقديره فاذا استراح من اعرض عن نيرانها فانا ابن قيس لا زوال لي عن الحرب
ولا يبعد ان يكون في استراح ضمير عايد الى التارك المفهوم من تركت على تقدير كون الاراهط
الاراهط فاعلا له ومن شرطية او موصولة او موصوفة وقوله فانا ابن قيس جزاؤه وخبره والتقدير
من اعرض عن نيران الحرب فليعلم انى ابن قيس لا براح لي عنها قوله اى تتولى في هذا التفسير اشارة
الى ان تلي بصيغة المضارع من الولي لا بصيغة الماضي من التلو الثاني الى ان معنا المراد ههنا
هو التصرف لا وقوع الشيء بعد الشيء كما في غير هذا الموضع من هذا الكتاب اذ لا معنى له ههنا
قوله للتانيث الكلمة لهذا القول معنيان الاول ان زيادة التاء فيها لان يجعل لفظها بها
مونثا اى كالمونث للتوسع في الكلام كزيادتها على رب وثم لذلك والثاني ان زيادة التاء فيها
لانها فرد من افراد الكلمة ولفظ الكلمة التي هي جنسها مونث فجعل الفرد تبعا للجنس ذا علامة التانيث
كما انث وذكر لفظ المناسبة مع ما يرادفه في ذلك فالتعليل على المعنى الاول تحصيلي وعلى الثاني

مبتداء

اى في التانيث والتذكير

حصول وللأول اظهر قوله على المشهور مقابل المشهور قول من يقول انها كلمة براسها قوله اي عمل ليس

اي لا عمل لا كما لا فقد يتوهم من قرب اسم الاشارة وذلك لان عملها المشابهة ليس لمشابهته لا قوله

ان هو مستوليا على احد اخره الا على اضعف الجانبين ومعناه واضح قوله والاوان هو مفرد

بمعنى الوقت وجمعه اونة ومن توهم انه جمع ان فقد اخطأ قوله لضعفها اي ضعف لات

لكونها فرع لا على ما عرفت واختصاصها بالاختصاص بالعمل في الازمنة لكون الازمنة لان

لما يحتاج اليها دون العكس فكانها اقوى من غيرها فما اشبهها الاضعف للتعادل قوله وهو

الاسم اي الرفع في ذي الرفع مصدقه مجهول ومصداق ذي الرفع هو الاسم لا مصدقه معلوم

ومصداق تلك الحروف قوله وهو حذف الخبر يعني ليس المراد بالعكس عكس حذف ذي الرفع

فقط وهو ذكره مع قطع النظر عن ذكر ذي النصب وحذفه قوله اذ منها ما هو اه لا يخفى

ان كلا من الشروع والرجا المفهوم من هذه الافعال مشتمل على معنى القرب فلا تغليب قوله

وكاد لمقاربة حصول الخبر اي كاد الكائن لها تفسير لمعنى كاد واحتراز عن كاد الذي مضارعه

يكيد من الكيد اي المكر قوله لترجيه تفسير واحتراز من عسى الذي مضارعه يعسو من العسو كالعلو

بمعنى الشدة والصلابة واليبس وكثرة الامتلاء قوله ان يجيء غير مضارع اه فقوله ان يجيء

فاعل ندر وفاعله قول المصنف جزء وقوله غير مضارع حال من فاعل ان يجيء وقوله لهذين حال

اخر منه وقدما على صاحبها لكونه نكرة قوله اني عسيت صائما هذا من بيت هو هكذا

اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما قال ابو حيان قائله مجهول فيسقط

الاحتجاج به ورد بانه لو كان الامر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه

لم يعلم قائلها اقول وفي هذا الرد تامل والعذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة

الملامة وملحا اي مصرا ويحتمل ان يراد بالبيت ان لا تلم الناس عندي فاني عسيت ان اكون

صائما وسماع لوم الناس وغيبتهم مناف للصوم ويحتمل ان يراد به غير ذلك قوله وما كدت آئبا

هذا من بيت هو هكذا فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر قاله تابط شرا

واسهم

والرابع ولما كان المراد بجعل لا الاولى مع اسمها ان يكون للتقييد داخلا والقيد خارجا لم يلزم
من نفي العطف عليه كون حكم المعطوف مثبتا الا منفيا كما ذكرنا في باب العطف على اسم ان قوله لا نسب
اليوم اه هذا من قصيدة بيتان منها هكذا لا اصلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وقيل اخره اتسع الفتق على الراتق وهو الصحيح لمكان القافية والمراد
بالعاتق الكتف والخلة بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المحبة والخرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء
المهملة بالفارسية پاره كردن والراقع بالفارسية رفوكر و پاره دوز والفتق الشق والرتق
الجمع قوله الا ترى رجلا هذا بعض من بيت هو وما بعده هكذا الا رجلا جزاه الله خيرا يدل
على محصلة تبيت ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاتاوة ان رضيت فقيل الا رجلا اصله الا
تروني رجلا وقيل الا جزى الله رجلا ليكون من باب الاشتغال وقرئ بالجر على ان يكون
بمن المقدرة وبالرفع على ان يكون مبتدأ خبره يدل والمحصلة بكسر الصاد والمراد بها المراة التي
تحصل تراب المعدن اي ترابا ممزوجا بالذهب وتبيت من بات لنا قصد والترجيل بالجيم بالفارسية
شانه كردن موي ولمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن والاتاوة
بكسر الهمزة الخراج ورضيت بصيغة المتكلم وكانه مجهول بالحذف والايصال اي رضي عني ذا الظاهر
ان البيتوتة مشروطة برضا تلك المراة ولا يبعد ان يكون معلوما والمعنى على ما وجدت هو ان
الشاعر كان ممن يحصل تراب المعدن ويخلص ذهبه فيتمنى ان يدله رجل على امراة محصلة لتراب
المعدن لتعينه على ذلك وتبيت معه مرجلة شعره وتقوم بيته ويكون محلها محل الزوجة عن
الزوج وهو يعطيها الخراج على ذلك ان رضيت هي ورضي هو عنها قوله والغيت لا الاولى
لم يتعرض لاحتمال زيادتها لكون النفي مقصودا ولا لاحتمال اعمالها عمل ليس اذ على هذا الاحتمال
لا احتمال لما بعد لا الثانية الا البناء اذ لو لم يبن لكان لا مكررة والمكررة الداخلة على النكرة
غير عاملة تشبيها لتكررها بالداخلة على المعرفة في الالغاء وهذا بخلاف ما اذا بني ما بعد لا الثانية
فان لا غير مكررة ح بعينها فيجوز ان يعمل لا الاولى على هذا عمل ليس قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها

مابعدها ولا جبن ولا فيها مليم وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به ابدا مقيم قاله امية بن ابي الصلت

والمصرع الاول اقتباس من قوله تع لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما واللغو القول الباطل

والتاثيم من اثمت بالتشديد اي قلت اثمت بالتخفيف اي اذنبت والضماير المجرورة للجنة والجبن

بالجيم والبا الموحدة الخوف والمليم من الام بمعنى لام اي وبخ وعير والساهرة ارض يجدد ها الله

يوم القيمة والمراد به ههنا البر وفاهوا اي تكلموا به اي ما تلفظوا به مما يشتهون حاصل موجود

لهم ابدا لا انقطاع له قوله على الغائها لم يتعرض لاحتمال اعمالها عمل ليس لوجود التكرار ولا

لاحتمال زيادتها لانها خلاف الاصل فلا يرتكب الا عند وجود المانع عن غيرها ولا مانع

للالغاء ههنا فوجب الحمل عليه قوله من النعت المبني المفرد الاولى ان يفسر غير ما يلي بنعت

المبني مط وغير المفرد بنعت المبني الذي يليه لما ذكرنا في شرح امثلة الشبه الافتقاري فارجع

اليه قوله فلا ابا بنا اه اخره اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا المراد بمروان وابنه مروان بن الحكم وعبد

الملك بن مروان [illegible] وارتدى وتازر اي لبس الرداء والازار وافراد الضمير اما بناء على رجوعه

الى كل واحد او على ان هذا الوصف انما هو بالذات لمروان ولابنه بالتبع نظير افراد الضمير في

قوله تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وقد صنفنا على هذا بيتا وهو هكذا ولكن هذا

المجد مجد شقاوة تردى رداء النار في يوم اعسر قوله اما المعنوي اه اي جواز التركيب والتنوين

في التاكيد انما هو في اللفظي اما المعنوي اه ويحتمل على بعد ان يكون من تتمة اعتراض ابن هشام

لكن الاولى على هذا ان يقول بدل قوله لامتناع اه لعدم كونه بالالفاظ المخصوصة ولو حمل

المعنوي على اللغوي لفسد تعليله المذكور فافهم قوله لا ماء ماء بارد رايت في نسخة غير

معتمدة عليها ان هذا من بيت هو هكذا ولا ماء ماء باردا في ديارنا ولسنا شربنا غير ما جميم

والمعنى واضح قوله واعط لا اه لما كان الاستفهام نوعا يقتضي النفي لا يمكن ان يتوهم ان لا مع همزة

الاستفهام ملغاة عن العمل فبين المص هذه المسئلة دفعا لهذا التوهم قوله او التوبيخ او التقرير

اي التوبيخ على النفي او تقرير النفي وتاكيده لا تقرير الاثبات كما توهم فان التوبيخ والتقرير انما يتعلق

هذا بناء على ان يلي شرطا او لو مفردا شرطا ثانيا فافهم

لعل وجهه انه انما يكون شرطا ولا ويفرد اشرطا ثانيا اذ الحال ان مفردا حالا لا مفعولا

بما

بما بعد الهمزة نفيا او اثباتا قوله الا طعان الا فرسان ثم اخره الا تجشؤكم حول التنانير فالحسان
ابن ثابت الانصاري في هجو حارث بن كعب الهمزة للاستفهام التوبيخي او التقريري والطعان
مصدر طاعن بطاعن اي الا طعانكم والفرسان جمع فارس اي راكب الفرس اي فرسانكم وعادية
حال من الفرسان باعتبار كون لا دالا على معنى النفي وهو من العدو اي المجاوزة وقيل بالغين
المعجمة من الغدو وهو ما يقابل الرواح والاستثناء منقطع والتجشؤ من الجشا وهو صوت
يخرج من الحلق عن الفم عند تفرق الرياح الكائنة في المعدة وحولها وهو بالفارسية اروق
والتنانير جمع تنور وهو معروف قوله الا عمر ولى اه اخره فيراب ما اثات يد الغفلات
كلمة الا للتمني وهي بسيطة وقيل مركبة والعمر بضم العين اي البقاء وولى بتشديد اللام اي اعرض
وذهب والجملة صفة للعمر ومستطاع رجوعه صفة اخرى او خبر له ثم ويراب اي يصلح واثات اي افسدت
واخربت يد الغفلات ويد الغفلات استعارة قوله اي حذفه يعني ليس المراد بالاسقاط الترك
اي العدم الاصلي ولا اسقاطه عن الخبرية وجعله معمولا اخر بل المراد به الحذف الذي هو الاعدام
الطاري لما هو مفعول للحذف فان الخبر بالنسبة الى الفضلات في الكلام كانه اتى به ثم حذف
قوله اذ المراد لفظ اذا اما ثلاثي او ثنائي بسكون الذال على ان يكون شرطية او توقيتية
ولا يحتمل التعليلية الا لزم حذفه دائما قوله لا اله الا الله اقول المراد من جملة لا التي لنفي الجنس
قد يكون امر الظهور بمجرد العلم بان الخبر المحذوف من الاخبار المعتبرة ولو لم يعلم المحذوف بعينه بل لا يرد
ان لا اله الا الله لا يصلح مثالا لما جاز فيه الحذف للظهور حيث احتمل الخبر المحذوف فيه لبضع احتمالات
وقع الخلاف فيه هل الخبر المحذوف ماذا وذلك لان المراد من الكلمة المباركة افادة التوحيد
وهي حاصلة بكل من الاخبار المحتملة ثم احسن التقادير هو الممكن او الموجود او الواجب فان قلت
افادة التوحيد متوقفة على افادة ستة امور مندمجة في امرين الاول نفي امكان الغير المستلزم لنفي
وجوده ووجوبه والثاني اثبات وجوب الله المستلزم لوجوده السرمدي وامكانه وهذه الكلمة
المباركة لا تفيد هذا المجموع اذ لو قدر الخبر هو الممكن لم تفد الرابع والخامس لو قدر الموجود

ادوية ... بادي كه از شكم مي آيد از دهان

لم تفد الاول والرابع لو قدر الواجب لم تفد الا ولين قلت المعتبر في الاله هو الوجوب المستلزم للوجود

السرمدي والامكان فقولنا لا اله واجب او ممكن او موجود سالبة بانتفاء الموضوع فباختيار كل

من التقديرات الثلثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل وذلك ان تقدير الخبر مثل الاسم كما

سنح ببالي ويصح الافادة بالاستلزام المذكور واظهر التقادير هو قولنا موجود لانه المفهوم

مع قطع النظر عن القراين في جميع مواضع حذف الخبر ولهذا اختاره الشارح قوله اي موجود

تقدير للخبر في الكلمة المباركة فقط اذ الخبر المقدر في قوله نعم لا ضير قولنا لنا قوله وبنو تميم

يوجبون حذفه اي فيما ظهر الخبر قوله وليس بصحيح كان مراد الزمخشري انهم لا يثبتون لها خبرا لا

لفظا ولا تقديرا بل يقولون ان معنى قولهم لا رجل انتفى الرجل ويجعلون ما يرى خبرا في مثل

لا رجل قائم على الصفة دون الخبر فلا يرد عليه ايراد الشارح وان اراد ان قول الزمخشري يحذفون

خبر لا مطلقا يدل على انهم يثبتون لها خبرا في التقدير دون اللفظ مطلقا وليس كذلك فهو مناقشة

في العبارة والامر فيه سهل قوله يلزم منه عدم الفائدة قيل لعل الفائدة فيه هو الابهام اقول لا نسلم

كون هذا النوع من الابهام من الفوائد وهو ظاهر قوله والمفرد المضاف نعم قد حمل اللام في قوله

والمفرد المضاف على الاستغراق فاعترض عليه بانا لا نسلم ان كل مفرد مضاف مفيد للعموم

بل هذا من لوازم الجمع المضاف اقول اللام فيه للعهد اي هذا النوع من المفرد المضاف وهو ما كان

اسم جنس مضافا الى المعرفة يعم اي يتبادر منه العموم الاستغراقي عند فقد القرينة على ارادة

الخصوص كما نص عليه بعض النحاة وذلك لعدم ترجيح العقل بعض الافراد بالارادة من غير مرجح

وقيل المراد بالعموم ما هو على سبيل البدلية ويؤيده قوله يعين ما اراده دون ان يقول

خصصه قوله رايت الله اكبر كل شيء محاولة اخره محاولة واكثرهم جنودا قاله خداش بن زهير

ورايت من رؤية القلب والمحاولة اي القدرة والطاقة تميز والباقي واضح قوله لا بمعنى صاحب

الوتيرة الوتيرة بكسر الراء وفتح الباء المخففة بالفارسية شش بضم الشين اصله رائية بالهمزة

كخطيئة خففت بحذف الهمزة ثم اشتق منه الفعل اشتقاقا جعليا فيقال راى السكين اي صاب

بالوتيرة

بالراية **قوله** او الرأى وهو التدبير والقول بالاجتهاد **قوله** نحو بخال الفرار او له ضعيف لنكاية
اعداءه اى شخص ضعيف لانتقام من اعدائه بخال اى يحسب الفرار عن حرب الاعداء يؤخر
الاجل المقدر له **قوله** نحو خلتني لى اسم هذا بعض من بيت هو هكذا دعاني الغواني عمهن وخلتني
لى اسم فلا ادعى به وهو اول قاله نمر بن تولب دعاني فعل ماض مع مفعوله الاول وعمهن
مفعوله الثاني لانه بمعنى سمى وفاعله الغواني وهو جمع غانية بالغين المعجمة اى المرأة الجميلة التي
غنيت بحسنها وروى بدله العذارى جمع عذراء وهي الجارية الباكرة التي لم يمسها رجل وعلى
التقديرين جواز تذكير الفعل باعتبار توسط المفعول وليس نظيره قال فلانة كما قيل والمعنى
ان الغواني سمتني بالعم وانكرت انت تسميتهن وتيقنت ان لى اسما اخر مع انى لا ادعى بهذا
الاسم الذى تيقنت ودعاؤك اياى بهذا الاسم اول ما ادعى به **قوله** بمعنى تتعهد اى
تحفظ فان التعهد حفظ العهد والشرط للوفاء به **قوله** اوصرت اعلم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم
بالكسر والسكون بمعنى انشقاق الشفة السفلى لا اسم تفضيل منه بمعنى الادراك **قوله** ان لن
يحور هذا من الحور بضم الحاء وفتحها بمعنى الهلاك او الرجوع وكان هذا المثال وما بعده انما
هو للتمثيل للظن بمعنى الحسبان والعلم لا لنصبه لمفعولين لخفاء دلالة المثالين عليه كما لا يخفى
قوله بكسر السين من الحسبان بكسر الحاء واما حسبت بفتح السين من باب نصر فهو من الحسبان بضم
الحاء بمعنى الحساب وبضمها بمعنى شرف بالاباء **قوله** نحو حسبت التقى اه اخره رباحا اذا
ما المرء اصبح ثاقلا قاله لبيد بن ربيعة العامرى ورباحا اى ربحا تميز وثاقلا اى ثقيلا والمراد
ونفعا
باصباح المرء ثقيلا الموت والمراد بالثقيل الثقيل الميزان او منسوب الى النفس اى ثقلت
طاعة او عصيانا **قوله** ذا شقرة اوحمرة الشقرة بياض مايل الى الحمرة ووصفها اشقر واما
اقشر بتقديم القاف فهو شديد الحمرة وعلى هذا فالمراد بالبياض هو البياض الخالص
قوله وان تزعميني اه اخره فانى شربت الحلم بعدك بالجهل قاله ابو ذويب والخطاب لمحبوبته
ومشربت اى بعت يعنى تركت الحلم الى الغير واخذت بدله الجهل اللازم لنقيض الحلم وذلك
لان

بعده

البائع دخل على الثمن والبائع اخذ للثمن والمشتري تارك له فالمصراع يصدق على المحبوب نفرق عنها
وبعدك اي فراقك وقيل شريت بمعنى اشتريت والامر بالعكس قوله فلا تعدد المولى
شريك في الغنى اخره ولكنما المولى شريكك في العدم: قاله نعمان بن بشير والمراد بالمولى
هنا اما الصاحب والحليف والعدم بضم العين وسكون الدال المهملتين الفقر قوله قد
كنت اجهوا اه اخره حتى الملمات بنا يوما ملمات قاله تميم بن ابي وثقة بمعنى موثوقا وصف
لقوله اخا او تميز وحتى بمعنى الى والم اي نزل والملمات النوازل اي حوادث الدهر قوله
دريت الوفي العهد هذا بعض من بيت هو هكذا دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد: دريت مجهول مخاطب وعرو مرخم عروة والفاني فاغتبط فانه
جزاء الشرط مقدر والاغتباط من الغبطة والفرق بينها وبين الحسد انها تمني مثل المغبوط
من غير ان يريد زوال ذلك عنه بخلاف الحسد بل قد يطلق الحسد على نفس تمني الزوال
من غير تمني حصوله للحاسد والمجرور متعلق بقوله حميد اي محمود وممدوح قوله فهبني
امرؤا هالكا هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرؤا هالكا
قاله ابن همام السلولي واجرني من اجار يجير اي اغاث وابا خالد منادى بحذف حرف
الندا والباقي واضح قوله تعلم شفا النفس قهر عدوها اخره فبالغ بلطف في التحيل والمكر
قاله زياد بن سيار والقهر الغلبة وبالغ من المبالغة اي السعي والتحيل من الحيلة والباقي واضح
قوله فجعلناه هباء منثورا اي فجعلنا عملهم كالغبار المتفرق اي ابطلناه والله اعلم قوله تركته
اخا القوم هذا بعض من بيت هو هكذا وبيته حتى اذا ما تركته اخا القوم واستغنى عن المسح
شاربه قاله فرغان الاعرف واستغنى اي استغنى شاربه عن ان يمسح بما الانف عند تنقيته
الانف في الاستغناء عن ذلك كناية عن خروجه عن سن الصبيان والامارة ودخوله في الشبان
وذوي اللحى قوله لتخذت عليه اجرا على قراءة بعضهم وقرا الباقون بتشديد التاء من باب
الافتعال قوله وخص هذا اما بمعنى تفرد او مبنى على القلب قيل ان كان هذا الحصر بالاضافة

الى ما سوى افعال القلوب كما هو الظ فما معنى جواز التعليق في ارى المتعدية الى المفعولين
كما سيصرح به الش وان كان بالاضافة الى هب وما بعده فما معنى جوازه في ما بعد هب كما يفهم
من كلام الش بعد قول المص والتزام التعليق حيث خص الاستثناء بكلمة هب واجيب باختيار
الشق الاول وجعل النادر كالمعدوم وباختيار الشق الثاني وجعل المحصور مجموع الالغاء
والتعليق من حيث المجموع لا كل واحد واحد ثم التعليق لكونه ليس اعمالا خالصا ماخوذ من المعلقة
وهي المراة التي ليست مزوجة ولا مطلقة وهي من اسماء زوجها في عشرتها ولا يبعد ان يكون
التضعيف ههنا للسلب ومعناه ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين قوله لا محلا فيجوز
اتباع المفعولين بالمنصوب بخلاف الالغاء وهذا بناء على ما قالوا من انهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفرونه في الاوائل قوله وهو ابطال اه وح يقدر للعامل مفعولان من جنس المذكور
واعمل العامل فيهما او يقال زيد عالم ظننت مثلا بمعنى زيد عالم في ظني قوله من الافعال المتقدمة
اي لا خصوص جعل بمعنى اعتقد قوله في لزوم الامر يمكن ان يستنبط من هذا البيان ان تعلم
مما يجوز فيه التعليق لكن عبارة ابن الناظم صريح في عدم جواز تعليق تعلم ايضا قوله كالمضارع
ونحوه اي مما شانه العمل فهذا اشارة الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان والالة من
قول المص قوله اي لا توجبه اشارة الى ان المراد بالجواز المفهوم من التجويز الامكان الخاص لا العام
قوله ان المحب اه اخره ولده بر ذنب الحب مغتفر الحب بكسر الحاء المحبوب كالذبح بمعنى المذبوح
قوله نحو شجاك اه اخره ولم تعبا بعذل العاذلين شجاك اي حزنك والربع بالفتح الدار والمنزل
والظاعن بالظاء المعجمة المسافر وتعبا اي تعتمد والعذل الملامة ومنه العاذلين قوله هما
سيدانا يزعمان هذا بعض من بيت هو هكذا هما سيدانا يزعمان وانما يسودانا ان يسرت غنماهم
قال ابو سيدة الدبيري وما قبله وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري علينا غناهما قوله
وانما اي انما يكونان سيدينا في الواقع لو يسرت غنماهما اي كثرت البان غنامهما فنفعانا
بها فتثنية الغنم باعتبار الاثنينية الصنفية الحاصلة باعتبار تثنية المالك ولا يبعد انه

لا اما الا حا اصا

كان لكل منهما علم واحد فتكون تثنية شخصية **قوله** وما اخال لدينا منك تنويل اى لا ارجو واعلم
ان تدنو مودتها قاله كعب بن زهير تدنو اى تقرب مودتها اى مودة المحبوبة والتنويل
الاعطاء او بمعنى اسم المفعول اى العطاء **قوله** اى موقع فى الوهم اى الذهن قد تقدم وجه
مثل هذا التفسير فى افعال الناقصة **قوله** انى رايت ملاك الشيمة الادب اى انى رايت ما قبلا اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه
والسوءة اللقب كذا ادبت حتى صار من خلقى السوءة المستقبح وادبت بتشديد الدال المهملة مجهول
والخلق بضم الخاء وسكون اللام او ضمها صفة ذاتية طبيعية غير اختيارية لصاحبها وهى ما خلق عليها
وملاك بكسر الميم وفتحها ما يملك به الشئ وشيمة بالكسر الخلق والمعنى انى اناديه بكنيته لتعظيمه ولا
اناديه بلقبه والنداء باللقب مستقبح عند العرب ومثل ذلك الادب علمت الادب بحيث صار ثم
من المداومة على حفظه كانه صار من خلقى لانى تيقنت ان ما يملك به الخلق الكريم هو الادب
قوله ولقد علمت لتاتين منيتى ان المنايا لا تطيش سهامها قاله لبيد بن عامر ومنايا جمع منية اى
الموت ولا تطيش اى لا ترد ولا تعدل عن احد **قوله** فالارجح نصب الاول مقابل الارجح قول من
رفع كلا الجزئين متمسكا بان لا واسطة بين الاعمال فى المفعولين والاهمال فيهما ولقائل ان يقول
ان العامل على تقدير اعماله فى المفعول الثانى يعمل فى الجملة من حيث هى جملة لا فى الاستفهام لانه
هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم من ذلك بطلان صدارة الاستفهام فلا يصلح الاستفهام للتعليق
عن شئ من المفعولين **قوله** ذكر ابو على من جملة المعلقات لعل فان قلت تعليق لعل انما هو لعمله
فى المفعولين واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاصه بالذكر بل كلما توسط بين تلك الافعال وبين
مفعوليها وعمل فيهما كان معلقا قلت سبب تعليق لعل هو الصدارة الثابتة له على راى من جعله
معلقا لا عمله فى المفعولين فان العمل فى المفعولين مبطل لعملها اللفظى الحقيقى دون الحكمى والمعلق يجب ان يكون مبطلا
لعملها اللفظى مطلقا ويظهر ثمرة ذلك فيما اذا عطف جزئى جملة اسمية على المفعولين المصدرين بالعامل
المعلق كلعل مثلا فيجوز فى جزئى المعطوفة الرفع والنصب وفى الاول النصب وفى الثانى الرفع واما
اذا عطف الجزءان على المفعولين المصدرين بالعامل الغير المعلق فلا يجوز الرفع فى كليهما فافهم ذلك

فانه دقيق قوله ولو علم اقوام اه الثراء بفتح الثاء المثلثة الكثرة والوفر كفلس من الوفور اى الكثرة
يعنى انه لو اراد جمع المال الكثير لامكن له ذلك لكن سخاؤه منعه عن ذلك وليعلم ان بعض ما ذكره
الشارح من امثلة الاعمال والاهمال مما لم يتبين امره فكان مراده من تلك الامثلة بيان مواضعهما
دون بيان انفسهما وقد اشرنا الى هذا فيما سبق قوله ثم الجملة المعلقة اه اقول للجملة المعلقة
عنها ثلثة احتمالات الاول ما كان جملة فعلية وهى مفعول واحد محلا اقام مقام المفعولين ولا يعطف
عليها بالعاطف واحد الا اسم واحد مرفوع او منصوب الثانى ما كان جملة اسمية غير مصدرة
بحرف مصدرى هى مفعولان محلا ويعطف عليها بالعاطف واحد اسمان مرفوعان او منصوبان الثالث
ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرى هى مفعولان او مفعول واحد قام مقامهما ويعطف عليه
اما بواحد او باثنين رفعا او نصبا قوله حتى يجوز العطف لفظ حتى للتعليل فان ما بعدها
وان كان علة للعلم بما قبلها لكن ما قبلها علة لحصول ما بعدها قوله اراهم رفقتى هذا بعض من بيت
هو مع طرفيه هكذا : ابو خنش يؤرقنا وطلق : وعمار وآونة اثالا : اراهم رفقتى حتى اذا ما :
تجافى الليل وانخزل انخزالا : اذا انا كالذى اجرى لوردى : الى آل فلم ادرك بلالا : قالها عمرو بن
احمر الباهلى فى ذكر جماعة من قومه لحقوا به فى الشام وابو خنش كنية رجل والتاريق الايقاظ
من النوم وطلق اسم رجل عطف على ابى خنش وكذا عمار وآونة جمع اوان منصوب على الظرف
واثال بضم الهمزة وفتح الثاء المثلثة اسم رجل واصله اثالة فرخم وفيه انه فصل بين العاطف
والمعطوف بقوله آونة ورخم فى غير النداء ورفقة كغلمة جمع رفيق وتجافى الليل كناية عن ذهابه
وانخزل اى انقطع واذا للمفاجاة وكالذى اى كالرجل الذى والورد بكسر الواو خلاف المصدر
من ورد الماء واللام للتعليل والآل الذى تراه اول النهار واخره كانه يرفع الشخوص وبلال
بكسر الباء الموحدة ما يبل به الحلق من الماء وغيره والمراد به هنا الماء قوله سقوط مفعولين او
مفعول اى مطلقا سواء كان معنى الساقط ملحوظا ام لا فيشمل تنزيل الفعل منزلة اللازم ولهذا لم
يقل بلفظ الحذف قوله واجازه بعضهم اى السقوط الا فى ضمن الحذف كالتنزيل المذكور قوله

من يسمع يخيل قبل العرف يدل على ان اصله من يسمع يخل مسموعه صادقا فلا يصح التمثيل به لما
اسقط من غير دليل اقول كان هذا عندهم مما نزل منزلة اللازم ومرادهم من هذا القول ان
من يسمع يقع في خياله شئ فبعضهم يخال المسموع صادقا وبعضهم كاذبا وبعضهم خيرا وبعضهم
شرا الى غير ذلك والعرف لا يحكم بالاول حصر بهما بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات فصح التمثيل
به لما هو المراد والفائدة فيه حصول خيالات متفرقة في ذهن السامعين من سماع المسموع
قوله ولقد نزلت اه نزلت بكسر التاء خطاب لمحبوبة وغيره اى غير ذلك واقعا مني اى انت مني اه
ومرجع الضمير المجرور مضمون قوله انت مني بمنزلة المحب المكرم والشاهد واضح على ما ذكرنا قوله
اى مجرور لم يقل اى جار ومجرور للزوم اياه قوله متى تقول اه القلص كالكمل جمع قلوص كصبور وهي
الشابة من النوق والرواسم جمع راسمة من الرسم وهو نوع من سير الابل قوله ولا يضر في العمل
اشارة الى ان المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقاء العمل لا مطلقا قوله اجهالا تقول
بني لوي: لعمر ابيك ام متجاهلينا: قال الكميت بن زيد الاسدي وجهالا هو المفعول الثاني لتقول
وبني لوي اي قريش مفعوله الاول وام متجاهلينا عطف على جهالا والمتجاهل من اظهر الجهل
مع انه عالم والباقي واضح قوله قال وكنت اه قال اعرابي صاد ضبا واتى به الى امرأته فقالت له هذا
واشارت الى الضب المذكور بلفظ هذا اه الفطن الذكي المتوقد واسرائين اصله اسرائيل وهو
اسم يعقوب النبي عم قلب اللام نونا لغة بالنون اى قالت هذا مما مسخ من بني اسرائيل وانما سمي يعقوب
بذلك قيل لانه لما هرب من اخيه عيصو كان يسري بالليل ويكمن بالنهار وقيل معنى اسرائيل
عبد الله قوله وانت ارانى الله اه اخره وارءف مستكف واسمح واهب وافعل في المواضع
الثلثة للتفضيل اضيفا الى موصوفه اى عاصم امنع من كل عاصم وكذا اخواته والرافة الشفقة
والسماحة الجود ومستكفى اسم مفعول من استكفيت اى طلبت منه ان يمنع عني شر الاعادي



قوله دونه اى دون دليل قوله ونقلها بالهمزة قياسا اى نقلها بالهمزة ثابت للقياس قوله
نحو ارني اه في هذا التمثيل ما مر في سائر الامثلة في الباب السابق والجواب الجواب قوله نبئت

ذرعة اه قاله النابغة في هجو ذرعة وذرعة مسماة بالسفاهة ايضا وهو ذرعة بن عمرو بن
خويلد ونبئت متكلم مجهول فالتاء مفعوله الاول اقيم مقام فاعله وذرعة مفعوله الثاني
وجملة يهدي الي اه في محل مفعوله الثالث وجملة والسفاهة كاسمها معترضة اي صيح السفاهة
وهو ذرعة منكر قبيح كلفظ السفاهة باعتبار معناها اللغوي ويهدي من باب الافعال
من الهدية اي لعطية وغرايب الاشعار اي الاشعار الغريبة قوله وما عليك اه اخره
وغاب بعلك يوما ان تعوديني قاله رجل من بني كلاب وما نافية اي لا باس عليك وقيل
استفهامية مبتدأ وعليك خبره واخبرتني بالصيغة المجهولة المخاطبة ودنف بفتح الدال المهملة
وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتحتين اي المرض الملازم للشخص وقوله غاب بعلك
حال ويوما ظرف لاخبرتني وان تعوديني من العيادة والمعنى لا باس عليك ان تعوديني اذا
اخبرت اني دنف وقد غاب بعلك قوله فيه جحدتموه اه قبله ومنعتم ما تسئلون وهو عطف
على ما في البيت السابق وتسئلون جمع مخاطب مجهول وكذا جحدتموه ومفعوله الثالث جملة علينا
العلاء والمعنى ان منعتم ما تسالون من النفقة فيما بيننا وبينكم فلاي شيء كان ذلك منكم
مع ما تعرفون من عزنا وفخرنا فمن بلغكم انا اعنانا اي قهرنا في قديم الدهر فتطعنون في ذلك
منا واعلم ان ميزان هذا البيت عشرون حرفا على ثلث فاعلات اخرها بلا تنوين واخر مصراعه
الاول نون قوله فمن وحروف اللفظية اقل من ميزانه بحرفين ساكنين محل احدهما بعد نون
تسالون ومحل الاخر بعد نون فمن لكن حركاته وسكناته مطابقة لحركات الميزان وسكناته ان قرئ
تسالون بقلب الهمزة الفا ونقل حركتها الى السين واما المصراع الثاني فهو لباقي من البيت
وحركاته وسكناته غير مطابقة لحركات ميزانه وسكناته لكن حروف اللفظية مقادلة لحروفه
وان شئت ان تطابق ميزانه في الحركات والسكنات فحرك الثاء المثلثة وسكن التاء المثناة واللام
في قوله وحرك صلة له وسكن العين في علينا والعرب كثيرا ما تسامحوا فليتفكر القاري
الحركات والسكنات عند اختلاف مواقعها كل في موقعه وسيثبت الحرف الذي قبل الحرف الناقص محله

في مخرجه مقدار ثبات حرفين عند نقصان الحرف وليقرع بالطفرة عند زيادة الحرف قوله

وانبئت قيسا ولم ابلهٗ قاله الاعشى يمدح بها قيس بن معدي كرب وانبئت متكلم مجهول

ولم ابله بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام اصله ابلوه من بلى يبلو اي جرب وامتحن

وجملة لم ابله حال وقوله كما زعموا صفة لمصدر محذوف اي بلوا كما زعموا وخير مفعول ثالث

لقوله انبئت قوله وخبرت سوداء اه اخره فابتلت من اهلي بمصر اعودها خبرت متكلم مجهول

وسوداء الغميم بالغين المعجمة امرأة كانت تنزل الغميم والغميم من بلاد غطفان ويروى سوداء

القلوب وهي لقبها واسمها ليلى واعود من العيادة والباقي واضح قوله وبشهر اي بشبه

الظرف وهو الجار والمجرور ولا يبعد ان يريد بشبه ما ذكر حتى يدخل فيه فاعل اسماء الافعال

والمنسوب ايضا واما اسم الزمان والمكان والالة فلا عمل لها على المختار قوله كمرفوعي اتى

قيل الاحسن ان يقرء هذا جمعا لا تثنية ليشمل المرفوعات الثلثة في المثال فقول المرفوع وصف

للاسم وهو غير عاقل فلا يجوز جمعه بهذا الجمع فالصواب انه بصيغة التثنية والمراد منها

ستة احتمالات لان المراد بهما اما زيد ووجهه او زيد والفتى او وجهه والفتى او زيد ومجموع

وجهه والفتى او وجهه ومجموع زيد والفتى او الفتى ومجموع زيد ووجهه وعلى الثلثة

الاول كان ذكر احد الامثلة مقصودا بالتبع والغرض على الاول وهو ما حمل عليه الشارح هو

التمثيل لفاعل الفعل وما يقوم مقامه وعلى الثاني هو التمثيل للفاعل المرفوع لفظا او تقديرا

ولفاعل الجامد والمتصرف وعلى الاربعة الاخيرة مجموع تلك الفوائد الثلثة هذا وثالث

الاحتمالات في غاية البعد قوله اما جرى على الغالب يمكن ان يستنبط هذا الجواب من تمثيلات

المصنف حيث مثل للمرفوع لفظا مثالين ولغيره مثالا واحدا قوله او ارادة للاعم يمكن ان

يستنبط هذا الجواب ايضا من تمثيلات المصنف حيث مثل للمرفوع اللفظي وغير اللفظي قوله ولابد

بعد فعل من فاعل اي كل فعل وخصصه بالفعل لان اسم الفعل قد لا يكون له فاعل وذلك

كما اذا قلت شتان بين زيد وعمرو وهذا منتقض بالفعل الذي وقع تاكيدا في نحو ضرب ضرب

مبحث الفاعل

فيه مسامحة على الوزن

زيد

زيدا ذ قد صرّحوا بانه لا فاعل وحمل قوله فعل على فعل مّا مما يأباه الذوق السليم قوله

مرتبته اى تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لانه معمول ومرتبة

المعمول هو التاخر عن العامل قوله لانه كالجزء هذا تعليل لتفريع قوله فلا يتقدم عليه قوله

وهي تلك البعدية مرتبته يعني ان البعدية المرتبية الكائنة فى الفاعل مما ثبت لما هو كالجزء

الاخير لما قبله واذا كان كذلك فيلزمه ان لا يتقدم على الفعل اصلا وهذا بخلاف البعدية

الثابتة فى المفعول فانها ليست بهذا النحو فلهذا يجوز تقديمه على الفعل قوله فهو ذلك

اى فالفاعل ذلك الظاهر وقيل اى فالظاهر هو الفاعل وما ذكرنا هو الانسب قوله الحال

المشاهدة لفظ المشاهدة اسم مفعول نعت للحال لا مصدر كما قد يتوهم قوله بلغت التراقي

هي جمع الترقوة وهي بالفارسية چنبر گردن قوله قالوا لا يحذف الفاعل اى الفاعل فقط

بدون عامله ومع هذا التخصيص لا ينحصر صور حذفه فيما ذكر بل له سبع صور الاولى فاعل

المصدر مطلقا او ما سوى مثل سقيا ورعيا على ما ذهب اليه الثانية الفاعل الذى يكون

حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو اضربا القوم واضربوا الرجل واضربي ابنك ومنه اضربن واضربن

الثالثة فاعل الفعل المجهول وما يشبهه يعني اسم المفعول الرابعة الفاعل الذى وقع مستثنى منه

للاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الخامسة فاعل فعل التعجب اذا دل عليه دليل كقوله تعالى اسمع بهم

وابصر السادسة فاعل الفعل المؤكد فى نحو ضربن ضربن يا زيد السابعة فاعل اسم الفعل فى نحو شتان

بين زيد وعمرو كما ذكرنا انفا هذا اذا اريد بالحذف الاسقاط مطلقا واما اذا اريد به الاسقاط من

اللفظ فقط فبعض هذه الصور ليس من حذف الفاعل فافهم ولا يخفى عليك ان الصورة التى استثناها الشارح

بعض من بعض الصور التى ذكرناها قوله وفيه نظر وجه النظر ان المفعول المطلق لا يعمل مطلقا كوفى الفاعل

ولو على تقدير ابداله من عامله على الاصح عنده فلا فاعل له حتى يحذف ولا يخفى عليك ان غاية

هذا الايراد انما هي على دليل يدعى القائل المذكور وهو عمل المصدر المبدل ولا يبعد ان يريد القائل

بالمصدر اعم من هذا المصدر ومن مصدر لم يقع مفعولا مطلقا اوح فغاية هذا الايراد انما هي على

وما عرض [illegible] صورة [illegible]
[illegible]

دليل لبعض افراد المدعى **قوله** وقد اسلماه اه اولم تولى قتال المارقين بنفسه قاله عبد الله بن قيس في مرثية مصعب بن زبير والمارقين الخوارج واسلماه اى خذلاه والمبعد بفتح العين الاجنبي والحميم القريب من حيث النسب **قوله** القحها غر السحائب اوله نتج الربيع محاسنا نتج ماض مجهول من النتيجة ومحاسنا جمع حسن على غير قياس صرف للضرورة وصف للنتائج المحذوف والالقاح بالقاف جعل الشئ حبلى من النخل والسحاب والريح والغر كالضر جمع غراء مؤنث اغر اى الابيض والسحائب جمع سحابة كغمامة وزنا ومعنى **قوله** اى فعلا مسندا اليه اشارة الى ان اضافة قوله فعل الى مضمر لامية لا بيانية **قوله** سواء كان مضمر مؤنث اسم كان مستتر فيه عائد الى قوله المص مضمر وقوله مضمر خبره وهو مضاف الى المؤنث اضافة لامية **قوله** ان امرأ غره اه آخره بعدى وبعدك في الدنيا لمغرور غر بالغين المعجمة من الغرور اى الخدعة والضمير في مغرور عائد الى امرء والباقي واضح **قوله** ما برئت من ريبة اه هذا رجز والريبة بكسر الراء الشك وفي المعنى واضح **قوله** فلا مزنة ودقت اه قاله عامر بن جوين الطائي يصف به سحابة وارضا بكثرة نفعهما والمزنة السحاب والودق المطر والابقال انبات البقل **قوله** مع فعل مسند هذا التقدير مع سائر تقاديره في هذا البيت لصرفه عن معناه الظاهر وهو ان التاء المعتبرة في الجموع سوى الجمع المذكر السالم بتاويلها بالجماعة كالتاء في المفرد المؤنث لغير الحقيقي في جواز تانيث ما اسند الى مدخوله ووجه الصرف ان المقصود بيان احكام الفاعل والفعل دون احكام التاء **قوله** على تاولهم اه لما كان التاول بمعنى الرجوع لا الارجاع فمرجع الضمير المضاف اليه اما الرجال والهندات تغليبا او النحاة على ان يكون الاضافة الى المعمول **قوله** والبنون يجرى مجراه اه ولهذا ورد في بعض الزيارات اللهم ان هذا يوم تبركت به بنو امية بتانيث الفعل وفي تانيثه في هذه الفقرة بخصوصها نكتة هي الاشارة الى خساسة رتبة بنى امية وخروجهم من سلسلة ذوى العقول **قوله** وقدم الفاعل اشارة الى ان المراد بالتاخير هو التاخير عن الفاعل لا التاخير عن الفعل فقط **قوله** واضنت سعدى الحمى هذا من الاضنا بالضاد المعجمة

ومعناه

ومعناه تثقيل المرض المريض وتغيّره اهزال وضعف وبهذا المعنى ايضا اذا قدم النون على الضاد

قوله غير منحصر اي غير محصور فيه سواء كان محصورًا ام لا وتفصيل معنى الانحصار قد سبق

في باب المبتدأ قوله انحصر اي صار محصورًا فيه لما تقدم قوله فما زاد الا ازداد اوله تزودت من

ليلى بتكليم ساعة قال المجنون العامري وتزودت اي اخذت الزاد والتكليم التكلم والضعف بكسر

الضاد المضاعف والموصول عبارة عن العشق والمحبة قوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا

قط الا الجبان بطلا لفظ الا في الموضعين بمعنى غير واللئيم الدني البخيل وقط بالتشديد والجبان

ككمل واخر بالهمزة الجبان والبطل الشجاع ومافي هذين المصرعين فردان من القاعدة الكلية

التي نظموها بقولهم المرء لا يزال عدوا لما جهل واعلم ان الكريم من لا يطعم نفسه ويطعم غيره

والسخي من يطعم نفسه وغيره والبخيل من يطعم نفسه ولا يطعم غيره واللئيم من لا يطعم نفسه ولا

غيره قوله على المنع مطلقا اما لكونه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وهو غير مستحسن واما

الاحتمال ان يراد به حصر كل من الفاعل والمفعول في الاخر وهو خلاف المقصود قوله في مواضع

ستة اولها باب التنازع اذا اعملنا الثاني واقتضى الاول الفاعل وثانيها ما ابدل فيه

الظاهر من الضمير الغائب وثالثها في باب نعم اذا اضمر الفاعل وجيء بالتميز ورابعها في رب الداخل

على الضمير وخامسها كلام فيه ضمير الشان والقصة وسادسها كلام مركب من مبتدأ وخبر ويكون

المبتدأ ضميرا عائدا الى الخبر نحو ان هي الا حياتنا الدنيا وقد عد المواضع بعضهم سبعة كالمص

وزاد عليها نحو ذان يوره الشجر قوله فلما عصاه اخره فاداهم الكيل صاعا بصاع يعني من استحق

منه صاعا اعطاه صاعا بالعدل لا اقل بالظلم قوله لان استلزام الفعل اه اراد بذلك ان

هذا الاستلزام يضعف مفسدة هذا الاضمار الغير الجائز ويجعله جائز الاستعمال شذوذا

لظهوره انه لولاه لكان اشد مفسدة ولم يرد انه يجعله حسنا حتى يتوجه عليه انه معارض باستلزام

الفعل للفاعل الذي هو اقوى منه والاولى ان يقال في وجه الجواز ان جواز تقديم المفعول

على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه قوله اذا حذف كان هذا القيد للاحتراز عن بدل الفاعل

قوله لشموله اى لشمول النائب عن الفاعل والحاصل ان وصف الاسم الثانى غير جامع
وغير مانع بالنسبة الى مسماه قوله اذا كان موجودا اى مذكورا وهذا بخلاف ما اذا لم يكن
مذكورا ولا مقدرا او لم يكن مذكورا بل مقدرا فان فى كلتا الصورتين ينوب غير المفعول به
عن الفاعل ولم يجب فى الصورة الثانية ان يجعل المفعول به مذكورا واقيم مقام الفاعل قوله
وامتناع تقديمه لكن هذا فى الفاعل مطلق وفى النائب مقيد بما اذا كان غير ظرف ولو كان
ظرفا يجوز تقديمه كما سنذكره بعد هذا قوله الذى حذف فاعله قيد بهذا لئلا يتوهم
ان المراد مطلق الفعل وهذا التقييد صحيح على ما زعمه الشارح من ان حذف الفاعل فى الفعل المعلوم
منحصر فى المضارع الذى فاعله واو وياء حرفى مد قد اتصل به نون التاكيد واما على ما ذكرنا
من تعدد صور حذفه فينتقض كلام المص لهذا القيد بنحو ضرب ضرب زيد وما قام وما قام الا
زيد الا ان يحمل الحذف على السقوط لفظا وتقديرا وبالجملة افادة كلام المص بدون هذا القيد
للمراد اظهر مما اذا قيد به لان اللام فى قوله الفعل اشارة الى الفعل المذكور ضمنا وهو ما ناب
مفعوله عن فاعله فالاولى ان يقول بدله الذى بنى لما لم يسم فاعله كما ذكره فيما ياتى قوله اذا
بنى لما لم يسم فاعله اى بنى لمفعول لم يسم فاعل هذا المفعول او فاعل فعل هذا المفعول ولم يقل
اذا حذف فاعله كما قال سابقا لئلا ينتقض بنحو يضربن جمعا معلوما ولم ينتقض بما يوجد فيه حذف
فاعل الفعل المعلوم ايضا لكن نظر الشارح الى عدم الانتقاض بتلك الصورة فقط لما تقدم قوله
لا لتلبس بالمضارع المبنى للفاعل اى من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة وهذا فى صورة الوقف
او دخول الجازم عليه قوله بالامر فى بعض الاحوال اى بالامر من هذا الباب فى حال
سقوط الهمزة فى الدرج فاذا لم يكن الفعل منقوصا فالملتبس به هو الامر المذكر عند وقف الماضى
او حذف نون التاكيد الخفيفة من الامر لاتصاله بالساكن واذا كان منقوصا فالملتبس به اما
الامر المؤنث عند وقف الماضى او الامر المذكر عند اشباع كسرة اخره مع وقف الماضى او مع
حذف نون التاكيد منه مع وصل الماضى قوله بان تشيره تفسير للاشمام واحترز عن معنا

موجودا بان لم يكن

قوله
وغير ذلك كامتناع
حذفه الا فى الصور التى ذكرنا
وجواز استتاره واضماره
اتصاله بالفعل وتانيث
الفعل عند تانيثه

الاخر

الآخر المراد منه في الوقف كما سيأتي فان مراد القراء والنحاة من الاشمام هذا هو المعنى في هذا المقام لا ما يرد في الوقف هذا ما افاده الرضي **قوله** حوكت على نولين اه آخره تختبط الشوك ولا تشاك حوكت من حاك الثوب اذا نسجه والنول بفتح النون خشب يلف الحائك به الثوب والمستتر في حوكت للازار والرداء وكذا المستتر في تحاك وتختبط وتشاك والشوك الطلح وتختبط الشوك اي لا يؤثر الشوك بها ولا تشاك اي لا يدخل فيهما الشوك وهذا البيت وصف لغاية صفاقتها **قوله** ليت شبابا بوع فاشتريت اوله ليت وهل ينفع شيئا ليت لفظ ليت الثاني فاعل ينفع والثالث تاكيد للاول **قوله** تعور في المكان هذا بالعين والراء المهملتين اي ستر وهو من العورة لانه ينبغي ان يستر او بمعنى وقت بالتشديد اي جمع الوقت في المكان او اقر فيه واعلم انما لم يعل ما دل على الالوان والعيوب لان اصله ان يجيء على افعالّ وافعلّ ومقتضى الاعلال فيهما منتف فحمل المجرد عليهما في ترك الاعلال لانه كالفرع عليهما **قوله** وان يشكل اه اعلم ان مذهب الاكثرين جواز الاشكال الثلثة في الاجوف الثلاثي المجهول المسند الى الضمير المرفوع المتحرك سواء امن من التباس المجهول بالمعلوم ام لا لكن المختار عندهم في الواوي الكسر او الاشمام وفي اليائي الكسر فقط وذهب المص الى وجوب الاجتناب عن شكل لم يؤمن اللبس معه سواء كان الالتباس بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره وسواء كان ذلك الشكل في المجهول هو المختار عندهم ام لا وانما مثل الشارح لمحل الالتباس بمثالين لفوائد الاولى الاشارة الى ان الالتباس الموجب للاجتناب يحصل من الكسر او الضم لا من الاشمام الثانية الاشارة الى ان الموجب للالتباس اعم من ان يكون هو الشكل المختار عندهم او غيره الثالثة الاشارة الى ان الالتباس اعم من ان يكون بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره **قوله** اي غلبت في المطاولة اعلم انه اذا اريد ان يبين صريحا ما هو الغالب من معنى المفاعلة ذكر بعدها الفعل المجرد منها المتحد معها في الماضوية وغيرها ونسب الى الغالب منهما فيقال ضاربت زيدا فضربته او ضربني اي غلبته في الضرب او غلبني فيه ويضاربني زيد فاضربه او يضربني ولا يكون هذا الفعل الا متعديا من باب ينصر وان كان اصله غير ذلك الا اذا كان مثالا واويا

او اجوفا او ناقصًا مطلقا فيكون من باب ضرب ح وكذا اذا اريد ان يبين صريحًا ما هو المغلوب منهما الا
انه يؤتى بلفظ المجهول وينسب الى المغلوب ويسمى هذا الفعل باب المغالبة فالمراد بقوله طلت ما
كان من باب المغالبة لبيان المغلوب منهما والمطاولة مفاعلة اما من الطول هذا لقصر او من
الطول بفتح الطا بمعنى الافضال والمن وعلى التقديرين النبات طلت على نقدير الضم النبات
بالمعلوم من غير نفسه قوله خبر فهو متعلق بقوله لما العين وهذا رد لمن جعل جملة يجلي صفة
للشبه ولما العين متعلقا بمقدر خبرا للمبتدا المطاولة مفاعلة اما من الطول قوله هو محط
اه الجملة وصف لقوله خبر علق عليه للاشعار بعليته للحكم اى كون يجلي خبرًا لما وبيان العلية
ان يجلي محل استقرار ما الفاباع ومحل استقرار المبتدا هو الخبر لان المبتدا قبل ذكر الخبر لكونه غير
تام الفايدة كانه مضطرب في ذهن السامع وبعد ذكره يستقر فيه هذا ما سمعناه من الاعلام
في هذا المقام وفيه انظار ظاهرة وقد سنح لي لهذا الكلام معنى دقيق هو انه للاشارة الى دفع
ايراد ربما يورد على المص من قياسه ما وليته العين على فاباع في الحكم بان ما وليته العين اعم من
فاباع من حيث انه قد يكون محلا مرتفعا للحكم المذكور وذلك اذا وقع صدرا للكلمة ولا محة يكون
ح فاء وهذا كفاباع وقد يكون محلا منحطا له وذلك اذا وقع غير صدر للكلمة وهو ح يكون
اما حرفا او فاء وهذا كتاء اختار وقاف انقاد وقياس العام بافراده على الخاص باطل لاستلزامه
قياس الشئ على نفسه نعم لو ترك في البيت قوله وشبه لم يبق للاعتراض المذكور مجال واسع
لانه ح يجعل قوله في اختار وانقاد قيدا مخصصًا لما وليته العين بما اذا كان محلا منحطا فنبه الشارح
بذلك على ان المراد بما وليته العين ليس محل الحكم المذكور مط بل محل انحطاطه فقوله هو عايد
الى الموصول الثاني والجملة بيان له والمحط بمعنى محل الانحطاط وقوله لما وليته العين متعلق
بالحصول وموجب للذكر لفظ الحصول وقوله فيما ذكر اى في اختار وانقاد وشبههما متعلق بقوله
وليته العين او بمقدر صفة لقوله محط ولك ان تقول قوله هو عايد الى قوله شبه على ان يكون
المراد بالمحط محل الانحطاط بالواسطة اى محل محله فان شبه اختار وانقاد محل الحرف وليته

منها انه بعد تسليم كون محل استقرار المبتدا هو الخبر يتوجه عليه
انا نختار محله فيما ذكره ثم كيف وقع الفا لا يكون يجلي
صفة للشبه ولما العين متعلقا بمقدر خبر المبتدا او عاء
ومنها انه يلزم تجريد المحط عن الانحطاط
كون المقلوب محله ومنها ان اللازم في الدليل
وارادة قطع المحل ومنها ان الخبر كما هو المدعى
كون الذهن عند ذكر الخبر الا انه محط الفائدة
ومنها انه ينبغي على هذا ان تقول خبر لانه محط [illegible]
ابن القره داغي
مع اختصرتيه اعتراض اصلاح [illegible]
قد يقال انه لا مجال للاعتراض [illegible]
اختار وانقاد قيد لخصص [illegible]
صيغ هذين البابين في الاجوف [illegible]
العين مع يشمل فاء باع ويعود [illegible]
مع كلام على هذا ايضا قياس احد نوعي العام على نوعه
الآخر ابن القره داغي كتبه محمد [illegible] ١٢٣٣

زائدة

العين وهو محل الحكم المذكور وقوله فيما ذكر بيان للوجه الشبه وهو كونه محلا مخططا والتقدير
هو محط حصول ما الغا باع لما ولية العين المشابه لهما فيما ذكرنا فافهم ذلك فانه مما تفردت به
في هذا المقام قوله كما لا يكون فاعلا اه اعترض عليه بوجهين الاول ان تقييد المشبه به بالشرط
المذكور غير صحيح اما اذا اخذت القضية الشرطية كلية كما هو المناسب لما في نفس الامر فلاقتضائه
انه كلما لم يوجد اسم محض يكون بعض الثلثة فاعلا وهو فاسد لامتناع كون بعض الثلثة فاعلا مطلقا
سواء وجد اسم محض ام لا وان اخذت جزئية كما هو مقتضى لفظ اذا الدال على الاهمال فلاقتضائه
انه قد يكون اذا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان
بعض الثلثة فاعلا وقد يكون اذا وجد اسم محض كان بعض الثلثة فاعلا وهو افسد من الاول
الثاني هذا التشبيه فاسد لان المشبه مقيد في نفس الامر بالشرط المذكور دون المشبه به كما
عرفت ولو سلم تقييده به ايضا لكان على سبيل الكلية اى كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلثة
فاعلا مع ان المشبه مقيد به على وجه الجزئية كما يشهد به قوله وقد يرد اقول اما الجواب عن الاول
فبانا نختار كلية الشرطية لكن لا من لفظ اذا لعدم دلالتها عليها بل من الخارج ونقول ان المقرر
عندهم ان لولا امتناع ما بعده وان لاحتماله واذا لتيقن تحققه فايراد الشرطي في المشبه به بلفظ
اذا دون ان كما هو المناسب لسياق المشبه يدل على ان اسم المحض دائما يوجد عند ارادة ذكر
الفاعل لضرورته فاعلا فلا يكون بعض تلك الثلثة فاعلا قط فكانه قال كما انه لما وجد
الاسم المحض لا يكون بعض الثلثة فاعلا واما الجواب عن الثاني اما عما قبل التسليم هو ان وجه
الشبه هو محض عليه وجود الاسم المحض لعدم صيرورة بعض الثلثة فاعلا او نائبا واما لزوم
وجود هذا الاسم وعدم لزومه عند ارادة ذكر الفاعل والنائب فامر خارج عنه واما عما بعد
التسليم فهو ما اشار اليه الشارح بقوله هذا مذهب سيبويه يعني ان هذا الحكم والتشبيه بما هو على
مذهب سيبويه لا مطلقا وانما يرد الايراد لو كان المراد بهما مطلقا فافهم وليعلم ان المراد بالاسم
المحض هو الاسم الخالص عن الشبه بعامل في جوهر المعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبه مع الحرف

كالظرف والمجرور فالمصدر الذي لا يكون مفعولا مطلقا داخل في الاسم المحض تحقيقا كان
ذلك المصدر او تاويلا فتنبه قوله لم يعن بالعلياء الخ ولا شفاء ذو العي الا ذو هدى فالمر
روبه ولم يعن مجهول الى لو يجعل الله احدا فقصد بالنفس لعلياء احلالا سيد او شفاء فاعل ماض
والعي الضلال قوله من اقامه الثاني لم يرد بثانويه هذا الثاني التاخر المكاني لذهني
ولا التاخر الزماني المتخصص للثاني بل تاخر بداية زمان نوع الثاني وقس عليه حال الاول
والثالث فالثاني في ارى ثالث بالمعنيين الاولين وكذلك ولم ثان وثالثه اول بذينك
المعنيين فلا يرد عليه ما اورد على تقدير حمل الثلثة على الثلثة بذينك المعنيين فافهم
قوله هذا باب الاشتغال الفرق بين هذا الباب وباب التنازع ان في هذا الباب تنازع
المعمولين في عامل واحد وفي ذلك بالعكس وليعلم ان الفعل وما يقوم مقامه في هذا
الباب يسمى مشغولا ومشتغلا وما كان بعده شاغلا ومشغولا به وما كان قبله مشغولا
عنه ومشتغلا عنه والمشغول به اما ضمير بلا واسطة او بواسطة حرف واما متبوع واما
مضاف والمشغول عنه اما مفرد او مضاف او متبوع قوله هو ان يتقدم الخ اقول قد اعتبر المص
في تعريفه امورا الاول اشتراط تسليط المشغول عنه لعمله فيه الثاني تقييد عمله بالنصب الثالث
تعميم العامل بين العامل المذكور وبين ملابسه ملا ... فقد عدل الش عن اعتبار تلك الامور اما
عن الاول فلانهم صرحوا بان واجب الرفع غير داخل في هذا الباب فبهذا الاشتراط يدخل فيه
لان المشغول على فرض التسليط يعمل في المشغول لا محالة ولو كان واجب الرفع غاية ما في الباب
ان يكون التسليط في هذه الصورة محالا واما على فرض تجريد نفي الشاغل فيعمل في المشغول عنه
الا ان الصورة لوجود المانع فيها واما عن الثاني فلان من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع
في المشغول عنه على تقدير التسليط نحو ازيد مر به فان تقديم النائب عن الفاعل اذا كان ظرفا
جائز على الفعل وتعريفهم لا يشمل ذلك لتقييد النصب ليس هذا من واجب الرفع الذي صرحوا
بعدم كونه من الباب لان المراد به ما يجب فيه رفع غير المشغول كما ينادي به كلماتهم واما عن الثالث

بالوجهين الاول ان التعميم المذكور يوهم ان التسليط انما هو بلفظ غير عين لفظ المشغول وليس كذلك لان المراد به تسليط عين لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي كما في باب التضمين وذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي بشهادة ذكره بلفظ لو الشرطية والتسليط بعد الفراغ عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض العبارات ولو كان المراد ما يوهمه التعميم لكان التسليط حقيقيا في صورة نصب المشغول عنه واقعا قبل الفراغ الثاني في الاشارة الى ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي او التضمني دون الالتزامي بان يقدر نحو زيدا ضربت اخاه بقولنا ضربت متعلق زيد ضربت اخاه كما جوزه الشيخ الرضي وانما لم يجعل الشيخ الرضي المضاف المقدر نفس الشاغل ليعم التقدير ما اذا كان الشاغل متبوعا نحو زيدا ضربت رجلا يحبه لكن لا يخفى عليك انه غير شامل لنحو زيدا ضربت عمروا واخاه اذ لعل عمروا غير متعلق بزيد اللهم الا ان يعم المتعلق لمتبوع المتعلق ايضا او ظني ان المقدر في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة الى تقدير مضاف على ان يكون الجملة الثانية بدلا عن الاولى بدل الكل او نشبا ولا يخفى ان هذا احسن واخصر مما ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاعتذار عما يرد على المتن بتكلفات يظهر بالتامل فالاحسن ان يحمل الاشتغال على ما يكون في بادي النظر اشتغالا سواء كان في الحقيقة كذلك ام لا ليشمل جميع الاقسام ثم لا يصير ذكر واجب الرفع ولا رفع جائز الرفع على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون للمشغول عنه والمشغول به باعتبار الاعراب عشرة احتمالات لان الاول اما مرفوع او منصوب او مجرور لفظا مرفوع محلا او مجرور لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فالثاني ايضا يحتمل تلك الاربعة وعلى الاخيرين فالثاني لا يحتمل سوى اعراب الاول واما على غير ما ذكرنا من الاولى فالاقسام خمسة لانهما منصوبان كزيدا ضربته او مجروران لفظا منصوبان محلا نحو بزيد مررت به او مجروران لفظا مرفوعان محلا نحو بزيد مر به او الاول منصوبا والثاني مجرورا لفظا منصوبا محلا نحو زيدا مررت به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا نحو زيد روي اخوه لكن بعض تلك الخمسة

باب م

غير مش عندهم ولهذا انكره بعضهم وسيجئ بيان كيفية كون المثال الاخير من هذا الباب عن
قريب ان شاء الله تعالى **قوله** او سببه اطلقوا السبب على المضاف الى ضمير الشئ لان هذا المضاف
بسبب تلك الاضافة سبب لتصور هذا الشئ مرة اخرى وقد يطلق عليه المسبب لان ذكر ذلك
الشئ سبب لصحة اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون الاطلاقان باعتبار ان المراد
بالسبب والمسبب طرفا النسبة وبالسببية التي يصير ان بها سببا ومسببا نفس النسبة فان كلا
من الطرفين باعتبار اتصافه بالنسبة صار سببا للاخر باعتبار اتصافه بها فافهم **قوله** او
في موضعه دخل بهذا في التعريف ما اذا كان المشغول عنه مبنيا او معربا مجرورا لفظا **قوله**
ان مضمر اسم اه لهذا البيت معنيان الاول ان يكون الباء في قوله بنصب للسببية بل للالصاق
متعلقا بقوله شغل والمراد بلفظه والمحل لفظ المضمر ومحله وبنصب اللفظ نصب اللفظ الدال
على النصب بجوهره لا بحركته وبنصب المحل نصب اللفظ الدال على غير النصب وهو الجر بجوهره لا بحركته
وقد حمله الش على هذا ومثاله ظم الثاني ان يكون الباء بمعنى عن او للبيان على ان يكون بنصبه
بدلا او بيانا لقوله عنه والمراد باللفظ والمحل لفظ الاسم السابق ومحله والمراد بنصب اللفظ
والمحل نصب اللفظ الدال عليه بحركته او على غيره وهو الجر بحركته والمثال على هذا المعنى زيدا
ضربته وبزيد مررت به وهؤلاء ضربتهم **قوله** بنصب لفظه اعلم ان الاعمال في لفظ المعمول
على نوعين الاول ادخال علامة نوع مقتضى العامل في لفظ المعمول وهذا النوع هو المش
من الاعمال اللفظي والثاني تصوير لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل
وهذا النوع فيما يدل على كل نوع من انواع المقتضيات بلفظ ووضع عليحدة كما في الضماير وتثنية
اسما الاشارة والموصولات على راي فمراد المص بقوله بنصب لفظه على ما فرره الش هو المعنى الثاني
فلا يرد عليه ان الضماير مبنيات ونصب اللفظ من خواص المعربات **قوله** فالسابق اه لا يخفى لطف
هذه العبارة حيث يكون مبنيا للحكم ومثالا للمسئلة **قوله** والضمير ملغى الغا الاسم عن المعمولية
في اربعة مواضع الاول في اسما الافعال الثاني في باب الاشتغال الثالث في ضمير الفصل كل ذلك

على

على الخلاف الرابع في الاسما المعدودة نحو زيد عمرو بكر وهذا بالاتفاق **قوله** واعلم ان هذا
الاسم لم يقل بدل المشغول عنه لان بعض الاقسام الخمسة لم يدخل تحت هذا الباب على مذهبهم
وانما ذكروه استطرادا كما ذكرناه وقد عرفت ما هو الاولى **قوله** افادة لتمام القسمة اى لتتميم قسمة
او مقسوم يكون باب الاشتغال بعضا منه فهذا التتميم انما هو لاشتراك هذا القسم مع باب
الاشتغال في المقسم **قوله** لعدم صدق ضابطة الباب عليه اى على هذا المثال المذكور فلا يرد عليه
انه ينبغي ان يقول ههنا لولا ذلك لضمير او السبب **قوله** واختير نصبه ذكر جنسية الرفع في هذا
القسم وما يأتى بعده انما هو بتبعية النصب لاستلزام جواز النصب اياها **قوله** نحو والسارق
والسارقة لما كان هذه الاية مما اختير فيه النصب من هذا الباب ظاهرا وقد اتفق القراء السبعة
على الرفع فيها فتمحل النحاة لاخراجها من هذا الباب بوجوه الاول ما ذهب اليه ابن الحاجب
في بعض كتبه من ان هذه القاعدة مخصوصة بما اذا لم يرد بالطلب العموم اذ لو اريد به العموم نحو خرج
عن الباب كما في الاية فان المعنى حكم السارق والسارقة قطع اليد ولا يخفى ما فيه من التكلف الثاني
ما ذهب اليه سيبويه من ان الوصف مبتدا بتقدير مضاف وخبره محذوف والتقدير حكم
السارق والسارقة فيما يتلى عليكم والجملة بعده بيان للحكم الموعود فلم تكن من هذا الباب الثالث
ما ذهب اليه المبرد من ان اللام في الوصف لما كان موصولا ادخل في خبره فاء السببية وما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبلها فيكون هذا من واجب الرفع وقس على هذا قوله تعالى والزانية والزاني
قوله وحينئذ فالعطف الخ يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملتين المتعاطفتين المتناسقتين
في الاجزاء وان كان المعطوف في المجموع على المجموع بالذات لكن يعطف الاجزاء على الاجزاء في
ضمنه كما يشهد به الذوق السليم ونظر المص الى الثاني **قوله** فاعطف مختار لايقال الرفع
راجح في هذه الصورة لاستغنائه عن التقدير ولصيرورة الاسم عمدة لانا نقول يعارضه
وجود الرابط المتبادر منه العطف على الفعلية واحسنية العطف لظهور الجامع بين المعطوفين
وهو المبتداء **قوله** ولعل الخ هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ايراد الاصح اسم تفضيل

وكلاهما واضحان قوله كما قاله اى كما حكم المص باحسنيته فى بعض كتبه وقيل اى كما ذكره المص

فى هذا الكتاب بهذا الترتيب قوله من صنع مفضل عليه لاسم التفضيل صنع ابن حاجب فى الكف

ذكر مختار الرفع ثم مختار النصب ثم المتساوى فيه الامران ثم واجب النصب ثم واجب الرفع قوله

لان الباب لبيان المنصوب منه فما كان واجب النصب فالباب لبيانه كله وما كان جائز

النصب فالباب لبيانه من حيث النصب بالذات ومن حيث الرفع بالتبع وما كان واجب الرفع

فليس الباب لبيانه الا بالتبع فمدخلية البيان اكثر فى واجب النصب ثم فى مختاره ثم فى جائزه ثم فى

مرجوحه قوله انتهى اى انتهى كلام المص قوله وكان ينبغى ان يؤخره اقول لعل تقديمه على

ماسوى النصب لتقارن الواجبين فان قلت فينبغى ان يقارن المختارين ايض قلت لا يمكن ذلك

لان معرفة موضع مختار الرفع موقوفة على معرفة المواضع الاربعة الباقية قوله وفصل

ضميره هذا البيت معنيان الاول ما حمل عليه الش وهو ان المراد بالمشغول المشغول باى

التالى للعامل وبالمفصول عنه نفس العامل وبقوله بحرف جر الجار فقط دون مجروره وبقوله

او باضافة بمضاف وليقس عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المعنى ما ذكره الش

ولا يخفى عليك انه لو حمل المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير وهكذا فى قوله كوصل

لكان اسهل الثانى ان يراد بالمشغول المشغول عنه او نفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل

الحقيقى اى المتكلم او المجازى اى نفس العامل فانه يصير على هذا فاعلا او مفعولا ولا منافات فى

ذلك وبالمفصول عنه الفعل او الاسم السابق اى المشتغل عنه العامل وبالحرف الجار مع مجروره

وبالاضافة المضاف اليه وذلك شايع وليقس عليه حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة

والمثال على هذا المعنى ضاربا فى الدار قتلته فى حرف الجر وغلام زيد ضربته فى الاضافة قوله

او روئى اخوه اى خرجت فاذا زيد روئى اخوه ووجوب الرفع لمكان اذا الفجائية لا لكون المشغول

به مرفوعا ولعل ذلك لسماع نصبه عند رفع المانع عن النصب على ان يكون التقدير اهين تذكرت

او رايت زيدا روئى اخوه اذ لولا السماع لذلك لما دل دليل اخر على تقدير الفعل معلوما فينبغى

ان يقدر

ان يقدر مجهولا واذا قدر مجهولا لكان المثال خارجا عن الباب للمانع الذاتي فينبغي ان لا يذكر
فيه ولو على سبيل الاستطراد اذ ما ينبغي ان يذكر فيها استطرادا هو الخارج عن الباب لمانع
عارضي فقط قوله وعلقة حاصلة اه لهذا البيت معنيان الاول ما حمل عليه الشارح وهو ان
المراد بالتابع في قوله بتابع تابع الاسم التالي للعامل وبالاسم نفس ذلك التالي والباء
في الموضعين للسببية او بمعنى في وفايدة ايراد لفظ النفس هي الاحتراز عن ان تكون العلاقة حاصلة
بتابع ذلك الاسم سواء كانت حاصلة بنفس ذات ذلك الاسم كما اذا كان ذلك الاسم ضميرا
او باضافته الى ما حصلت هي بذاته كما اذا كان هذا الاسم مضافا الى الضمير او مضافا الى مضاف
الى الضمير والمثال على هذا المعنى ما ذكره الشارح وما يشبهه الثاني ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم
السابق اي المشتغل عنه العامل وبالاسم نفس ذلك المشتغل عنه العامل وفايدة ايراد النفس
ما ذكر والباء في الموضعين للسببية لا غير والمراد بالسببية اما في التابع مثل سببية التعجب
لثبوت الضحك للانسان واما في نفس الاسم فمثل سببية وجود الانسان لثبوت التعجب له والمثال
على هذا المعنى زيدا وهندا ضربتها وقس على مثالنا ومثال الشارح ما ترك من الامثلة قوله علامة
الفعل المعدى اي المتعدي والمتعدي في الاصطلاح على سبعة معان الاول ما قيد بمعمول سوى الفاعل
مطلقا وان كان مفعولا مطلقا الثاني ما قيد بحرف جر مع مجروره مطلقا الثالث ما قيد بحرف ليس
للتعليل ولا للظرفية مطلقا الرابع ما قيد بحرف بصيرورته لمحض ايصال متعلقه الى ما بعده من غير تغيير
لمعنى المتعلق وافادة لمعنى سوى الايصال كالاستعانة والالصاق ونحوهما الخامس ما قيد بحرف
بصيرورته للايصال من غير تغيير لمعنى المتعلق لكن مع افادة لمعنى سوى الايصال السادس ما قيد بحرف
مغير لمعنى المتعلق السابع ما قيد بمفعول به بلا واسطة حرف وهو بالمعنى الرابع ما هو متعلق
شارك الحرف في الافادة نحو استعنت بالقلم ولصق به ذا والبواقي ظاهر والمراد ههنا هو المعنى
الاخير واشار الشارح الى هذا بقوله اي المجاوز الى المفعول به فان المتبادر من المفعول به ما كان
بلا واسطة الحرف قوله الاستغناء عن حرف الجر اي لفظا وتقديرا فلا يرد عليه ما صار مفعولا به

مباحث المتعدي واللازم

بالحذف والايصال قوله وكذا افعنلل بقيد بلفظ كذا ههنا لئلا يتوهم ان المعطوف عليه
قوله افعال السجايا او قوله نعم ويقيد به فيما بعد لئلا يتوهم ان المعطوف عليه قوله نعم ٢ قوله
كاكوهد يقال اكوهد الفرخ اذا ارتعد قوله واحرنبى يقال احرنبى الديك اذا انتفش ريشه
قوله اى معنى غير لازم اى معنى غير اختيارى غير لازم ويعدم اللزوم يمتاز عن افعال السجايا
فانه لازم لفاعلها ولو فى الجملة قوله فعلا لازما اى لا اسم الفعل اللازم والا فالوصف
والمصدر كالفعل فى ذلك قوله الى المفعول به اشار الى ان المراد المتعدى ههنا هو المعنى
الثالث من المعانى الستة التى ذكرناها قوله فالنصب ثابت الخ ويسمى هذا الحذف والنصب حذفا
وايصالا وهذا المنصوب منصوبا بنزع الخافض وقد يكون مرفوعا بنزع الخافض نحو خيف
زيد اى من زيد قوله يقتصرون على السماع لكن ارباب التصانيف كثيرا ما يتجاوزون عن
السماع فى عباراتهم كما يشهد به الرجوع الى عباراتهم قوله تمرون الديار ولم تعوجوا الخ
كلامكم على اذن حرام اى لم تعطفوا رس البعير بالزمام الى كلامكم من اضافة المصدر الى المفعول
قوله اشارت كليب الخ اوله اذا قيل اى الناس شر قبيلة قاله الفرزدق خطابا لجرير وكليب
قوم جرير وبالاكف متعلق باشارت والاصابع فاعل اشارت قوله ومحل ان وان الخ يظهر
اثر الخلاف فى تابعهما وهو ظاهر كما سيأتى قوله وما زرت ليلى الخ قاله الفرزدق والمعنى ان زيارتى
لليلى ليست لاحد هذين الامرين بل لاجل ضرورة تنزل بالشخص قوله فتامل اشارة الى ان
المراد بالامن الرفع بالراء كما يشعر به معنا الا الدفع وبعد مرالا لتباس المتصف بالدفع لا ما يبقى
ولا يزول او اشارة الى ان المراد بعدم الامن هو الالتباس لغير المشتمل على الفائدة كالابهام
لنكتة داعية اليه فالمراد ان الحذف عند عدم الامن ليس بجائز فكيف يكون سماعيا واقعا فى
افصح الكلام قوله بفتح او له لم يقرء بالضم والتشديد لمكان القافية قوله كحذف ما سيأتى الخ
هذا قيد للمنفى فقط ويجوز ان يكون قيدا للنفى بان يراد بقوله جوابا مفعول الجواب على طريقة
مجاز الحذف ويقوله حصر المقصود بالاقصر احقيقيا نحو ما ضرب الا زيد اى ما ضرب احد الا

زيد

٢ قوله اقعنسس اى قدم بطنه واخر صدره قوله واحرنجم اى ازدحم ح ح

زيد لا المفضول عليه ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله اى ناصب الفضلة الظ ان يكون اللام فى الفضلة للعهد الذكرى لتبين المراد ذلك والاضافة التفسير لمحض التوضيح وهذا ليس من داب الشـ بل للاستغراق والتفسير للاشارة الى ان قول المصـ فضلة مقدر بلام الاستغراق لان المقام مقام الاستغراق دون التنكير وانما لم يجعل موضع الاشارة لعد ذلك القول الذى هو موضعها ايماء الى تصحيح الاضافة فى قوله الناصبها بان المضاف اليه وان لم يكن مع اللام لكنه عائد الى ذى اللام المقدر لامه فلا يرد على المصـ ان صدر هذه الاضافة عنه مخالف لحكمه ببطلانها فى باب الاضافة ومما يؤيد ما ذكرنا انه لم يقل فى التفسير اى الفضلة ولا ناصب لفضلة ولا الناصب فضلة مع انها احضر قوله او مثلا المثل كلام لاستعماله موارد يستعمل فى بعضها على التحقيق وفى بعضها على سبيل التشبيه نحو الكلاب على البقر ونقضت غزلها وفى الصيف ضيعت اللبن وليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام ونحو ذلك قوله او جار مجراه بان يكون لاستعماله موارد يستعمل فى كلها على التحقيق ولا تفاوت بين موارد استعماله الا فى المصداق نحو انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث وخذوا خيرا لكم وهو التوحيد فاذا استعمل هذا الكلام فى النهى عن الزنا والامر بالنكاح او ما يشبه ذلك فلا شك انه حقيقة ووجه وجوب الحذف فى المثل وما يجرى مجراه للاشارة الى فرعية تلك الاستعمالات للاستعمال الاول واما الحذف فى الاستعمال الاول فيحتمل ان يكون على سبيل الوجوب او الجواز



قوله هذا باب التنازع لا يخفى عليك ان التنازع ورفعه انما هو موجود فى الذهن دون الخارج ولم نظاير اخر فى النحو فلا تغفل قوله فعلان ازاه هذا التخصيص للعاملين فان للتنازع العاملين فى العقل تسعة احتمالات باعتبار انقسام كل من العاملين الى الاسم والفعل والحرف لكن الواقع منها هى الثلثة التى ذكرها الشـ واما البواقى وان كان بعضها متحققا لكن لا يتحقق على سبيل التنازع فان ما بعد الحرف معمول للحرف والمجموع معمول للعامل الاول ولا يتعقل التنازع عند كون الحرف مقدما على العامل الاخر فافهم قوله اى طلبا الاقتضا هو

الاشتياق مطلقا والطلب تحصيل الشئ للاشتياق اليه فالطلب مباين له وهو المراد ههنا
فلهذا فسره به واحترز بطلبهما عن ان يكون احدهما طالبا كما في صورة التاكيد او بدل
المباين قوله بالاتفاق متعلق بالاتفاق منع الخلو او منع الجمع او كلاهما بناء على عدم الاعتداد
بما ذهب اليه الفراء من جواز توجه العاملين الى معمول واحد قوله اما الاول او الثاني
اشارة الى ان المراد بالواحد الواحد لا بعينه لا بعينه قوله لقربه ولعدم لزومه بين العامل
والمعمول بالاجنبي والعطف على الشئ قبل تمامه قوله لسبقه ولعدم لزومه الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وحذف المفعول قوله من توجه العاملين هذا مستحيل الا اذا عزل
كل منهما عن الاستقلال كرجلين حملا حجرا بالاشتراك مع قدرة كل واحد منهما على حمله
بالاستقلال لكن قد عرفت سابقا ان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات فتم قوله
وندر في قوله بعكاظ اه اي ندر الحذف المفهوم من سياق الكلام او ندر بصيغة المجهول
والمجرور نائب عن فاعله وقوله بعكاظ اه قالته عاتكة بنت عبد المطلب عكاظ بالعين المهملة
المفتوحة واخره ظاء معجمة موضع بقرب مكة يقام به في الجاهلية سوق فيقيمون فيه اياما والغشي
معلوم من الاعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة اي يعمي او يخفى من الاعشاء بالعين المهملة وقيل
بالمعجمة وشعاعه فاعل والضمير للسلاح المذكور قبله والناظرين مفعوله وتنازع في شعاعه يعشي
ولمحوا فاعمل الاول واضمر في الثاني فالاصل لمحوه واللمح الملاحظة بالجفون وقوله بعكاظ متعلق بما
في البيت السابق قوله فضلة اشارة الى ان المراد بغير الخبر هو الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا
للكلام ولا يوقع حذفه في لبس اقامة للازم مقام الملزوم لا الفضلة بمعنى ما لا يكون ركنا
فقط وقس على ذلك قوله عمدة الا ان الافادة هناك بالعكس قوله اذا كنت ترضيه اخره
جهارا فكن في الغيب احفظ للود والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير افساد ذي عهد
الوشاة جمع واش وهو النمام ويحاول اي يقصد والباقي واضح قوله واستعنت واستعان على
زيد به فتنازع الفعلان في زيد فاعمل فيه الثاني فلو حذف ما اضمر للاول لم يعلم ان المستعان

به للمتكلم من ذا مع ان العلم به مقصود والتعبير عن صيرورة الشئ مجهولاً بالليس مساهلة قوله ولا

تضمر قدر ذلك لئلا يتوهم ان المراد بالاظهار تحويل الضمير من الحذف الى الذكر قوله بان كان

مثنى اه لكل من المخبر عنه والمرجع خمسة احتمالات الافراد والجمع تذكيرا وتانيثا والتثنية فصور

الاختلاف عشرون صورة بحسب النظر الجليل واما النظر الدقيق فيحكم بان الاحتمالات ستة

والصور ثلثون لان الاضمار على تقدير كون المرجع تثنية مذكرا والمخبر عنه تثنية مؤنثا او

بالعكس وان كان ممكنا بحسب اللفظ الا انه يمتنع بحسب الحمل الذى هو مناط لذلك الامتناع

نحو ظننتهما يا زيدان والظنكما هند بن اختين اياهما فان الزيدين لا يكونان اختين بل اخوين قوله

وقد علمت اه المعلوم امامن قوله فلو ابقيت اه حيث دل على اقتضاء المهمل المفعول الثانى مخالفا

لما يقتضيه المعمل اومن مثال المص حيث جعل المفعول الثانى للمهمل مخالفا لما جعله للمعمل اقول قد خطر

ببالى فيما مضى ان الحكم بالتنازع فى امثال هذا المثال يحتمل ان يكون لاجل ان يراد بالمتنازع فيه

الجنس المحتمل للافراد والتذكير وفروعهما لا للتشخص كما فى غيرها ثم رايت ان بعض المحققين السالفين

تعرضوا فى بعض كتبهم لهذا التوجيه قوله المفاعيل خمسة قال السيرافى او الجوهرى ستة فالسيرافى

بزيادة المفعول منه فى نحو قوله تعالى واختار موسى قومه والجوهرى بتسمية المستثنى مفعولا دونه

وقال الكوفيون والزجاج اربعة فالكوفيون بادخال المفعول له تحت المفعول المطلق بالحذف عنه لقوله طلبه

والزجاج بادخال المفعول معه تحت المفعول به وان اصل استوى الماء والخشبة استوى الماء ووصل

الخشبة قوله المصدر الفضلة اه المراد بالمصدر ما دل على معنى المصدر مطابقة او التزاما فيشمل

المصادر الحقيقية وما ينوب عنها بحذف وبغير حذف والمراد بالفضلة ما لا يكون ركنا للكلام

وقوله المؤكد لعامله اه اى على تقدير ذكر العامل فدخل فيه المصادر النائبة عن عواملها فانها لو

ذكرت عواملها يكون داخلة تحت احد الاقسام الثلثة وتم بهذا هذا التعريف جمعا ومنعا وصح انحصار

المفعول المطلق فى الثلثة قوله من غير تقييد اه هذا بيان الجهة الاطلاق ولما فى بعضها هذا الاطلاق

البيه لا لكون الاطلاق اطلاقا حقيقيا اى لا بشرط كما يتوهم فان اطلاق المفعول المطلق اطلاق اضافى

اى بشرط لا شئ وانما يتصف بالاطلاق الحقيقى جنس المفعول الذى يكون كل واحد من تلك
المفاعيل الخمسة نوعا منه قوله اى بمصدر لم ينقل اى بمصدر من لفظه اشارة الى ان المماثلة المعنوية
فقط كافية للعمل فيشمل ما خولف مع عامله فى اللفظ قوله وهو الذى انتخب اقول لا يخفى مطابقة
هذا القول الباطن الامر الذى فهمه اهل الباطن قال شاعرهم مصدر بمثل هستى مطلق باشد
عالم همه اسم و فعل مشتق باشد : چون هيچ مثال خالى از مصدر نيست : پس هر چه در او نظر كنى
حق باشد قوله وذهب بعض البصريين النزاع بين هذا البعض وساير البصريين فى ذلك
المسئلة لفظى ظاهرا واما بحسب الباطن فالاولون من راى المخلوق دون الخلق والاخرون من راى
الحق والخلق معا ولا يخفى ما بينهما من التفاوت فان الاول مخلصون فى التوحيد والاخرون لا يخلون
من شائبة من الشرك قوله واخرالى اخره هذا المذهب بحسب الباطن شرك خالص فنفس ظاهره على
باطنه فى الفساد فان الذوق السليم يابى عن ذلك قوله والكوفيون الى ان الفعل اه هذا القول
مبنى عن البرهان الانى الكاشف عن وجوده نعم فلا يخفى ما فيه من القصور قوله اذا ذكر فيه ايماء الى ان
ابانة التاكيد مشروط بذكر العامل لا نفس التاكيد فالتاكيد لغير المبان وهو التاكيد التقديرى
يقارن حذف العامل فافهم قوله اذا وصفت هذا شرط لابانة نوع معين واما اذا اريد ابانة
نوع ما فاورد المصدر بلفظ فعلة بكسر الفاء واما العدد فان اريد الواحد والمثنى اورد على فعلة
وفعلتين بفتح الفاء وان اريد الازيد منهما فبلفظ الجمع فقط او معينا فبالجمع مع التميز قوله ورجعت
القهقرى مثال للمصدر المضاف الذى حذف واقيم المضاف اليه مقامه فان التقدير رجوع القهقرى
القهقرى ففيه ايماء الى تعميم المضاف فى القهقرى الرجوع الى الخلف فهذا تتميم لمثال المصدر المضاف
ولم يمثل للمضاف اليه اقتصارا على ما ذكر فى النائب ليعلم ان الضمير ما شارك المصدر فى المادة
مما لم يحذف معه المصدر واما ما سواهما فمحتمل للحذف وعدم الحذف الا ان القول بالحذف احسن
سيما فى الالة قوله او على عدده عطف على قوله على نوع قوله او الته عطف على عدده بل على
قوله على نوع بتقدير لفظ على ولعل وجه ذكر على فى المعطوف الاول دون الثانى اشارة الى ظهور

كون

كون العدد قسيما للنوع بخلاف الآلة قوله وضمير عطف على الدال ولا اختلاف العطف لجعل العاطف مختلفا قوله واشتمل الصما الصما اشتمال الرداء ونحوه للابسه معكوسا قوله لا اعذبه احدا

اى لا اعذب عذابا احدا فالضمير للمصدر قوله اغتسل غسلا بضم الغين الغرض ان ما وضع له اللفظ

باعتباره فى نفسه يسمى اسم مصدر وان وضع له باعتبار صدوره عن غيره او وقوعه عليه او قيامه

به يسمى مصدرا قوله والله انبتكم من الارض نباتا النبات ما ينبت فى الارض فهو من الجواهر

فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر قوله المصدر المؤكد تقدير الموصوف للاشارة الى ان المؤكد

اسم فاعل والاضافة لامية لا انه اسم مفعول والاضافة بيانية قوله ورد بانه ليس الخ هذا الرد

مردود لان العامل اما منوى او منسى وعلى الاول لحصل التاكيد بحسب تكرار المعنى فلا معنى لقوله

ليس من التاكيد فى شئ وعلى الثانى يلزم ان يكون المصدر معمولا بلا عامل فالاولى ان يقال

فى الرد ان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذى لا يحصل الا بذكر العامل والتاكيد فى سقيا

ورعيا ليس بهذه المثابة قوله ويدل على ذلك الخ فيه نظر يعلم مما ذكرنا قبيل هذا قوله وفى حذف

عامل سواه اقول الظاهر الملايم للمصرع السابق ان يقدر كلام المص هكذا والحذف فى سواه على ان

يكون الحذف مبتدأ ومتسع بكسر السين خبره واما قدره الش بما ترى مع عدم صحة المعنى على تقديره

ظاهر الدقيقة هى ان ما قبل حرف الروى فى المصرع الاول مفتوح فينبغى ان يحمل فى هذا المصرع

على الفتح فليقرأ قوله متسع بفتح السين مصدرا ميميا وجعله مبتدأ والظرف خبره ولا يصلح الظرف

للخبرية الا بالتقدير المذكور فافهم قوله على حين الهى الناس الخ ما قبله يرون بالدهنا خفافا عيابهم

ويخرجن من دارين بجر الحقائب قيل القايل هو الاعشى يهجو لصوصا وقيل وصف بها التجار والدهنا

بفتح الدال المهملة مقصورا وممدودا موضع ببلاد تميم وهنا بالقصر للوزن وخفافا جمع خفيف

حال وعياب كتاب جمع عيبة وهى الصندوق فاعل الحال ويخرجن بصيغة المؤنث باعتبار تاويل

الموصوفين بالجماعة وهذا من الغرايب ودارين بكسر الراء جزيرة او ساحل يؤتى منه الطيب وبجر

كقفل بالباء الموحدة والجيم جمع بجراء كحمراء وهى الممتلية والحقائب جمع حقيبة وهى وعاء يجعل الرجل

زاده فيه ويعتقبه لراكب في سفره خلفه والهى اى شغل والناس مفعوله وجل بالتشديد جمع جليل

فاعله والندل بالنون والدال المهملة بالفارسية دزد بودن وزريق كوچك قبيله وهو منادى

بحذف حرف النداء والتقدير فاندل يا زريق والمصدر للتشبيه والثعالب جمع ثعلب وهو لفا روباه

روباه قوله نحو بله الاكف لم يجعل بله اسم فعل لان الاكف مروى بالجر قوله لعاقبة ما قبله متعلق

بقوله للتفصيل قوله اما لنفسه او غيره اللام فى قولهم لنفسه او لغيره فى هذا المقام للتقوية وقيل

للتعليل اى لاثبات نفسه او لاخراج غيره وهاتان التسميتان من المتاخرين والمراد بالنفس والغير

هو معنى الجملة السابقة ووجههما ان المصدر يؤكد فى الاول معنى لازما لمعنى الجملة وفى الثانى

معنى غير لازم لها فالمؤكد بالفتح وان كان فى كليهما غير معنى الجملة الا انه فى الاول بالنسبة الى

الثانى كانه عين معنى الجملة فجعل معنى المصدر عين معنى الجملة بهذا الاعتبار قوله اعتصمت

عائذا بك يمكن تركيب هذا الكلام بوجوه ثلثة الاول ان يكون عائذا حالا عن فاعل اعتصمت

الثانى ان يكون بمعنى المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو ابعد الوجوه ان يكون

كالثانى لكن يكون المصدر منصوبا بمحذوف من جنس لفظه اى اعتصمت وعذت عوذا بك ووجه

بعده بالنسبة الى الاول اشتماله على التجوز والحذف وبالنسبة الى الثانى اشتماله على الثانى

لكن يقربه ترجيحه على الاول بكون المصدر للتاكيد دون الحال فان الاول اصل فى التاكيد والثانى

اصل فى بيان الهيئة وترجيحه على الثانى بكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا

لا يصح الاستشهاد به لان الشاهد لا بد ان يكون نصا فيما يستشهد به لاجله ولهذا نسبه الى شرح

الكف قوله لاجله ومن اجله قد تقدم ان الاجل بمعنى النفع والنفع ههنا ايجاد المفعول له او

وجوده فى الخارج على ان يكون المصدر معلوما او مجهولا وذلك باعتبار انهما نوعان من

النفع والمفعول له على الاول يسمى تحصيليا وعلى الثانى حصوليا والمراد بالايجاد ارادة الايجاد

لا نفسه بخلاف الوجود والمناسب ان يستعمل المفعول له ولاجله للاول ومن اجله للثانى لان اللام

للعلة الغائية ومن للعلة الفاعلية فافهم واعلم ان وجوده الخارجى فى القسم الاول معلول

للفعل

مباحث المفعول له

للفعل كما ان فى القسم الثانى علة له فلا تغفل قوله لدوا للموت وابنوا للخراب اوله له ملك ينادى

كل يوم قاله على عليه السلام وله اى لله والباقى واضح قوله فجئت وقد نضت اه اخره لدى الستر

الا لبسة المتفضل قاله امرئ القيس نضت اى سلبت وهو بتخفيف الضاد من النضى بتشديد

الياء ولبسة بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذى يتوشح ويتزين به ويجعل حمايل والمتفضل

من يبقى فى ثوب واحد قوله وانى لتعرونى اه اخره كما انتفض العصفور بلله القطر تعرونى اى

تاخذنى وفاعل ذكراك هو المتكلم ومفعوله المخاطب وهزة اى قشعريرة وحركة وهى فاعل الفعل

وانتفض بالنون والفاء والضاد المعجمة من النفض وهو التحريك لاجل سقوط شئ من الماء والتراب

ونحوهما من المتحرك واللام فى العصفور للعهد الذهنى ولذا وصف بالجملة وهى قوله بلله القطر

والقطر بفتح القاف وسكون الطاء المهملة الغيث الرقيق والشاهد واضح قوله ان امرأة

دخلت النار فى هرة حبستها وباقى الحديث فلم تطعمها ولم تدعها تاكل من خشاش الارض

وروى بدل حبستها ربطتها والمعنى على التقدير بن منعتها وخشاش الارض حشراتها قوله

على التوسع قدمنا ما هو المراد من هذا التوسع فى باب افعال الناقصة فارجع اليه قوله

وهو المصدر انما لم يفسر الواقع بالفعل الذى هو الاصل فى العمل بل بالمصدر وشبه الفعل والوصف

اشارة الى ان المراد بالوقوع فى كل من الثلثة وقوع المعنى المصدرى وهذا الوقوع فى الاول

وقوع المعنى المطابقى وفى الاخيرين التضمنى قوله مبهما او مختصا كان المراد بالمختص هو المحدود

المنقسم الى المختص والمعدود والظرف المختص بالمعنى الاخص ما وقع جوابا لمتى او اين والمعدود ما

وقع جوابا لكم والمبهم ما لا يقع جوابا لشئ والقرينة على تلك الارادة جعل المختص قسيما للمبهم

قوله مذ ومنذ اقول عدم قبولهما للنصب انما هو لاجل عدم قبولهما تضمن معنى فى فانهما

كلما كانا اسمين كانا بمعنى اول المدة او جميعها بدون تضمنهما معنى فى وهذا بخلاف المكان

المعين فان عدم قبوله النصب ليس لذلك بل لاجل ان الفعل لا يدل على المكان المعين فلم يناسبه

مناسبة تامة وحمل غير الفعل عليه فى نصب الزمان المعين لانه اصل فى العمل وغيره انما يعمل

مبحث المفعول فيه

لمناسبته قوله الا ان كان لفظة ان بكسر الهمزة كلمة الشرط او بفتحها حرف مصدرى بتقدير وقت
قوله فى بيان صورة مسماه اى خصوصيته وتشخيصه قوله الجهات الست اى ما هو ست بحسب
المعنى وان كان فى اللفظ يتجاوز عن ضعف الستة فان الاعلى بمعنى الفوق والاسفل بمعنى التحت
والقدام والقبل بمعنى الامام والوراء وبعد بمعنى الخلف وشمال بمعنى يسار وهذه كلها فى
الاصل صفات ظروف اقيمت مقام موصوفاتها قوله والبريد والمراد منه ههنا اثنا عشر
ميلا وجاء بمعنى الرسول والماشى وما وقع عليه الترتيب واسم الحيوان يذهب قدام الاسد
قوله والا ان كان من ما صيغ قدر كلمة الاستثناء للاشارة الى ان قوله وما صنع معطوف
على قوله مبهما لا على الجهات حتى لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت المبهم كما هو مصطلح عند بعض
منهم الش وابن الناظم وصرح ابن هشام فى بعض كتبه انه مندرج تحت المبهم قوله اى من مادته
اعلم ان اشتقاق اسم المكان هذا من مادة الفعل المضارع مط سواء كان فى ضمن صورته او فى
ضمن صورة مصدره والثانى فيما لم يستعمل له مضارع وعلى الاول فاشتقاقه من المضارع مطلقا
سواء كان من مادته فقط او من مادته وصورته معًا فاذا اعتبر فى الاشتقاق جهة المناسبة
فمثال الاول المذهب ومثال الثانى المسجد وان اعتبر جهته المغايرة فبالعكس ولما كان المتبادر
من قوله صيغ من الفعل بابى عن التعميم اشار بالتفسير المذكور الى انهما مرادان فيما نحن فيه
قوله عمرو مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا وباقى الكلام هو مبنى مفعول القائلة مزجر الكلب اى
بمنزلته فى الحقارة والزجر ومناط الثريا اى مكان الثريا فى الرفعة والمراد بالثريا اما الفلك
او الكواكب الستة المجتمعة المسماة بذلك والقابلة المراة المولدة لحمل النسوان اى هو فى القرب منى
منزلة القابلة للحبليات حين توليدهن قوله ذو تصرف المراد بالتصرف اما التصرف فى
المعنى بجعله معروضًا للمعانى المقتضية للاعراب واما التصرف فى اللفظ والمعنى معًا بجعله مثنى
وجمعًا ومذكرا ومؤنثا الى غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون مفاد الخبر عين مفاد المبتدأ وعلى
الثانى دخول حيث فى حكم المبتدأ دون حكم الخبر لوقوعه مفعولا به فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل

رسالته مع انه لا يثنى ولا يجمع الى غير ذلك ويمكن الجواب باختيار الشق الاول بان يقال ان المعنى ان كل ظرف كان مصداقا للتصرف اللغوى كان مسمى بالمتصرف بحسب العرف فى الاصطلاح وباختيار الشق الثانى بان يقال انه حيث يثنى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ الحيثية عنه وهذا القدر كاف فى كونه ذو تصرف لكن الظاهر ان المراد بالتصرف هو المعنى الثانى **قوله** وغير ذى التصرف هذا خبر مقدم عن الموصول **قوله** بواسطة حرف اى لفظ الحرف ومعنا فلا يرد عليه بعض المفاعيل الاخر وهذا الحرف هو الواو الذى اصله للعطف وقد يستعمل بمعنى مع والفرق بين المعية والعطف انه لا بد فيها من اقتران حكم الطرفين فى الزمان بخلاف العطف فان اشتراك الطرفين فى اصل الحكم كاف فيه سواء كان فى ضمن الاقتران او الترتيب او خلافه **قوله** بنصب اسم اه احترز بقوله اسم عن الفعل والجملة بعد واو المعية وبالواو عن تالى لفظ مع وبالتى بمعنى مع عن تالى الواو لغير المعية وبقوله التالى لها اه عن التالى للمفرد او الجملة التى لا تشتمل على الامرين سواء اشتملت على احدهما ام لا فان كلا منها لا يسمى مفعولا معه ولا ينصب على المفعولية وينبغى ان يقيد الاسم بالفضلة ليخرج نحو تشارك زيد وعمرو **قوله** ومثال ذلك اه فيه اشارة الى ان قوله فى نحو ليس قيدا للمذكور بل المحذوف **قوله** والطريق مسرعة اشتراك الطريق مع ايا المخاطبة فى الاتصاف بالسير من قبيل اشتراك الساكن مع المتحرك فى الاتصاف بالقرب والبعد من قبيل سرت والنيل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك المحاذى للمخاطبة كما ظن فان المتحرك من حيث هو متحرك لا يسمى طريقا وذلك ظاهر **قوله** نحو كنت انا وزيد كالاخوين ان جعل لفظ الاخوين مشبها به لكلا الامرين فاحقية العطف فى المثال هى مذهب الاخفش والجمهور يقولون بالاحقية عند افراد لفظ الاخوين واما عند كونه تثنية فيجب العطف وهذا هو الحق لان المقصود من الكلام المشتمل على المعية بيان حالة اول طرفيها بالذات وبيان حالة ثانيهما بالعرض فيجب ان يذكر الحالتان بحيث يفيد ذلك والتثنية خالية عن هذه الافادة وانما المفيد لذلك هو قولنا كالاخ مع الاخ او كالاخ بتقدير قولنا مع الاخ وان

جعل لفظ الاخوين مشبهًا به لاول طرفي المعية بتمامه وجعل الطرف الثاني محذوفا فالاخفش وغيره متساوون في القول باحقية النصب قوله واوجبه السيرافي ينبغي ان يقرر مراده بان كلما نصبه العرب مفعولًا معه على سبيل الحقيقة ليدل على ان بعد الواو مسبب عن ما قبله وعلى ارادة الاشعار بذلك وكلما كان كذلك لا يجوز فيه الا النصب ما دام كذلك اما الصغرى فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعية تابع وقيد لحكم ما بعده معنى ومؤخر عنه رتبة وان كان بعكس ذلك لفظا فهو بل معروضه سبب لحصول المعية الحاصلة للحكمين بمعنى كونه جزء اخير لعلتها وينسب سببيته في هذا الفن الى نفس الحكم المؤخر تنزيلا الى معروضه ايضا اقامة للمعروض مقام العارض كما في الوصف السببي والمعمول السببي واما الكبرى فلان غير النصب اي العطف لا يفيد المراد وبهذا التقرير لا ينافي كلامه كلام القوم اذ هذا المعنى مما لم ينكره احد ولا ينبغي ان يحمل كلامه على ان وجوب النصب لازم لذات مثل هذا المثال حتى لا يكون له وجه صار مخالفًا لغيره في هذا الحكم قوله علفتها تبنا الخ اخره حتى غدت همالة عيناها الضمير في علفتها وعيناها للدابة والهمالة تمييز من هملت العين اذا صبت دمعها قوله هو اخراج الخ اي اخراج اسم وقوله بالا او احد اخواتها احتراز عن قولنا جاءني القوم استثنيت زيدا منهم فان مثل ذلك الاخراج لا يسمى استثناء في الاصطلاح قوله حقيقة او حكما من متعدد اي من حكم هذا المتعدد وهذا الا فرع دخول المستثنى في حكم المتعدد بحسب مفاد الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخوله في نفس ذلك المتعدد فان كان داخلا في نفس ذلك المتعدد ويلزمه دخوله في حكمه كما في اخراج الاستثناء المتصل فالاخراج حقيقي وان لم يكن داخلا في نفسه ودخوله في حكمه غير متيقن كما في اخراج المستثنى المنقطع فالاخراج حكمي اي مثل الاخراج الحقيقي في الوصف والحكم الذي هو وقوع مخرجه بعد الا او احدى اخواتها وانما اخر قوله من متعدد لئلا يتوهم ان قوله حقيقة او حكما قيد للمتعدد ثم ان الاخراج اما من جميع انواع حكم المتعدد وهو الغالب ولا يكون ذلك الا بما سوى كلمات لا سيما من الاستثناء او من بعض انواعه الذي هو ما سوى النوع الاقوى وهو النادر ويكون هذا

مباحث الاستثناء

بلا استثنا فان معنى قولنا جائنى القوم لا سيما زيدا اما الامثل مجئ زيد موجود فى مجيئهم على
ان يكون لفظ ما زائدة والمستثنى مجرورا بالاضافة واما الاتمجئ هو مجئ زيد موجود فى مثل
مجيئهم على ان يكون ما موصولة او موصوفة والمستثنى مرفوعا على ان يكون نائبا مناب خبر المبتدا
والمراد بنفى المماثلة فى الصورتين دخوله فى النوع الاقوى واما خصوصا زيدا على ان يكون
منقولة من التركيب الى الافراد والمستثنى منصوبا على انه مفعول به للمصدر النائب عن فعله
فافهم قوله بفتح التاء اشارة الى ان الاحسن ان يكون قوله انتخب بالفتح امرا حاضرا ليطابق
قوله ينتصب فى الفتح لا بالضم مجهولا ماضيا فرارا عن عطف الانشا على الاخبار اذ هذا العطف مما
لا بد منه ههنا اما فى قوله انتخب او فى قوله وانصب ما انقطع ولا مرجح للثانى على الاول فافهم
قوله بدل بعض الابدال قول البصريين واعترض عليه بثلثة وجوه الاول ان المبدلين يجب
ان يتفقا فى الحكم وهما مختلفان ههنا حكما الثانى ان بدل البعض يحتاج الى ضمير راجع الى المبدل
منه وما نحن فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه يجب ان يكون فى حكم الساقط ويمكن ان يكتفى عنه
بالبدل وما نحن فيه ليس كذلك لان المفاد على تقدير حذف المبدل منه اخص من المفاد على تقدير
ذكره وانا اجبت عن الاول بان البدل هو المركب من الا وما بعدها لا ما بعدها فقط ولا بدع فى ذلك
لصحة قولنا جائنى لا قائم وعن الثانى بان الاحتياج الى الضمير انما هو للربط فاذا حصل الربط بحذفه
او بالقرينة او بنفس البدل كما فى نحو مات الانبياء محمد صلى الله عليه وآله فلا حاجة اليه وعن الثالث بان
الاستغناء عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس البدل بل اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة
لا بد ان تكون موجودة فى الامثلة بل اصل الاستغناء غير لازم كما صرح به بعض العلماء قوله وبلدة
ليس بها قال عامر بن حارث واليعافير جمع يعفور كعصفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين
جمع عيسا وهو الابل البيضا التى يخالط بياضها بشئ من الشقرة والباقى ظاهر قوله لانهم يرجون
قال حسان بن ثابت الانصارى الضمير المجرور لله والباقى واضح قوله وما لى الا آل احمد شيعة
اخره وما لى الا مذهب الحق مذهب وروى اخره هكذا وما لى الا مشعب الحق مشعب والمشعب

التعبة والباقي واضح قوله وان يفرغ الى اخر البيت يفرغ بصيغة المعلوم وقوله سابق اي اسم سابق والمراد به المستثنى منه وهو المفرغ بكسر الراء مجازا او المفرغ عنه حقيقة والمفرغ بالفتح محذوف وهو الكلام والا مفعول لسابق ولا بعد يتقدير للعمل فيما بعد متعلق بيفرغ ويكن جزاء الشرط اسمه عايد الى ما بعد وقوله كما لو الا عدما نائب مناب الخبر وما في كما موصولة او موصوفة وجزاء الشرط محذوف والجملة الشرطية صلة او صفة لما وتقدير البيت وان يفرغ الكلام عن نفسه اسم سابق الا للعمل فيما بعد الا يكن ما بعد الا ثابتا على حكم كحكم لو عدم الا كان ما بعده على ذلك الحكم هذا اذا حمل التفريغ على معنى التخلية وكذا اذا حمل على معنى النصب الا ان الفعل لا بد وان يقرأ مجهولا واما اذا حمل على معنى الاعراض فالمراد بالسابق العامل والفعل يقرأ مجهولا او معلوما والمجهول اولى فافهم قوله وهل زكى الا الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة قوله مماثل لما قبلها اي يكون المراد به عين المراد بما قبلها او كالعين قوله ما لك من شيخك اه هذا رجز والمراد من العمل السير وكل من الرسيم والرمل بفتحتين نوع من السير فكل منهما بدل العمل مصداقا وقيل هما غيرا للعمل والباقي واضح قوله مقدما كان اولا اي مقدما على سائر المستثنيات لا على المستثنى منه قوله وليس عن نصب اه اسم ليس ما مستتر عايد الى التاثير او الى الترك المفهوم من قوله دع ومغن خبره على الغير بيعته وسواه مفعول لقوله مغن وسواه خبر ليس ومغن اسمه بحذف المفعول اي مغن ذلك السوى نفسه عن النصب فالنصب لا محة بالتنوين قوله احكم به الضمير للمتقدم فالبا للسببية او الضمير لا فالبا للالة والاول اظهر قوله كلها مفعول لقوله نصب لا تاكيد للمستثنيات قوله بواحدا اي واحد عددي وقوله وحده اي واحدا غير عددي فلا تناقض كلامه قوله وانصبه الحكم بهذا النصب بعد ملاحظة كون الكلام مثبتا والحكم بنصب ما سوا قبل ذلك قوله اذا لم يمكن وكذا اذا امكن ولم يرد ذلك لكن هذا عند اختلاف المستثنيات في الاوصاف قوله فان امكن ذلك واريد استخراج الباقي من المستثنى منه يستثنى قوله استثنى كل واحدا اي كل واحد من المستثنيات مطلقا اما نفسه كما في المستثنى الاخر والباقي منه بعد اسقاط ما بعده عنه كما في المستثنيات

الاخر

الاخر فلا يرد ان مفاد هذه العبارة استثناء نفس خمسة وعشرة مما قبلها في نحو عندي عشرون
الا عشرة الا خمسة الا اثنين وهو فاسد قوله او اسقط الاوتار المراد بالاوتار جمع مفرداته
المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط فلا يتحقق هذا الجمع الا في ضمن ثلثة امثلة واما المتحقق
في كل مثال فانما هو مفرد من مفرداته وكذا الاشفاع فلا يرد ان هذه القاعدة مخصوصة
بمثال جاوز شفعه ووتره عن الواحد بل عن الاثنين قوله وضم الى الباقي بعد الاسقاط الظرف
متعلق بالباقي او بقوله ضم والمراد بالاسقاط والضم اسقاط وتر ثم ضم شفع وهكذا الى الآخر
لا اسقاط مجموع الاوتار دفعة وضم مجموع الاشفاع بعد ذلك حتى يرد ان هذه القاعدة
غير جارية فيما اذا كان الوتر والشفع واحدا او كان مجموع الاوتار غير ناقص من المستثنى منه كقولك
عندي عشرون الا تسعة عشر الا ثمانية عشر او الا خمسة عشر الا عشرة الا خمسة واحتيج في تعميمها
الى ذكر المفرد والى تقديم الضم على الاسقاط ثم اعلم ان المستثنيات قد تكون كسورا للمستثنى منه
او كل لما قبله وح فالقاعدتان غير وافيتين لاستخراج الباقي من المستثنى منه بل محتاجتان الى
عمل اخر وهو ان تحصل مخرج الكسور بنحو العطف على الاول وبنحو الاضافة على الثاني فارضا تجزي
المستثنى منه بعدد المخرج المحصل ثم تاخذ الكسور من ذلك المخرج بالترتيب ثم تعمل باحدى القاعدتين
حتى تستخرج الباقي فتنسبه الى المخرج فحاصل النسبة هو الباقي من المستثنى منه مثال ذلك اشتريت
العبد الا نصفه الا ثلثه الا ربعه فعلى الاول يعود الضماير كلها الى العبد والمخرج اثنى عشر كالاجزاء
المفروضة للمستثنى منه لكون الكسور معطوفة فبعد اخذك الكسور من ذلك المخرج المفروض
المذكور كانك قلت اشتريت اثنى عشر الا ستة الا اربعة الا ثلثة وبعد العمل باحدى القاعدتين
يبقى لك سبعة وهي نصف ونصف سدس المخرج فالباقي من المستثنى منه نصف العبد ونصف
سدسه وعلى الثاني كل ضمير يعود الى ما قبله والمخرج كالاجزاء المفروضة للمستثنى منه اربعة
وعشرون لكون الكسور مضافة فبعد اخذك الكسور من ذلك المخرج كانك قلت اشتريت اربعة
وعشرين الا اثنى عشر الا اربعة الا واحدا فبعد العمل باحدى القاعدتين يبقى لك خمسة عشر فحاصل

النسبة خمسة اثمان فالباقي من المستثنى منه خمسة اثمان العبد فافهم **قوله** ولكونها آة اعلم ان
الاصل في الغير ان يكون للصفة وفي الا ان تكون للاستثناء والفرق بين المعنيين ان التغاير في
الاول في ذات الطرفين واما في الحكم فمسكوت عنه وفي الثاني في الذات والحكم معا ثم انهما لا
يعدلان عن اصلهما الا القرينة صارفة فوجه العدل الى الصفة في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا وجهان الاول ان الالهة لكونها جمعا منكرا ليس نصا الا في الشمول ولا في عدم
الشمول لله فلم يتحقق شرط الاستثناء المتصل ولا المنقطع على ان وجود الثاني في فصيح الكلام
محل الكلام الثاني انه لو حمل على الاستثناء لافاد ان سبب الفساد وجود الالهة وعدم الله تعالى
والمقصود سببية الاول فقط او مفهومه تعدد الالهة مع نص الافراد في التوحيد مالا انه لا يرد
على المشركين القائلين بما فوق الاثنين مع ان ذلك مستلزم للتوحيد نصا اذ التعليق بالوصف
مشعر بالعلية وكلما انتفى العلة تحقق المعلول واما الا ان المراد بالجمع ما كان بعض مفرداته واحد
او بعضها مثنى وبعضها مجموعا فيكون الا انه ردا على المشركين باسرهم **قوله** ورده المص لا يخفى
عليك ان رد المص كانه توجه على سيبويه اصلا الا ان سوى في قول النبي صلى الله عليه وسلم ظرف تجاوزي
ومراد سيبويه لسيبويه ههنا من الظرف اعم من الحقيقي والمجازي لمناسبته مناسب الظرف وهذا المعنى
مشترك بين النحاة لا الحقيقي فقط اذ ليس في كلام العرب ما يلزم الظرفية الحقيقية فقط واما في الابيات
لمن الضرورة وقد استثنا هنا **قوله** ولم يبق اه اوله فلما صرح الشر وامسى عريان قبل المراد بالشر وهو
السيف مجازا والعدوان الظلم الصريح ودناهم كما دنوا اي جزيناهم كما جزونا اي كجزائهم ايانا
وهما من الدين بكسر الدال بمعنى الجزاء **قوله** فسواك بايعها اه اوله واذا اتباع كريمة او تشترى
قال ابو المولى المدني مخاطبا به ليزيد بن حاتم والكريمة الفعلة الحسنة والباقي واضح **قوله** ء انزل الملح
اه قاله مجنون العامري والاستفهام للانكار والمعنى واضح **قوله** واسمها مستتر عايد الى الوصف
المفهوم من طرف الحكم او الى نفس المستثنى منه على القول بان المراد عنه ما سوى المستثنى مجازا

والمستثنى قرينة لرواى البعض المفهوم من سياق الكلام على القول بان المراد بالمستثنى منه كله
لكن شمول الحكم للكل متنزل حتى ينقضى الكلام قوله ما انهر الدم وروى بدله ما اهرق الدم
ومعناهما السفك وقوله فكلوا منه لفظ من للتبعيض ولعل هذا البعض كان معهودا عند المخاطب
بالحديث بكونه عبارة عن اجزاء المحللة والسن والظفر فاستثناهما عن ذلك لئلا يتقل
فكلوه فلا يرد ان مقتضى الحديث حلية ما سوى السن والظفر من الاجزاء المحرمة قوله وكذا
خلا اشار بتقديم لفظ كذا الى اختلاف جهة نصب ليس وخلا قوله والمستثنى بعدا اه عبر
السياق للاشارة الى ان عدا كخلا ولا يكون كليس فقوله بعد تمام المصرع كذا ايضا اى مجموع ما ذكر
على طريق اللف والنشر المشوش ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من ذكر السياق قوله وبعدا ويكون
قوله خلا الله لا ارجو سواك تمامه وانما اعد عيالى شعبة من عيالكا العيال بالكسر ما يعال
بها ى ما يوجد الفقر به من العيلة وهى الفقر والشعبة اما بضم الشين المعجمة والعين المهملة والباء
الموحدة بمعنى الجزء او بكسر الشين وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح العين المهملة بمعنى التابع
والباقى واضح قوله عدا الشمطاء والطفل الصغير ولد ابحنا حيهم قتلا واسرا والجناح
الاباحة اى التجويز والحى يطلق على ذى الحيوة وعلى القبيلة ويحتمل هنا كلا المعنيين وقتلا
واسرا بدل اشتمال عن الحى وقيل تميز واصل الاسر الحبل الذى يشد به للاسير ثم استعمل بمعنى
جعل الشخص اسيرا والشمطاء مؤنث اشمط اى كثير السن فالمراد به العجوزة قوله الا كل شئ ما
خلا الله باطل اخره وكل نعيم لا محالة زائل الا للتنبيه ولا محالة اصلها لا محولة اسم مكان او مصدر ميمى
من الحول اى لا حول ولا انفكاك عن ذلك ثم استعمل لتاكيد لزوم الحكم قوله تمل الندامى اه
بكل الذى يهوى نديمى مولع نداما بالالفين جمع نديم اى الرفيق وتمل من الملال وهو انقباض
النفس عن الشئ والمولع الحريص من الايلاع قوله حاشا قريشا فان الله فضلهم اخرم على البرية
بالاسلام والدين المعنى والشاهد واضحان قوله اى مبين لحال صاحبه جعل الشارح لفظ فى
فى قوله فى حال بمعنى اللام وجعل الحال بمعنى الهيئة وتنوينه عوضا عن المضاف اليه وهو صاحبه للتصيير

مفعولا به للمفهم فلابد بعد هذا من تقدير تقييد تلك الهيئة باقترانها بزمان العامل في كلام المص والشارح حتى يصح هذا التوجيه واقول الظاهر ان يكون مفعول المفهم محذوفا وهو قولنا بمعنى معناه ولفظ في بمعنا الحقيقي اي الظرفية والمراد بالحال الزمان فان الحال في اللغة كما جاء بمعنى الهيئة جاء بمعنى الزمان ايضا ويقدر المضاف اليه المعوض عنه تنوين قوله في حال قولنا عامله ولا يخفى ان هذا التوجيه اصح واسهل واحسن مما ذكره الشارح فافهم ويمكن ان يحمل توجيهه على توجيهنا بان يجعل قوله اي مبينا له تفسيرا لقوله مفهم فقط وانما قلنا ان توجيهنا اصح لان التعريف على توجيه الشارح مطلقا ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو جاء زيد وعمرو قائم اللهم الا ان يخصص المعرف بالحال المفرد قوله ولا يرد على هذا الحد الى قوله فالرد الذي اشارة الى جواب اعتراضين اوردهما ابن الناظم على هذا التعريف اما محصول الاعتراض الاول هو ان الانتصاب حكم من احكام الحال وقد ادرجه المص في تعريفها فان ابقاه على كونه حكما لها لزم ذكر الحكم بين اجزاء التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحمل على الشيء بعد امتيازه عن جميع ما عداه وايضا يلزم توسط الامر الخارج عن التعريف في التعريف وان عزله عن كونه حكما لها وجعله جزءا للمعرف فالتعريف مستلزم للدور لان معرفة انتصابها لكونه في الواقع حكما لها موقوفة على امتيازها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتصابها لكونه جزءا لمعرفها واما محصول الاعتراض الثاني هو ان التعريف منتقض منعا بنحو راكب في مررت برجل راكب لان اخراجه اما بقيد الانتصاب او بقيد الافهام وهما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان الانتصاب لو كان باقيا على كونه حكما لها فهو خارج عن التعريف والكلام في التعريف ولو كان جزءا له لكان فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف لانه حكم للمعرف في الواقع فكانه امر مجهول وقع في المبين والاخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان لفظ الراكب في المثال المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه واقول ينتقض منعا ايضا بلفظ الراكب في قولنا رايت رجلا راكبا ونحوه وان فرض عزل الانتصاب عن كونه حكما لها وانما تعرض ابن الناظم للانتقاض بالمجرور دون المنصوب مع ان الانتقاض بالمنصوب اظهر

لوروده

لوروده مع كون الانتصاب جزءا للتعريف في الواقع لان الانتقاض بالمجرور مستلزم لانتقاضه
بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتقاض به اشد ولان يشير الى تقويم الاعتراض الاول اذ ورود
الانتقاض بالمجرور مستلزم لورود الاعتراض الاول بخلاف الانتقاض بالمنصوب فكانه قال
الاعتراض الاول وارد جزما حتى كانه لا يمكن فرض عدم وروده ويقتصر في الاعتراض الثاني
على الانتقاض بالمنصوب ولان الانتقاض بالمجرور اخفى من الانتقاض بالمنصوب والاخفى احرى
بالبيان ومحصول ما اجاب به الشارح عن الثاني هو ان المراد بالافهام افهامه صريحا كما هو المتبادر
لا مطلقا والافهام في الوصف المذكور غير صريح لانه المتبادر منه ومحصول ما اجاب به عن الاعتراض
الاول هو ما افاده والده من انا نختار الشق الثاني اي عزل الانتصاب عن كونه حكما لها
وجعله جزءا من التعريف ونقول اللازم للشيء لا يتعين في الواقع لان يكون حكما للشيء معينا ابدا او جزءا
لمعرفته كذلك بل يجوز ان يجعله حكما له باعتبار امتياز ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل جزءا
لمعرفته باعتبار امتيازه به لغيره اذا كان اللازم اعم تعين كونه حكما له او جزءا غير فصل لمعرفته على راي
بعضهم فاذا عزل الانتصاب عن كونه حكما للحال في الواقع وجعل جزءا لمعرفتها لا اندفع لتوقف الاول
وارتفع الدور وانما قدم الجواب عن الثاني على الجواب عن الاول للاشارة الى ان اندفاع
الثاني مع قطع النظر عن اندفاع الاول ممكن غير متفرع عليه انما ذكر للثاني جوابا منفردا مع
اندفاعه بالجواب عن الاول ليندفع الثاني بكلا انتقاضيه فان الجواب عن الاول لا يدفع
الاعتراض الثاني الا بالانتقاض بالمجرور وفي الجواب عن الاعتراض الاول كلام سنذكره بعد هذا
قوله معرفة ما يقع عليه اه اي معرفة احكام يحمل على الحال لكن لا مطلقا بل ما كان بعد معرفة
كون الحال منصوبا في لغة العرب فقوله بعد متعلق بمقدر حال عن مفعول المعرفة اي الموصول
لا عن فاعل يقع ولا بنفس المعرفة ولا بقوله يقع على ما يظهر بالتامل ولا يبعد ان يكون ما عبارة
عن الحال وضمير يقع عائدا الى التعريف وضمير المجرور الى الحال والظرف متعلقا بقوله يقع اولا والمعرفة
فافهم قوله في نظير المسئلة اعلم ان ابن الحاجب في الكافية عدل في تعريف المعرب عما عرفه به المشـ

اى ما اختلف اخره باختلاف العوامل الى قوله المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل فزعم صاحب المتوسط ان وجه العدول زعم ان التعريف المشهور تعريف بالحكم وهو غير جائز فاجاب عنه بنظير ما ذكره والدليل ههنا وقد عرفت تفصيله مما قررنا واذا عرفت الجواب فى المقامين فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الاول ما لا دخل له فى العمل كالشبه بالمبنى الاصل او عدمه للمبنى والمعرب والدلالة على الصاحب للحال الثانى ما له دخل فى العمل اى معرفته سبب لمعرفة كيفية العمل كالاختلاف الاخر بالعوامل للمعرب والنصب للحال ومعرفة الالفاظ المصطلحة ليست مقصودة بالذات بل بما هى لمعرفة العمل فينبغى ان يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما لا دخل له فى العمل ويجعل ما له دخل فى العمل من احكامها لان معرفة الشئ بما هى لمعرفة احكامه فلو اريد فى الموضعين التعريف على ما لا ينبغى لزم الدور ولما كان هذه التعاريف فى الغالب لمن لا يعرف كيفية العمل مطلقا لا يصح ان يقال ان التعريف فى الموضعين لمن عرف بعض الاحكام دون بعض **قوله** وكونه منتقلة اه الحال ينقسم بتقسيمات الى اقسام فبتقسيم ينقسم الى المنتقلة والثابتة وبتقسيم الى المشتقة والجامدة وبتقسيم الى المبينة والمؤكدة وبتقسيم الى المحققة والمقدرة وبتقسيم الى المتباينة والمترادفة والمتداخلة **قوله** بان كان مؤكدا سيجئ تحقيق هذه الحال معا عن قريب فى الحال المؤكدة **قوله** على تجدد صاحبه اى على حدوثه تدريجا وقيل اى على حدوثه ولا يخفى ان الخلق المفهوم من العامل فى مثال هذه الحال كثيرا ما يطلق على الحدوث التدريجى وهذا المعنى هو المراد من المثال **قوله** خلق الله الزرافة اه الزرافة بفتح الزاء المعجمة وقد يضم وتخفيف الراء المهملة وقد يشدد اسم لحيوان اسمى بالفارسية اشتركاو پلنك راسه كراس الفرس وعنقه كعنق الابل وجلده كجلد النمر ورجله كرجل البقر وهو من زرف فى الكلام اذا زاد وطال سمى بذلك لطول عنقها زيادة عن المعتاد وقيل هذا الحيوان مخلوق من نطف تلك الحيوانات الاربعة وهو غلط وبيديها بدل بعض منه او طول حال لازمة ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس او العشرة منهم ايضا **قوله** يحوقا يما بالقسط فانه حال لازمة من فاعل شهد فان اول الاية شهد الله انه لا اله الا

هو والملئكة واولوا العلم قوله في سعري في حال يدل على القيمة قوله كزيد اسدا فانه اما مؤول
بقولنا شجاعا او كائنا كالاسد قوله بابا بابا اي مرتبا وكذا قوله رجلا رجلا قوله او تفضيل بان
كان الحال دالا على وصف المفضل او المفضل عليه لا اسم تفضيل فالمثال كل من قوله بسرا او رطبا لا
الاول فقط قوله وجاء والجم الغفير الجم بفتح الجيم الجمع والغفير الكثير قوله اي جميعا تفسير للجم الغفير
لا للجم فقط فان الجميع اشمل من الجمع قوله وجاءت الخيل بداد لفظ بداد بكسر اوله واخره اسم فعل وقد
يستعمل بمعنى المبدد اسم مفعول اي المفرق وهو المراد هنا قوله او مصدر منكرا لكن يكون في معنى
الوصف لا بمعنى المصدر قوله اي مباغتا اي مفاجئا فجاءة قوله ركضا الركض تحريك الرجل
بكسر الراء وتحريك الشيء بالرجل اي سوقه بها قوله نحو اما علما فعالم هذا اذا اريد بالعلم العلم
وبالعالم الكامل في العلم وانما لم يجعل تمييزا كما هو الظاهر بان يراد بالعالم ما ثبت له العلم لان تقدم
التمييز على عامله غير جائز قوله كزيد زهير شعرا العامل في هذا الحال اما النسبة بين المبتدأ والخبر
او الكائن المقدر او احق المقدر واما العامل في قولهم انت الرجل علما اما الاول والاخير قوله
لمية موحشا طلل اخره يلوح كانه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار ومية اسم المحبوبة والظرف خبر
للمبتدأ وموحشا بكسر الحاء حال من الطلل باعتبار كون ضميره فاعلا للظرف وقيل حال عن نفس ذلك
الضمير ويلوح بالحاء المهملة اي يلمع وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهي بطانة تغشى بها السيوف
قوله كلا يبغ امرؤ اي لا يظلم ومستهلا حال عن الفاعل او المفعول قوله يا صاح هل حم اخره
في نفسك العذر في ابعادك الاملا يا صاح اصله يا صاحب فرخم وحم بضم الحاء المهملة اي قدر
والعذر بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة مفعول الترى وفي الابعاد مصدر مضاف الى ضمير النفس
والامل مفعول الابعاد قوله كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة بمعنى جميعا وتاؤه
للتانيث وهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة قوله فطلبها كهلا على شديد اوله
اذا المرء اعيته السيادة ناشئا اعيته من الاعياء اي اعجزته وناشئا من النشو وهو النمو والمطلب
مصدر ميمي فاعله محذوف عائد الى المرء ومفعوله الى السيادة والاظهر ان يكون فاعله ضمير المتكلم

وكهلاً حالاً عنه لا عن ضمير المجرور ولا عن ضمير الم والكهل من كان بين الاربعين والستين من السنين

وشد بهاى صعب قوله بان كافة اه يعني يقولون الكافة بمعنى المانعة والتاء فيه للمبالغة وكثيرا

ما وقع في القران المنع والنهي بدون الامر والانذار بدون التبشير وهو حال عن المفعول في

ارسلناك فلا شاهد فيه قوله اى العمل في الحال لم يرجع الضمير الى المضاف له كما فعله بعض

الشارحين ليصح الاقتضا علة وقرينة للاجازة ولئلا يتوهم ان المراد بالعمل عمل الجر الذى قيل انه

بالمضاف قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر العداوة قوله ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا

الملة يطلق على الطريق الحق والباطل والدين لا يطلق الا على الاول والحنيف بالحا المايل من

الباطل الى الحق وبالجيم المايل من الحق الى الباطل قوله بين صاحبه وعامله في تسمية المبتدا صاحب

الحال مسامحة اذ صاحبها هو المستتر في الظرف الواقع خبرا قوله سعيد مستقرا في هجر الهجر بفتحتين

اسم مدينة قوله كون في حال على كون في حال اى سواء كان صاحب الحالين متعددا كمثال المصـ

او واحدا كمثال الشـ وما توهم من احتمال ان يكون معا نا ايضا حالا عن زيد فهو خبط يظهر وجهه

بالتامل قوله لمفرد فاعلم اقول المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد وافراد هذا المفرد ووحدته

اما على سبيل الحقيقة والاعتبار معا فالاحوال مترادفة او على الحقيقة دون الاعتبار

فالاحوال متداخلة قوله كاشتريت الرمان حلوا حامضا فالحامض يكون حالا عن الرمان

ايضا فالحالان مترادفان وان كان حالا عن المستتر في الحلو فهما متداخلان وقس على هذا

ساير امثلة الاحوال المتعددة للواحد قوله نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا قد يتوهم ان هذين

الحالين كليهما للواحد من الفاعل والمفعول ورد عليه بلزوم مخالفة المثال للممثل له اقول لا يرد على

هذا المتوهم التناقض كما قيل لجواز ان يكون اللقا اللقاءان كل في حال وان يفيد المصعد معنى

المصير صاعدا لا معنى نفس الصاعد وان يكون الحالان باعتبار بين كحركة السمك في الماء المتحرك خلاف

جهة حركتها وان يكون الحالان في اجزاء من الزمان عددت لقلتها واتصالها زمانا قوله في نحو

لا تعتد الحال هو المنفي لا النفي وكذا صاحب الحال معمول المنفي لا معمول النفي وانما النفي قد دخل

سبيل م

على

على العامل بعد تقييده بالحال وتسليطه على معموله وكذا فى كل ما يشبه هذا المثال فلا يرد عليه
ان لا يؤكد الشئ بنقيضه ثم اعلم ان تاكيد الحال المؤكدة للعامل اما باعتبار كون مصدر الحال
لازما من لوازم مصدر العامل من حيث المعنى نحو ابعث حيا فان الحيوة من لوازم البعث الذى
هو الاحيا واما باعتبار كون مصدر الحال متحدا مع مصدر العامل من حيث المعنى نحو ولا تعثوا فى
الارض مفسدا فان الافساد متحد مع العثو معنى لان معناه الافساد اقول الاظهر كون الحال فى المثالين
مبينة لا مؤكدة فان الظاهر ان المراد من الاول البعث مرادا حيا لى ولا تعث مريدا الفساد قوله وارسلناك
للناس رسولا هذا مثل قوله تعالى ابعث حيا فى جميع ما ذكرنا قوله لامن من فى الارض كلهم جميعا
اقول لا بد من افادة العموم فى ذى الحال قبل ذكر الحال حتى يصح التاكيد بها وهو ما مفهوم من لفظ
من او من تاكيده بالكل فتامل تفهم ذلك قوله انا ابن دارة اه وهل بدارة يا للناس من عار قاله سالم
ابن دارة اليربوعى يهجو بها قرارة ويا فى يا للناس اما لمجرد التنبيه او للندا والتقدير يا قوم للناس بفتح
اللام للتعجب ومن فى من عار زائدة وعار مبتدا وبدارة خبره اى وهل عار لصق بدارة لاجل الفرار من
حرب الاعداء والجبن عنهم ونحو ذلك قوله اى احقه هذا اما بفتح الهمزة من حققت اى صرت منه
على يقين يعنى صرت على يقين من جانب دارة انزالى وبضمها من الاحقاق بهذا المعنى او بمعنى الاثبات
اى اثبت دارة لانا سند اليه بنوتى اباه ولا يخفى ما فى كلا الوجهين من التكلف والاولى ان يقول
الشارح احقها بضمير المؤنث قال السكاكى احق التقديرات عندى ان يقدر فى زيد ابوك عطوفا يحيى
عطوفا اقول الاحسن ان يجعل العامل نفس الاسناد الواقع فى الجملة من غير حاجة الى تقدير قوله
عهدتك ما تصبو رايت فى نسخة غير معتبرة ان هذا الكلام جزء من بيت هو هكذا عهدتك ما
تصبو الى محبة وان كان فى ليلى ذا لوجهك صابيا عهدتك اى لقيتك وما تصبو اى ما تميل والبا فى
واضح قوله فلما خشيت اظافيرهم اه قاله عبد الله بن همام السلولى وضمير الجمع لطايفة ابن زياد
والاظافير جمع اظفار جمع ظفر بالضم فالسكون شبههم بالسباع الخبيثة فاثبت لهم الاظفار قوله
المجرد من الضمير اى من مطلق الضمير بخلاف المقترن متعلقه او نفسه بنحو حصرت صدورهم ونحو قوله عم

ما ايس الشيطان من بنى ادم الا اتاهم من قبل النسا اى الا خا الاعزم اتيانهم من قبلها واستشكل هذا الحديث بانه مفيد بعكس المقصود والجواب ان المراد بالمنفى الياس من قبل غير النسا الا ممكن بقرينة ان عزم الاتيان من قبلها ينافى الياس من قبلها ومآل المعنى على هذا الى قولنا كلما ايس الشيطان من بنى ادم من قبل غير النساء عزم اتيانهم من قبلهن فيكون الاقتران الملحوظ بين العامل والحال بعلية العامل كما قد يكون بعليتها له وقد يكون بلا علية احدهما للاخر ولو سلم الاطلاق فنقول غاية ما يدل عليه الاستثناء اقتران ياس ما بعزم الاتيان لا الياس من كل جهة والمقام مخصص بالمراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على بقاء الياس بعد العزم بل يحتمل ان يراد بالاقتران الاقتران بالاتصال ويكون الاتيان لازالته ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون معنى ما ايس عدم فعل الياس قوله فلا معنى لاشتراطه اه هذا لوجهين الاول ان هذه الحال غير ما نحن بصدده والثانى انه لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتقريب بل لا بد من الاقتران قوله غلط الغلط بالطا المؤلفة المهملة هو الخبط فى الاقوال وبالتاء المثناة الفوقانية هو الخبط فى المحاسبات قوله نشاء من اشتراك اقول قد اجيب عن هذا الاعتراض بوجه حسن هو ان الحال والعامل اذا كانا ماضيين كان المتبادر ان ماضوية الحال بالنسبة الى زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم لان زمانا لفعل غالبا قبل زمان المقيد من حيث هو مقيد هذا مناف للتقارن المعتبر فى الحال فوجب ان يدخل عليه لفظ قد المقرب للماضى الى الحال المقابل له ليصير بهذا التقريب مقارنا لزمان عامله هذا والعجب كل العجب عن عدم تفطن هذا المعترض لهذا الجواب مع انه نحرير فى كل باب واعجب من هذا اسناد الغلط الى اجلة العلما وجعل منشاء الغلط ما لا ينبغى ان يسند الى من له ادنى فهم وذكاء قوله نحو قاعدا اى اثبت قاعدا والشاهد فى كلا الحالين فانهما مترادفان قوله خرصا اى عادا على التخمين قوله مبين يحتمل ان يكون بالجر نعتا للقول منه او بالرفع نعتا للاسم والثانى احسن كما حمله الش عليه قوله لابهام اسم او نسبة المراد بالاسم ذات الاسم لان الحال ايضا يبين الاسم لكن وصفه وهيئته وقيل التميز مطلقا مبين للذات الا ان الذات قد تكون مذكورة وقد تكون مقدرة فان قولك طاب زيد نفسا بتقدير قولنا طاب شىء من زيد



نفساً قوله ونحو استغفر الله ذنبا هذا جزء من بيت هو هكذا استغفر الله ذنباً لست محصيه
رب العباد اليه الوجه والعمل: محصيه اي معدده ومحيط به رب العباد تابع لله او طرح واليه
اي اليه يرجع كل ذات وكل عمل قوله وطبت النفس قد تقدم بيان هذا البيت في بحث لام التعريف
قوله العدد جعل العدد قسيماً للمقدار اشارة الى انه ليس منه وفاقاً لابن هشام وبعضهم جعله
من المقدار ومنشأ النزاع ان المراد بالعدد هو المعدود وبالمقدار هو المقدر به اي الممسوح به
والمكيل به والموزون به لا الممسوح والمكيل والموزون اقول والظاهر ان التفرقة المذكورة تحكم لظهور
ان ليس المراد بالمن مثلا في قولنا اشتريت مناً عسلاً نفس صنف المن وبالعسل الموصوف به بل
المراد به اولا هو الموصوف الا انه لما كان مبهما جئ بالتمييز لتبيينه فالحق ان العدد قسم من المقدار
قوله كشبر ارضاً مرفوع على ان يكون خبرا عن مبتدأ محذوف وعطف عليه قوله وقفيز برا واما
قوله منوين لما كان بالياء فمنصوب بمقدر اي اشتريت منوين ولا يجوز ان يكون كلا اللفظين
مجرورين بالكاف التمثيلية لوجوب الحكاية قوله وما يشبه المقدار عطف على العدد قوله نحو مثقال
ذرة اي ما يوزن ثقل ذرة وهو ما يوضع في احد كفتي الميزان ليوزن به ما في كفته الاخرى ووجه خروجه
عن المقدار ليوزن به ما في كفته الاخرى وخروجه عن المقدار اما على ما فسرنا به المقدار فظاهر
واما على غيره فلان المعتبر في المقدار هو دلالته على تعيين قدر معين والمثقال ليس كذلك لاطلاقه
على القليل والكثير قوله وفرع التمييز هو مميز يؤخذ حقيقته من حقيقة التمييز فان الخاتم يؤخذ من الحديد
وعكس هذا يسمى اصل التمييز نحو هذا حديد خاتماً قوله ورفعه على البدل اي بدل الكل فان المعتبر
في بدل الكل اتحاد المبدلين مصداقا لا مفهوما ولا شك ان المراد من مصداق المبدل هو المراد من مصداق
الحنطة قوله ولا تحقر ظلامة هذا مروي والظلامة بضم الظاء ما يظلم الناس باخذه من بصر فهم او مطلق
ما يظلم به الناس قوله لكائن مفضلا لم يجعل قوله مفضلا حالا عن فعل مع عدم حاجة كونه حالا
الى التقدير وكون الحال بعد المعرفة انسب من الصفة لان افعل مشترك لفظي وبمناسبة الوصف لذلك
هو لتعيين الذوات وتخصيصها دون الحال الذي هو لتعيين الازمان وتخصيصها قوله ولله دره

على ان ما بعدها مالك لمعمول متعلقه من حيث هو كذلك ويعتبر في المالك لشعور وفي المملوك
جواز انتقال ملكيته عن هذا المالك ولهذا لا يجعل اللام في قولنا الشجر للجد بقه والحمد لله على
الملكية قوله وهو الاختصاص اي انفراد ما بعد اللام بمعمول متعلقه من غير تحقق شرايط الملكية
ووجه الشبه بينه وبينها هو التعلق الذي يكون بين تالي اللام وذلك المتعلق ولا يكون بينه
وبين غيره قوله وفي تعديته اي الدلالة على ثبوت معمول متعلقه لما بعده من غير قصد الملكية
والاختصاص والحاصل ان اللام قد يدل على ثبوت معمول متعلقه لما بعده فان قصد منه هذا
المعنى فقط فهو للتعدية وان قصد هذا مع زيادة هي الملكية فللملكية او الاختصاص فللاختصاص
قوله وتعليل اي دلالته على ان ما بعده علة فاعلية او غائية لمتعلقه واستعماله في الثاني اكثر
قوله والى لغير ونحاه قد مر شرح هذا البيت في باب المفعول له قوله ولا للما بهم اه اوله فلا
والله لا يلفى لما بي الفاء للعطف واللام لتاكيد القسم بصيغة المجهول اي لا يوجد ودواء نائب مناب ولا يلفى م
فاعله والباقي واضح قوله حقيقة او مجازا البا وفي قد يدلان على احاطة ما بعدهما بمعمول متعلقهما
احاطة تامة او ناقصة فان كانت تلك الاحاطة احاطة نفس ما بعدهما احاطة مكانية او زمانية
فهما للظرفية الحقيقية والا فللظرفية المجازية وللثانية انواع منها ان يدل على احاطة ما قد بينهما
وبين ما بعدهما احاطة زمانية او مكانية نحو قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي فان التقدير والله
اعلم بمكان ذي جانب الغربي من الطور اي ما يكون بداية هذا الجانب وهو محل ميقات موسى عم
ومنها ان يدل على احاطة نفس ما بعدهما لكن احاطة الكل بالجزء نحو قولنا هذا في ملكي اي في
مملوكاتي والواحد في ثلثة وما يشبه ذلك كقولنا السواد في الجسم ومنها ان يدل على الاحاطة
المنزلة منزلة الاحاطة الحقيقية كقوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على وجه هو ان يكون
المراد به هو الله كن في السموات والارض في كونه عالما بهما والمشبه به لا بد ان يكون اوضح في نظر
من يشبه له ولا شك ان عامة الناس يحصرن لتناص سبب العلم الحضوري في كون العالم محاطا للمعلوم
وان كان الامر في الواقع على عكس ذلك ومنها ان يدل على احاطة ما بعدهما احاطة الدليل بالمدلول

٤٤٧

من حيث كونه فيه كما في الاية المذكورة على وجه اخر وهو ان المراد بها ان السموات والارض دليل
عليه والعلم بكل منهما محيط على العلم به تعالى وان كان نفس وجوده تعالى محيطا بكل من سوٰاه وهذا
اذا بنى الامر على البرهان الانى الذى اشار اليه سبحانه بقوله سنريهم اياتنا فى الافاق وفى
انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق واما اذا بنى على البرهان اللمى الذى اشار اليه سبحانه بقوله اولم
يكف بربك انه على كل شئ شهيد كما هو دأب السالك من الحق الى الخلق فهو سبحانه محيط بجميع من سواه
من جميع الوجوه وقيل التقدير فى الاية وهو الله معبود فى السموات وفى الارض اى معبود لخلقه
ومنها ان يدل على احاطته انفصالية نحو الشمس فى الجوزاء ونظرت فى الكتاب اى نظرت بالعين
فى الكتاب ومنها ان يدل على احاطته احاطته طباعية نحو الصوف فى المرئة ومنها ان يدل على احاطته
احاطة السبب بالمسبب نحو الهلاك فى الكذب لتعلم ان طرفى الاحاطة قد يكونان حسيين كالمال
فى الكيس وقد يكونان عقليين كالنجاة فى الصدق وقد يكون المحيط حسيا والمحاط عقليا كالنفع فى
الدولة وقد يكون المحيط عقليا والمحاط حسيا كانا فى حاجتك **قوله** لقد كان فى يوسف اى فى
قصة يوسف **قوله** وقد بينا ان السببية اى يدلان على سببية ما بعدهما لمتعلقهما والغالب فى
تلك السببية فى الباء هى الالية والعلة الناقصة **قوله** فبظلم من الذين متعلق بما بعده وهو قوله
حرمنا **قوله** ان امرأة الخ قد مر تمام هذا الحديث فى باب المفعول له **قوله** بالباء استعين الباء
التى للاستعانة تدل على كون ما بعدها مستعانا به لايجاد متعلقه **قوله** وعدا اى عد به تعدية مغيرة
لمعنى الفعل فان للتعدية بالحرف خمسة معان قد ذكرناها لك فى باب التعدية واللزوم **قوله** والتعويض
غير البدل قيل الفرق بينهما ان الباء فى البدل تدخل على الزايل وفى التعويض على الحادث وفيه
نظر لان الباء الداخلة فيما بعد الاشتراء للتعويض وقد دخل على الزايل قال الله تعالى ليشتروا به
ثمنا قليلا والحق فى الفرق ان زوال الزايل دخلا فى حدوث الحادث فى التعويض دون البدل
ومن هذا تريهم يقولون ان الجمع فى المهد لين جايز دون المعوضين وقد يعبر عن التعويض بالمقابلة
فافهم **قوله** والصق الباء الالصاقية تدل على اتصال معمول متعلقه بما بعده **قوله** نحو به داء

احاطته

وجهه ان زوال الزايل دخلا فى حدوث الحادث فى البدل كما يظهر بالتأمل فى المثالين المذكورين ولا
ولى الفرق بما ذكره القيل وجعلا عليها ابن الموزع

اى كان بردا، قوله نحو وصلت هذا بهذا الصواب ان يمثل بما مثلنا لان هذا الباء لمحض الالصاق
دون افادة معنى اخر وقد بينا ذلك فى اقسام المتعدى فى باب التعدية واللزوم قوله على للاستعلاء
اى يدل على غلبة معمول متعلقه على ما بعده حسا كان الغلبة او معنى حقيقة كانت او ادعاء وههنا
نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو ان النحاة القدماء حكموا بان اللام الجارة للنفع وعلى للضرر
مع ان الامر قد يكون بالعكس نحو ولهم عذاب اليم واللهم صل على محمد وال محمد واجيب عنهم بان ليس
مرادهم ان الحكمين ثابتان مطلقا بل المراد انهما مخصوصان بفعل خاص يتعدى بكل من الحرفين كالدعاء
مثلا فان عدى باللام كان للنفع وان عدى بعلى كان للضرر اقول ما خطر ببالى فى هذا البناء
ان مرادهم ان اللام مطلقا للنفع وعلى مطلقا للضرر ومرادهم بالنفع والضرر المفهومين منهما ليس
ما هو المتبادر اى النفع والضرر من جميع الجهات بل مرادهم بالنفع ان اللام تدل عليه من جهة
دلالته على غالبية ما بعده على معمول متعلقه اذ الغالبية من حيث هى هى نفع لصاحبها وان كان
ضررا له من حيثية اخرى وبالضرر ان على تدل عليه من جهة دلالته على مغلوبية ما بعده للمعمول متعلقه
اذ المغلوبية من حيث هى هى ضرر لصاحبها وان كان نفعا له من حيثية اخرى فاحفظ ذلك قوله
اذا رضيت على بنو قشير اخره لعمر الله اعجبنى رضاها ؛ بنو قشير قبيلة وخبر قوله لعمر الله محذوف وهو
قسمى ويحتمل ان يكون رضى بمعنى عطف وهو يتعدى بعلى قوله بعن للتجاوز عن اه يعنى ان عن يدل
على افتراق معمول متعلقه عما بعده قوله وقد يجئ موضع بعد على الظاهر ان يكون على هذا اسما لا
حرفا قوله نحو لتركبن طبقا اه اى حالا بعد حال قوله لا افضلت فى حسب عنى هذا بعض من بيت
هو هكذا لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى ؛ قاله حرثان بن الحرث ولاه
مخفف لله بمعنى لله دره ومصداق ابن عمك نفس الشاعر وهو مبتدأ ما بعده خبره فايراد الضمائر الا
متكلم من باب الالتفات على اى ولا افضلت ما مجهول او معلوم وعلى الثانى بتقدير المفعول اى لا
افضلت نفسك على وياء المتكلم رابط الخبر بالمبتدا والحسب علو الشان والديان المالك الامر
قال فى الشواهد حذف نون الوقاية من ديانى للتخفيف اقول هذا سهو منه لان لفظ ديان ليس مما

بتصل

يتمثل بنون الوقاية وتحزونى من الحزن بمعنى السياسة وهو مرفوع لان شرط النصب بعد الفاء انما
بعد النفى ان يكون ما بعد الفاء منفيا وههنا مثبت اذ قد وقع سياسة المخاطب على الشاعر بعد ولنا
واضح **قوله** نحو ليس كمثله شئ اقول يمكن ان يكون هذا الكاف غير زائدة والمعنى ليس مثل مثله شئ
ويفيد المقصود اى نفى المثل عن الله تعم بالكناية التى هى ابلغ من التصريح وذلك لبيته اوجه لان
المراد من منطوق هذا الكلام ح اما نفى مثل مثل الله عن الله او نفى المثل لمثل الله عن مثل الله
فعلى الاول نقول لو كان لله مثل كان له مثل مثل والتالى بط فالمقدم مثله والملازمة
اما لان الله تعم ح يصير مثل مثل نفسه او لان الله تعم مع كونه بالنسبة الى مثله اقوى وارفع من
ان يكون له مثل اذا كان ذا مثل فمثله يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل لمثله تعم مثل مثله
وعلى الثانى نقول لو كان لله مثل لكان لمثله ايضا مثل والتالى بط فالمقدم مثله وبيان
الملازمة بالوجوه الثلثة السابقة الا ان الاخير ههنا لا يحتاج الى التفريع الثانى من التفريعين
السابقين فافهم **قوله** ابدا كالفراء فوق ذراها اخر حين يطوى المسامع الصرار الفراء بكسر
الفاء والالف الممدودة جمع فرى بفتحها مع الالف المقصورة وهو الحمار الوحشى و ذرى بضم الذال
وكسرها مع الالف المقصورة جمع ذروة بالكسر والضم وهى على الشئ والضمير للجبال ويطوى
كيضرب بمعنى يلف والصرار بفتح الصاد وتشديد الراء الاولى الطير المسمى بالجدجد بالضمتين
وهو طير ياوى فى العلف ويصيح من اول الليل الى اخره يصف رجلا بانه كالحمار الوحشى فوق
الجبال دائما حين يملاء الصرار المسامع اى الاذان من صوتها اى فى جميع الليل والشاهد فى
الكاف فى كالفراء بانه مبتدأ اذ فوق خبر يحتاج الى المبتدأ ولا يصلح له شئ فى الكلام الا هذا وفيه
تامل **قوله** ولن ينهى اه هذا بعض من بيت هو هكذا اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن
يذهب فيه الزيت والفتل الهمزة للانكار وذوى جمع ذى بمعنى الصاحب مفعول لقوله لن ينهى
وشطط كفرس هو الظلم والكاف فاعل الفعل والمراد بالطعن الطعن بالرمح ونحوه ويذهب اى
يدخل فيه الفتيلة ويصب فيه دهن الزيت ليلتئم والفتل كالعنق جمع فتيلة **قوله** فصيروا مثل

اى لان مثل الله ح يصير مثل مثله تعالى تم

كعصف مأكول اوله ولعبت طير بهم ابابيل قاله رؤبة بن العجاج وصيروا بصيغة المجهول اى جعلوا
والعصف ورق الزرع فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الكاف زائدة قلت لان المراد هو انه حكم
بصيرورة هذه الجماعة مثل اصحاب الفيل الذين هم كعصف مأكول قوله بكا اللقوة الشغواء
هذا بعض من بيت هو هكذا بكا اللقوة الشغواء جلت فلم اكن لاولع الا بالكمى المقنع اللقوة
كالصعوة العقاب والشغواء كالصفراء بالشين والغين المعجمتين بمعنى العوجاء وصف العقاب
بالاعوجاج منقاره وجلت متكلم من الجولان وقوله لاولع لامها لام الجحود فهو منصوب بان
المقدرة من الايلاع اى التحريص والكمى كعلى الشجاع المستور بدنه بالدرع والمقنع من على
راسه البيضة من الحديد المسماة بالفارسية كلاه خود قوله من عن يمين الحبيا هذا بعض
من بيت هو هكذا فقلت للركب لما ان علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل الحقر من سنا
برق يرى بصرام وجه غالية اختالت بكا الكلل لفظ عن بمعنى الجانب والحبيا بالحاء المهملة كثريا
موضع بالشام ونظرة فاعل علا وقبل بفتحتين وصف بمعنى المتقدم نعت للفاعل ولمحة
مفعول يرى والسنا الضيا وغالية اسم محبوبته واختالت اى تبخترت وتفاخرت والكلل كعنب
جمع كلة كجبة وهى ستر رقيق والباقى واضح قوله غدت من عليه هذا بعض من بيت هو
هكذا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل غدت اى صبحت القطاة
من فوق فرخها بعد ما انتهى شدة عطشها وتصل بالصاد المهملة واللام المشددة اى تصوت
احشاؤها من العطش وهو خبر قوله غدت وعن قيض عطف على من عليه والقيض بالقاف
كالفيض بالفاء وهو قشر والبيدا الفلاة والمجهل المكان المجهول الطريق قوله وهما فى الماضى
اذا كان بمعنى الزمان الماضى قوله وما زلت ابغى المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا ابغى اى اطلب
ومذ ظرف ويافع بمعنى البالغ اسم فاعل من يفع على غير القياس والوليد الصبى والكهل من كان
بين الاربعين والستين وشبت من الشيب خلاف الشباب والامرد من لم ينبت لحيته وقوله وليدا وحين
معطوفان على الجملة الاسمية بحذف العاطف قوله ربما اوفيت فى علم اخره ترفعن ثوبى شمالات

ای ربما صعدت فی راس الجبل ترفع البتة ثوبی ریاح الشمال وهو بفتح الشین مقابل الجنوب
واما بکسرها فمقابل الیمین وتاکید الفعل بالنون للضرورة قوله ربما الجامل المؤبل فیهم
اخره وعناجیج بینهن المهار الجامل بالجیم جماعة من الابل ولا واحد له والمؤبل کمؤخر الذی صار
ذخیرة وعناجیج بالعین المهملة والجیم واخره الحاء المهملة جمع عنجوج بضمتین وهو الخیل الطویلة
الاعناق ومهار کرجال جمع مهر کعنق وهو الصغیر من الخیل والباقی واضح قوله کما سیف عمرو اه
اوله اخ ماجد لم یخزنی یوم مشهد قاله نهشل بن حرب فی مرثیة اخیه مالک وقد قتل یوم صفین
وهو من جیش علی علیه السلام واخ مبتدأ موصوف بماجد ولم یخزنی افعال من الخزی بمعنی الذل
والمراد بعمرو عمرو بن معدی کرب وسیفه هو الصمصامة ومضارب جمع مضرب ومضرب السیف
مقدار شبر من طرفه وخیانة السیف عدم قطعه لعدم حدته فلفظ السیف فی البیت مرفوع قوله
ماوی یا ربما غارة اخره شعواء کاللذعة بالمیسم ماوی اصله ماویة فرخم بحذف التاء وهو منادی
بحذف حرف النداء ویا فی یا ربما للتنبیه والغارة بالغین المعجمة الافرة والشعواء بالشین المعجمة والعین
المهملة کالصفراء هی المتفرقة واللذعة بالذال المعجمة والعین المهملة احتراق الجلد والبدن من النار والمیسم
الة الوسم قوله کما الناس اه اوله وننصر مولینا ونعلم انه ای ننصر ابن عمنا ونعلم انه کسائر الناس
مظلوم وظالم قوله بل بلد اه اخره لا یشتری کتانه وجهرمه الاکام بالفارسیة ترکوها ودوی
بدله الفجاج وهو الصحاری والقتم کفرس الغبار وجهرم کجعفر اصله جهرمی وهو فرش منسوب الی
الجهرم وهو قریة بالفارس ثم جعل جهرم اسما للفرش المذکور والغرض ان البلاد کثیر الاهل
قلیل البیع فان کثرة الغبار کنایة عن کثرة اهل البلد قوله فمثلک حبلی اه اخره فالهیتها
عن ذی تمائم مغیل طرقت ای اتیتها لیلا ومرضع اسم فاعل عطف علی حبلی والهیت ای شغلت
والتمائم جمع تمیمة وهی التعویذ والمراد بذی تمائم الطفل الذی علیه تعاویذ والمغیل بسکون
الغین المعجمة وفتح الیاء المثناة التحتانیة الرضیع الذی کانت امه حبلی او تجامع عند الرضاع
قوله ولیل کموج البحر هذا بعض من بیت هو هکذا ولیل کموج البحر ارخی سدوله علی بانواع

الهموم ليبتلى اى رب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وسدول بضم السين لغطا وارخاه اى مدّ
على غطاءه بانواع الهموم ليبتلينى فحذف المفعول للضرورة اى ليبتلينى اصبر ام اجزع
رسم دار اراه اخرم كدت اقضى الحياة من جلله الرسم العلامة وهى مجرور برب المقدرة والطلل
ما شخص من اثار الدار والاقضاء جعل الشئ منتهيا ومن جلله بفتح الجيم اى من اجله او من عظمته
فى عينى **قوله** هذا باب الاضافة اى باب احكامها العارضة لها باعتبار كل من طرفيها وقيل اى



باب صيرورة الشئ مضافا ومضافا اليه **قوله** وخلفه قبل نون التثنية والجمع خلف الاعراب بل
جمعه مع اللام ودخوله فى ما لا ينصرف **قوله** او اعطه التعريف بالذى تلا اقول تعريف المضاف
بالعهد او الجنسية المقارنين للاضافة كما قالوا لا بالمضاف اليه ضرورة ان غلام زيد لا يصير معرفا
بالمضاف اليه لجواز ان يكون لزيد غلمة متعددة فلا يفيد الا التخصيص اما تعريفه بالعهد فلكثرته
ظاهر واما تعريفه بالجنس فكقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة من رائحتها واما الاستغراق فالظاهر
انه غير مفيد للتعريف الا بعد ملاحظة العهد فيه لان الاستغراق من حيث هو محتمل لكونه انواعيا
او افراديا ولهذا يكون المعرف بلام معرفة دون كل مضاف الى النكرة ثم انهم قد اعتبروا العهد
او الجنسية فى الاضافة بثلثة شروط الاول ان يكون الاضافة معنوية لا لفظية الثانى ان يكون
المضاف اليه معرفة لا نكرة الثالث ان يكون المضاف مما لم يتوغل فى الابهام كالغير والمثل والشبه
ولم يعتبروا العهد او الجنسية فى فاقد الاول لعدم قصدهم فائدة معنوية فى الاضافة اللفظية ولا فى
الثانى لان المضاف فيه نكرة متنكرين تنكير باعتبار الذات وتنكير باعتبار المضاف اليه والعهد
بعيد عن التنكيرين وقصد الجنسية فى التنكيرين غير معهود وفى الواحد منهما غير مفيد ولا فى
الثالث لان وضع تلك الالفاظ للاستعمال فى الابهام فلا يناسب استعمالها فى غيره نعم اذا كان للشئ
غير او مثل واحد افاد الاضافة تعريفا بواسطة ذلك وجاز ان يجرى على المضاف فيه احكام المعارف
ولهذا اجازوا ان يكون قوله تعالى غير المغضوب صفة لقوله الذين انعمت فافهم **قوله** ثانى عطفه
هذا حال من فاعل يجادل فى قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير

ثانی عطفه ای لاویا جانب راسه وعنقه وهو کنایة عن التکبر قوله کما شرقت القناة اوله وتشرقت
بالقول الذی قد اذعته قاله الاعشی وکل من تشرق وشرق من باب علم یقال شرق بریق الرمح
اذا غص والغص بالفارسیة گلو گیر شدن والاذاعة الافشاء والقناة الرمح قوله رؤیة الفکرة
هذا الی لام الامر مصرع ومن همزة الامر الی اخره مصرع اخر ومثل هذا العمل شایع علی الشعراء وما
مفعول للرؤیة واللام فی له بمعنی الی وما یؤول له الامر هو مآل الامر والتوانی التکاسل وفی
بعض النسخ بدل الاجتناب التوانی اکتساب الثواب ودلیل کسب الرؤیة تذکیرا من الفکر تذکیر خبره
الذی هو معین قوله معنی ای مصداقا وان اختلفا مفهوما قوله ولا صفة الی موصوفها لم یقل
ولا الی موصوفه مع کونه اخصر لئلا یتوهم عدم جواز اضافة الواصف الی الموصوف فی نحو مادح
زید بالکرم فانه جایز قوله ای مسمی هذا اللقب لا حاجة الی هذا التاویل فی مثل هذا المثال
من وجهین الاول اضافة الشیء الی نفسه والثانی اضافة المعرفة ولا یبعد ان یقال انهم لم یرتکبوا
مثل هذه الاضافة الا بعد قصد التنکیر فی المضاف لنکتة فلا حاجة الی هذا التاویل قوله ای
مسجد الیوم الجامع ای مسجد الیوم الجامع هذا الیوم الناس فی نفسه وفی نسبة الجمع الی الیوم مجاز
وکذا القول فی المکان الجامع قوله ای شیء جرد من قطیفة اقول هذه الاضافة صحیحة من غیر
حاجة الی هذا التاویل فان بین المضافین عموم من وجه نحو خاتم حدید ووجودها فی کلام العرب
اکثر من ان یحصی وکون جمیعها ماولا فی کلامهم بعید جدا قوله کقصاری وحمادی یقال قصاری
الشیء وحماداه ای غایته قوله وبید هو بفتح البا الموحدة وسکون الیا المثناة بمعنی غیر
قوله لفظا مفردا قوله لفظا تمییز ومفردا حال ویحتمل ان یکون لفظا حالا ومفردا صفته
قوله وکنت اذکنت الهی وحدکا اخرم لم یک شیء یا الهی قبلکا قوله والذئب اخشاه هذا من
بیت هو هکذا والذئب اخشاه ان مررت به وحدی واخشی الریاح والمطرا قاله ربیع بن
ضبیع عاش ثلثمائة واربعین سنة ولم یقبل الاسلام یصف فی هذا البیت انتهاء سنه
وذهاب قوته وانه لا یطیق حمل السلاح ولا یملک راس البعیر ان نفر من شیء وانه یخشی الذئب

ان مر بيرو لا يحتمل الوهج واذية المطر لهرمه وضعفه قوله اى تداولا بعد تداول اى اخذا بعد اخذ
قوله اى سعدا بعد سعد بمعنى اسعادا بعد اسعاد اى اعانة بعد اعانة قوله فلبى فلبى يدى مسور
اوله دعوت لما نابنى مسورا : دعوت اى طلبت واللام للتعليل وناب من النائبة اى الحادثة
ومسور بكسر الميم اسم رجل وقوله فلبى فلبى مفعول مطلق لمحذوف هو لب بصيغة الماضى المعلوم
اى فالب مسور اى اجابنى اجابة مكررة من يديه اى من احسانه او لب بصيغة المتكلم المعلوم
للمضارع اى اجيبه اجابة متكررة لاحسانه والاجابة للشيء المقابلة له بقول او فعل وما يضاف اليه
الاول محذوف بقرينة ما يضاف اليه الثانى نظير قطع الله يد ورجل من قالها قوله لقلت
لبيه لمن يدعونى : ما قبل انك لو دعوتنى ودونى : زوراء ذات مترع بيون : الزوراء كحمرا
هى الارض البعيدة وجملة ودونى زوراء حالية ومرتع بالفارسية چراگاه وفى الشواهد مترع
بتقديم التاء على الراء مصدر ميمى من اترع اى امتلى وقيل بالنون والزاء المعجمة من نزع البئر
اذا كان قريب القعر والاوسط هو الصواب بيون بالباء الموحدة المفتوحة ثم الياء المثناة التحتانية
المضمومة بمعنى الواسعة البعيدة الاطراف ولمن يدعونى متعلق بقلت قوله اما ترى حيث
سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب لامعا الهمزة للاستفهام وما نافية ورأى من رؤية
العين وحيث مضاف الى المفرد ويلزمه ان يكون معربا وما قيل ان اضافته ههنا بحسب المعنى الى الجملة
لان سهيل مبتدا حذف خبره وهو مستقر فهذا لا ينافى الاستشهاد بهذا البيت فان المراد من اضافته
الى المفرد اضافته الى ما هو مفرد لفظا وينافى كون سهيل مجرورا واذا كان سهيل مجرورا فالحق ان
حيث مضاف الى المفرد لفظا ومعنى معا بتقدير مضاف اى حيث مكان سهيل ويصح كون طالعا
حالا عن المضاف اليه لكونه معمولا للمضاف ونجما مفعول لقوله اما ترى قوله وانتم حينئذ تنظرون
اى حين اذ كان كذا على ان يكون اضافة الحين الى اذ بيانية قوله اما الاول اى البناء الا البناء
على الفتح لان بسببه حصول التخفيف قوله على حين الخ قد مر شرح هذا البيت فى باب المفعول
المطلق قوله فلن يفند اى لن ينسب الى الكذب قوله اذا باهلى تحته حنظلية اخره له ولد منها فذاك

المذرع: قاله الفرزدق والباهلي الرجل المنسوب الى الباهلة وهي قبيلة والحنظلية المرأة المنسوبة
الى حنظلة والمذرع بصيغة اسم المفعول بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين من كان امه اشرف
من ابيه اي اذا كان رجل باهلي زوج امرأة حنظلية ولها منه ولد فذاك الولد امه اشرف من ابيه
قوله فهلا نفس ليلى شفيعها هذا بعض من بيت هو هكذا ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي
فهلا نفس ليلى شفيعها فالرقيل المنوح ونبئت مجهول من التفعيل والباقي واضح قوله لولا ان
من المسموع اه جواب لولا محذوف التقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من
المسموع خبران وما جا اسمه قوله قلت قد تقدم اه هذا ايراد على قول ابن هشام حيث قال
ومنه هذا يوم ينفع الصادقين قوله قال بلفظ الماضي لا يخفى لطف هذا الكلام حيث يمكن ان يراد
نقال لفظه او معنا فان اول الاية قال الله قوله وكلا ذلك اه اوله ان للخير وللشر مدى قاله
عبد الله الزبعري في يوم احد هو مشرك ثم اسلم ومدى بفتح الميم بمعنى الغاية وذلك مفرد يشار
به للمثنى اي الخير والشر كما في قوله تعالى عوان بين ذلك وقبل بفتحتين اي جهة اي كل منهما جهة الى شئ
نعيم وجحيم ويحتمل معاني اخر تظهر بالتامل قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا احزه في النائبات
والمام الملمات واجدي خبر كلا وافراده باعتبار لفظه او باعتبار فاعله وهو ضمير المتكلم او لرابطة
محذوف اي انا واجدك بالهما عضدا اي قوة ومددا فان العضد كناية عن القوة والنائبات
الحادثات والالمام الاتيان والنزول والملمات النوازل قوله لمفرد معرف بالا اي مطلقا مثنيهما
او غيرهما قوله اني وايك فارس الاحزاب ولئن لقيتك خاليين لتعلمن خاليين حال عن
الفاعل والمفعول اي وحيدين والفارس راكب الفرس واحزاب جمع حزب وهو الطائفة
والمعنى ايما فارس الاحزاب قوله طوبقا اي مع المضاف اليه السر في ذلك ان مصدقا اي ما هو جزء
من اجزاء اولية حواها المضاف اليه على سبيل النص والاحتمال ما لجزء الاول من الاجزاء الاولية للمثنى
المعرف واحد لان مجموع [illegible] اتها الاولية اثنان بخلاف الجزء الاول من الاجزاء الاولية للمثنى المنكر
فانه اثنان لان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين من جنس مفرده فمصدقا اي المضاف الى حصة

اثنان والى ذلك واحد ولم يجز في الضمير مراعات لفظ اي حذرا من الالتباس **قوله** ومع

الاولى ان يكون لفظ مع الاولى في المتن بالفتح والثانية بالسكون ليكون ضميري فيهما وقليل

بترتيب المرجعين كما حمل عليه الشارح ويحتمل العكس على ان يكون الضميران بخلاف ترتيب المرجعين

قوله اسم لمكان الاجتماع اه فقولنا جلس زيد مع عمرو جلس زيد في زمان اجتماعه عمروا

في هذا الزمان او في مكانه كذلك واستعماله في زمان الاجتماع اكثر **قوله** فريشي منكم وهوى

معكم اخره وان كانت زيارتكم لماما قاله جرير في مدح هشام بن عبد الملك لعنهما الله الفاء

في فريشي كالفاء في جزاء الشرط او نفس الجزاء على خلاف في جواز تقديمه على الشرط والريش بالكسر

المال والخصب والمعاش ولمام بكسر اللام يقال فلان يزورنا لماما اي بمهملة وتراخ اي قليلا

والباقي واضح **قوله** بكت عيني لسيري اه الزجر المنع والاسبال صب الدمع والباقي ظاهر **قوله**

وهي نظيرة اي اه قيل هذا الاعتراض غير وارد ههنا لان المقوي للشبه بالحرف اي انما هو

لحذف صدر الصلة وهو متحقق فيها في كلا الحالين بخلاف المقوي فيما نحن فيه فانه انما هو لنية

معنى المضاف اليه دون لفظه وهذا لا يتحقق فيما نحن فيه الا في صورة واحدة وتحقيق ذلك ان غير وما

بعده لما استعمل في معنى حرفي محتاج الى الغير شبه بذلك الحرف في الافتقار واقتضى ذلك الشبه بناءه

لكن لزوم الاضافة مانعه من ذلك واعرب بالاصل فاما اذا نوى معنى المضاف اليه فقط لعدل تلك

الالفاظ عليه دلالة اللفظ على معنى في غيره وتشبه الحرف من وجه اخر فقوي به الشبه الاول ورفع

مانعه فصارت مبنية واما في الاحوال الثلثة الاخر فلا لانه اما ان لا معنى يدل عليه او كان ويدل

عليه نفس لفظ ذلك المعنى واما الاصل فانما يكون مرجحا عند فقد ما يقتضي نقيض مقتضاه واقول

الجواب ان المضاف اليه في المنسي غير منوي بخصوصه منوي بعمومه كما حققنا سابقا اذ لا يتصور معاني

تلك الالفاظ الا بتصور ما تضاف اليها بعمومه فيرد ههنا ما يرد في اي فافهم **قوله** وكذا اذا نوى

لفظه دون معناه الاحتمالات العقلية في الغير واشباهه بحسب المضاف اليه ستة واحد منها غير موجود

وهو نيته لفظه دون معناه والبواقي موجودة فقول الشارح اذا نوى اه المشعر بهذا القسم لغير الموجود

معنا

اذا نوى لفظه عند نيته معناه

معناه على ان يكون دون بمعنى عند او اذا نوى لفظه دون معناه فقط وذلك كما ذكر المعنى مطلقا عند شرح قول المص واراد به المعنى فقط فافهم المراد في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله فساغ لى الشراب الخ اى كاد اغص بالماء الحميم قاله عبد الله بن يعرب كان له نار فادرك وساغ بالفارسية كوارا شد واغص من الغصة وهو بالفارسية كلو كير شدن والحميم بمعنى البارد والحار والمراد هنا الاول وروى بدل الحميم الفرات اى السائغ العذب قوله ومن قبل نادى الخ اخره فما عطفت مولى عليه العواطف المراد بالمولى ابن العم وهو بدل من ها عليه قدم للضرورة اى نادى قبل ذلك اليوم كل ابن عم قرابته وخرج حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب نازلة منزلة به فما رحم عليه احد منهم ولا اجاب لدعائه الراحمون وروى بدل مولى يوما قوله ولم يك لقاؤك هذا بعض من بيت هو هكذا اذا انا لم اؤمن عليك ولم يكن ؛ لقاؤك الا من وراء وراء ؛ لم اؤمن اى لم اطمئن ووراء وراء كانه من قبيل سلطان السلاطين وتاكيد محجب حجابه قبل يمكن ان يكون جزاؤه امرا محذوفا اى فسخ اعتقادى عنك قوله وانبت فوق الخ اوله ولقد سددت عليك كل ثنية السنية طريقة العقبة والخطاب لجرير والبيت فى هجوه قوله كجلمود صخرة الخ اوله مكر مفر مقبل مدبر معا قاله امرؤ القيس الكندى مكر بكسر الميم لما يسبق فى الكر وكذا مفر لما يسبق بالفرار وهما صفتان للمجرور فى البيت السابق يعنى اذا استقبلته حسن واذا استدبرته حسن والجلمود كعصفور الصخرة الملساء وحطه اى حدره والسيل الماء السائل من المطر والباقى ظاهر قوله فى الاعراب اى الرفع والنصب لا غير قوله وغيرها وهو الافراد والتثنية والجمع باقسامها الستة والتنكير دون التعريف لامتناع تنكير المضاف اليه مع تعريف المضاف واقسام الخلافة يرتقى الى مائة وخمسة وعشرين لانها اما فى امر واحد من هذه الامور وهذا احد عشر قسما واما فى امرين وهذا ثمانية وثلثون قسما ثمانية عشر للاعراب مع كل من التسعة الباقية واربعة عشر للتذكير والتانيث مع السبعة الباقية وستة لاقسام الافراد وفرعيه مع التنكير واما فى ثلثة امور وهذا اثنان وخمسون اربعة وعشرون للاعراب مع التذكير والتانيث مع كل من الاقسام الستة للافراد وفرعيه اربعة للاعراب مع التذكير

والتانيث مع التنكير واثنى عشر للاعراب مع الاقسام الستة مع التنكير واثنى عشر للتذكير والتانيث
مع الاقسام الستة مع التنكير واما في اربعة امور وهو اربعة وعشرون واكتفى الشارح عن امثلتها
بسبعة امثلة الاولان للاعراب بدليل ظهوره في لفظ المضاف اليه والثالث والرابع للتذكير
والتانيث بدليل عود الضمير والخامس لخلافة المثنى عن المفرد في الافراد بدليل افراد الخبر
وللسادس احتمالان الاول ان يكون المضاف المحذوف بعد اسم الاشارة فالمثال لخلافة المؤنث
عن المذكر في التذكير بدليل عود الضمير والثاني ان يكون بعد الفعل فالمثال لخلافة المفرد المؤنث
عن الجمع المذكر في كلا وصفيه وهذا احسن واظهر والسابع للتنكير بدليل وقوعه حالا فان المثل وامثاله
لا يعرف بالاضافة الى المعرفة قوله اي بدل شكر رزقكم وقيل اي رزق لسانكم التكذيب فلا
شاهد فيه قوله يسقون من ورد البريص اه يسقون بصيغة المجهول والسقي قد يتعدى بمن
الى المفعول الثاني نحو قوله تعالى ويسقى من ماء صديد فقوله من ورد بكسر الواو وسكون الراء
الماء الوارد عليه الناس او على الناس مفعوله الثاني وكان البريص اسم لمكان ذلك الورد وعليهم
متعلق بالورد لتضمنه معنى الورود او بالوارد المقدر الحال عن الورد ونسبة الورد الى كل من الناس
والماء على سبيل الحقيقة لكون كل منهما متحركا الا ان الاول اشهر ويردي لحذف المضاف تابع للورد
ويصفق بفتح الفاء المشددة وضم القاف اي يختلط ويمتزج والرحيق الشراب الخالص والسلسل ما
سهل دخوله في الحلق لعذوبته وصفائه قوله والمسك من ردانها نافحة اخره على ما في بعض الكتب
المعتبرة هكذا والورد من اثوابها فائحة اردان جمع ردن بالضم وهو اصل الكم الذي يصيبه العرف والورد
بفتح الواو بالفارسية كل ونفح وفاح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفارسية وزيد قوله اكل امرئ
اه اي المرء ليس بمرء للصورة بل من كان لحسن السيرة والخصال السنية والنار ليست بنار لصورة النار بل نار
لو طبخ بها الطبيخ لقرى الزوار وتوقد كتنزل اصله اي تتوقد بالتائين اي تشتعل فقوله نار بالجر اي
كل نار قوله ذلك المضاف فاعل فصل قوله ترك يوما نفسك اه هذا نثر الردي بالكسر مقصورا بمعنى الهلاك
اي ان لم تمنع نفسك من هواها فتفعل ما شاءت سعت في هلاكها قوله هل انتم تاركوا لي صاحبي

هذا

هذا رواية قوله كناحت يوما اه اوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي الفاء متعلق بما سبقه ورشني
كيعني من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمراد به ههنا اصلح حالي ولا اكونن مجزوم محلا جوابا
للامر والواو في ومدحتي بمعنى مع والمدحة المدح وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلم والناحت بالفارسية
تراشنده والصخرة الحجر والعسيل كقتيل ما يزيل به العطار غبار اجناسه وهو بالفارسية جاروب
عطاران والمعنى صلح حالي بخير حتى اذا مدحت نفسي اثرت مدحتي في النفوس او احدثت ما
امدحها عليه في نفسي ولو اكن كمن نحت الحجر بالعسيل في عدم الاثر والفائدة قوله ما ان وجدنا ام
الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثاني ومن طب متقدير دواء كتب الطب في زيادة من
او بتقدير دواء من كتب الطب عدم زيادتها مفعول اول ومتعلق بمتعلق المفعول الاول لقوله
وجدنا ولا عدمنا اي وجدنا دائما لان نفي النفي اثبات والقهر الغلبة والوجد بالفتح العشق
والصب بكسر الصاد وتشديد الباء العاشق وهو نائب فاعل للقهر واضيف اليه بتوسط فاعله
في البين وفيه اشكالان الاول تقديم الفاعل على العامل الثاني ان الفاعل ما قام به الحدث
لا نفس الحدث والجواب عن الاول جوازه في الضرورة وعن الثاني بان الصب الصا في عشقه قوله اه
انجب ايام والداه اه انجب فعل ماض اي ولد ولدا نجيبا والداه اياما هي وقت نجل الوالدين
ذلك الولد والنجل بالنون والجيم النسل اي وقت صيراه نسلا فنعم نجل نجلاه ذلك الولد قوله
تسقي امتياحا اه اخره كما تضمن ماء المزنة الرصف فاعل تسقي عائد لام عمرو المذكور قبل
والامتياح الاستياك اي عند استياكها او حال كونها مسوكة والندى بفتح النون مقصورا
بالفارسية نم وهو مفعول ثان لتسقي ومضاف الى ريقتها اي ماء الفم بتوسط المسواك الذي
هو مفعول اول لتسقي وماء المزنة مفعول التضمن والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع صفة وهي
حجارة مرصوف بعضها الى بعض اي موضوع عليه وماء الرصف رق واصفى قوله كما خط الكتاب
اه تمامه يقارب او يزيل خط بالخاء المعجمة ماض مجهول اي رسم هذه الدار كما كتب كتاب بيد يهودي
يوما يقارب نقوشه او يتباعد ووجه الشبه الاندراس والتفرق وخص اليهودي بجعل خطه

بانه من قبيل جد جده
صديق

مخصوص بالمدح
صديق

به لان خطه اشبه بالاندراس من ساير الخطوط وقيل لانه من اهل الكتاب في بزيل كبيع من الزيل
بسكون اليا الابعاد والافناء **قوله** من ابن ابي شيخ اه اولم نجوت وقد بل المرادي بسيفه قاله
معاوية بن ابي سفيان لعنهما الله حين نجى من الموت وقد ضربه الخارجي في قتل علي عليه السلام بغضر به
ابن ملجم المرادي الخارجي في بلد كوفان والمراد بالاباطح مكة ونواحيها اذ ابو طالب عليه السلم كان
من اعيان اهلها واشراف ساكنيها **قوله** كان برزونا اه البرزون فرس ليس ابواه عربيين وابا
عصا منادي بحذف حرف لندا قد فصل بين المضاف والمضاف اليه والباقي واضح **قوله** هما
خطتا اما اسار اه اخره واما دم والموت بالحر اجدر في الخطة بضم الخاء المعجمة الخصلة واسار بكسر
الهمزة الاسر والمراد بالدم سفكه اي القتل والحر بضم الحا المهملة وتشديد الراء مقابل العبد
واجدر اسم تفضيل اي احق من الاسر والمنة **قوله** خليل املك مني هذا بعض من بيت هو
هكذا خليل املك مني بالذي كسبت يدي ومالي فيما يعطي طمع لفظ ما في مالي نافية
او استفهامية انكارية وحذف لا يعطي للضرورة والباقي واضح **قوله** ثم اوي اه هذا بعض من
بيت هو هكذا اطوف ما اطوف ثم اوي الى امامه وبني لنقبع اوي اي رجع والنقبع بالفارسية
دوغ ترش يا اب شيرين **قوله** ولست بمدرك ما فات مني اه اللهف بالفارسية حسرت
خوردن وهو متعلق بمدرك اي ما ادرك ما فات مني بالتحسر او بقول ليت كذا ليت كذا ولا
بقول لو ان كذا كان كذا **قوله** اودي بني هذا جزء من بيت هو هكذا اودي بني واعقبوني حسرة
لعبد الرقاد وعبرة ما تقلع: اودي اي هلك وبني اصله بنون فاضيف فقلب فادغم واعقبوني اي
اورثوني والرقاد بالضم كالرقود بمعنى النوم والمراد رقاد البنين اي موتهم او رقادي اي غفلتي
عن مصائبهم وبعد الرقاد على هذا زمان التنبه وعبرة عطف على حسرة اي دمعا ولا تقلع اي لا
يزول تلك العبرة او كل من الحسرة والعبرة **قوله** سبقوا هوي هذا بعض من بيت هو هكذا سبقوا
هوي واعتنقوا الهواهم: فتخرموا ولكل جنب مصرع: وهذا البيت مع البيت الذي قبله من قصيدة
قالها ابو ذويب في مرثية خمسة من بنيه وقد هلكوا جميعا في طاعون والضمير في سبقوا للبنين

المذكورين

اعمال المصدر

المذكورين والمراد بقوله هوى موت الشاعر او بقاؤهم فان بقاء الاولاد مما يهوى به الاب وهذا
على ان يراد بسبقوا معنى تركوا وهواهم موتهم ولقا من احبوه واعنقوا بالنون اى جعلوا ايديهم فى
عنق ما يحبونه وتحرموا بالحاء المهملة ماض مجهول اى جعلهم الموت محترمين كاحترام المضيف للضيف
وقيل اى اخذوا واحد بعد واحد او بالخاء المعجمة اى هلكوا والمصرع السقوط ومصرع الجنب
كناية عن الموت **قوله** غير مضمر اى يكون اسما ظاهرا لا ضميرا مرجعه المصدر والمراد انه لم يكن محذوفا
بان كان مذكورا الا ان عمل المصدر المقدر ايضا ضعيف هذا لكن تمثيل الشارح للمضمر كالنص فى
ارادة المعنى الاول ويمكن حمله على المعنى الثانى بالقول بحذف المصدر فى المثال فيقال التقدير
وهو المحسن فافهم **قوله** ولا محدود بان يكون فيه تاء الوحدة **قوله** ولا مجموع عدم التعرض لنفى
التثنية اشعار بكون تثنية المصدر عاملا **قوله** ضعيف النكاية اه قد مر شرح هذا البيت فى باب
افعال القلوب **قوله** يحايى به اه يصف فى هذا البيت مسافرا معه ماء فيهم واحيى بالماء نفس راكب
عطشانا كاد يموت من العطش ويحايى بمعنى يحيى بالضم ويراى بالماء والجلد بالفتح وهو الرجل القوى
فاعله والحازم بالحاء المهملة والزاء المعجمة من لاحظ عاقبة الامور وضربة كفيه مصدر مضاف الى فاعله
والملا مقصورا هو التراب وهو مفعول المصدر ونفس راكب مفعول لقوله يحايى ولا يبعد ان يكون
المصدر مضافا الى المفعول بحذف الفاعل والملا منصوب بنزع الخافض اى ضربة الجلد كفيه على
الملا فتامل **قوله** تركته بملاحس اه جمع ملحس وهو بالفارسية ليسيدن يا مكان وزمان ليسيدن
قوله غير الجارى على الفعل المراد بالجريان ههنا صيرورة الشئ مشتقا منه لشئ اخر فالمصدر جار
على الفعل دون اسم المصدر وهذا الجريان اما منسوب الى معنى المشتق منه او الى لفظه لكن فى كليهما ا
المادة واما الجريان المستعمل فى اسم الفاعل والصفة المشبهة فهو بمعنى المطابقة والموازنة ولا يخفى عليك
ان الاولى تقدية الجريان بالمعنى الاول بفى دون على الا ان يقال المراد بالجريان هذا المعنى مع صحة
لصيرورته مفعولا مطلقا للفعل كما قيل حتى يحترز بذلك عن اسم المصدر والمصادر الجعلية كالقاذورة
فى تعريف المصدر العامل **قوله** ان كان غير علم اه هذا شرط لعمله الخلافى فبانتفاء الاول يصير

ضرب تم

الاهمال اتفاقيًا وبانتفاء الثاني يصير الاعمال اتفاقيا فلا يرد على قوله ومهيمنا فكالمصدق انه حكم

بوجود المشروط مع انتفاء شرطه قوله وبعد عطائك ای اولم اكفر بعد رد الموت عني اي اكفر

كفرانك وقد حيّيتني يا زفر وبعد عطائك باي مائة ابل فان الرتاع بالكسر الابل التي ترتع وكان

ذلك الشاعر قد اسروه ليقتلوه فانجاه زفر ورد عليهم ماله واعطاه مائة ابل من غنايم القوم

قوله اظلوم اي الهمزة حرف النداء وظلوم كثير الظلم وقيل الصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة

وهي اسم لام عمران ومصاب مصدر ميمي من الاصابة واهدى من الهدية وظلم خبر ان قوله كنع

ذي عنو حفو فاشين الظم ان قوله بعيد هذا وبذل مجهود مقل زين مصرع اخر لهذا المصرع المصر اعان

متقابلان من حيث المعنى فقوله بذل اي مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله باق على رفعه وقوله كنع

على عكس ذلك والمقل من يقل ماله والمجهود ما وقع في المشقة لاجل الفقر والزين الزينة والكاف

واقع موقع كذلك والشين بفتح الشين القبيح ويحتمل ان يكون الفقرتان نثرا لا نظما ولم يتعرض

لهما في كتب الشواهد قوله ورد بقوله نعم قيل من ان في الاية بدل بعض من الناس اذ اوله

ولله على الناس واختاره ابن هشام ونسبه الى المتم وقال الكسائي من شرطية مبتدأ وجوابه

محذوف اي من استطاع فليحج فلا يكون الاية نصا في الرد على البعض على انه لو كان من فاعلا لكان

المعنى انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وهذا باطل بالاتفاق قوله كحب يوم عاقل لهوا صبي

هذا مصرع ولم اظفر على تمامه وصبي اي لكونه صبيا فيكون مفعولا له ويحتمل ان يكون تمييزا قوله

مشي الهلوك اي اوله السالك الثغرة اليقظان سالكها السالك خبر بعد خبر لقوله انت في البيت

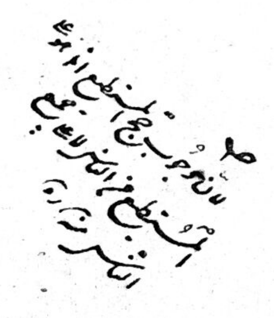
السابق والثغرة بالثاء المثلثة والغين المعجمة الطريق المرتفع الذي امامه خوف من الاعداء

واليقظان ضد النائم صفة للثغرة بحال متعلقها وهو السالك ومشي مصدر حذف فعله اي

يمشي والهلوك كتمود المراة الفاجرة والخيعل كجعفر بالخاء المعجمة والعين المهملة وفيما بينهما ياء

مثناة تحتانية مبتدأ خبره الظرف وهو قميص لا كم لها او قميص قصير الفضل بضم الفاء والضاد

المعجمة وهي اللابسة ثوب الخلوة وقيل هو الخيعل ولبس مستبين تحته ازار فعلى هذا هو صفة للخيعل لا للهلوك



ولا شاهد فيه قوله مخافة الافلاس اه اولقد كنت داينت بها حسانا داينت من المداينة وهو اعطا القرض واخذه وحسان كضراب اسم رجل والمخافة الخوف والافلاس الفقر واللبان المماطلة في اداء الدين يعني اني اعطيت القرض بها اي بذخيرتي وقينتي حسانا لزعمي انه غير مماطل في اداء الدين ولم اعط القرض لغيره خوفا من افلاسه والمماطلة في ادائه والحسان ان كان من الحسن فمنصرف وان كان من الحس بتشديد السين فممتنع قوله ليدل على فاعله اي ليدل بالتضمن على فاعل المصدر قوله اليه اي الى فاعل المصدر الذي هو فاعل ما صيغ ايضا قوله مقدما او مؤخرا الاحوال الاحوال الستة اما ان تكون باسرها لاسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمر ما كان اسما ظاهرا او ما كان ضميرا واما ما كان ملفوظا وما كان مقدرا وكان المراد هو الثاني وان كان يا باه ظاهر سياق ما ذكره في المصدر لان اسم الفاعل اذا كان ضميرا اي ضميرا مرجعه اسم الفاعل فهو كمصدر كان كذلك في الاهمال عن العمل ولو وقع عمله في الفصيح لقبل الحمل على حذف الفعل واما ان يكون الاحوال الاربعة احوال المفعول قوله في العمل وهو معمول اسم الفاعل والاخيران لفاعله وهو نفس اسم الفاعل والظاهر والمضمر نصبا بالمعنيين لكن الاول ارجح الحمل على المعنى الاول

قوله جاريا على صيغته الاصلية المراد بالصيغة ميزان اسم الفاعل قوله او معدولا عنها فيه اشارة الى ان صيغة اسم الفاعل من غير عدول لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغته قوله ان كان عن صيغة الى اخره عن صيغة متعلق بمعدول قدم للضرورة ومعدول مصدر ميمي وباؤه بمعنى مع متعلق بمقدر خبر لكان ثم اعلم ان الشرطين انما هما للمجموع نوعي عمل اسم الفاعل يعني الرفع والنصب لا لكل واحد منهما حتى يرد عليه ان عمل رفعه لا ينتفي بانتفاء الشرط الاول فان اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل في الفاعل اتفاقا قوله لا نحو اه قيل الصواب ان يقول بدلا للفظ في المعنى المعنى وان يقتصر عن قوله الفعل المدلول بدله بقولنا المضارع اما الاول فلان الغزل يوجب شبه معناه بالمضارع لا لفظه به ثابت مطلقا واما الثاني فللاختصار اقول مراده جعل الغزل علة للشبه اللفظي من حيث الدلالة الذي هو راجع الى الشبه المعنوي لا من حيث الموازنة كما توهمه

اعمال اسم الفاعل والمفعول

اذ شبه لفظه تم

المعترض وذكر التطويل المذكور للاشارة الى هذا باخصر وجه اذ تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية وانما جعل هذا الشبه لفظيا مع امكان جعله معنويا بالتصير معروض الشبه والعمل اى
العلة والمعلول شيئا واحدا فافهم قوله وقد يكون نعت محذوف عرفا اى عرف بخصوصه
والاعرف لكل وصف محذوفا لموصوف موصوف بعمومه فلا يرد عليه انه يقتضى ان يكون
تجويز الاخفش نحو ضارب زيد عمرو امرضيا للكل قوله فى كثرة اعلم ان المبالغة ازدياد بحسب الكيف
والكثرة ازدياد بحسب الكم وقد يستعمل كل منهما بمعنى الاخر والمتعلق قوله فى كثرة احتمالات الاول
ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة التى تدل عليها تلك الصيغ بواسطة الازدياد فى الكم
الثانى ان يكون بمعنى فى وقت كثير متعلقا بقوله بدل الثالث ان يكون متعلقا بالبديل
والمبدل منه ح اسم الفاعل المعتمد بما يدل على التكثير الرابع ان يكون متعلقا بالمستعملة
المقدرة وصفا لقوله فعال او مفعال او فعيل والاخير اظهر قوله انه لمنحار بوائكها المنحار من
نحر الابال كثيرا والبوائك جمع بائك وهو الابل الشابة الانثى قوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا
عدموا زادا فانك عاقر قاله ابو طالب والد على امير المؤمنين عليه السلم فى مرثية امية بن مغيرة
وقد كان خرج الى الشام فمات فى الطريق ونصل السيف طرفه الدقيق من جانب طوله وسوق
بضم السين وسكون الواو جمع ساق والعاقر بالفارسية پى كننده يعنى انت يا امية ضروب بسيفك
سوق سمان الابال والسمان بكسر السين جمع سمينة وهى بالفارسية فربه واذا عدم زاد الناس فانت
تعقر سمان الابال وكان الضرب فى العقر كناية عن نحرها والاطعام بها قوله اتانى انهم مزقون عرضى
اخره جحاش الكرملين له فديد مزقون بفتح الميم وكسر الراء المعجمة جمع مزق اى خارقون والعرض
الناموس وجحاش بتقديم الحاء المهملة المكسورة على الجيم جمع جحش بالكسر والسكون وهو ولد الحمار والكرملين
بالكسر اسم ماء فى جبل طى والفديد بالفاء الصوت اى هم عندى بمنزلة الجحاش التى تصوت عند كرملين
واضافة الجحاش الى كرملين لادنى ملابسة قوله القاتلين الملك الحلاحلا خير معد حسبا ونائلا
القاتلين منصوب بما فى البيت السابق والجلاجل بالجيمين او بالحائين المهملتين كبير القوم فوقهم والسيد زادوا

اى غفر بضمتين جمع غفور وكذا فخر جمع فخور يعنى ان لهم زيادة وفضيلة على غيرهم بسبب انهم غافرون
لقومهم ما صدر عنهم وليسوا بمتكبرين قوله ونصب الاسم عطف على التحويل وانما توقفت الاضافة
على التحويل والنصب لان هذا الاسم معمول الاسم المفعول ولا يضاف الوصف المتعدى اضافة
الى المعمول الا الى المفعول فمع فقدانه يجب ان يكون بدله ما يشبه به قوله على التشبيه اى على
التشبيه بالمفعول قيل هذا اذا كان الاسم معرفة واما اذا كان نكرة فعلى التميز اقول لا يضاف اسم
المفعول الى هذا الاسم الا اذا كان معرفة قوله كمحمود المقاصد الورع الورع بكسر الراء صفة مشبهة
وهو مبتدا خبره قوله محمود المقاصد قوله والولاية المراد بها التصرف فى الامور قوله ونفر نفارا
اى النفار بالفارسية كوچ كردن والشراد بالفارسية رميدن قوله سفارة السفارة اصلاح امور الناس
وجعل الشخص رسولا قوله وجزل جزالة الجزالة الصيرورة الامر تاما ومحكما وبمعنى العظمة وسيلان
الكلام والامتلاء قوله وبلج اى البلجة بالضم والفتح الضوء والبهجة بالفتح الحسن والسرور وشبع بفتحتين
ضد الجوع قوله كقدس التقديس الى قوله اقامة هذا المجموع كلام مشتمل على بعض مصادر المزيد فيه
فقوله اجمال من يجمل لفظ من فيه بفتح الميم لا بالكسر اضيف اليه اجمال والتقدير ذلك كما فى قولك
قدس الله فلا يرد ان المثال غير مطابق للمثل له ولا يحتاج الى ان يقال حذف تنوين اجمال للضرورة ولا فعال
فى هذه الامثلة كلها بصيغة الامر الا ان بعضها ماض كما توهم ثم ان الشيخ كان جعل بعض هذه الابواب ذا
مثالين اشارة الى انه قد اتحد وزن مصدر افراد كل باب منها وان اختلف وزان مصادر مجردات
تلك الافراد وذلك الاختلاف ظاهر فى مجرد ما سوى تدحرج وتلملم واما فيهما فلان المصدر السماعى فى
مجرد تلملم جاء الملام بفتح الدال مع الكسر ولم يجئ فى مجرد تدحرج الادحراج بالكسر قوله واحرنجم احرنجاما
اكتفى فى هذا الباب بمثال واحد لان هذا الباب من المضاعف لا يكاد يوجد بخلاف تفعلل والملحقات
به متحدة معه فى المبنى بخلاف دحرج قوله ونزى تنزيا هذا كما وقع فى الشعر وهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا تنزى بضم التاء وفاعلها عايد الى امراة والتنزيه التحريك والشهلة بفتح الشين
العجوزة شبه بذلك المرأة اذا جذبت بهما الدلو لتخرج من البئر بيدى امراة ترقص صبيا قوله كاخرة

[illegible]

تغليب اسم الفاعل على اسم المفعول

آه لنوع من لبس الخمار والعمامة والقميص قوله هذا باب ابنية اسماء الفاعلين اقول عبارة المتن ابنية
اسماء الفاعلين وما قبلها وبعدها عبارة الش قيل قوله وفيه ابنية اسماء المفعولين نص في ان الش
قرء الفاعلين بصيغة الجمع والصواب انه بصيغة التثنية بحمل اسم الفاعل على اعم منه ومن الفاعل
الصفة المشبهة وتسمية اسم المفعول اسما فاعلا ثم تثنيتهما تغليبا ليطابق العنوان المعنون بر لئلا
يلزم جمع غير العلم العاقل بالواو والنون ولم يقل اسم الفاعلين بصيغة المفرد واردة الجنس للتنبيه
على كثرة او ان كل منهما اقول الحق انه بصيغة الجمع لكن بعد تغليبين الاول تغليب اسم الفاعل على الصفة
المشبهة الثاني تغليب الفاعل العاقل على الفاعل الذي لا يكون عاقلا ولم يقصد باسماء الفاعلين
ما يشمل اسم المفعول لما نذكر بعيد هذا ولهذا ذكره الش من عند نفسه فان قلت اسم الفاعل مركب
اضافي وقد سبق ان المركب الاضافي لا يجمع هذا الجمع قلنا ما جمع هذا الجمع ههنا هو المضاف اليه
لا المركب وبينهما فرق فافهم قوله وفيه ابنية اسماء المفعولين لم يقل واسماء المفعولين مع كونه اخصر اشارة
الى ان المص ذكر ابنيتها في ضمن ابنية اسماء الفاعلين بالتبع تنبيها على ان ابنية اسماء الفاعلين اهم
اهم بان يذكر ومما يدل على ذلك انه قدم بيان ابنية الصفة المشبهة التي لم يذكره ومما يدل على ذلك انه قدم
بيان ابنية الصفة المشبهة التي لم يذكر عملها بعد على بيان ابنية اسم المفعول الذي ذكر عمله عقيب عمل اسم الفاعل
فتنبه قوله فهو فاعل اذا اقول كان المتعارف بينهم عند ارادة ان يقولوا ان الوصف من الفعل الفلان
هو الفلان صدروا هذا الوصف بلفظ هو ان كان غير اسم مفعول وبلفظ ذاك ان كان اسم مفعول
فيقولون ضرب فهو ضارب وذاك مضروب ولا بد ههنا من بيان نكتتين الاولى نكتة ادخال الفاء على لفظ
هو وبيان المرجع والمشار اليه فقيل انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع او المشار اليه اسم الفاعل واسم
المفعول اي اذا ثبت ان ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلا وقيل الفاء للتفريع والمرجع او المشار اليه
فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية الثانية نكتة اختصاص
الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي انما حكم عليه بالضارب مثلا ذات ذات صفة
ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التميز فكانهما متحدتان فناسب ان

يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضروب
مثلا هو ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة
في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة الموضوعة للاشارة الى الذات والصفة هذا ما ظهر لي
في هذا المقام قوله اي سائل يقال غذ الماء والدم اي جرى وسال ومصدره الغذ وهي بالذال
المعجمة قوله نحو اشر يقال فلان اشر اي كثير الفرح قوله وثانيها فعل الظ ان فعل وفعل بمعنى
المفعول من المجازات الشائعة واصلهما موضوعان للمعنى المصدري كالخلق والقسم قوله بعد تقدير
اه الظرف متعلق بقوله جرا وبقوله استحسن قوله فخرج بما ذكره اه اعلم ان استحسان جر الفاعل غير
متحقق في اسم الفاعل المتعدي وكذا في اسم الفاعل اللازم بعد تقدير التحويل واما فيه قبل تقدير
التحويل فمتحقق لا يفهم من كلام الشارح ههنا فاخرج الاول من تقييد المص والثالث مما ذكره نفسه وكانه
لم يتعرض لاخراج الثاني لعدم وجوده قوله زيد كاتب ابوه ان اراد بالكاتب ما ثبت له الكتابة بالفعل
فهو اسم فاعل متعد خارج عن كلام المص وان اراد به ما ثبت له ملكة الكتابة فلا معنى لاخراجه لانه صفة
مشبهة اللهم الا ان يريد بالكاتب ما يقابل الشاعر او بمعنى موقع الكتابة مع قطع النظر عن تعلقه بمفعول
قوله واستحسان جر الفاعل اه اشارة الى جواب اعتراض اورده ابن الناظم على هذا التعريف وحاصل
اعتراضه ان العلم بذلك الاستحسان موقوف على العلم بكون الصفة المشبهة فلو عكس دار وحاصل الجواب
ان العلم بهذا الاستحسان لا يتوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل بمحض النظر الى المعنى
اقول يمكن استنباط هذا الجواب من كلام المص بجعل قوله معنى تمييزا لنسبة قوله استحسن لا للفاعل ثم
لا يخفى عليك ان دراك هذا الاستحسان بالنظر الى المعنى بعد تقدير التحويل في الصفة وقبله في اسم
الفاعل لا بعد مجرد ادعا ظاهر فتفطن قوله هنا على التشبيه اي في هذا المثال الذي هي فيه
معرفة قوله ذا سببيه قد تقدم معنى ذلك عنا في اول باب الاشتغال فارجع اليه قوله وهو
المتنازع فيه اي هو معمول تنازع فيه الافعال الثلثة اي قوله ارفع وانصب وجر قوله لكن هذا
ضعيف اعلم ان مسايل الصفة المشبهة على ما ذكره المص ست وثلثون مسئلة وهي على ما قرره الشارح على اربعة

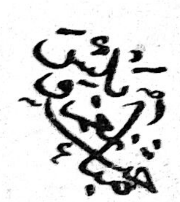
اعمال الصفة المشبهة

اقسام ضعيف وقبيح وممتنع وحسن اما وجه الضعف فاحد الامرين الاول نصب الصفة المجردة من ال المعمول المعرفة ومنشا ذلك ان الصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعف شبهها بالفعل وذلك سبب لئلا يعمل العمل المجازى المحتاج الى قوة العامل وذلك النصب على التشبيه بالمفعول واما اذا كانت مصحوبة لال الموصولة كما هو الحق عندنا وعند الثم باول الصفة بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها فقويت مشابهتها بالفعل فعملت عمل المجازى ايضا بلا ضعف وكذا اذا كانت مجردة وعملت النصب في المعمول النكرة فان النصب على التميز وهو عمل حقيقى يمكن ان يعمله كل عامل قويا او ضعيفا وذلك الوجه موجود فى اربع مسايل الثانى جر الصفة المجردة عن ال المضاف الى ضمير الموصوف والمضاف الى المضاف الى ضميره ومنشا الضعف فى هذا مشابهته ضا باضافة الشى الى نفسه لان المضاف الى الشى بواسطة مضاف واحد او اكثر ينسب الى ذلك المضاف اليه البتة فكانه اضيف اليه ايضا ومصداق ذلك المضاف اليه متحد مع مصداق الصفة المجردة عن ال المضاف الى الضمير بواسطة او بواسطتين وهذا القسم موجود فى مسئلتين واما اذا كانت مصحوبة لال فالمضاف اليه الاخير جزء لمصداق الصفة لا عينه لكنه ممتنع لما سنذكره والمشابهة لاضافة الشى الى نفسه وان لم يكن بمنزلة اضافة الشى الى نفسه فى الامتناع الا انه ضعيف جدا واما وجه القبح فهو خلو الصفة وما بعدها عن ما يربط بالموصوف والرابط فى الصفة هو الضمير لا غيره وفيما بعده اما الضمير او اللام المشار به الى الموصوف كالضمير وذلك فى اربع مسايل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة عن التخفيف وعن التخلص عن حذف الرابط وعن العمل المجازى كما فى بعض صور اضافتها الى معمولها وذلك ايضا فى ربعة مسايل واما وجه الحسن فهذا خلو المسئلة عن وجه الضعف والقبح والامتناع وذلك موجود فى اثنين وعشرين مسئلة فاحفظها قوله لا يبخس اى لا ينقص من الحق فان البخس هو النقص عن الحق قوله واها لليلى اه قد تقدم شرح هذا البيت مفصلا فى باب اعراب الاسماء الستة قوله حال لكونه لم يجعل الظرف متعلقا بانطق ترجيحا للمستقر على اللغو واشارة الى ان تاخر افعل عن لفظ ما بالوضع



لا بالنطق فقط قوله النكرة احتراز عن قول من يقول انها موصولة ما بعدها صلتها وخبرها محذوف
وهو شيء عظيم والمراد بالنكرة النكرة التامة اي الموصوفة بوصف مقدر وقيل ما استفهامية
وهذا احسن المذاهب لكن القايل به نادر ولهذا لم يتعرض له كثير من النحاة واحتمل كونه موصوفة
ناقصة على ان يكون ما بعده صفته وخبره محذوف فله اربعة احتمالات كونه نكرة تامة وناقصة
واستفهامية وموصولة قوله ان ردت اه اشارة الى ان الامر بالنطق مشروط بوجود التعجب
وارادة اظهاره ولهذا لم يجعل قوله تعجبا مفعولا له او حالا قوله وهو خبرية بحسب ظاهر المعنى
والا فالتعجب من الانشائيات قوله قبل فاعل احتراز عن قول من يقول انه مفعول والباء للتعدية
والفاعل مضمر فيه عايد الى المصدر المستفاد منه والمعنى على الاول من قولنا احسن بزيد
صار زيد ذا حسن شديد وعلى الثاني جعل الحسن زيدا ذا حسن شديد وليعلم ان ما افعله
وافعل به على المذهب الثاني مبنيان على اسناد الفعل الى المصدر فان ما مطلقا عبارة
عما اشتق منه الفعل ومعنى قولنا ما احسن زيدا حسن احسنه قوله لازمة لكن قد يحذف
من ان كما يجيء في قول الشاعر واحبب الينا ان يكون المقدما قوله وابقاء صيغة التعجب لما كان
لما كان المتعجب منه حقيقة في التعجب بالاصالة ما استفيد من الفعل والمراد ههنا معروضه تجاوزا
فيه بهذا القول على ذلك لئلا يتوهم ان المستباح حذف نفس الفعل قوله يضح هذا بالضاد
المعجمة من الوضوح والى هذا اشار بقوله لا يلتبس فان الوضوح كانه ضد الالتباس قوله
جزى الله اه قاله مولانا امير المؤمنين عليه السلام وربيعة مفعول لقوله جزى والعفر
الشخص كل عضو او فرجه بخصوصه عن المعاصي الكرم هنا بمعنى النجابة ومبدأ الاعطاء والله اعلم قوله
قدما اي ابدا قوله اي نفذ بالذال المعجمة اي المراد بالحتم المعنى التضمني قوله وهما نظيرا اه
الاول نظير ليس وعسى والثاني نظير هب وتعلم قوله من فعل لم يبين ما يخالف الفعل لعدم
صوغ التعجب منه قياسا بالتعجب بالاتفاق بخلاف ساير المخالفات فان التعجب مصوغ منها ولو
بالخلاف والاختلاف قوله نحو مات وفني ان كان المراد بالموت زهوق الروح من اجزاء

البدن فلا شك انه دفعي لا يتحقق الا في الان ولا يقبل الفضل والنقصان وان كان المراد به ما
يركب من زهوقها عن كل عضو من البدن فلا يخفى انه تدريجي يقبل ذلك كما وكيفا وكذا ما
بمعنى الزوال قوله في كونه على افعل لم يقل في دلالته على اللون والعيب والحلي لان شيئا لا يدل
على العيب والحلي ولان مطلق العيب لا يجئ وصفه على افعل بل لا قاعدة له قوله نحو عنيت
بحاجتك قد مر ان المراد بالعناية جعل الشخص ذا قصد وهو من فعل الله تعالى فلا يستعمل لغيره
الا مجهولا فالمراد بالملازم الملازم الاضافي ومن جعلها بمعنى صيرورة الشخص ذا قصد فقد جعلها
معلوما وسيجئ مثل هذا في اخر هذا الكتاب قوله واعظم بما ضرب لفظ ما مصدرية اي بضربه
قوله ومثل ابن الناظم اه قد عرفت الحال في التعجب من الموت وامثاله لكن صوغ الفعل من نفس
الموت غير واقع البتة ولو اريد التعجب منه فبالخلاف ثم اقول يمكن التعجب عن الموت بحسب الكم بنحو
قولنا ما اكثر موت قبيلة فلان قوله بما افجع موته هذا من الفجع كالوجع بمعنى صيرورة الشئ
ذا مصيبة او ذا غم او ذا الم ووجع والظاهر ان المراد هو المعنى الاخير قوله وقال ابن هشام اه ثم قال
ابن هشام اما على ان معنى الموت زهوق الروح من اجزاء البدن كما سبق او على ان التعجب انما كان
على سبيل المخالفة فالمفعول هو المتعجب منه حقيقة والتعجب في هذا المثال انما هو في تفجع الموت
لا من نفسه لا يتأتى التعجب في نحو ما اشد دحرجته انما هو في شدته ايضا لا في نفسه كما نقول شدة الدحرجة
مرتبة من مراتب الدحرجة قوله ما اذرعها هذا مشتق من الذراع كالعطار كما اشار اليه الشارح ولا
يستعمل للذراع فعل حتى ينسب اشتقاقه اليه فهذا مما يخالف الصوغ عن الفعل قوله وما اخصره
هذا بالخاء المعجمة والصاد المهملة قوله وقال نبي المسلمين اه قاله عباس بن مرداس وهو من المؤلفة
قلوبهم والمعنى واضح قوله فالبصريون اه وجه قول البصريين على زعم ابن عصفور تصدير الجملتين
بالفعل ووجه قول الكسائي على زعمه هو انهما في الاصل وان كانتا جملتين الا انهما بعد ذلك
وضعتا لانشاء المدح والذم وحكي فيهما اعرابهما السابق على الوضع فصارتا اسميتين فكونهما جملتين



باعتبار هذا الوضع لكن لا يخفى ان مراد الكسائي لو كان ذلك لكان التعبير عنهما بالجملتين الفعليتين احسن لان اثبات صفة لموصوف معبر عنه بلفظ ينبغي ان يكون من حيث استحقاقه للتعبير عنه بهذا اللفظ وقيل مراد البصريين على زعم ابن عصفور ان المخصوص خبر لمحذوف فقولنا نعم الرجل زيد مثلا جملة فعلية ومراد الكسائي على زعمه ان المخصوص مبتدا مؤخر ما قبله خبره فيكون القول المذكور جملة اسمية وهذا خطا لان الكلام في نعم الرجل فقط لا في نعم الرجل زيد **قوله** رافعان اسمين تثنية الاسمين باعتبار توزيعهما على الفعلين لا باعتبار كونهما معا لكل واحد من الفعلين لان الكلام في الفاعل ولان رفع المخصوص ليس بالفعلين **قوله** ونعم ابن اخت القوم هذا بعض من بيت هو هكذا ونعم ابن اخت القوم غير مكذب : زهير حسام مفرد من حمائل قاله ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم والفا للعطف ويروى بالواو وغير مكذب حال والمكذب اسم مفعول وزهير مخصوص بالمدح وهو اسم رجل وحسام اي سيف وهو صفته معنى وكذا قوله مفرد بالفتح اي مفرق والحمائل جمع حمالة بالكسر وهي بالفارسية بند شمشير **قوله** وجمع بمنزلة الافعال المفيدة للاضافة كالجمع والتفريق والقرب والبعد ينبغي ان يجعل المتحرك من المضافين فاعلها والمضاف الاخر مفعولا لها اذا كان المتحرك احدهما فقط واما اذا كان كلاهما متحركين ولم يكن احد منهما متحركا بل يوجدان معا بالاضافة المذكورة فلم يذكر لهذه الافعال فاعل بل يكتفي بتقييدها بالبين على ان يكون ظرفا والمعنى وقع الجمع والتفريق ونحوهما هذا بحسب الحقيقة واما عند ارادة المجاز فقد يتخلف عن ذلك ولما كان كلام المص هذا من القسم الرابع قدر الش لفظ البين **قوله** والتغلبيون بئس الفحل قال جرير يهجو اخطل وهو من بني تغلب وهم من نصارى العرب بقرب الروم والمراد بالفحل رجالهم وبالام نسائهم والزلاء جمع الزلاء اللاصقة العجز خفيفة الالية والمنطيق مبالغة من النطق والمراد به ههنا المراة التي وضعت شيئا من القطن ونحوه على اليتيها ليراها الناس سمينة الالية فيرغبون بها وهذا من داب فواحش العرب **قوله** ولقد علمت بان دين محمد قاله ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى واضح وهذا مما يصرح باسلامه **قوله** نعم ما يقول الفاضل ان كان ما معرفة نا قصة اي موصولة فالتقدير نعم ما يقوله

المراد بقوله صفة هو قوله الفعليتين وبقوله لموصوف هو مصداق الجملتين وبقوله بلفظ هو لفظ الجملتين وبالضمير في قوله استحقاقه للموصوف منه

قول الفاضل او مقوله وان كانت تامة اى موصوفة بوصف مقدر فالجملة التى بعدها قامت
مقام المخصوص والمعنى نعم شئ حسن يقوله الفاضل اى قوله او مقوله **قوله** محذوف اى لا منوى
قوله هو او مشعر بها كان قوله مشعر مشعرا بان العلم فى المثال ونحوه ليس مخصوصا بل مشعر به
مع ان مخصوص قد رد قوله هو لدفع هذا الاشعار **قوله** ولك ان تقول اه يعنى ان حذف وجه الشبه
فى المتن يشعر بعموم وعمومه يقتضى ان يكون شاملا بئس فى الاختلاف فى الفعلية وان
تشلب منه وتسال عنه مع ان لظم عدم الخلاف فى فعليته ساء **قوله** الى خلاف قايل اه هذا اما
بالاضافة اى خلاف شخص قايل واما بالتوصيف على ان يكون نسبة القول الى الخلاف بجوز ثم
وجه الخلاف سماع استعمال ملك لثلثة فى المدح او الذم من غير تغيير حركة اصلها وكان الماتن
لم يعبأ بهذا الاستعمال فحكم بالاطلاق **قوله** وحكمها لم ينقل فى احكامها لعدم مماثلته له فى جميع
الاحكام **قوله** يا حبذا جبل اه احزه على وجدت فى بعض النسخ الغير المعتبرة فانه جنة ما فوق جنات
قوله فحبذا ربا اه ما قبله باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا قاله عبد الله بن رواحة
الانصارى وبدينا اى ابتدانا والمعنى واضح **قوله** وقيل جملته اى مجموع حب وذا **قوله** غلب
جانب الاسمية اى صار الكل اسما تغليبا لاشرف الاجزاء على الاخر **قوله** لما تقدم من صدرية
اى غلب الفعل على الاسم دون العكس لتقدمه عليه من حيث الترتيب فى العمل او موصولة اى لما
تقدم من التركيب **قوله** الاجداء اه الملا الارض والتراب فى مرخم مية وهى اسم امراة ذى
الرمة وميا اصله مى ادخلت فيه الف الاطلاق **قوله** بضباهى المثل المثل كلام يستعمل فى ما يشابه
المعنى الاصل كثيرا اما من غير تغيير فى لفظه وان غير المعنى ولا له على تشبيه ما يشابه بالمعنى الاصلى وقد
مر هذا انفا **قوله** فى الصيف ضيعت اللبن ضيعت بصيغة المؤنث وهذا يمثل به لمن افسد امرا
قد علم انه فى مظان العسا اه الا ذى الصحاح هذا المثل فى الاصل خوطبت به امراة كانت تحت رجل
موسر فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل مملوق فبعثت الى زوجها الاول تستميحه فقال لها هذا
هذا انتهى اقول الموسر الغنى والمملوق الفقير والاستماحة طلب الاعطا ولفظ الصيف فى هذا

المثل

المثل بتقديري والمثل في الالسن انه يذكرني وايضا المثل اللبن بفتحتين ومعناه بالفارسيه

شير ويحتمل ان يكون بكسر الاول وفتح الثاني جمع لبنة وهي بالفارسيه خشت ومراد هذا الرجل

من هذا الكلام العذر لمنعه ان يعطيها شيئا والكلام اما محمول على المعنى الحقيقي في هذا الاول او

المجازي فافهم قيل رجل طلق رجل طلق امراته في الصيف ثم ارسلت اليه احدا تطلب عن زوجه

قدرا من اللبن فاجابها الزوج بهذا الكلام قوله وهذا علة الخ جعل الفاء في قوله فهو للتعليل

لا للتفريع فان قلت لا مضاهاة الا بعدم العدل فلو عكس دار قلت المراد بقوله يضاهي المثلا

يراد ان يضاهي المثلا او بما لم يجعله نفس المثل لانه بدون المخصوص ناقص بل لانه مستعمل في معنا

الحقيقي لا احد اجزائه في بعض الاوقات قوله لما ذكره وهو المضاهات للمثل قوله على

امراة متعلق بالحال عن فاعل وقع اي مبينا لا بالحال عن فاعل رفع اي بانها لكونه فاعلا على

تقدير انجراره بالبا ايضا قوله وحب بها مقتولة او لم فقلت قتلوها عنكم بمزاجها مفعول

اقتلوها للخمر وقتل الخمر مزجها بالما والبا في قوله بمزاجها للالة او للبيان قوله وحب بها اه اي

نعم الخمر المقتولة حين القتل يعني ان حسنها يزول اذا مضى على قتله زمان قوله وشذ هو اقمن به

لانه مشتق من القمن كالكتف والقمين بمعنى الحقيق وليس لهما فعل قوله واخصر وجه شذوذه انه

من اختصر المزيد فيه قوله التي لابتدا الغاية لان وصف المفضل عليه جعل مبدا للزيادة

المستفادة من افعل فان وصف المفضل لم يتصف بالزيادة عند كونه دون وصف المفضل عليه

او مثله فاذا جاوز المماثلة اتصف بالزيادة قوله ولست بالاكثر منهم حصى اخره وانما العزة للكاثر

التاء للخطاب والحصى العدد او الكاثر من له كثرة من القبايل والاقوام قوله الناقص والاشج

اعدلا بني مروان اراد بالناقص عبد الملك بن مروان لنقصه ارزاق الجند وبالاشج عمر بن عبد

العزيز لشجة وجهه دابة من ضربها اياه او لشجة وجهه من اسقاط دابته اياه على الارض قوله ولا يكاد

يستعمل فان قلت ذكر الفعل بعد لفظ لا يكاد تاكيد لنفي الفعل فمعنى لا يكاد يستعمل البتة وهو منافي

لقوله وما جاء الخ قلت هذا انما يكون اذا كان مدلول المضارع المنفي نفي الفعل مع احتمال مرجوح لثبوته

تفضيل اسم

لا يستعمل

كما يؤيده تاكيد بالنون وغيره واما اذا كان مدلوله نفى الفعل من غير احتمال ثبوته كما يؤيده
ما قيل انه لاستمرار النفى فتوسيط يكاد سلب للتاكيد المستفاد منه ولعل بناءه ههنا على الثانى
فتامل **قوله** بل ما او زودت منه اه هذا بعض من بيت هو هكذا فقالت لنا اهلا وسهلا
وزودت جنى النخل بل ما زودت منه اطيب قاله الفرزدق واهلا وسهلا منصوبان على تقدير
اتيت اهلا اى لا اجانب ومكانا ما هو لا اى لا خرابا واتيت مكانا سهلا لا مكانا حزنا والتزويد
اخذ الزاد والجنى مجنى النخل اى ثمرتها واو بمعنى بل والباقى واضح **قوله** لما ذكرنا هو حديث الاضافة
قوله وجاء الفصل اى بغير الاجنبى والمراد بغير الاجنبى المعمول والتميز من المعمولات وكذا اذا
اريد بغير الاجنبى السببى فان مسافى قول الشاعر بمعنى مساله **قوله** لا كلة من اقط اه هذا رجز
فى ذم طبيخ سماه العجام كالاجوش واللام للتاكيد والاكلة كاللقمة وزنا ومعنى والاقط كتمر بالفارسية
كشك والحشا جمع حشبة بالحاء المهملة كعشبة ومن بين بيانات اى من قذاذ بيانات فلفظ القذاذ
بعدها بيان لها والقذاذ جمع قذ بضم القاف وتشديد الذال المعجمة وهى جمع قذ على وزن
افعل وهو السهم الذى لا ريش عليه وخشن بضم الخاء المعجمة كقفل جمع اخشن بمعنى الخشن **قوله** ان
صلح احلاله اه اقول كثرة عمل اسم التفضيل فى الاسم الظاهر مشروط بامكان احلاله محل الفعل واحلال
المذكور مشروط بخمسة شروط الاول وقوعه فى حيز النفى الثانى ان يكون له فى اللفظ صاحبان
متغايران بحسب المعنى قد توسط هو بينهما واسند الى اولهما لفظا والى الاخر معنى الثالث ان يكون
فاعله اجنبيا من وجه سببيا من وجه اخر الرابع ان يكون ركناه المفضل والمفضل عليه واحدا بالذات
الخامس ان يكون ذلك الواحد متعددا بالاعتبار اى كان مفضلا باضافته الى الصاحب الاول
ومفضلا عليه باضافته الى غيره ومال الشروط الثلثة الاخيرة الى شرط واحد هو كون الركنين
واحدا بالذات متعددا بالاعتبار ووجه الاشتراط اما بالاول فيتعلق النفى بزيادة الوصف
لكونها قيدا ويبقى اصل الوصف الذى هو جزء لمعنى الفعل فيزيد شبهه به واما بالثانى فليقوى فى
العمل بالاعتماد اللفظى ويمكن كون الاسم الظاهر فاعلا له واما بالثالث فليضعف مقتضى التفضيلية

نعم نصدق انه ليس فيه الاستعمال
الاستعمال الا استعمال
فاذ ليس يجوز بعض الاستعمال
انه ليس الاستعمال منه

الموجبة لضعف شبهه بالفعل وهو التغاير وبما قررنا ظهر التوفيق بين قول من قال باشتراط
كون معموله اجنبيا وبين قول من قال باشتراط كونه سببيا **قوله** والاصل ان يقع اه يعني ان ذكر
هذا الفاعل الظ على نوعين اصل وخلاف اصل والمراد الظ من كل منهما احتمالات ثلثة الاول ان
الاصل وقوعه بين الضميرين لفظا او تقديرا وخلافه هو وقوعه بعد الضمير فقط فعلى هذا
قوله والاصل الى قوله ومما جاء بيان للاصل وما بعده بيان لخلافه الثاني ان الاصل وقوعه بين
الضميرين لفظا وخلافه او وقوعه بينهما تقديرا او وقوعه بعد الضمير فقط وعلى هذا يكون
الفرعان الكائنان لمثال الكحل داخلين في خلاف الاصل الثالث ان الاصل اي اصل ما له الضمير
هو وقوعه بين ذينك الضميرين لفظا وخلافه ما له الضميران ولم يقع بينهما لفظا فمثال الكحل
مع فرعيه بيان للاصل وخلافه وقوله ومما جاء اه بيان لما ليس له الضميران والظ ان له ايضا اصلا
وخلاف اصل يعلم بالمقايسة الا ان استعمال اصله اقل من استعمال الاصل الاول **قوله** ومما جاء من
كلامهم ما احد احسن اه اي من خلاف الاصل الذي جاء من كلامهم ما دخل من على ذي المحل ولم يدخل قبل
الحذف على الضمير بل دخل على مصدر اسم التفضيل مضافا الى المنسوب الى ذي المحل كما هو شان هذا
القسم **قوله** واما قوله تعالى اه هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان القول بان افعل لا يعمل في المفعول
باطل لان حيث في قوله تعالى هذا مفعول به والا لكان ظرفا وظرفيته مستلزمة لمظروفية اعلميته تعالى
للمكان مع انها عين ذاتها المقدسة عن مثال ذلك تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومحصل الجواب انه مفعول به
اما على الحقيقة لكن لعامل يدل عليه اعلم وقد حذف بقرينته واما على التوسع لنفس اعلم لان الممنوع
عمل افعل في الاول واما في الثاني فجائز باعتبار اصله الذي هو الظرف والفرق بين ذينك المفعولين
ان الاول مما استعمل في الموضوع له والثاني مما استعمل في جزء الموضوع له والاول من خواص الظرف
المتصرف الموضوع لاعم من الظرفية والثاني من خواص الظرف ينبغي ان يستعمل في الظرفية اما لعدم
تصرفه كما في حيث ولا قتضاء خصوص المقام كما في قوله تعالى مالك يوم الدين لكنه لم يستعمل فيها لمانع
كلزوم اضافة اسم الفاعل الى الظرف او كون علم الله مظروفا او غير ذلك فالتوسع ههنا من التوسع

فى المعمولية بحيث يشمل معموليته اخرى ثم ان ذكر الله اعلم عقيب قوله واما قوله تعالى مما لا يخلو

عن لطف اذ كما انه يحتمل ان يكون جزءا من مقول القول فكذلك يحتمل ان يكون جملة مستانفة اوردت

بيانا لعدم الاعتناء بالتوجيه المذكور اى كونه حيث مفعولا به لفعل مقدر دل عليه اعلم وهذا

الكلام شايع الاستعمال فيما اذا وجه كلام الله ورسوله والائمة بما خطر ببال الموجه وعلى هذا

فمقول القول هو قوله حيث يجعل **قوله** على ان حيث الخ فلا يمكن كونه مفعولا به على الحقيقة **قوله** وانه

لا يتوسع الخ فلا يمكن كونه مفعولا به على السعة فى كلا النصبين كلام فتدبر **قوله** والظاهر اقرارها

الخ المراد من الظرفية المجازية نوع اخر من التوسع فى الظرف الذى هو التوسع فى المغنى بحيث يشمل ما

يشبهه فان نفوذ العلم فى الشىء امر غير محسوس لكنه يشبه الحلول المحسوس المعتبر فى الظرف فافهم **قوله** وتضمن

اعلم معنى الخ وذلك لان علمه تعالى انما يتصور حلوله فى الاشياء الاستلزام للنفوذ فيها **قوله** اى هو انفذ

العلم اشارة الى ان اسم التفضيل ههنا بمعنى اسم الفاعل اذ لم ينفذ علم احد فى هذا المفعول حتى يصير

علمه تعالى انفذ فيه **قوله** بمعنى اى بمعنى واحد وكذا الصفة وهذا بحسب الاصطلاح واما فى اللغة

فالوصف فعل الواصف والصفة حال الموصوف والنعت ايضا فعل الواصف لكن يشترط فيه ان يكون

بامر مادح وجودى وبكون الموصوف حيا والوصف غير مشترط بذلك **قوله** اربعة اشياء اشارة

الى ان قسمة التابع الى ما ذكره المص من قسمة الشىء الى جميع اقسامه بجعل عطف البيان داخلا فى قوله عطف

لا الى بعض اقسامه بجعله خارجا **قوله** اى تال الاشارة الى ان التابع كما انه تابع فى الاعراب فكذلك تابع

فى التلفظ ايضا **قوله** متم اى مقصود منه الاتمام **قوله** اى مكمل فسره به لان الاتمام قد ينسب الى ما لا

جزء له ولو بعد الاتمام يعنى ان الاتمام قد يطلق على ايجاد البسيط وليس بمراد ههنا لكن هذا ايضا

يرجع الى نوع من التركيب **قوله** متبوعه اى ما اراد المتكلم بما سبق فان المتكلم اذا اراد بقوله زيد زيد

العالم مثلا فلا يتم مراده من قوله زيد الا بان يتبعه العالم وليس المراد بالاتمام اتمامه بعلامة مطلقا

حتى يحتاج الى حمله على الاتمام الاضافى وسيجىء عن المص ما يدل على ما ذكرنا **قوله** يخرج منه عطف النسق

والبدل اذ لو كانا متممين نحو جاءنى زيد علمه او زيد وعلمه لم يقصد منهما اتمام ما سبق **قوله** بوسمه

مبحث افعل

اي

اى بواسطة بيان علامته فقط لا بواسطة بيان ذاته فقط او مع علامته كما فى التوكيد المبين

قوله ويلحق به اى بما ذكر من التخصيص او الايضاح ووجه الالحاق ان الاوصاف المذكورة مثل

ان يعلم المخاطب بها للتخصيص ان كان موصوفها نكرة وللايضاح ان كان معرفة كما ان يعد العلم

بها للمدح او للذم او للترحم او للتاكيد فان قلت هذا العلم مناف لقولهم الاخبار بعد العلم

بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار قلت العلم المعتبر فى مطلق الوصف ما يحصل

التنبيه به بنفس ذكر الموصوف او بذكر صفة له والمعتبر فى الوصف للمدح وشبهه ما يحصل التنبيه

به بمحض ذكر الموصوف كما يشهد بذلك قوله تع لا تتخذوا الهين اثنين على القول بالوصفية قوله

او يرحم عليه الظ انه من باب التفعل وفاعله الحقيقى هو السامع واسناده الى الوصف مجاز والضمير

المجرور للموصوف لكن الحق انه مجهول من المجرد او من التفعيل والمستتر فيه عائد الى الموصوف والضمير

المجرور للوصف من قبيل رحمت زيدا على فقره وذلك لان مفعول الترحم المجرور بعلى هو الذات لا

الاوصاف يشهد بذلك ما ورد فى الدعاء وترحم على محمد وآل محمد قوله لا تتخذوا الهين اثنين قيل هذا

بدل كل لعدم اشتراط بدل الكل ان يكون متحدا مع المبدل فى المفهوم بل فى المصداق فمن حكم انه بدل البعض

متمسكا بان مفهومه بعض من مفهوم الهين فقد اخطأ قوله فى التعريف والتنكير اى فى وقت ثبوت

احدهما للمنعوت او نفيه وفى وقت ارادة اثبات احدهما للنعت وكذا الفقرة الاتية والظ حملهما على المعنى

الاول بدليل انه لم يقل الفقرة الاتية به وذلك لقلة مؤنته قوله اى عند ثبوتهما اذ لم يبق التوحيد

والتذكير على ظاهرهما وهو جعل المتبوع واحدا ومذكرا لان كون الوصف كالفعل مقارن لثبوت

ذلك اى لبقائه لا لاثباته اى احداثه فافهم قوله فان رفعه اقول ما رفع الضمير المذكور على نوعين

الاول ما يكون فعلا للموصوف والثانى ان يكون فعلا لمتعلقه وح يكون المتعلق بدلا من

الضمير المستتر قوله فى التثنية والجمع ترك الافراد لان موافقته معرفة لازم مطلقا من غير شرط

اذا افراد الفاعل مع عدم افراد عامله غير معقول وكذا ترك التذكير فيهما يجئ لمثل ما ذكرنا قوله

والظاهر اذا الضمير البارز اذ لم يقل والا فلا مع انه اخصر اشارة ان للوصف قسما اخر لا يرفع شيئا

وهو يوافق المتبوع فيهما نحو هذا الرجل قائم وجائني رجل ذو مال فان قلت مفهوم الشرط
الموجب يدل على خروج هذا القسم ما يوافق الموصوف فكيف تحكم بالدخول فيه قلت هذا القسم
لابد وان يكون داخلا فى احد القسمين ويدل الاول بمفهومه على خروجه منه والثانى بمنطوقه على
الخروج من الثانى ودلالة المنطوق مقدم على دلالة المفهوم فى الاعتبار عند التعارض فتامل
قوله الا فعلى التفصيل السابق اى ان لم يرفع ضميرا مستترا بان رفع ضميرا بارزا او اسما ظاهرا
كما سبق قوله كابنين برين الخ الكاف متعلق بما سبقه وبرين بكسر الاول بمعنى محسنين وشجاه
شجى كخشى اى حزين ومرلهما اما اسم مفعول الافعال بحذف الهمزة او اسم مكان من الثلاثى المجرد
مع الهمزة والمراد به على التقديرين هو الوجه قوله ولقد امر على اللئيم الخ اخره واعف ثم اقول
ما يعنينى وقيل فضيت ثمة قلت لا يعنينى قال رجل من بنى سلول ومن اشتهر بين الافواه ان قائله
فاطمة عليها السلام بنت النبى صلعم والظاهر انه لا اصل له واذا كان شاعر هذا البيت معاصرا لها او
مقدما عليها فيحتمل انها قراها مرة فى موقع فاشتهر انه منها واللئيم الدنى الاصل والشحيح النفس
والسب بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة بالفارسية دشنام دادن واعف اى حفظت
لسانى عن جوابه وجزاءه بالمثل ولا يعنينى اى لا يقصدنى ويحتمل ان يكون الجملة حالا عن اللئيم اذ
اللئيم وان كان فى المعنى كالنكرة الا انه يجرى عليه احكام المعارف فلا شاهد فى البيت قوله جاؤا
بمذق هل رايت الذئب قط اوله حتى اذا جن الظلام واختلط قيل قائله العجاج ولم يثبت وبالجملة
يصف به قوما اضافوه واطالوا عليه ثم اتوه بلبن مخلوط بالماء حتى ان لونه فى العشبة يشبه لون الذئب
والمذق بالذال المعجمة كضرب هو اللبن الذى مزج بالماء حتى يقل بياضه من كثرة الماء وجن الظلام
اى ستر الظلمة الاشياء عن العيون واختلط اى اختلط بنور النهار قوله على تقدير مضاف وهو ذو
وما بمعناه واحترز بذلك عما اذا كان نفسه وصفا بان يكون بمعنى الفاعل او المفعول فلم يلتزم فيه
ذلك لانه صالح لرفع الضمير المستتر الموجب للمطابقة فان تلك الصلاحية باعتبار المعنى دون اللفظ
فالتزموا لذلك اى لكون المصدر وصفا بتقدير المضاف وليس المصدر نائبا عنه حالا محله لان ذلك

في المنسي وهذا المضاف منوي ويحتمل ان يكون اللام للتعدية ولفظ ذلك اشارة الى المصدر وهذا
اقرب **قوله** ونعت غير واحد اذا ما هذا البيت معنيا لان فاعل اختلف اما عائد الى النعت والمراد
بالاختلاف الاختلاف في المعنى واما عائد الى غير الواحد والمراد به الاختلاف في الاعراب والتعريف
والتنكير والعمل ولما كان البيت المتصل به مشعرا ببعض ما افاده المعنى الثاني حمله الشارح على
المعنى الاول حيث نسب الاختلاف الى المعنى **قوله** وهو المثنى والمجموع احترز بذلك عما اذا كان
متعددا بغير التثنية والجمع كالعطف وغيره فانه لا يجوز فيه الاتباع مطلقا الا بالعطف ولا
بغيره الا اذا اتحد الكل في التعريف والتنكير وكان تعدده بالعطف **قوله** ولا يكون الا متعددا
اي لا يكون النعت الا متعددا بالتعدد التشخصي فهما اما واحدان او متعددان او المنعوت واحد
والنعت متعدد واما العكس فغير متصور **قوله** بغير استثنا اي بغير استثنا نوع من ذلك
وفرد من ذلك النعتين عن هذا الحكم **قوله** وان نعوت كثرت اقول النعوت المتكثرة على اربعة
اقسام لان المنعوت اما ان يفتقر الى الكل في التعيين او يستغني عن الكل او يفتقر الى البعض المعين
او الى بعض ما وقد ذكر المص احكام الثلثة الاول فاما حكم الاخير فكالثالث الا ان كلا من
الابعاض المتبادلة تصلح للقطع والاتباع معا فافهم **قوله** كلها مفعول لاحد الفعلين لا تاكيد للضمير
المجرور وقوله بعضها مفعول لما بعده والجملة عطف على الجملة الاولى ويحتمل ان يكون كلها مفعولا
للفعل اللاحق وقوله او بعضها عطفا عليه ويكون هذه الجملة بدلا من سابقتها وهي قوله اقطع
وكان هذا هو الاقرب **قوله** معلنا حال عن فاعل وقطع البعض وطريق الاعلان ان يقطع الى اعراب
مخالف لاعراب المتبوع اذا امكن الوفاق ليتميز التابع عن المقطوع ولك ان تجعله حالا عن القطع
المطلق فافهم **قوله** ان كان معينا به اي ببعض لا بالبعض المقطوع ففيه نوع استخدام **قوله** دون
غيره اي ان كان معينا ببعض دون بعض واحترز به عن القسم الرابع الذي ذكرنا **قوله** فلم اعط شيئا
ولم امنع او لو قد كنت في الحرب اذ اندر : تدرع على وزن المضارع المجهول من الثلاثي وكانه منقول
منه ايضا الى العدة والقوة على دفع الاعدا وفعلا المجد مجهولان ولولا تقدير الصفة لتناقض

مبحث التاكيد

الفعلان قوله تابع يقصد اه المقصود من التاكيد على ما ذكره دفع واحد من اربعة امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحمله المتكلم على السهو او التجوز او عدم ارادة الشمول في المتبوع والاول حاصل من التاكيد اللفظي والبواقي حاصلة من التاكيد المعنوي وقد عبر الشارح عن البواقي بقوله كون المتبوع على ظاهره فالتعريف للتاكيد المعنوي الذي هو الاصل في التاكيد قوله يقتضي التقرير فقد يطلق التقرير على رفع الامر الاول ويجعل فائدة للتاكيد اللفظي وهو الانسب لان المتبادر من التقرير ان يكون عند عدم قرار المقصود لاغيره في ذهن السامع لا عند قرار غيره فيه قوله اي مثنى خصص غير الواحد بالمثنى مع ان الجمع ايضا كذلك لتختص المسئلة بامر بديع قوله وهو دون الجمع لهذا الكلام معنيان الاول ان يعود الضمير الى المتبوع اي يجوز ان تاتي بالنفس والعين مفردين والحال ان متبوعهما غير الجمع اي يكون تثنية او مفردا الثاني ان يعود الى الاتيان المفهوم من قوله ان تاتي ولفظ دون بمعنى الادون اي يجوز ان تاتي بهما مفردين وهذا الاتيان ادون من اتيانهما جمعا والمقصود انما هو الثاني وفرع على هذا قوله وهو دون الافراد ويجب ان يراد من الافراد على المعنى الاول كما يراد من الجمع المجموع على ذلك الا ان ارادة المجموع من الجمع اشيع من ارادة المفرد من الافراد قوله كلهم جميعهم اه فيه تاكيدات ثلثة الاول لان للعموم الافرادي والثالث للعموم الاجزائي وبالنظر الدقيق الثلثة للعموم الاجزائي واما العموم الافرادي نحو الانسان حيوان ناطق كله الا ان القوم لم يعتبروا التركيب الاعتباري فجعلوا عموم مثل القوم والجموع عموما افراديا قوله ولا يؤكد بها قبله اي بان يكون كل مؤخرا عنها الا بان يكون التاكيد بالكل موجودا فهذا غير ما ذكره المص قوله اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا يجيء شرحه بعيد هذا قوله فله سلبه اجمع الحديث هكذا من قتل قتيلا فله سلبه اجمع والقتيل مجاز بالمشارفة اي من قتل امرا يسمى قتيلا بعد القتل والسلب بفتح السين واللام بمعنى المسلوب والمراد به ههنا الثياب المسلوبة عن القتيل في الجهاد قوله فابصع وابتع عطف بالفاء اشارة الى ان الثلثة الاخيرة ايضا مترتبة في الذكر ولا يجوز العدول عنه الا شذوذا كما صرح به بعد هذا قوله ثم ان النكرة اه كل معرفة قابل لان يؤكد ولو بالقوة بخلاف النكرة فان غير

المعنى

المفرد

محدودها

محدودها لا يقبله مطلقا فلم يفد توكيده فلا يرد ان تخصيص هذا الشرط بالنكرة مما لا وجه له فان
المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتاكيد ايضا قوله يا ليتني كنت الخ ذكر في الشواهد ان هذا البيت
اربعة مصاريع بهذا الترتيب يا ليتني كنت صبيا مرضعا ؛ تحملني الذلفاء حولا اكتعا ؛ اذا بكيت قبلتني
اربعا ؛ اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا ؛ والمصرع الرابع قد ذكره الشارح قبيل هذا والمرضع بصيغة اسم المفعول
والذلفاء بالذال المعجمة المفتوحة اسم محبوبته وقبلتني من التقبيل وهو بالفارسية بوسيدن واربعا
بالتنوين وظللت اي مضيت والمراد بالدهر بقية عمره وهو مفعول ظللت يعني في ذلك الوقت لما
لم يحصل مناي فينبغي ان امضي بقية عمري بالبكاء في جميعها قوله فبعد ان تؤكد المنفصل اي ان تؤكد
المنفصل بالنفس والعين اي المنفصل واسطة في الثبوت لتاكيد المتصل بهما او بعد ان تؤكد المنفصل
للمتصل ولا يلزم ان يكون المنفصل ح واسطة بل المفهوم تقدم احد التاكيدين على الاخر وعلى الاول
يكون المراد بقوله ان تؤكد تفعل التاكيد على الثاني تذكر التاكيد وما هو المتم بينهم من ان النفس
والعين ح تاكيد للمتصل الحمل على المعنى الثاني قوله وما من التاكيد الخ ما مبتدا ومن التاكيد بيان
له ولفظي خبر المبتدا وفاء هو لفظي والجملة صلة ما وجملة يجيء خبره قوله ادرجي درجي الفعلان اما
اما مؤنثان او مذكران والياء في الثاني على الثاني للاشباع والمقصود منه تاكيد الفعل وان
استلزمه تاكيد الفاعل فلا يرد عليه انه من تاكيد الجملة وقد مثل به لتاكيد المفرد قوله انت بالخير الخ
رايت في نسخة انا وله هكذا لبس غيرك خيره ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح يا من لست قلاه الخ
هذا من الهزج والتاء للمتكلم واقلاه متكلم اي ابغضه اي كان الله لنفعك على ذلك البعد مني قوله
اذا اكدته اي اكدته بالمتصل فان تاكيد المتصل بالمنفصل قد يسمى اعادة نظرا الى المعنى وكذلك
ما كان فاعله ضميرا متصلا فلا تعده الا مع ضميره كقولك درجا درجي وادرج ادرج قوله
وشذ الخ اي شذ لعدم الاعادة وانتفاء الاعادة في البيتين بانتفاء الاول والسالبة بانتفاء
الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة انتفاؤه بانتفاء الثاني ويستغرب عدما بانتفاء الاول
من عدم الاعادة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثاني ما اتصل بالاول حقيقة وكون الثاني فاصلا

بين الاول وما اتصل به لكنه لا يخلو عن بعد قوله حتى تراها وكان آخره اعناقها مشددات
بقرن: الضمير في تراها راجع الى المطى المذكور قبله والقرن بفتحتين حبل يشد به البعير قوله ولا
للمابهم اه قد مر شرح هذا البيت في باب حروف الجر قوله ومررت بك انت وحمل على ذلك قول
النبي صلى الله عليه وآله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وما خطر ببالي هو ان انت
مبتدأ خبره ما بعده وما مصدرية والمعنى انت كائن كثناء الذي اثنيت على نفسك اى مطابق له
في عدم التناهي ولست كثنائي عليك فان ثنائي ثناء متناه قاصر عن نعوتك اللامتناهية
التي تقتضي ثناء غير متناهية والمعنى انت كمدلول ثنائك على نفسك فان عظم الحمد بكل مرتبة يدل
على عظم المحمود بتلك المرتبة وتعدد طرفي التشبيه باعتبار تعدد المفهوم ويحتمل ان يكون ما
اسمية بتقدير ضمير على كلا المعنيين فافهم قوله في ان حقيقة القصد اى قصد المتكلم فانه اذا اريد
بزيد زيد المسمى بابي عبد الله فلا ينكشف قصده الا بذكر العطف كما مر في النعت قوله وغير ذلك
المراد بالغير التأنيث والتثنية والجمع والاعراب والتعريف والتنكير لا الثلثة الاول فقط نعم لو خص
الغير بما سوى الاعراب مما ذكرنا لكان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله في اول التوابع
يتبع في الاعراب الاسما الاول قوله نحو سقي شربا حليبا اى مشروبا فان قلت الحليب وصف فانه
بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان قلت اصله كما قلت لكن غلب عليه الاسمية وجعل اسما للبن فصار
جامدا قوله للقياس الشبهي بل الاولوي لقول لا بد في القياس والتشبيه ان يكون وجه الشبه في
المشبه به اشهر من ثبوته في المشبه سواء كان اقوى من ثبوته في المشبه او مساويا معه او اضعف فعلى
الاولين القياس هو القياس الشبهي وعلى الاخير هو القياس الاولوي كما فيما نحن فيه فان جواز كون
عطف البيان مع متبوعه معرفة اشهر وجواز كونهما نكرتين اقوى لان النكرة احوج الى البيان قوله
لقائل يا نصر نصر نصرا اوله اني واسطار سطرن سطرا قيل قائله رؤبة وقيل الرواية في الثاني
بالضاد المعجمة وفي الباقيين بالمهملة فالاول هو نصر بن سيار امير خراسان والثاني حاجب بن نصر
والثالث مصدر المحذوف اى نصر نصرا فلا شاهد فيه لان الثاني من عطف النسق او بدل الغلط وعلى

عطف بيان

كون

ذكر العطف بالحروف

كون الثلثة بالمهملة فقيل الثانى تاكيد لفظى والثالث مصدر للدعا كسقيا ورعيا وقيل يجوز
ان يكون الثانى عطف بيان او بدلا والثالث عطف بيان لا بدلا لان القافية بالنصب فالاول
مضموم لا محالة والثانى مرفوع او منصوب او مضموم والثالث منصوب لا غير واسطار جمع سطر
وواوه للقسم والباقى واضح قوله انا ابن التارك البكرى بشر اخره عليه الطير ترقبه وقوعا قاله
المرار الاسدى وبشر هو بشر بن عمرو وقد جرح ولم يعلم جارحه فقال المرار انا ابن الذى
ترك المنسوب الى بكر وهو بشر بن عمرو بحالة الجرح بحيث ينتظر الطيور ان يموت عن قريب ويقعن
عليه وياكلن لحمه وعليه متعلق بوقوع مقدر قوله بكسر الباء فيكون وصفا لحرف وقوله
بحرف فى موضع الوصف لقوله تال والباء فيه للمصاحبة ومتعلق بتال والباء للالة ويمكن ان
يقرء بالفتح وصفا لقوله تال والظرف مثل ما سبق او متعلق بقوله متبع والباء للالة فافهم
قوله مطلقا اى بشرط عدم تقييده باللفظ فقط فهو قيد العدم والعطف اللفظى التشريك
فى الاعراب والمعنوى التشريك فى الحكم قوله لا معنى اشارة الى ان المراد باللفظ ليس ما يقابل
التقدير او المحل كما هو الشايع قوله فاعطف بواو هذا ليس باجماعى كما توهم بعض النحاة اذ من
الكوفيين من ذهب الى انه للترتيب ويرد عليهم قوله تعالى حاكيا عن منكرى البعث ما هى الا حياتنا
الدنيا نموت ونحيى فان المراد بالحيوة فى قوله نحيى هنا الحيوة الاولى لا الثانية والا لكان اقرار
بالبعث وصار منافيا للحصر واجابوا عن هذه الاية بان المراد موت الاباء وولادة الابناء ولا
يخفى ما فيه وايضا يرد عليهم الايتان المذكورتان فى الشرح فان اجابوا بان المراد الوحى والايجاد
فى عالم الامر فلا يخفى نشؤه كما يظهر بالتامل ومما يرد عليهم ولا يمكنهم الفرار عنه نحو اصطف
هذا وابنى قوله او مصاحبا موافقا اى مقارنا حكمه حكم المتبوع متحدا حكمه حكمه قوله وعلى هذا
اخصص اى اخصص الحكم المذكور بها ثانيا اياه على هذا اى على اختصاص عطف المصاحب الموافق
اياها فالمبنى عليه اختصاص العطف المذكور بها لا نفس العطف ولم يعلم من السابق الا نفس العطف
فلا موقع لهذا فافهم قوله ما يقتضى الاشتراك اى سواء كان الاقتضاء لذاته كالاصطفاف او

لنوعه كالتخاصم فتمثيل الشارح اشارة الى هذا قوله باتصال وتعقيب بيانية للتخصيص كما هو الظاهر
اذ الترتيب عدم المصاحبة وهو يعم الاتصال والمهلة ويحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان
يكون اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانفصال ومهلة وليعلم ان المراد بالاتصال والانفصال
ما يعد في العرف كذلك وذلك يختلف بحسب المقامات فقد يكون اتصال في مقام انفصالا
في اخر وبالعكس وكذا المراد بالترتيب عم من الزماني وغيره فلا اشكال في شيء من الامثلة فتنبه
قوله واما قوله ثم دفع لما يرد على التعقيب قوله وقوله ثم دفع لما يرد على الاتصال قوله
ولكن بانفصال لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل ما ذكر اولا رفع بذلك قوله جرى في الانابيب
الطرف فهو بكسر الطاء المهملة وسكون الراء كذلك الفرس الكريم كهز الرمح المنسوب الى امراة مسماة
بالردينة والعجاج الغبار وهذا كناية عن شدة حربه وفاعل جرى عائد الى مصدر محذوف اي هزا
جرى في الانابيب وهي جمع انبوبة وهي القصبة ولا شك ان الهز يعرض للقصب والرمح دفعة واحدة
من غير مهلة وتراخ قوله فيغضب به ان اريد بخلوه عن العائد خلوه عن عائد يكون نظيرا لما في
المتبوع فلا نسلم اشتراط ذلك وان اريد خلوه عن مطلق العائد فممنوع لجواز ان يكون التقدير
فيغضب به منه اي من طيرانه وكثيرا ما يحذف العائد المجرور بالحرف كما مر فالحق ان المعطوف
باي حرف كان كالمعطوف عليه في المعمولية الخاصة ونحوها ككونه صلة قوله لاشعارها بالسببية
اي وان لم يكن مرادا في بعض الاوقات فان التعليل من حيث الافادة لا من حيث الارادة ثم السببية المفادة
بان يكون ما قبل الفاء سببا لما بعد قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله قاله ابو مروان النحوي في
قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه والصحيفة الكتاب الذي لقاها في النهر والغ
بالقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه المعاتب بقتله قوله ولا يكون المعطوف
اه ليس مرادهم بالغاية نهاية المعطوف عليه بحسب نفسه كالراس والذنب مثلا ولا نهايته بحسب
عروض الحكم بل مرادهم بها ما من شانه ان يتصف بالحكم بعد سائر الاجزاء سواء اتصف به كذلك
ام لا نعم يلزم ان يكون ممتازة عن سائر الاجزاء بكونه اقوى منها او اضعف وهذا معنى قوله دفعة

ثم اضطرب اوله كهز الرديني
تحت العجاج اهتز تحرك اي ...

ادخسة قوله فهزناكم الى قوله حتى بنينا الاصاغر هذا بيت مشتمل على مثالى الوفعة والخسة ولذا ذكره بتمامه والكماة كسؤال جمع كمى بالتشديد كبغى وهو الشجاع والباقى واضح وينبغى ان يقرا لفظكم وانتم فى هذا البيت بالواو محافظة على الوزن قوله فى عدم الترتيب اى الترتيب الخارجى واما الترتيب الذهنى على نحو ما ذكره فمما يدل عليه البتة قوله وام باتصال اى ام المنصف باتصال ولم يقل ام المتصلة ليوافق قوله لمصر بعد ذلك وبانقطاع قوله بعد همزة التسوية ام وهمزة التسوية لا تدخلان الا على الجملتين وهما اما اسميتان او فعليتان او مختلفتان ولذلك مثل بثلثة امثلة واما ام هذه وهمزة الاستفهام فاما ان يدخلا على المفردين المحكوم بهما او عليهما او على الجملتين المبتدئين بالمحكوم عليه والمبتدأة اوليهما بالمحكوم عليه والثانية بالمحكوم به او كلتيهما بالمحكوم به ولذلك مثل بخمسة امثلة وفيه تامل فتامل قوله اموليناء ام هولان واقع اولا ولست بالى بعد فقدى مالكا النائى البعيد والباقى واضح قوله شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر اوله لعمرك ما ادرى ولو كنت داريا قاله الاسود بن يعفور التميمى والمعنى لعمرك قسمى انى ما ادرى وليتنى كنت داريا اى عالما اشعيث هو ابن سهم او ابن منقر والجملة فى موضع المفعول لاحد الفعلين ومفعول الفعل الاخر محذوف بقرينة المذكور وشعيث مختوم بالثاء المثلثة وتصحيفها بالموحدة غلط قوله فقمت للطيف مرتاعا الطيف بكسر الطاء المهملة رؤية المخيلات فى النوم والمرتاع الخائف وارقنى من التاريق اى الايقاظ من النوم فقلت اهى اى المحبوبة سرت اى جائت الى بالليل ام عادنى حلمها والحلم كالكتب ما يرى النائم فى نومه قوله بسبع رمين الجمر ام بثمان اوله لعمرك ما ادرى ولو كنت داريا فاعل رمين النسوة والجمر بفتح الجيم وسكون الميم حصا يرميها الحجاج بالمواضع الثلثة المعهودة فى المنى والباقى على قياس ما سبق من قوله لعمرك ما ادرى الخ قوله وبمعنى بل الفرق بين ام هذه وبين ام المتصلة من وجوه الاول ما هو بحسب المعنى وهو ظاهر الثانى ان هذه قد تقع بعد الخبر دون المتصلة الثالث ان شرط التردد فى هذه ما بعدها ونقيض ما بعدها وفى المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا تقع بعد همزة

بدا لى منها معصم حين جمرت
وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما ادرى وان كنت داريا

التسوية بخلاف المتصلة الخامس انها اذا كانت متصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما
يلى ام مثل ما يلى الاستفهام فى كونه مفردا وجملة بخلاف ما اذا كانت منقطعة **قوله** مع اقتضاء
الاستفهام اى مع دلالته على معنى الاستفهام لا مع اقتضاء مسبوقيته بالاستفهام بدليل انها
لما لا يقتضيه بالاية الاتية المسبوقة به **قوله** من تقدم احد الهمزتين اى همزة التسوية والاستفهام
المطلوب به وبام التعيين **قوله** وابهام الابهام اداء الكلام على وجه لم يصرح بالمطلوب سواء
كان المطلوب معلوما للسامع بالقرينة ام لا وله فوايد مثل ارخاء العنان والمساهلة للخصم كما
فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين والاحترام او غير ذلك **قوله** واشكك قد
يكون للتشكيك والفرق بينه وبين الابهام ان التشكيك احداث الشك فى قلب السامع بعد ان لم
يكن شاكا والابهام ابقائه على شكه ان كان شاكا **قوله** ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم آه قائلها
جرير فى مدح هشام بن عبد الملك وبرمت بكسر الراء اى حزنت وسئمت بهم وترى من الرأى فى
الامر فله مفعول واحد والعداد بفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والبا للاستعانة
اى الا باستعانة محاسب سريع العد قيلت بالتشديد للمبالغة ووجه الحزن اما كثرة مؤنته
وفقد مؤنتهم وقلة مؤنته ومداخله واما الاضرار بهم به من حيث اللسان ونحوه وقس على ذلك حال
ما فيه الرجاء **قوله** جاء الخلافة آه اخره كما اتى ربه موسى على قدر قاله جرير فى مدح عمر بن عبد
العزيز وفاعل جاء لعمر والخلافة مفعوله واذ ظرف بمعنى حين وكانت له قدرا اى كانت الخلافة له
مقدرا والكاف للتشبيه وما مصدرية اى جاء مجيئا كاتيان موسى ربه على قدر اى قرب ومنزلة
او مقدر **قوله** فى افادة القصد اى لا فى كونه حرف عطف **قوله** انكح آه قدره ليصير مثالا للتخيير فالمراد
بالنائبة اختها النائبة كما فى بعض النسخ بتقدير اختها والمراد امها او بنتها او نحو ذلك والاول اقرب
قوله يستغنى عن اما آه اى عن اما الثانية كما اقتضاه مثال الشرح قيل وكذا يستغنى عن الاول والثانية
معا باو نحو جاء زيد او عمرو واقول لا يخفى عليك ان المقام ما بعد وجود واحد من لفظى اما مقاما
لا اما الاخر فالكلام الخالى عنهما مطلقا ليس مقاما لهما حتى يصح القول بالاستغناء باو عنها **قوله** انها ض

بدارات فالرذوالومة ونهاض متكلم مجهول من هاض العظم اى كسره بعد الجبور وكل وجع بعد وجع
فهو هيض والبائى بدار للسببيه والمعنى نكسر نفرق اما بسبب دار خربت واما بموت اموات
وتقادم عهدها اى بعد بسبب مان معموريتها او المعنى انكسر قلبنا باحد من الامرين والم
من الالمام اى النزول قوله وعن اما بالا اى بالا بكسر الهمزة والتشديد على ان يكون مركبا من ان
الشرطيه ولا النافية المحذوف شرطها غالبا الا على ان يكون بمعنى اما معبرا عنها بقلب الميم المشددة
لاما قوله فاما ان تكون اداة الفا للعطف واما بالكسر للتفصيل والمضارع بمعنى الامر فى اعرف بالنصب عطفا
على ان تكون والغث بالغين المعجمة والثاء المثلثة ما يفسد الشحم والسمين ما يصلحه وفى الهذا يطلقان
على هزال البدن وسمنها والباقى واضح قوله وقد يستغنى عن ما هذا مع مثاله مشعر بان اما اصلها
ان ما قلب نونه ميما للادغام قوله وقد كذبتك نفسك اداة المعنى عدتك نفسك الامارة بالسوء
فاخلفت وغدها بمتابعتها واخلفها فاما تجزع جزعا واما تصبر صبرا جميلا قوله وقد يجئى اما
عارية عن الواو ولم يقل مع قلب ميمها يا كما فى مثاله لئلا يتوهم انه لازم للعراء فالاولى ان يقول بعد ذلك
وقد يبدل ميمها يا كما فى البيت قوله لا تفسدوا ابالكم اداة ابال كامال جمع ابل اى لا تفسد وها
فانها اما ان يعود نفعها الينا او اليكم قوله ما قام زيد لكن عمرو هذا عند ارباب المعانى لقصر
القلب وعند النحاة لقصد الافراد بان يعتقد المخاطب نفى الحكم عنهما الا بان يعتقد اثباته لهما معا
فانه مما لا قايل به قوله ولا نداء هذا مقول لقصر القلب وقد يقال لقصر الافراد لكن على عكس
ما ذكره لكن لانه مقول لمن اعتقد الاثبات للامرين لا النفى عنهما فافهم قوله ولا بداءة بيان
لتركيب قول المص ولا نداء لئلا يتوهم ان المراد من لا معنا والمعنى ولا تلا انداء او امرا واثباتا ومن العجايب ما قيل
فى هذا المقام من ان هذا الكلام تتمة لقوله وخالفه والمراد من لا معنا والمعنى خالف ابن سعدان فى
الاول فلا يتلو لفظ الا نداء ولا مبتدا خبره وقع بعد ما ينصب ما قبله على المفعولية يجوز بدا خاك
صاقائم لا عمرو فافهم قوله وبل كلكن اى فى الاستدراك قوله وانقل بها اداة هذا معنى قولهم بل
للاضراب فى هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بوقوعه بعد الاثبات ولهذا قال بعض الفضلاء فى هذا

المقام ان صرف الحكم فی المثبت ظ وكذا فی المنفی علی مذهب المبرد واما علی مذهب الجمهور ففيه
اشكال اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب مشتمل علی امرين صرف الحكم عن
السابق واثباته للاحق فقولهم بل للاضراب معناه انه مفيد له مطلقا سواء افاده بكلا جزئيه
ام لا بل افاد جزئه الاخير فقط وذلك عند افادة النفی للسابق بالجزء الاول الثانی ان المراد بالحكم
اعم من الاثبات والنفی والمراد بالاثبات للتابع اعم من اثبات المصروف عن المتبوع او غيره لكن
هذا الجواب انما يصح اذا كان المتبوع فی حكم المسكوت عنه واما اذا كان المراد بقاؤه علی ما كان
عليه من نفی او اثبات كما هو رای بعض فلا وهذا ظ قوله بينهما اشارة الی ان المراد بقوله فصل
او قع الفصل لا افصل المعطوف عن المعطوف عليه قوله ما لم يكن واب له لينا لا او له رجی
الاخيطل من سفاهة رايه قاله الجرير فی هجو اخطل وتصغير خطل المجرد لتحقيره واسم يكن يعود اليه
ای تمنی الاخطل لقلة عقله ما لم يكن بنا له ابوه ولا نفسه قوله سواء والعدم الحكاية برفع العدم
والمعنی مررت برجل سواء هو والعدم فی كونه غير منشا للاثر فلا يحتمل كونه مفعولا كما توهم قوله
لدی عطف ای لدی ارادة عطف علی ضمير خفض اذ لا يقال مررت بك وزيدا او لا ثم وبزيد
بل يقال اولا وبزيد وح لا يكون المعطوف عليه هو المجرور فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجار
والمجرور قوله شبيه بالتنوين ای الضمير المجرور شبيه به فی اتصاله انما باخر الكلمة وعدم استقلاله
بنفسه قوله ومعاقب له ای واقع موقعه فی اتمام الاسم كما فی غلامه بخلاف المرفوع والمنصوب لجواز
ان يجعل منفصلا فيستقل بنفسه ولعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للاسناد قوله وبان حق
المعطوفات ای المعطوف بالواو ولانصراف المطلق اليه والمعطوف بالواو واو وام واما وذلك
لعدم صحة احلال كل منهما محل الاخر فی العطف بغير ما ذكر قوله وضمير الجر لا يصلح عدم الصلاحية
اما من جهة المعطوف عليه كقولك له ولزيد مال اذ لو اخر لصار مجرورا منفصلا وهو غير موجود
واما من جهة المعطوف كرب رجل واخيه وجهه ظ واما من جهتهما معا كرب رجلا واخی عمرو
قوله ولانه لو كان الحلول لو اراد المستدل بالحلول كلا الجزئين فغاية الاعتراض رفع عموم

الكلي بعدم شموله الجزئي غير ما تكلم فيه لبطلان ذلك الجزئي وهذا لا يستلزم بطلان جزئي تكلم فيه

فتبصر مثل هجود بدجلا واخوته يدليم الاعتراض كلا من الاحتمالين فقول الاعتراض يصير مصادرة

على المطلوب ومنجرا الى الدور والصواب الاستدلال بهذا المثال ومثال الشارح على وجود المقتضى ومنع

المانع اجمالا ولا يبعد ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر قوله وايضا لنا السماع الكلام الى هنا لرفع المانع

وهذا لبيان وجود المقتضي وكلاهما معا مثبت للمطلوب فلفظ ايضا في موقعه اللهم الا ان يضم الى

ما يرفع به المانع اصالة الجواز او جعل ما ذكر في رد الدليل الثاني بيانا لوجود المقتضي ايضا

كما ذكرته سابقا فافهم قوله فما بك والامر اوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فربث

بالتشديد للخطاب والمعنى كدت اليوم تذكرنا بالهجو والشتم اى السب علينا فاذهب فان هذه

الامور من اهل هذا الزمان ومن اوضاعه غير غريب لسفالة رتبتهم وتربية الزمان للاسافل

دون الاعالي قوله فافطر كان المعنى فوصل الى حد الافطار وهو وصول المرض الى حد يضر

معه الصوم ووصول السفر الى شرائط القصر والقرينة على تقديره ان الجزاء لا يترتب على مطلق

المرض والسفر قوله فعدة اى فرمان صومه عدة من ايام اخر والجملة جزاء للشرط قوله تقيكم

الحر وقاية ذلك للبرد اظهر واكثر وهذا يقتضي ذكر البرد دون الحر الا ان الحر لما كان في الحرمين

وما والاهما اشد من البرد اورد كذلك والله اعلم قوله اكلت خبزا الظاهر ان العاطف المقدر

في هذا المثال هو الفاء وان امكن تقدير الواو ايضا فتدبر قوله اى وليسكن زوجك فان قلت

هذا يدل على انه من عطف الجملة وما سبق في العطف على الضمير المرفوع المتصل يدل على انه من

عطف المفرد وهما متنافيان قلت يمكن رفع التنافي بوجهين الاول ان بناء الحكمين على المذهبين

في مثل ذلك فان مذهب بعضهم انه من عطف المفرد معتذرا عن المفسدة بانه يغتفر في الثواني

ما لا يغتفر في الاوائل او بان العطف مقدم على الاسناد ثم بتغليب الحاضر على الغائب ثم يسند الثاني

ان ما سبق مبني وهذا مبني على الحقيقة فتنبه قوله ولم يجعل العطف هنا عامل المفعول لاجله

وهو قول المص دفعا للوهم فعبر اشارة الى ان المفعول له لتحصيل وعامله ما هو لازم لقول المص

وعطف عامل ولك ان تجعل نفس هذا عاملا باعتبار اللازم وان تجعل العامل قوله مرال

لبس

على ان يكون الدفع بمعنى الاندفاع المفعول له حصوليًا يعنى ان بل العامل لاندفاع الوهم بالقرائن

الخارجية وان تجعله قوله قد يعنى على ان يكون المراد بالوهم اختصاص حكم الامر بالمعطوف عليه

وهذا اقرب المحتملات لفظًا وابعدها معنى قوله اذا اتحد فى الزمان هذا الاشتراط لتحقق

ما لا بد للعطف منه وهو الجامع ومعلوم ان هذا شرطاً اذا لم يوجد بين المعطوفين جامع واما عند

وجود جامع اخر فيصح العطف وان اختلفا فى الزمان قوله نحو قوله تعالى لنحيى به الا يخفى عليك ان هذه

الاية من عطف الجملة لا من عطف الفعل اللهم الا ان يراد بالفعل الفعل مع فاعله اى الجملة او خص العطف

بالفعل بناء على اتحاد فاعلهما والمثال الصحيح لهذا ضربت وقعد زيد او ضرب وقعدت زيد وهند

فافهم قوله التابع اى التابع الذى يكون مقصودا لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك

مقصودًا سواء لم يكن مقصودا اصلا كما فى الغلط او كان لكن لا لذاته كما فى بدل الكل والبعض

والاشتمال او كان لذاته قبل ذكر التابع كما ياتى اقسامه قوله غيره اى غير المقصود الذى ذكرنا

سواء لم يكن مقصودا كالنعت والتوكيد والبيان او كان مقصودا هو ومتبوعه معا كالعطف بغير بل ولكن

فى الاثبات فاخراج بعض اقسام العطف من قوله المقصود بناء على ان المقصود من المقصود هو

المقصود دون متبوعه كما ذكرنا ولك ان تحمله على الاطلاق وتخرج العطف باسره من قوله بلا واسطة

وكان الشارح حمله على الاول اشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصودًا لكن بالمعنى الذى ذكرنا

قوله غير بل ولكن فى الاثبات اى غير بل لكن لا مطلقا بل اذا وقع بل فى الكلام المثبت وذلك لما

مر من انه فى النفى لا يفيد الاضراب الا على مذهب المبرد الذى لم يعتمد المص عليه وقد فهم كثير من الاذهان

من هذه العبارة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقعوا فى ورطتين الاولى ان قوله فى الاثبات لم يكن بعد

عقيب بل مع انه قيد له الا ان المراد بالمعطوف بلكن وهو لا يكون الا بعد النفى الثانية ان المقصود فى

لكن مطلقا هو ما قبله وانما اتى بما بعده ليرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج بما خرج منه ما مر

اولا وهذه العبارة مما تعمد بذكره الشارح فى هذا الكتاب امتحانا للاذهان فلا تغفل وقس على هذا

قوله بل ولكن فى الاثبات قوله مطابقا اى متحدا مع المبدل فى المصداق سواء اتحد معه بحسب المفهوم

هو المفرد المعطوف بلكن م

ام لا

ام لا فنحو الهين اثنين بدل مطابق لا بدل البعض كما توهم وانما عدل المصنف عن التسمية المشهورة اى
بدل الكل الى هذه التسمية اى بدل المطابق ليشمل نحو قوله تعالى صراط الله العزيز الحميد الله الذى
قوله او ما يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الروى فى المصرع الآتى ثم انه ربما يتوهم
ان المراد بالاشتمال اشتمال البدل على المبدل منه لان الثوب فى مثاله وهو قولهم سلب زيد ثوبه
مشتمل على زيد وقيل مرادهم به قد يكون اشتمال البدل على المبدل وقد يكون بالعكس اقول
الحق ان المراد اشتمال المبدل منه على البدل وتحقيق ذلك ان البدل اما عين المبدل مصداقا او
جزوه كذلك او خارج عن مصداقه فالاول هو البدل المطابق والثانى هو بدل البعض واما
الثالث فاما ان يكون من محتملات ما اريد من المبدل منه بواسطة القرينة الصارفة عن ارادة
ما وضع له ام لا فالاول بدل الاشتمال والثانى بدل المباين فالمراد من الاشتمال انما هو الاشتمال
الاحتمالى لا ما كان على سبيل الاستغراق والاحاطة وقد ظهر مما قررنا ان الفرق بين بدل البعض
والاشتمال من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل لا محالة والاشتمال خارج عنه الثانى
ان البعض قد يكون مع القرينة الصارفة كما فى قولنا ضربت زيدا راسه وقد يكون بدونها كما
فى قولنا خلق زيد يده بخلاف الاشتمال اذ لا بد فيه من القرينة الصارفة وان الفرق بين الاشتمال
والمباين ان الاشتمال لا بد فيه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة محتملا
اى محتملا للبدل بخلاف المباين فانه اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خلق زيد غلامه
او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل بحسبها للبدل كسلبت زيدا ثوب عمرو
وسائر الفروق بين الابدال الاربعة ظاهر فافهم ذلك التحقيق واغتنم به **قوله** او يستلزمه
فيه اى يستلزم معنى فى المتبوع وهذه العبارة لا تخلو من حزازة لا تخفى **قوله** للاضراب والبدا
اى الفرق بين الاضراب والبداء ان فى البداء ترقيا من المبدل منه الى البدل يعنى ان المبدل منه
مقصود مع زيادة البدل عليه بخلاف الاضراب **قوله** مصاحبته ضميرا الظاهر ان المراد با
لمصاحبة المصاحبة الحقيقية اللفظية ولا يبعد ان يكون مرادهم بها ما هو اعم من ذلك وصار

النزاع في الاشتراط وعدمه لفظيًا اذ الامثلة العارية لفظا عن الضمير لفظا مشتملة عليه تقديرا
فقوله قبل البدا اي البد منه وقوله من استطاع اي من استطاع منهم قوله ولله على الناس الاية قد مر
بيان هذه الاية في بيان اعمال المصادر قوله وهو كالثاني اي في الخلاف في اشتراط الضمير
قوله قتل اصحاب الاخدود الاخدود الارض التي انشقت من غضب الله على اهلها وايراد هذا
المثال لفائدتين الاولى لتمثيل لما يكون مستلزما المعنى يكون في المبدل منه فان النار مستلزمة
لغضب الله تعالى والثانية الاستدلال به على عدم الاشتراط المذكور وعندي ان هذا بدل بدا
لا بدل اشتمال لانتفاء القرينة الصارفة عنه قوله والرابع والخامس والسادس لم يهمل والسابع
لانه جعل البدا والاضراب واحدا وقد عرفنا الفرق بينهما قوله مخوذ بلا مدى النبل بالنون
ثم الباء السهم ومثل للثلثة بل للاربعة بمثال واحد اذ الفرق بينهما بالاعتبار نعم بدل الاضراب
فقد لا يصلح للبدا بحسب الذات قوله الا ما احاطة جلا اي الا بدل كل افاد احاطة الحكم بالمبدل
منه احاطة زمانية او غيرها قوله لاولنا واخرنا يحتمل احاطة البدل في هذه الاية الاحاطة
الاجزائية والزمانية والمتبادر هو الاولى فان قلت لا دلالة لهذا البدل على الاحاطة لعدم ذكر
الوسط قلت بعد تسليم لزوم الاحاطة لهذا امكن ان يفهم من ذكر الاول والاخر بحسب العرف كما اشتهر في
الظرافات ان من صام اول يوم واخر يوم من رمضان فقد صام جميعه قوله او عدني بالسجن
هذا بعض من بيت هو هكذا او عدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم الابيات او عد
بالشر والاداهم جمع ادهم والمراد ههنا بها القيد وشثنة بالشين المعجمة ثم الثاء المثلثة ثم النون ثم
التاء المثناة الفوقانية الغليظة كالضخمة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو
خف البعير ثم استعير لخف الانسان فرجلي بدل بعض من ياء المتكلم وقيل منادى بحذف حرف النداء
ونودي للاستهزاء بالموعد قوله متى تأتنا تلمم اه اخره على ما وجدت في نسخة غير معتبرة فلا تعرض
ان الجنان مخلد شبه ديارهم بالجنة والمعنى واضح ويرد عليه ههنا ما يرد عليه في تمثيله لعطف
الفعل على الفعل وقد عرفت في الجواب الجواب قوله لمن يصل المراد ما الوصول للصوفي لقضاء

الحاجة بالقرينة فاشتمل على النجح الذي هو نقيض الحاجة قوله وهو نجح اي نجح مطلوب منه قوله
ودفع ابن هشام اه الظاهر ان مراد ابن الناظم ليس استلزام مطلق الاستعانة للنجح بل الاستعانة
المذكورة في المتن وهو ملزوم للاعانة لانه بمنزلة الشرط وقوله يعن جزاؤه والشرط وما هو بمنزلته
ملزوم للجزاء فسقط منعه على انه يمكن ان يكون مراد ابن الناظم استلزام الاستعانة لمعنى الاعانة
لا لوجودها في الخارج فلا يرد عليه شيء ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوصول منجحا ايضا
نظر لان ابن الناظم لم يرد بقوله معنى الوصول معنى لازما للوصول مطلقا فضلا عن كونه وجود
النجح في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كما حققناه فسقط هذا الكلام
ايضا قوله فالواجب اه قول بل الاولى ان يجعل يستعين بدل اشتمال لاشتمال المبدل منه على
نفس البدل لا على لازمه قوله متى تاته اه اخره تجد خير نار عندها خير موقد تعشو اي تاتي في
العشاء نارا ترجو عند صاحبها خيرا والموقد بالكسر من جعل النار مشتعلة قوله الى الله اشكو
اه قوله بالمدينة اما في موضع الحال عن قوله حاجة او ظرف لقوله اشكو وكذا قوله وبالشام
وقوله اخرى اي حاجة اخرى وضمير يلتقيان للحاجتين وقوله كيف يلتقيان بدل من
الحاجتين فان الاستفهام للانكار اي لا يلتقيان والمعنى الى الله اشكو شيئين محتاجا انا اليهما
شيئين لا يلتقيان فالحاجتان بعد جعلهما بمعنى الوصف قائمتان مقام انفسهما وموصوفهما
والجملة بدل من جزء مؤداهما وهو انفسهما والاولى ان يجعل تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدر
كانه قيل هل يجتمع الحاجتان فقال كيف يلتقيان اي لا يلتقيان قوله كالنائم لا يخفى ما فيه
من الجناس الناقص مع قوله كالنافي قوله كذا اه اعاد السياق اشارة الى تفاوت بين الثلثة
الاول وبين الاخيرين حيث لا خلاف في كون الاخيرين للبعيد بخلاف الثلثة الاول قوله ما بت
بها كان تقدير المتعلق والمتعلق هيهنا خصوص وصيغة الامر للاحتراز عما يتبادر من العبارة من كون
وا موضوعا للمندوب العاقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشيء لا يستلزم النهي عن غيره فافهم قوله
بضم التاء وذاك ليصير انسب مع نظيره اي قوله يدي فلا يمكن ان يكون فعل امر قوله اي يجد في

المناسب

يعني ان المعرفة لفظيه فقط **قوله** بعثه المجئ وما يشتق منه يستعمل في عرفهم فيما اتى عن العرب
فقد يرد ذلك اشارة الى ان قلته بحسب السماع فلا يجوز القياس عليه كما هو راى المص **قوله**
ثوبي حجر اى اعط ثوبي يا حجر وحجر اسم رجل والانثى من الخيل وما يسمى بالفارسية سنك والمراد
هنا هو المعنى الاخير وهذا القول كلام موسى لما روى ان قومه زعموا ان به ادرة الخصية وكان
يوما خلع ثوبه ووضعه على حجر ليغتسل فلما فرغ وذهب الى جانب الحجر ليلبس ثوبه فبعد الحجر الى ان
مر بقومه وهو من عقبه ناداه يا حجر ثوبي او ثوبي حجر في هذه القصة روايات اخر واليها اشار
الله تعالى حيث قال ولا تكونوا كالذين اذوا موسى الاية **قوله** او حكوا لم يجعل المحكي داخلا في
المبني لان حركته ربما تحصل او لا لعامل مبنيا صرفا **قوله** وشبهه المراد بشبه المضاف ما
كان ما بعده متمما لما قبله سواء كان معمولا له اى فاعلا او مفعولا او متعلقا او كان مركبا كثلثة
وثلثين **قوله** يا غافلا والموت اه هذا جزء من بيت هو هكذا يا غافلا والموت يطلبه والغفلة
الحجاب بين عقول اى يا شخصا غافلا والحال ان الموت يطلبه بعد نفسك من الغفلة التي تحجب
بين العقول وصاحبها هكذا وجدت في نسخة غير معتبرة **قوله** يا عبد الله ويا حسن الوجه
هذان المثالان في قوة امثلة ثلثة اذ يصير مثالا للمضاف الحقيقي اضافته والمحكي واللفظي
قوله من كل علم بيان لقوله نحو زيد **قوله** سلام الله يا مطر اه اخره وليس عليك يا مطر السلام
اى يا النظر للشارح
قاله الاحوص في وصف رجل مسمى بمطر كان دميما اقبح الناس في عصره وله امرأة سميت سلمى وكانت
من اجل النساء واحسنهن وكانت تريد فراقه وهو لا يرضى بذلك وضمير عليها لسلمى والباقي واضح
قوله يا عدنا بالقادر وقتهت الاواقي قبله ضربت صدرها الى وقالت ضربت بصيغة المغائبة
والى بمعنى اللام اى ضربت صدرها بيدها متعجبة من مجيئي الى هذا الزمان مع ما لقيت من
الحروب والاسر والخروج عن الاهل وضرب الصدر باليد من عادة النسوان في حال التعجب والاواقي
اصله وواقي جمع واقية اى المحافظة وموصوفه الامور او نحو ذلك **قوله** فيا الغلامان اه ايا كما
منصوب على التحذير والباقي واضح **قوله** اذا كان لغير العهد لان ما بعد لام العهد يجب ان يكون

الاختصاص

امر غير المخاطب معهود له والمنادى يجب ان يكون مخاطبا **قوله** ويجوز فتح قطع الفه فى ذكرها فان

الاصل على القطع والمعنى قطع الفه ما بعدها عما قبلها **قوله** الى اذا ما حدث امر عما قبله ان

تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا الما الم من الالمام وهو نزول الحوادث والحدث ما يحدث

من مكاره الدنيا والجم الجمع وفيه شذوذ اخر هو حذف اللهم باتصال الحرف لنداء اللهم الا اذا

خص ثبات الهمزة بما اذا لم يتصل الميم المشددة **قوله** والا مع محكى الجمل تقديره كان الا للاحتراز

عن قوله ومحكى الجمل عطفا على قوله باضطرار **قوله** الا فى قريض اشارة الى ان الظرف صفة

للفاعل بدون اعتبار الحيثية لا انه متعلق بالفعل ولا حال او وصف للفاعل مع اعتبار

الحيثية كما هو الظاهر وذلك لان الشذوذ فيهم فى النظم والنثر مطلقا لا يختص بنظم واحد كما يفهم

من تنكير قوله قريض **قوله** اى شعر انما سمى الشعر بالقريض لان مصراعات الشعر كانها قطعت

متساوية بالمقراض **قوله** كالمفرد اى مطلقا سواء كان مع ال ام لا فاقسام التوابع الثلثة المرفوعة

والمنصوبة ثمانية عشر والشارح اشار اليها فى ضمن ثمانية امثلة **قوله** نسقا مجردا من ال وبدلا اى لو

متبوعهما غير ذى الضم وانما خص النسق فى هذا الحكم بتجرده عن ال لانه ان كان مع ال يضعف شبهه

بالمستقبل من حيث امتناع دخول يا الذى هو ما قيل متبوعه على التابع لامتناع الجمع بين يا واللام

ولم يشترط ذلك فى البدل لانه اشبه بالمستقل من المعطوف حيث يكون مقصودا لذاته دون غيره فلا

يؤثر فيه ذلك الضعف **قوله** وانصبهما حيث ينصب لو قدم هذا على قوله فضمه فيعلق قوله وان كان

المتبوع به صريحا او مستانصا فى عدم تقييد النسق والبدل بكون متبوعهما ذى الضم لكان احسن **قوله**

وهو عند الخليل هو مبتدا خبره قوله يختار والظرف متعلق بالخبر له نكل وهو يختار عند الخليل اى عمرو وظ

ليصير مناسبا كما يلى فى المتن **قوله** وايها اعلم ان ايها اذا وقعت منادى او للاختصاص فلفظها

موحد وفيه معنى شئ وهاؤها للتنبيه وما بعدها صفة لاى **قوله** لانها مبهم تعليل لايراد الصفة

لاى **قوله** فلا يستعمل اى فى نخفوا لا يستعمل **قوله** الا فى الجزاء الظاهر ان يقول الا فى الشرط

وكانه بدله بالجزاء اشارة الى ان الشرط قيد الجزاء ومفصوله وانما لم يجئ الشرط هنا الى المبين لدلالته

اى وقطعها ما بعدها عما قبلها انما يكون بذكرها

اى الا لحام الذى هو مصدر الم فى قوله اذا ما الا لا الالمام الذى هو مصدر الم فى قوله واى عبد لك لا الما فانه بمعنى صغائر الذنب لكن من ذاب المحشى التقصير

من قوله ورفع ينتقى اى يختار حيث ان اهل الخبر فتدبر

على الا تمام المراد منها **قوله** بالرفع لزوم الرفع لان المنادى في الحقيقة هو اى وصلة الى نداء ذي اللام **قوله**

اى مصحوب ال

الا ايهذا الباخع اى آخره لشئ نحته عن يديه المقادر قال ذو الرمة في مدح بلال بن ابي بردة الاشعري

والباخع المهلك والوجد شدة الشوق وهو مرفوع بالباخع فعلى هذا يجب ان يراد بالباخع المهلك

كما قيل والمقادر بتخفيف مقادير والمراد بها الازمنة اى الدهر وبحته تصغير الغائبة المؤنثة اى بعدته

واخرجته عن يده وقوله لشئ متعلق بالباخع او بالوجد الباقي ظ **قوله** يسوى هذا الذي ذكر

اى نداء مصحوب ال ولعل التانيث باعتبار الصفة ذلك رزاى

ولا يخفى ما في هذه العبارة من حسن الايهام حيث يمكن ان يراد بهذا الذي لفظ هذا والذي

كيف ذكر في الاشارة والموصول

بحذف العاطف مع حذف لفظ قولنا مثلا والمعنى وصفا اى نعتا المعرف باللام يسوى لفظ

هذا والذي يرد ولو قال اى ما ذكر لخلا عن هذا الحسن **قوله** في لزوم الصفة جعل اللزوم

بدلا الذي ذكره

وجه الشبه انما يناسب لو ذكر لزوم الوصف كما في المتن سابقا واما المناسب لما سبق جعل رفع

الصفة وجه الشبه **قوله** يا زيد زيد اليعملات هذا بعض بيت هو هكذا يا زيد اليعملات الذبل

زيدهم

تطاول الليل عليك فانزل قاله عبد الله ابن رواحة وقيل قائله ولد جرير واراد بزيد زيد بن

شاعر

كثير الحمل

ارقم واليعملات جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة واضاف زيدا اليه لانه كان يحدو لها والذبل

اى حمر وضعفاء

بالذال المعجمة والباء الموحدة ككمل جمع ذابل وهو بالفارسية كامل وهو وصف لليعملات والياء في يا زيد

ظ **قوله** وغير المضاف الى المضاف اليها في هذه العبارة مساهلة لان في هذا الفصل يذكر

احكام ما كان مضافا الى الياء مضافا اليه المنادى لا احكام ما يفيده هذه العبارة فافهم **قوله** وظيفي في

المنادى المضاف

التمثيل به اشارة الى ان المراد بالصحيح ما لا يتغير بالاعلال ولو كان فيه حرف علة لا ما جرى مجرى حرف

العلة **قوله** بكسر الهمزة احتراز عن ان يكون بالفتح على ان يكون هو وصلته فاعلا لقوله صح

قوله وكل من الفتح والكسرة يعني ان الوجوه الثابتة في المنادى المضاف الى الياء لا تنقطع في الاسم

المتوسط بين المنادى والياء سوى الوجهين منها فانهما قد استمرا وبقيا فيه فلا يلزم من قوله وكل من

الفتح الى استمرار الضدين في محل واحد كما قد يتوهم **قوله** اى لياء المتكلم لما كان المتبادر من تغيير نوع

الحكم وعدم اتصال ياء المتكلم بهذا المنادى ان يتوهم ان المراد بالمثنى المجموع عند كون المنادى

تثنية وجمعا دفعه بهذا التفسير **قوله** سوكان لفظ ام او لم يقيد المنادى بكونه ابنا او بنتا مع انه مقيد بر لان تقييد المتوسط باعتبار اخراج تثنية ام وعم وجمعهما عن ذلك وليس هذا معتبرا في المنادى فان هذا الحكم ثابت ولو كان المنادى مثنى او جمعا **قوله** لا مفر هذا اما من تمام المثال او تاكيد لقوله استمر وبيان له **قوله** اما استمرار الكسر وجه الكسر والفتح قد ظهر مما سبق والاحق بالبيان هنهنا وجه انقطاع الوجوه الاخر فيما نحن فيه **قوله** يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت اخوه اخليتني لدهر شديد قال ابو زيد في نوادره اخيه وشقيق كجعفر تصغير شقيق بالفاء ثم القاف بمعنى الاخ وانما صغر للترحم ونفسي اما مبتدأ وانت خبره او بالعكس بقرينة المقام او اضيف شقيق الى نفسي او متعلق عنه العامل او بدل عن المنادى والاحسن ان يكون النفس بمعنى الروح وان كان المتبادر منه معنى الذات وخليتني اي تركتني لدهر شديد مكابده وحدي وقد كنت لي ظهرا على الدهر فاحش فقدك او اتلفني موتك **قوله** يا بنت عما هذا من قصيدة مشهورة لابي النجم العجلي اوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع والهجوع النوم بالليل خاصة **قوله** والامر هكذا ذكر هذه المسئلة في هذا المقام لمجرد المناسبة في الوزن وكونه قياسيا الا في لزوم النداء اذ هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى **قوله** موجرا اي وجر بالحرف بان يستعمل مستغاثا فانه لا يختص بالشعر **قوله** في الشعر فلعل مراده بهذا الشعر قول ابي النجم في وصف الابل اقبلت هكذا تثير ايديها عجاج المعطل اذ عضبت بالطعن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل في لجة امسك فلانا عن فل الاثارة التفريق وايديها فاعل تثير والضمير للابال والعجاج الغبار وهو مفعوله والمعطل الهوا المغبر وعضبت بالعين المهملة والضاد المعجمة من العضب وهو السيف الحاد القاطع والطعن الجرح الحاصل من السيف ومثله والمغربل جاعل الشيء مشبكا كالغربال يعني ان تلك الابال تفرق بايديها غبار الهوا وقت حدة السيوف في الحرب بالطعن على الاعادي طعنا جعل ابدان الاعادي كالغربال وتدافع اي كما تدافع الشيب الى الشيوخ اي يحجب بين الشبان منهم ودفع الحرب بينهم ولم تقتل اي لم تقتل الشيوخ اي كان تدافعهم لدفع القتل لا للقتل واللجة بفتح اللام امتزاج اصوات الناس وغيرهم وقت

غير منادى لا بان يستعمل

الحرب هو متعلق بقوله تدافع وقوله امسك اه بتقدير القول وصف للجنز اي للجنز مقول فيها
امسك يا فلان فلانا عن فلان فشبه تفريق الابل الغبار بايديها يوم الحرب لشيوخ مصالحين
للمحاربين بتفريق بعضهم عن بعض وانما خص المصالحين بالشيوخ لان الشبان هم المحاربون والمعاونون
الى الحرب قوله لتخلصه اه هذا من التخليص اي لتخلص المنادى مستقلا بلا اعانة من المستغاث من
اجله وغيره فلا يكون معنى الجملتين المتعاطفتين واحدا ثم المستغاث من اجله قد يكون عين المستغيث
وقد يكون غيره وهذا المنادى قد يكون ظاهرا بلفظ المستغاث من اجله فقط كما قد يكون بلفظ
المستغاث من اجله فقط او بلفظهما معا و اللام الداخل على المستغاث من اجله مكسور مطلقا قوله
اعرابا باللام هذا مفعول له او حال عن المستتر في خفضا اي معربا والظرف اما متعلق به او باعث على ذكر المستغاث
تقديره اشارة الى اعراب المستغاث مع وجود مقتضي لبنائه انما هو لاجل اللام لان العامل
عمل حرف الجر المانع الخ بيفعل معقول او متعلق بقوله خفضا فالاول اظهر واحسن قوله فرقا
بين المستغاث به انما لم يعكس هذا الامر مع حصول الغرض به لان المستغاث به واقع موقع كاف كما في لك
الخطاب المفتوح لامها ثم هذه اللام قيل زائدة وقيل للاختصاص والصواب على الثاني ان متعلقه مقدر
وتقديره قولنا يا لعمرو بامسميا ثابتا لعمرو لا لغيره لا انه متعلق بالنداء او ما يقوم مقامه كما قيل واما
اللام الداخل على المستغاث من اجله فهو للتعليل ومتعلقه الياء او ما يقوم مقامه قوله على متكلم
اشار به الى دفع خلل نشر من كلام المص هو ان المعطوف مجموع يا واللام ومدخولها كالمعطوف عليه
لا المدخول فقط وحاصل الدفع ان المدخول معطوف على مثله ونظيره في المعطوف عليه لا على مجموع
المعطوف عليه بناء على ان كل مركبين متعاطفين متناظرين في الاجزاء فان اجزاء المعطوف معطوفة
على اجزاء المعطوف عليه كل على نظيره وقد ذكرنا هذا مرارا قوله والمستغاث من اجله هو ما ينادى
لاجل استخلاص شيء عنه او استخلاصه عن شيء نحو يا لقومي للعجب يا لزيد لعمرو قوله يا لقومي اه
اللامان الاولان مفتوحتان لدخولهما على المستغاث به والثالث مكسور لدخوله على المستغاث له
والعتو كالعتو والاستكبار والمعنى يا قومي و يا امثال قومي خلصوا الاناس من استكبارهم عن استكبارهم

الاهلكون بقوله فبالله للواشي المطاع او لم يكفيني الوشاة فان عجوني اي يحيط لهم النماسون

فمعوق عن وصول مرادهم منا الى خاص الواشي عن شبه وانما وصف الواشي بالمطاع لانه

اراد بالوشاة ابويه حيث مراده بطلاق زوجته وهو مكروه لهما لو امر الوالدين لا بد وان يكون مطاعا

قوله بالكهول والشبان من عجب اي اولم يكفك ناء بعيد الدار مغترب الاما اي بعيد المغتر

الغريب بالكهول جمع كهل وهو من كان بين الشباب والشيخوخة والشبان كغفران جمع شاب يعني اهما

الكهول والشبان تخلصوا من التعجب في هذا الامر قوله يا يزيد الامل نيل عز اخره وغنى بعد فاقة

وهوان اي لفاقة الفقر والهوان الذل والكلام من قبيل اللف والنشر المشوش وقوله الامل مستغاث

من اجله قوله مرآة الاريب العالم بالامور فلم يقل يا القوم ولا يا قوما والا لكان الاخير

للمستغاث من اجله قوله اسم ذو التعجب وكذا اسم ذو تهديد نحو يا لعمرو لاقتلنك وقيل اللام فيهما

ايضا للاستغاثة كان المتعجب والمهدد يستغيث بالمتعجب منه والمهدد حتى يحضر فينقضي تعجبه من الاول

فيستريح من الم الحيرة وينتقم من الثاني فيستريح من الم الغضب عليه وقيل في حصول التعجب ان المنادى

محذوف اي يا قوم اعجبوا للعجب فافهم قوله اعلان المتفجع اي علانيته تفجع المتفجع من بعض قوله

باسم من فقده اولا وما فقده وقيل او باسم ما وجد له ليشمل نحو وا ويلاه ووا مصيبتاه وقيل

المتفجع انما هو للفقد لا للوجود ونحو وا ويلاه كناية عن المفقود لان فقد المفقود كان هلاك

النادب وبلية ومصيبة ونحو ذلك وضم بعضهم ان المتفجع المتوجع والحق انه داخل في المتفجع لان

ندبة المتوجع انما هو لعله على فقد الصبر عنه قوله وا فقعسا اه اي يا لي باحدهما كرّوس وفقعس

اسم قبيلة من بني اسد وكرّوس كسفرجل اسم من اخذ ابل الشاعر نهبا وغارة فلذلك ندب بقوله

وا فقعسا وقيل فقعس اسم رجل مات فندبه والاول اظهر قوله لا يعذر النادب اي لا يكون معذورا

عند من يسمع ندبته فانه لعدم مشي للسامعين قبيح عندهم لا ينبغي ان يرتكب الا لعذر اعلمهم

كون المندوب مستحقا لها والنكرة لا يعلمهم ذلك فلا يصير النادب معذورا عندهم اذا ندب

بها بخلاف المعرفة قوله كاي يعني به اي الشرطية ومثل بثلثة امثلة الاول للنكرة المستغرقة والثاني

ای اماطلی

بالواشی اباه بط

ازو عشیبه ووالدیه حیث امروه بطلاق زوجتہ

ازدیاد این بر کنند وازرہ برد زند

للنكرة المبهمة والثالث المعرفة المبهمة وقيد اسم الجنس بالمفرد احترازا عما اذا اريد به نفس الحقيقة

فانه غير مبهم قوله بالذي اشتهر اي بسبب اشتهار الموصول بالذي اشتهر به اي الصلة او مع الذي

اشتهر اي جعل مجموع الموصول والصلة منه وبان يدخل واعلى الموصوف الا انه على اخر الصلة

قوله صلة بالا انه اي جواز الاوجوبا فلا ينافي قوله فضمه ان كان مع راعلا انه يكون حال الضم

على المقدم يرى به بلحص اثر في التوابع قوله وحققه فيزاه او لم حملت امرا عظيما فاصطبرت له

فالحريه في مرثية عمر بن عبد العزيز وحملت بصيغة المجهول من التحميل والمراد بالامر العظيم الخلافة

وجملة وقمت فيه انته والشاهد المعنى واضح قوله الا يا عمراه الا للتنبيه وعمراه تاكيد لقوله

يا عمر و المعنى واضح قوله فاعل قايل عدل عما هو الظاهر من تركيب البيت الى ما ترى لان ما هو الواقع

في المسئلة انحصار قول من سكن الثائر انت ندبا بقول واعبدها وقت الندبة فالحري بالمقام بيان

ذلك واستفادته من البيت لا بتصور الا بجعل من اعلاما مؤخرا عن المفعول وقصد الحصر وكذا المسئلتان

الاثنتان ولذا ذكرهما الشارح بجملة الشرط والجزاء المفيدة لانحصار الشرط بالجزاء فان قلت لم لا يجوز ان

يجعل من شرطية وقوله قايل بتقديم موصوف قايل بمنزلة جزاء الشرط او يحمل على ظاهره ويجعل تقديم

الخبر للحصر قلت الاول غير صحيح للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وكذا الثاني لان الحصر المستفاد

منه على تقديره استفادته غير الحصر المقصود قوله اي يقول ذلك الذي اه لما جعل الشارح لفظ من في المتن

فاعلا لقوله المصدر وقايل لافادة الحصر المذكور لزم ان يجعل الوصف مجازا عن الفعل اذ لو لم يفعل ذلك

يلزم ان يكون الوصف مبتدأ بلا تقدم نفي واستفهام وهو غير مستحسن قوله ذلك اشارة الى قوله

واعبدها واعبدا ومفعول لقوله يقول والذي فاعله ويحتمل ان يكون اشارة الى من وفاعلا للفعل

والذي صفته وبالجملة قول المصنف في انشد الباء اسكون ابداء ملة للموصول قوله في الترخيم اي في

بيان مطلق الترخيم سواء كان في المنادى ام لا وكذا التعريف الذي ذكره لمطلق الترخيم ولذلك لانه قد

ذكر ترخيم غير المنادى في هذا الباب ايضا قوله على وجه مخصوص وهو ما فصله المصنف قوله في عقب

هذا بتقديم الباء على النون كسلحفاة قيل جمع عقاب وقيل اسم لعقاب بعد بيد المخالف قوله كابط

لذلك بعيدا انحصار قايل ذلك فيمن ذكر
لا انحصار قول من ذكر وقت الندبة
في ذلك اي واعبدا ياواعبدا وهو المقصود
ذكره زاده

شرا

شراهنا علم الرجل معروف خذ تحت ابطه حبة او سبقا قوله نحو مختار اللائق ان يمثل بعده بعسكر لما لم يكن لينا قوله وهبيخ بالباء الموحدة ثم اليا المثناة المشددة التحتانية ثم الخاء المعجمة كسفرجل وهو صبي اعضاؤه كانت دقيقة رقيقة قوله وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء المهملة وفتح النون وسكون اليا المثناة التحتانية اسم لطائر مائي طويل العنق وان كان بكسر الاول فهو اسم لشاب كان اعضاؤه دقيقة رقيقة وهذا مثال لما كان لينه يا علم يكن حركة ما قبلها من جنسها قوله بالتنوين على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نوبت لا بالاضافة على ان الموصول مفعولا للحذف لان ذكر مفعول قوله نوبت اهم من ذكر مفعول الحذف قوله كما لو كان اى سواء كان حكم هذا الآخر مع الآخر الحقيقي واحد كيا جعفر ويا جعفا لا كيا جعفر ان علما وقس على هذا امثاله قوله بالآخر وضعا اى كما لو تم المثنى بحسب الوضع بهذا الآخر الذي صار بعد الحذف آخر عرضيا وقبله حقيقيا قوله وقل يا كرا وكذا تقول يا علاء بقلب الواو همزة لتطرفها وعدم انضمام ما قبلها وهو مما كان منسيا قوله ويا جعف لا ولكن يقول بدله يا حار لان جعف لا يتغير آخره اللهم الا ان يشير بذلك الى صيرورة مضموم الاصل وغيره متساويين في الضم قوله لنعم الفتى اه قال امرئ القيس الكندي وتعشو مخاطب اى تسير في العشا وضمير ناره للظريف لتقدمه رتبة وما آل اصله مالك فرخم والحصر بالمهملتين المفتوحتين شدة البرد قوله اوالفا مكة اه اوله القاطنات البيت غير الريم القاطنات المقيمات ورتم كلم جمع رايم اى الزايل واوالفا جمع لفه كضارب وضرب للضرورة وهو حال من القاطنات وورق كقفل جمع ورقاء كصفراء وهي التي في لونها بياض مايل الى السواد وهو بيان للقاطنات والحمى بفتح الحاء المهملة اصله الحمام رخم بحذف الميم ثم ابدل الفه يا وفتحة الميم كسرة للقافية او حذف الالف قلب احد الميمين يا قوله كنذا لفظا اى في البناء على الضم وجواز اتباع تابعه للفظ في الجملة وكونه معينا غالبا وكونه مفعولا لمحذوف قوله وفي انه يجري اه وفي انه يحتمل ان يكون عطف بيان عما قبله اذا ساواه في النصب والتعريف والتنكير قوله ثم ان كان بها اى ان كان الاختصاص بها اه فقوله استعمل اجزاء للشرط الاخير كان والاختصاص في الاصطلاح اسم

واخر مخافة

ويا جعفر

للمفعول المخصوص المحذوف عامله قوله فبضمان لان بناؤهما على الضم لتركيبهما مع حرف التنبيه
وشبههما باى الموصولة المشابهة بقبل وبعد المضموم عند البناء لذلك وليس بناؤهما لكونهما
منادى مفرد معرفة والا لوجب ان يكونا معربين حالكونهما اختصاصا قوله كايها الفتى بائر
ارجونا يعنى مثل ارجونى ايها الفتى فايها منصوب محلا بمقدر واجب الحذف وهو اخص بمعنى
افرد اى افرد الشئ الذى هو الفتى بالخطاب والتقدير فى مثل نحن العرب مثلا افرد العرب بجعله
متكلما ويحتمل ان يكون مدخول الباء فى الموضعين هو الحكم المذكور قبل الاختصاص او بعده وجملة
الاختصاص جملة مستانفة ووجه تعريفه اى ههنا وان لم يكن منادى هو تعلق الخطاب او التكلم
به ولهذا صح وصفه بالمعرفة قوله اللهم اغفر لنا اه مثل بهذا لانه للمؤنث ولكون الاختصاص
عقيب ضمير المتكلم والمراد بالعصابة ههنا الجماعة وهى بكسر العين ولها معان اخر قوله اسم بمعنا
يعنى يكتفى بكونه مسبوقا بمفرد ولا يلزم ان يكون مسبوقا بجملة كما يتوهم من المثالين السابقين فلا
يكون هذا تكرارا مع ما ذكره فى افتراقه عن النداء والمراد بقوله بمعناه ان يكون بمعناه من حيث
الارادة لا من حيث الاحتمال والا فلا فائدة لذكر الاختصاص قوله وهو الزام العكوف العكوف
مصدر بمعنى التوجه ههنا اى هو ايجاب المخاطب توجهه على ما يهمه التوجه اليه من مواصلة ذوى
القربى والاولى ان يقول الزام العكوف على ما يهمه او يشتاق العكوف عليه ليشمل نحو الغزال
الغزال والاغلب اطلاق التحذير والاغراء على المفعول المخصوص المعهود قوله بد لا من اللفظ
بالفعل اللفظ بمعنى التلفظ والظرف متعلق به وقد سبق نظيره فى باب المبتدا قوله وما سوى
اه اقول للتحذير اربعة عشر قسما لان المفعول المسمى بالتحذير اما ان يكون محذرا او محذرا منه
والاول اما بلفظ اياه او يلزم ان يليه نفس المحذر منه او صاحبه بالواو او من او بالاتصال واما
بغير لفظ اياه وله ايضا هذه الاقسام وكونه مكررا والثانى لا يكون الا مكررا وبدون ذكر المحذر وبالفتح
والعامل فيما سوى الاخير بعد او حذر او جنب او نح او ما يؤدى معناها وفى الاخير اتق وما بمعناه
وحذف العامل فى تسعة منها واجب وفى الخمسة الباقية جائز قوله ماز راسك ماز اسم رجل

جرغم
والتحذير

واصله باعد نفسك بعد راسك من السيف والسيف من راسك وههنا تحقيق لابد من التنبيه عليه وهو

ان الافعال الدالة على النسب الاضافية المتشابهة الاطراف قد يراد منها وصف احد المضافين فتسند

اليه ويجعل الاخر مفعولا لها يقال قرب زيد من عمرو وبعد عمرو عن زيد وقد يراد منها الاضافة

المشتركة بينهما من غير قصد اختصاصها باحدهما فاما ان لا يسند الى فاعل بل يتعدى بلفظ

البين فيقال قرب بين زيد وعمرو اى وقع القرب بينهما او يسند اليهما بالواو العاطفة فيقال

قرب زيد وعمرو اى تقاربا فاذكر المحذر منه فيما نحن فيه مبنى على ارادة المعنى الاول من الفعل

وبالواو مبنى على ارادة المعنى الاخير منه فقولنا فى تفسير العطف بعد راسك من السيف والسيف

من راسك اشارة الى المعنى الاخير فتفطن وقد توهم ان الواو العاطفة فى هذا المقام بمعنى من

وهو غلط والصواب ما ذكرنا ويحتمل ان يكون الاصل بعد نفسك من السيف والسيف من

راسك فحذف الظرفان قوله وان يحذف احدكم الارنب ان كان الاحد فاعلا للحذف والارنب

مفعولا فالمراد بالحذف ضربه بالعصا فانه محذر منه لكونه قبيحا عند بعض والمراد صيده مطلقا

وهو باعتبار كونه مقصودا لاكله المحرم عند اهل الحق محذر منه وان كان بالعكس فالمراد بهذا التحريض

بالمخاطبين لكثرة جبنهم فان الامر بالتحذير عن حذف الارنب الذى هو اجبن الحيوانات يدل

على كثرة جبن المحذر وارادة الحقيقة بعيدة فتعين ان يكون القصد الى الاستهزاء قوله اى نحنى

القدير ان كان مخاطبا فيفعله مثله فى الخطاب غالبا وان كان غير مخاطب فيفعله قد يماثله وقد

يخالفه والى هذا اشار الشارح حيث قدر العامل مخالفا قوله ونحن عن حضرتك الحضرة بالفارسية

استانه والظاهر ان المراد به ههنا القرب قوله اياه وايا الشواب هذا مما حكى عن بعض العرب

وهو انه اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب يعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فليحذر نفسه وحذره

عن هؤلاء الشواب وهؤلاء الشواب عن نفسه فانهم يؤذوه ويضيعوه قوله وعن سبيل القصد

اى الاقتصاد والاعتدال قوله فاوجب اضمار الاغراء ثلثة اقسام الان المفعول الذى سمى بالاغراء

لا يكون مغرى بل يكون مغرى به وهو اما مع العطف والتكرار او بدونهما فالعامل فى الاولين

واجب
الحذف وفي الاخير جايزه ولا يخفى ما في العطف ههنا وفي التحذير من الفرق فلا تغفل قوله اخاك
اخاك اي الزم اخاك الهيجا بالمد والقصر هو الحرب وههنا بالقصر ولا خفاء في الباقي قوله الصلوة جامعة
اي احفظ الصلوة حال كونها مؤداة بالجماعة الظاهرية اي عقيب الامام وبالجماعة الباطنية وهي
صلوة جميع الاعضاء والقوى مقتديا باللسان الذي هو الامام في الباطن وليعلم ان العامل في
الاغراء في كل مقام ما يقتضيه هذا المقام ففي نحو الغزال الغزال ادرك وفي نحو الاهل والولد
راع وعلى ذلك فقس قوله مستعملا احترازا عن اسماء الاشارة وها التنبيه وامثالهما مما يمكن
ان ينوب مناب الفعل ولم يستعمل استعماله بان يعمل اعماله قوله اي اسم مدلوله فعل يعني ان
اضافة الاسم الى الفعل لامية اي الاسم للفعل اي الاسم مدلوله الفعل اي لفظ الفعل فان
الاسم والفعل والحرف امثالها موضوعات لالفاظ مصداقاتها لا بيانية اي الاسم الذي هو
الفعل معنى كما ذهب اليه بعضهم متمسكا بان العرب الفح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت بل ربما لم يسمعه اصلا والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواسطة في الاستعمال لكثرته
وكون معاني معانيها مقصودات بالذات قوله بمعنى افعل اي متلبسا بمعنى هو لفظ افعل كا
فالاضافة بيانية ويحتمل ان يكون لامية بان يراد التلبس بالواسطة فافهم قوله في الدلالة على
الامر هذا بيان لوجه الشبه قدم على المشبه به والمراد بالامر اما لفظ مصداقه فالدلالة بلا واسطة
واما معناه فالدلالة بالواسطة قوله وهيهات هذا بالتخفيف وبالتشديد قوله كالذي بمعنى
الماضي اعلم ان ما بعد المضارع انما هو بمعنى الماضي الا انهم قد عبروا عنها بالمضارع لان المراد منها
الانشاء المناسب للحال المفهوم من المضارع قوله واية هذا بفتح الهمزة وتخفيف الياء المثناة
التحتانية او تشديدها مع كسرها قوله بمعنى مض في حديثك امض من مضى اي اذهب في حديثك
اي حدث ولا تقطع حتى يتم واما ايها بالتنوين وفتح الهمزة وتخفيف الياء فهو اسم فعل ماض بمعنى بعد
قوله بمعنى قرقر وهي من القرقرة وهي صفا صوت البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت
البطن من كثرة الانفخة وحسن الضحك الذي له صوت وتغيير الصوت قوله ما هو منقول اه



اللهم ان مثل هذه الظروف والجار والمجرورات في الاصل مستعملات مع معمولها لافعال التي هي بمعناها
ثم حذفت تلك الافعال وجعلت تلك المتعلقات اسما لالفاظ تلك الافعال ومعانيها انفسها
مثلا عليك اصله الزم عليك ثم اقيم عليك مقام لفظ الفعل مع معنى الظرف وجعل اسما للكل
قوله بمعنى تنح اى سر بعيدا والمراد صر بعيدا منى الى نفسك قوله جر عند البصريين هذا هو
الحق اذ لم يحصل مانع اخرجه عما كان عليه قوله ونصب عند الكسائى كانه تمسك فى هذا بضعف
عمل الحرف واضافة الظرف بعروض الاسمية فينبغى ان يظهر فيما بعدها عمل العامل كالمنصوب
بنزع الخافض قوله ورفع عند الفراء كانه زعم ان الظرف والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل
فما بعدهما تاكيد للفاعل قوله مصدر فعل مرادف لدع اشار بهذه العبارة الى عدم استعمال هذا
الفعل قوله لزوما نحو نزال حيث لقوله بنون ولم يذكره متصلا بالمقيد لئلا يتصل الخبر بباب
الاصوات قوله وما به خوطب قوله الحاق الاصوات باسماء الافعال لان بعض منها كصه ومه
ولمشابهة جميعها بها فى البناء وبعضها بخصوصه فى المعنى ايضا وهو النوع الاول منها قوله للنكاح
اى الجماع والمراد به الصوت الحاصل عن الفرج عند اخراج الذكر منه دفعة او عند تحريك الذكر فيه
بسرعة سيما اذا كان رطبا الزجا هكذا قيل قوله ما سبق فى اول الكتاب اى من ان [illegible] الى فان الاصوات
لا عاملة ولا معمولة وقيل اى من الشبه الاستعمالى الكائن فى اسماء الافعال المستلزم لبناء الاصوات
لالحاقها بها واعلم ان الاصوات جميعها الفاظ موضوعة لما يدل عليها فتكون كلمات واسماء
وان توهم ان بعضها غير موضوع وليس بكلمة قوله هذا باب فيه اى لم يضف الباب الى قوله المضمر
نونا التاكيد كما فى ساير الفواتح لئلا يلزم تغيير المتن بجعل المرفوع مجرورا قوله ذا طلب هذا حال
متداخلة وقد فهم بعض من جوهر قوله اتيا الاستقبال وعلى هذا يمكن ان يكون قوله اتيا ذا طلب
حالين مترادفين ايضا قوله فاياك والميتات لا تقربنها اخره ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
المراد بالميتات الضالون المضلون لانهم كالاموات فى عدم الشعور بخيرهم وشرهم والتحذير باعتبار
ان نفس الانسان تجذب لصفاتهم تواليهم سيما اذا كانت رذيلة كعبادة الاصنام وساير المعاصى

نون التاكيد

والثاني فاعهدا اما جواب لا ما المقدرة او زايدة او عاطفة والفه بدل من النون لان المقام مقام
التاكيد قوله وهل ينفعني ارتياد البلاد بما من حذر الموت ان ياتين دال البلاد او المصرع
الثاني وكلا الفعلين مؤكدان بالنون والارتياد الطوف ومن حذر متعلق بارتياد وان
ياتين اي من ان ياتيني الموت وهو متعلق بالفعل قوله هلا تمنن بوعد غير مخلفة اخره كما

الأول نخ

عهدتك في ايام ذي سلم تمنن بسكون النون الاول والاخير وكسر النون الوسط خطاب المؤنث
المؤكد بالخفيفة وعهدتك اي اشترطت معك او عرفتك وذي سلم اسم موضع بالحجاز قوله
فليتك يوم الملتقى ترينني اخره لكي تعلمي اني امرؤ بك هايم ترينني بفتح التاء والراء وكسر الياء مخاطبة
من الرؤية مؤكدة بالنون الثقيلة والهايم المتحير في العشق ومنه الملائكة المهيمون والباقي
واضح قوله او الحال هذا عطف على النفي قوله نحو لاقسم اي بلام مفتوحة داخلة على اقسم كما هو
قراءة ابن كثير على ان يكون فعل القسم هذا جواب القسم حرف محذوف والتقدير اقسم بالله لاقسم بيوم
القيمة وجواب القسم هذا انشا لكونه فعلا للقسم اخر وزمانه حال ولذا لم يدخل عليه النون واما
الباقون من القراء فقراءة بلا الداخلة على الفعل بناء على كونها زايدة او رد الاعتقاد من يعتقد
ما يخالف جواب القسم قبل قول المص او مثبتا في قسم لما شمل فعل القسم وجوابه فبقيد لا مستقبل
خرج اصل الفعل لانه حال لا محالة فقال الش بهذا اشارة الى ذلك اقول فيه نظر لان قوله وان
منعه البصريون ينافي ذلك لان البصريين منعوا كون جواب القسم حالا لا فعل القسم فظهر ان
المراد بالمثبت في القسم ما هو جوابه فكان هذا القايل وقع في هذا الخبط نظرا الى النسخ الغلط
المكتوبة فيها لا اقسم بلا او جهلا بقراءة ابن كثير فلا تغفل قوله قليلا به اه بيتان من هذه
القصيدة هكذا اهن للذي تهوى التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما قليلا به ما يحمدنك
وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما قالها حاتم الطائي اهن امر من الاهانة اي الاذلال والتلاد
بالتاء المثناة من فوق كبلاد المال المجتمع العتيق والنهب الغارة بمعنى المنهوب قليلا اي حمدا
او زمانا قليلا به اي بالحمد او بسبب المال وما زايدة او بمعنى الزمان او ظرفية او مصدرية لكن

كل منهما على تقدير بعض الاحتمالات في قوله قليلا ومغنما اسم مفعول حال عن فاعل نال
او اسم فاعل حال عن فاعل تجمع او عن كاف الخطاب فافهم قوله ربما اوفيت الخ قد سبق شرحه في باب
حروف الجر قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما الخ شيخا على كرسيه معمما فانه اهل لان يا كرما
ما ظرفية مصدرية وشيخا بحسب المعنى مفعول ثان لقوله يحسبه وعلى كرسيه ومعمما صفتان للشيخ
والفاء للتفريع على معمولي يحسبه لا على نفسه وضمير يحسب عائد الى جبل لان هذا البيت لابي حيان
الفقعسي في وصف جبل قد احاط به الخصب واشتمل على نباتات كثيرة قوله ومهما تشأ الخ
اوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم الضميران المجروران لرجل وفزارة بفتح الفاء ابو حي من قطفان
وهو فاعل الفعل والمعنى مهما تشأ فزارة منه الاعطاء يعطكم فزارة نفسها وان تشأ منه
المنع عنكم تمنعكم نفسها قوله ليت شعري الخ وما بعده هكذا الي الفوز ام على اذا حوسبت الخ
على الحساب مقيت قاله يهودي واسم ليت ضمير المتكلم قد حذف بقرينة ياء شعري وشعري
اصله اشعر شعري وقربوها اي قربوا كتاب الاعمال صحيفة منشورة هي صحيفة اعمالي ودعيت
اي دعاني الله للحساب والي همزة داخلة على اللام الداخل على ياء المتكلم المفتوح والمقيت المقتدر
والحافظ والشاهد والاستفهام مفعول لشعري وجملتان مفعول لقوله اشعرن وفي قوله شعرن
مع مفعوله اشعار بظن احتماله الفوز قوله فاحر به بطول فقر الخ اوله ومستبدل من بعد غضبه
صريمة الغضبى بالغين المعجمة وسكون الضاد المهملة اخذ مال الغير بالعدوان وصريمة اي غضبه
صريحة واحر به بالحاء المهملة فعل تعجب كافعل به اي اجدر به واحريا الثاني اصله احرين قلبت الشاهد تاكيد
للاول بحذف المفعول بعضد الشاعر باستحقاق الفقر من غصب الشاعر اكثر من ستين بعيرا منه ومع
قدرته على اخذ جميعها من تصرف الشاعر رضي بثلثين بعيرا عن الكل مع انه اقل من النصف ولا يكون
الا لضعف عقله ومن ضعف عقله استحق طول الفقر استحقاقا عظيما قوله قائلة احضروا
الشهود قد مر شرح هذا البيت في باب خواص الاسم قوله واخر المؤكد الخ اي سواء كان اصليا
ام زائدا فيدخل فيه نحو لسلفقين والضماير لليست واخر للافعال بحسب المعنى ثم الاخر ان كان مذكورا

فتلم وان كان محذوفا اعيد ورد الى الياء ثم فتح ان كان الفا واعيد وفتح من غير رد ان كان اخويه والى هذا اشار الشم بايراد الامثلة الناقصة **قوله** واشكل اى ابقه على شكله السابق **قوله** ذى لين قدر لفظ ذى لان حروف اللين ليست نفس اللين بل ذواته **قوله** يا زيدان ذكر هذا المنادى غير مفيد بل مخل لاخراجه التثنية المؤنثة مع انها داخلة فى الحكم وكانه نظر الى التوافق مع المثالين السابقين وغفل عما ذكرنا **قوله** وان يكن فى اخره وان يكن فى اخره الواو او الياء فحكمه كما اذا كان اخره حرف الصحيح **قوله** غير الياء او الواو بان يكون رافعا لغير الالف ايضا او يكون رافعا له فالمراد من قوله اجعله اعم من الجعل والابقاء على الجعل السابق **قوله** كالالف هذا اما تمثيل لغير الواو والياء ولا يلزم منه حصر وقوع غيرهما فيه كما توهم واما تشبيه بجعل الالف الاخر ياء قبل التاكيد فى رافع غيرهما بجعله اياه قبله فى رافع الالف يعنى اجعل الالف الاخر قبل التاكيد ياء فى غير رافع هذين كما تجعله اياه قبله فى رافع الالف الا ان سبب الاول اصلاح الفعل المتصل بالنون وسبب الثانى اصلاح نفس الفعل **قوله** كاسعين سعيا وارضين هذان مثالان لرافع غيرهما وفى مثال الشم اشارة الى ان الالف يقلب ياء وان كان اصله واوا **قوله** وهل تسعيان غير مثال الاول الى الاستفهام ليمكن ان يقرأ نفس هذا المثال للتثنية المؤكدة فيصير مثالا لرافع غيرهما فى ضمن رافع الالف وللتثنية المجردة فيصير مثالا للمشبه به **قوله** ولم يقع خفيفة اه ذكر هذا البيت بعد ما بعد **قوله** واجازه يونس وذلك لاجازته كسر تلك النون واجازه بعض لاجاز تمم التقاء الساكنين على غير حده **قوله** ويمكن ان يكون منه اى من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة المكسورة **قوله** قرائة ابن ذكوان فانه قرء ولا تتبعان بكسر النون المخففة مع جعلها نهيا ويمكن ان يكون مدخولا لنون الوقاية بحذف ياء المتكلم وان يكون نفيا واما اذا قرء بتشديد النون كما فى المشهور فلا اشكال فيه نهيا او نفيا **قوله** لا تهين الفقير اه لا تهين بكسر الهاء وفتح النون اصله تهون كتكوم ثم جعل تهين كتقيم ثم دخل عليه لا الناهية فجزم النون وحذف الياء بالتقاء الساكنين ثم دخل عليه نون الخفيفة ولاجل سكونها حرك نون لام الفعل ثم اتصل بلام التعريف الساكن فحذف نون التاكيد بالتقاء الساكنين وبقى ما كان لاجل نون

التاكيد

التاكيد لان حركة اللام كالاصلية فصار الا يهين ولو كان بلا نون لم يرد العين ولم يفتح اللام بل يكسر وعلى
لغة فل ل وقد مضى لغاته في باب ان وتوكيد اي تذل والباقي ظاهر **قوله** وهو واو الجماعة اي كل منها
بدون نون الاعراب اي مع تلك الضمائر والاعلى مذهب من ادخلها على التثنية وشبهها فان نون
الاعراب قد يوجد ويعدم **قوله** اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
اضرب امر بفتح اللام اذ اصله مؤكد بالنون الخفيفة والطارق الحادث بالليل وضمير ها للهموم
ونفسها بدل من الهموم والقونس بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون واخره سين مهملة العظم
النابت بين اذني الفرس يعني الاعلى البيضة ايضا **قوله** من العلل الاتية اقول في عدة علل منع
الصرف وبعد اقوال الاول انها التسعة المشهورة وهو المشهور الثاني انها احدى عشرة وهي التسعة المشهورة
وشبه الف التانيث كالف ارطى ومراعاة الاصل كاحمر الثالث انها ثلث عشرة وهي الاحدى عشرة المذكورة
مع لزوم التانيث وعدم النظير في الاحاد الرابع انها اثنتان الحكاية والتركيب اما الحكاية
ففي وزن الفعل مع الوصف كاحمل واعلم او مع العلمية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما
بطريق الحكاية عن الفعل واما التركيب ففي البواقي اما في الالف والنون والتانيث فلتعلقا التركيب
المزجي لفظا واما في العدل فكان العلمية او الوصفية مركبة معه باعتبار وجوده في المعدول والمعدول
عنه واما في الجمع فلانه بمعنى جمعين وهو مركب واما في العجمة فلتركب العلمية في العربية والعجمية قال الشيخ
في بعض كتبه يعرف عجمة الاسم بوجوه الاول ان ينقل ذلك احد ائمة العربية الثاني خروجه عن اوزان الاسماء
العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون
ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون اخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون
في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق
السابع ان يكون خماسيا او رباعيا خاليا عن حروف الذلاقة اي حروف بر من فان الرباعي والخماسي
في اللغة لا بد ان يكون فيهما شيء من تلك الحروف **قوله** لامتناع دخوله اما التنوين الداخل فيه للضرورة
وشبهه فليس تنوين الصرف اذ عرف الصرف وما لا ينصرف بما عرف به المص والشيخ بل يصير قسما سابعا

ف المنصف عبـ

من اقسام التنوين قوله اي بهذا التنوين الاولى اعادة الضمير الى المعنى وجعل الجملة وصفا له اما لفظا فلان المعنى اقرب منه واحوج اليه اما معنى فلان مذهب المص والحاصل من تعريف التمكن ههنا لما انصرف ان سبب الانصراف عدم وجود العلتين الراجع الى عدم المشابهة بالفعل لا دخول الجر والتنوين كما ذهب اليه بعض ويمكن ان يجاب عن الثاني بان يحمل كلام الشارح على سبب التسمية او سبب العلم اي بسبب هذا التنوين يكون تسمية الاسم متمكنا او يعلم كونه امكن لكنهما بعيدان عن العبارة قوله اي بدخوله اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل ولا يرد عليه دخول المنصرف الخالي عن التنوين في غير المنصرف او دخول كل غير منصرف في المنصرف لما قد عرفت من ان التنوين الداخل للضرورة وشبهها ليس على مذهبه تنوين الصرف قوله كتنوين المقابلة انما خص هذين التنوينين بالذكر لانهما يحتمل لاختصاصهما بالمعرف اقل عموما بالنسبة الى الصرف من غيرهما وبذلك صار اخفى واولى بالبيان واما ما سواهما فيتجاوز الى المبنيات بل بعضها يتجاوز الى الافعال والحروف ايضا قوله مقصورا او ممدودا ومنفردا او مشاركا لسبب اخر حقيقيا او لفظيا موضوعا للتانيث او شبيها به ولو لم يقل كيف ما وقع لاحتمل قوله مطلقا عموما اخر قوله كذكريا مثل للمعرفة بمثال واحد لان ذكريا يستعمل مقصورا او ممدودا قوله في وصفا اما اذا كان في اسم فشرطه العلمية وسيأتي ذلك في العلم قوله كندمان اي ان كان بمعنى النادم واما ان كان بمعنى النديم فمؤنثه ندمى قوله كذلك هذا قيد لقوله وزن افعل اي وزن افعل الكائن مثل الوصف في الاصالة وفائدته ان يدخل في الوزن نحو الحجر بحذف همزة افعل قوله او على فعلى صفة لفظ صفة في قليل من النسخ وهو حال من المستتر في قوله على ان مؤنثه على فعلاء او فعلى حال الوصفية وعلى افعلة حال الاسمية كالاسودة للحية الانثى السوداء وامثال هذا ومن غفل عن هذه الفائدة حكم بان ايراد هذا اللفظ مما لا فائدة له قوله كالكمر هو من يحرك حشفته قوله كارمل ويعمل الاول للفقير والثاني للابل القوي على العمل قوله فالادهم اي القيد الادهم في الاصل وصف بمعنى الاسود ثم جعل اسما للقيد وللفرس الاسود لقبيلة من العرب وقوله القيد احتراز عن معناه الاصلي اذ هو بهذا الاعتبار وان كان غير منصرف لكن

وكان فائدة ايراده ان حال وصف على افعل وقد كان مؤنثه م

لا للوصفية الاصلية لها المحققة بل للوصفية الموجودة ووزن الفعل وعن الادهم بمعنى القيهلة

اذ هو بهذا الاعتبار غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما الادهم بمعنى الفرس الاسود فهو مثله

بمعنى القيد في عدم انصرافه للوصفية الاصلية والوزن وههنا حكاية مليحة هي ان قبعثري

كان يوما في بستان وكان اوان الحصرم فذكر بعض الحضار حجاج بن يوسف عليه اللعنة فقال

القبعثري سود الله وجهه وقطع عنقه وسرني من دمه فحدث الحجاج بذلك بعض الحضار

فغضب واحضر القبعثري وعاتبه وهدده على ذلك القول فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم

فلم يقبل الحجاج عذره وقال معاتبا له لاحملنك على الادهم اي القيد فقال القبعثري مثل الامير

يحمل على الادهم والاشهب اي الفرس الاسود والابيض فقال الحجاج اردت بالادهم الحديد فقال

القبعثري الحديد خير من البليد قوله كالخيلان اي بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال الذي

بمعنى النقطة السوداء في البدن قوله للمح معنى الوصفية اي لان يلاحظ في معانيها احداث لازمة

لهذه المعاني بسبب وجدان الفاظ موضوعة لتلك الاحداث متناسبة مع هذه الالفاظ في الحروف

وهي الجدل بسكون الدال للقوة والخال للنقطة السوداء والفعو للتعفن والايذاء وتلك الملاحظة

تبعث النفس على ان في الاصل اوصافا مشتقات من تلك الالفاظ ثم صارت اسما قوله وهو خروج

الاسم اي خروج معنى الاسم فلا يحتاج الى جعل الصيغة بمعنى الصورة كما قيل لئلا يرد ان ليس للصيغة

صيغة تخرج عنه والفرق بين العدل والنقل والاشتقاق ان التغير في الاول بحسب اللفظ فقط

وفي الثاني بحسب المعنى فقط غالبا وفي الثالث في كليهما معا قوله معتبر هذا خبر المبتدأ ولك

ان تجعله وصفا للوصف اشارة الى اصالة الوصفية واعتباره فيها وان لم يكن في المعدول عنه

الذي هو العدل اصليا فان اصالة الوصفية كونها غير مسبوقة بالاسمية في اللفظ المعين قوله

مشبه مفاعل او المفاعيل اقول مشبه مفاعل اما ان يكون ذا اربعة اصول او ذا ثلثة اصول

والاول فعالل والثاني لا بد ان يكون فيه حرف زائد غير الهمزة من الحروف العشرة في موضع من مواضعه

الاربعة وهي اربعون قسما فاقساما مساجد واربعون وكل منها يمكن ان يصير بزيادة مدة اخرى مشبه

انهام

مفاعيل فالكل اثنان وثمانون حتما الا لكن بعضها غير واقع في المقام لا يسع تفصيله ثم ان قوله
مشبه مفاعل ومفاعيل واقع موقع تعريف للجمع المتناهي كما اشار اليه الشارح فكانه قال هو ما كان
اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بعدها اما حرفان اولهما مكسور لا لعارض وثلثة احرف
كذلك مع كون اوسطها ساكنا وهذا التعريف مشتمل على تسعة قيود فالاول احتراز عن نحو قريب
ودنبا والثاني عن نحو اقسام والثالث عن نحو مقالات والرابع عن نحو شباب جمع شب والخامس عن
نحو باخباثا مرخم خباثات والسادس عن نحو جمالي زيد والسابع عن نحو جمالون والثامن عن نحو جماليين
والتاسع عن نحو ملئكة والجمع المتصف بتلك القيود لا يشارك مفردا في الوزن اذ كل مفرد هذه
القيود نحو تداني وكراهية مع فقدان شرط فيهما او ان لم يشاركه في الوزن صار فرعه في اللفظ كما كان
فرعه في المعنى فصادفيه فرعيتان وكان غير منصرف وسمي بالمتناهي والمنتهى لتناهي التكسير في هذا
الوزن قوله من هذا الجمع لم يقل من مشبه مفاعل مع اختصاص الحكم به لئلا يصير المثال المحض للتمثيل
قوله وذا اعتلال الى اخر البيت اقول في نحو جوار خمسة مذاهب الاول تقديم الاعلال لتعلقه
بجوهر الكلمة على منع الصرف لتعلقه بعرضها وجعل الياء المحذوفة منسية الثاني كالاول الا في جعل
الياء منوية الثالث تقديم المنع على الاعلال والقول بثقل الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء
وحذفها ثم تعويض التنوين عنها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين الرابع كالثالث الا في قلب الياء
بعد فتح ما قبلها الفا الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بخفة الفتحة مطلقة على الياء واذا عرفت
ذلك ثبت لك ان القائلين بالمذاهب الخمسة متفقون في نحو جوار حالة النصب انه غير منصرف بياء مفتوحة
بلا تنوين واما في حالة الرفع وان اتفقوا في لفظه بعد الاعلال انه منون محذوف الياء الا انهم اختلفوا
في كيفيته بعد الاعلال وفي لفظه وكيفيته ما قبل الاعلال فالقائلون بالمذهبين الاولين يقولون
انه قبل الاعلال منصرف مضموم الياء مع تنوين التمكن لعدم ظهور عدم انصرافه في ذلك الحين والاصل
هو الصرف في الاسماء واما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون بانه كما كان في الانصراف والتنوين لخروجه
بالاعلال عن وزن منتهى الجموع والاخرون قائلون بصيرورته غير منصرف في حذف تنوينه الاصلي

ودخول

ودخول تنوين العوض فيه عوضاً عن الياء المحذوفة واما القائلون بالمذاهب الثلثة الاخيرة فيقولون انه
غير منصرف قبل الاعلال وبعده واصله ياء مضمومة خالية من التنوين حذفت الضمة لثقلها على
الياء وعوض عنها التنوين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما في حالة الجر فالقائلون بالمذاهب
الخمسة متفقون في لفظه وحكمه معا قبل الاعلال وبعده فالقائلون بالمذاهب الثلثة الاول يقولون
ان لفظه بعد الاعلال كلفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فقد اختلفوا فيه من حيث
اللفظ والكيفية وبعده من حيث الكيفية فقط فخلاف هذه الفرق الثلث فيه نظير خلافهم فيه حالة
الرفع واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فكالقائلين بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف
الا ان الاولين منهم يقلبون الياء المفتوحة بعد فتح ما قبلها الفا والاخرين منهم يبقونها كما في حالة النصب
فقول المص اجره كسارى على ما حمل الشارح عليه يخرج به عن المذهبين الاخيرين واما تعيين ان اى المذاهب
الثلثة هو مذهبه فلا يفهم منه والاولى عندي ان يقدر وجه الشبه في كلامه ما قدره الشارح مع
زيادة الانصراف حتى يصير نصا في المذهب الاول فافهم قوله مجرى كسارى جعل الشارح الكاف في
كسارى اسما حيث اضاف اليه المجرى قيل لا يبعد ان يكون مراده من هذا التقدير هو الاشارة الى ان
المثال لفظ سار مع الكاف على ان يكون جمع كسرى لينطبق مع الممثل له في الوزن فتامل قوله ولسراويل
اه الظرفان في هذا البيت متعلق بقوله شبه اى التقدير وشبه لسراويل بهذا الجمع اقتضاه وسراويل
بالفارسية زيرجامه قوله شبه اه في سراويل ثلثة مذاهب الاول انه غير منصرف فقيل لشبهه
بالجمع في الوزن وهو لفظ اعجمي وقيل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سروالة وهي جمع سروالة
وهي قطعة من الازار ثم جعل اسما للازار الذي هو قطعات متخصصة بالتعينات المعهودة فمنعه عن الصرف
باعتبار جمعيته في الاصل الثاني انه مما جاز فيه الصرف وعدمه لجواز اعتبار الشبه وعدم اعتباره
او لجواز اعتبار الجمعية الاصلية وعدمه الثالث انه منصرف لعدم اعتبار ما اعتبروه مع ان
الاصل هو الصرف قوله عموم المنع اى عمومه للجمع وشبهه او عمومه لاحتمال المنع واحتمال الصرف
وعلى الثاني كناية عن وجوب المنع قوله حضرموت الظاهر انه بسكون الضاد وضم الميم وهو اسم لبلدة

وقبيلة وجزؤه الاول اسم لحصا او بلدة والظاهر ان جزئه الثانی فی الاصل بفتح الميم مصدر فات ثم
بعد التركيب ضمت لكثرة الاستعمال واقتضاء الواو ضم ما قبلها فان الواو المضموم ما قبلها اسهل
تنطقا من المفتوح ما قبلها قوله كغطفان وكاصبهان غطفان بالغين المعجمة والطاء المهملة
المفتوحتين اسم لقبيلة وقد يكتب بالقاف واصبهان علم لبلدة فی ايران هی موطننا ومحل اقامتنا
وهی معرب من سپاهان ای العساكر فابدل سينها المفتوحة عند التعريب صادا ساكنة والحق
فی اولها الف للابتداء بها وقلب الباء العجمية بالباء العربية والمش قلب بائها بالفاء قيل انما
سميت به لانها كانت منشأ الجنود والعساكر قبل هذا الزمان وسپا بالعربية الجند وسپاهان
جمعه قوله او متحرك الاوسط لم يعتبر عدم العجمة فيه ولا فيما بعده كما اعتبر عدم الزيادة فی العجمة اشارة
الی وجود العجمة فی المتحرك الاوسط ووجوده فيما بعده لا يصير منشأ التغير حكمه الذی هو عدم الانصراف
بخلاف وجود الزيادة فی العجمة فان العلم العجمی يصير مبنيا بها كما ذهب اليه بعضهم قوله كجور وحمص
الاولی بضم الجيم والثانی بالحاء المهملة المكسورة وسكون الميم وهما اسمان لبلدتين قوله فی الثلاثی
الساكن الاوسط لما توهم من قوله وجهان فی العام ای ان العام لهذين الشرطين اذا اشتمل علی احد
الشرطين الاخرين كان جائز الوجهين مع انه حكم بوجوب منع صرفه قيل ذلك بقوله وشرط منع
العاراه تقدير الشرط موصوف العام ما اشتمل علی عدم الشرطين الاخرين ليختص جواز الوجهين بالعادم
للشرايط الاربعة ويمكن استخراج هذا من كلام المص بدون هذا التقدير بان يقال قوله كهند
متعلق بمقدر ليكون نعتا مخصصا للعام ای الكائن كهند فی كونه غير زائدة علی الثلثة وغير متحرك
الوسط فافهم قوله متاصلا ای حقيقيا سواء كان علما حالا للتذكير ام لا فرجل اذا سمی به مؤنث
كان حكمه ما ذكره قوله وجوبه ای وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر قوله كلجام اصله
لگام بالكاف العجمية عربيا بدالها جيما وانما لم يعتبر مثل هذه العجمة لقبولها التغير غالبا وهو
منشأه لضعفها بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل التغير الا نادرا قوله ولو ساكن الاوسط قيل
هذا سهو من الش والصواب ولو متحرك الاوسط لانه لفرد الخفی اقول يمكن ان يقال لما ابقی الش الامتناع

في قوله صرفه امتنع على الحلاقه فهم انه ممتنع اتفاقا وهو كذلك والمفهوم من الامتناع الاتفاقي
ان صرف ما يخالف موضوعه ليس بممتنع اتفاقا وذلك مشتمل على فردين الاول ما هو ممكن الصرف
اتفاقا وهو ما فقد فيه احد الوصفين الاولين الثاني ما هو ممكن لكن لا اتفاقا بل خلافا وهو
فيما فقد فيه الوصف الاخير اما اذا كان متحرك الاوسط فالخلاف فيه جلي قابلا ودليلا واما
اذا كان ساكن الاوسط فالخلاف فيه خفي دليلا لكونه في غاية الخفة فلا يؤثر فيه ثقل السببين
وقائلا حيث لم ينقل القول بمنع صرفه احد سوى صاحب المفصل ونسبوه الى السهو في ذلك فصار
بما قررنا كون قوله او ساكن الاوسط قرينة خفيا جليا فتأمل قوله في غير فعل اي لم يوجد بالوضع الاولي
العربي فيه دون ندورة قولهم كخضم اذ خضم لرجل وشمر لفرس ودئل لدويبه ودخول تلك الامثلة
الخمسة في الوزن لوجودها في الاسم بالوضع الثانوي وكذا يدخل فيه نحو بقم بتشديد القاف فخشب يصبغ
به واستبرق للديباج لوجودها في الاسم بالوضع العجمي وكذا يدخل فيه نحو بنجلب للخرزة والخرزة
كعرقة بالفارسية مهره لندوره وقيل دئل غير منقول من الفعل فهو مثل بنجلب قوله علمين خص
هذا القيد بالاخيرين مع اعتباره في الخمسة لانه تحقق في الثلثة الاول مقدر مفروض في الاخيرين
قوله او وزن غالب فيه لكون الفعل اولى به اما لكثرته في الفعل كاثمد على وزن اضرب
لحجر الكحل وابلم كذلك لخوص التمر الهندي الذي يقال له المقل بضم الميم وسكون القاف واما الابتدائه
بزيادته لا تدل على معنى الا في الفعل سواء اشتق فعل من حروفه كاحمد يعلى او لا كافكل على وزن احمر
للمرتعد من البرد او الخوف واكلب جمع كلب قوله نحو امرأة اما صرف امرئ فلعدم لزوم الوزن فان
عينه يتبع لامه في الحركات فاذا كسر او فتح كان على وزن الامر واما اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما
صرف نحو رد بضم الدال فعل امر فلعدم بقائه على طريقة الفعل وهي ابتداؤه بهمزة الوصل بل دخل
في وزن الاسم كقفل وكذا اذا كان ماضيا مجهولا فان طريقته كسر العين وكذا سبب صرف نحو
قوله وكذا البب كاقعد بناء على خروجه من طريقة الفعل التي هي الادغام بلا مانع ذاتي وعلى مذهب
فامر المضاعف يجب احتمالا لانه خارج عن طريقة الفعل وهو غريب ظاهرا قوله في المنقول من الفعل

والفعل

اى سواء كان غالبا فى الاسم او مساويا فى الاسم قوله وما يصيره اى هذا سبب واحد شرط العلمية وباعتبار دخوله فى الف التانيث لم يعد سببا على حدة ولا يخفى ان الحكم بعدم انصراف ما لا يظهر اعرابه قط غير صحيح وعلى فرض صحته غير مهم قوله كالاعلام فاحد اسبابه شبه العلم والاخر عدلها عن اصلها الذى هو مع الاضافة قوله او جنسية لانها لو كانت اعلاما جنسية لصلح متبعها للتاكيد لغيره فان مدلول ما يشتق من الجمع مطلق وفيه ما فيه قوله وهو ظاهر نص اه هذه العبارة باضافة الظ الى النص على انه مصدر ولا منافاة فى تلك الاضافة عند اختلاف متعلقهما فان متعلق النص الحكم بعدم انصراف فعل ومتعلق الظ الحكم بان سبب منع صرفه ما ذكر وقيل ظاهر بالتنوين ونص فعل ماض اى نص على ذلك الظ سيبويه وهذا مع بعده يأباه حذف قوله عليه قوله ومعدولة عطف على قوله اعلام لابن الحاجب يحتمل ان يكون معطوفا على قوله معارف ويكون العدل فى تلك الالفاظ بهذا النحو على المذهبين كما يشعر به كلام ابن الناظم لكنه بعيد عن العبارة قوله او كثلاث ذكر المثالين اشارة الى نوعى العدل اى التحقيقى وهو الذى يحصل ما عدل عنه بدليل غير منع الصرف كالجمع على ثلاث وات والتقديرى وهو الذى يحصل ما عدل عنه بنفس منع الصرف واما دليل نفس العدل فليس الا منع الصرف والعدل التقديرى كعمر لشخص وزفر لمثا وزحل لكوكب قوله اذا به اى معه قوله عن السحر اى هو بلا لام معدول عنه مع اللام بالعدل التحقيقى فاحد اسبابه العدل والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المعاصرين انه معدول عن السحر بالكسر والسكون فى السحر بفتحتين يبهتون الناس بالنوم غالبا كما انهم يبهتون بالسحر بالكسر والسكون ولعمرى انه قد ابدع فى هذه الافادة سحرا وعجبا من مطالعته فى السحر حيث لم يدرك ان ما ذكره اشتقاق لا عدل وان ما قالوه هو ما ذكرناه لا ما ذكره قوله وجب ان يكون اه الظ ان يقول صرف ووجب الا انه قد اكتفى عنه به لاستلزامه اياه قوله فعال علما هو بفتح الفاء لا بكسرها وفيها ثلثة مذاهب الاول بناؤها مطلقا وهو مذهب الحجازيين الثانى عدم انصرافها مطلقا وهو مذهب اكثر التميميين الثالث بناء ذوات الراء وعدم انصراف غيرها منها وهو مذهب قليلهم قوله عند اهل الحجاز للعلمية

ومفوله

لأنّه

والتانيث والعدل قوله عندهم اي عند اكثرهم كما ذكرنا واما الاولون منهم فيشترطون لاكثر
في غير ذوات الراء ويجوزون الحجازيين فيها مستدلا بان ذوات الراء اثقل من غيرها لاشتمالها على
الراء المثقل لاتصافه بصفة التكرار قوله والعدل عن فاعل لو اعتبروا مقام العدل التانيث
لكان اولى لان طرح العدل اسهل من طرح التانيث قوله وهو نقل من جثما جثم كضرب بالجيم
والشين المعجمة علم لابن الخزرج وهو ابو حي من الانصار واصله الثقل والاعياء في العمل كالجثم بالجيم
المفتوحة والثاء المثلثة قوله بناء على التعريف المؤثر يحتمل احتمالات لا يوجد في كلامهم الا
ثلثة منها الاول منها ما يؤثر وجودا فقط اي في المنع كما في نحو احمر ومساجد عند سيبويه اذ
الوصفية ومعنى الجمعية الذي هو احد سببي الجمع لما زالا بالعلمية عادا عنده بزوالها الثاني
ما يؤثر وجودا اي في المنع وعدما طاريا في الصرف كمساجد واحمر عند الاخفش الثالث
ما يؤثر وجودا وعدما مطلقا اصليا او طاريا كما في نحو عفران المنكر بعد جعله علما وكلام المص
ينبغي ان يحمل على الثالث اذ لو حمل على الاول لزم تعليق الحكم بنقيضه ولو حمل على الثاني لزم تعليق
الحكم بنفسه هذا لكن الحق سقوط القسم الاول والانحصار في القسمين الاخيرين اذ العلمية في نحو احمر
ومساجد لا يؤثر بالنسبة الى الجنس مطلقا ويؤثر بالنسبة الى الشخص وجودا وعدما مطلقا بل القسم الثاني
ايضا اما يرجع الى الثالث او يصير ما اثر عدما طاريا فقط قوله ولم ينقل عنه خلاف اي
لم يعتقد بخلافه او نقل خلافه قوله لتصغير المزيل وذلك على ان يتحد مسمى المصغر مع مكبره اذ لو لم
يتحد لم يكن التصغير مزيلا كما يظهر وجهه بالتامل قوله نحو حميد اي في تصغير احمد وانما صغره تصغير
الترخيم لانه مبطل لوزن فعل لا غير واما غيره فيبطل الوزن فعله ويدخله في وزن فعل اخر فان
احيمل كدحرج وليشمل تصغير حمدان علما ايضا قوله وعمير بتصغيره مبطل العدل اذ هذه الصيغة
غير معدولة قوله وكذا ان كان علما غير لفظا في اللفظ كذا اشارة الى تفاوت بين تصغير العلم وغيره
بان المسمى في العلم قد يتغير بالتصغير وقد لا يتغير والمراد ههنا ما لا يتغير بخلاف غيره فان المسمى
لا يتغير فيه اصلا منه الى ان هذا الحكم في العلم مختلف فيه قوله عند سيبويه قيد له فقط قوله ونحو

اه هذا التقديم من حكم الصرف وعدمه على الاعلال قوله محتجين بقوله آه ولا يخفى ان تلك الحجة لا تدل
على الجزء الاول ظاهرا فافهم قوله قد عجبت مني ومن بعيليا اخره لما رايتني خلقا مقلوليا بعيلى
تصغير بعلى وهو اسم رجل وخلق بالخاء المعجمة ككتف وهو العتيق جدا والمراد عتيق الهيئة وقبيح
الخلقة والمقلولى المتجافي المنكمش وفاعل الفعلين عايد الى المراة قوله في رؤس الآي مقتضى النظم
ان يقال اذناب الآي لانها اواخرها الا انهم يعبرون عن طرفي ما له حجم بالراس تادبا لانه من
اشرف الاعضاء ولا يعبرون عن اجزائه بالذنب لانه من اخسها والآي بالالف بين الهمزة والياء جمع آية واصلها
بالواو المفتوحة كما قال الجوهري فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو خلاف القياس اذ القياس
في اللفيف المقرون قلب اللام مما تعفاء وعينه ولا باس بضم يائه وكسرها حال الرفع والجر بسكون ما
قبلها نظير دلو وظبي والآية بمعنى الجماعة والعلامة وألفاظ القران والمراد ههنا الفاظ معدودة
منه وامثاله قوله تبصر خليلي آه اخره سما الك ثقبا بين حزمى شعبعب تبصرا اي نظروا الظعاين
جمع ظعينة وهي المراة الجالسة في الهودج مسافرة وسوالك جمع سالكة وصف للظعاين وثقبا بضم
الثاء المثلثة وكسر القاف في الاصل وسكونها في الحال للضرورة والمراد به الطريق الدقيق في الجبل وكانه
منقول عن معناه الاصلي وهو بالفارسية سوراخ مستعار عنه او كناية وحزمى تثنية حزم بالحاء
المهملة والزاء المعجمة الارض الغليظة وشعبعب بالعينين المهملتين على صيغة التصغير اسم ماء قوله
اقترانا بتناسبا اي اقترانا بنسبة واحدة وهو مما وجده الذوق السليم قوله منسجما هذا بتقديم
الجيم على الميم اي متصلا حقيقة او حكما فان الانسجام انصباب الماء المستلزم اتصاله غالبا واحترز
به عن نحو ضربت زيدا الذي هو قائم وعمرو ورايت عمرا اخوه ونحو ذلك قوله واخر الفواصل والاسجاع
اي اخر الاسجاع وهو جمع سجع والمراد به ههنا الكلام المقفى فالفواصل عم منه وهو عطف على
قوله كون قوله كغو ويراي القوارير الثانية في قوله تعالى قوارير قوارير من فضة فانها صرفت لاجل
تناسب اخر الفواصل والاولى صرفت لكنها لمقارنتها بالثانية قوله ممن ولدوا آه ممن خبر مقدم
وعامر مبتدأ مؤخر وولدوا بالتخفيف فاعله عايد الى القبيلة فان كان هذا البيت مبدوا بالواو

مبحث اعراب الفعل

بحره مفاعيلات اربع مرات ويجب ان يشبع حركة ميم عاصمة ليكون واوه اول المصرع الثاني و
يحتمل ان يكون الواو من زيادة فبحره مفعول مفاعيل مرتين ووراء عاصم اخر المصرع الاول لكن
في الشواهد مبدوة بالواو تماما غير معلوم حتى يستدل به على بحره قوله بسيط خلافا
لمن قال انه مخففة ان قوله المصدرية الاولى ان يقول المصدرية غير المخففة من الثقيلة لان
المخففة ايضا مصدرية وقيل كانه اعتمد في فهم ذلك من قول المص الا بعد علم قوله مطرد وهو
الظاهر عوده الى التخفيف والاولى عوده الى دخول المخففة على الفعل المفهوم من سياق الكلام
قوله كثير الورود يعني المراد بالمطرد هذا المعنى لا كونه قياسا قوله حيث استحقت
عملا بخلاف ما اذا لم يستحق نحو عجبت ان لن يقوموا وان لم تقم فان الاهمال هنا ايضا في قبيل بخلاف
الوقع بعد العلم وما ذكرنا اولى لان الظاهر ان المراد بقوله اهمل ان العاملة السابقة وهو ملزوم
لان يكون بعد غير العلم قوله ايا علماء الناس يا علماء منادى مفرد معرفة والناس مبتدا
وان تخبر ونبي بتاويل اختارهم اياي مبتدأ ثان وهو قوله بناطقة خرساء اما متعلق بتخبر ونبي
وجملة مسواكها اي مسواك المحبوبة حجر خبر وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قولي الله حسبي واما
متعلق بمقدر خبر لقوله تخبر ونبي ومسواكها مفعوله الثاني والحجر مفعوله الثالث وبالجملة هذه الجملة
خبر للناس ويحتمل ان يكون علماء منادى مضافا الى الناس وفاعل تخبر ونبي للناس وكان قوله ناطقة
من شاطئ وتشام بالمجنون لانهم اجبن وابما الا يليق بالمحبوبة قوله اذن والله اه اخره لسبب البيت
من قبل المتنبي لسببا ما بالضم او بالفتح مبتدا خبره قوله لنرعا بكاه ما خلفت به الراقصات
الى حتى تبل الفيافي تحتها وذميلها المراد بالراقصات بالقافلة بال اهل الحج كانهن في مشيهن يتمشين
ويقول اي يقطع والنص بالنون السير الشديد الحسن والتقيل بفتح الدال المعجمة نوع اخر من السير و
قوله لنرعن جواب القسم وعامله بالباقصات بمعنى رجع والضمير في مثلها ومنها ولا اقيلها للجارية
المذكورة في البيت السابق ولا اقيلها اي لا اتركها الا قلة او لا اضع ان تنام قيلولة من القيلولة
والمكني اي قليل قوله وما كان الله ليعذبهم سمي هذه اللام لام الجحود لتاكيد الجحد لا انكار المفهوم من الكون

المنفي قوله لفظا ان اشار بهذا التقييد الى العدم اضافة قوله الا الى ان تعريضا بالمرفال وهذه بمعنى
الى ان والا ان فان ان ليس جزء اللفظ بل مقدر بعده قوله لاستهلن الصعب اه آخره فما انقادت
الآمال الا لصابر اى اخذن الصعب سهلا الى ان ادرك الامل ولما كان المناسب في هذا المقام
هو التعليل كان المراد بالنهاية المفهومة من او الغاية والفائدة لا النهاية الزمانية والغاية
للتعليل والظاهر ان يقول الا المستقبل الا انه وضع للازم مقام الملزوم قوله كسرت كعوبها اه
اوله وكنت اذا غمزت قناة قوم القناة الرمح والغمز بالمعجمتين العصر بالاصابع وكعوب الرمح عقد
في قصبتها واو بمعنى الا لا بمعنى الى اذ عصر عقدة القصبة لا ينتهي الى استقامته قوله اوما ولا
بالمحال المراد بالتاويل الحكاية اى فرض المأول عنه في زمان المأول به او بالعكس قوله باناق
سرى اه عنقا بالفارسية كام دودكذاشتن والفسيح الواسع وهو صفة للعنق او منصوب على المصدر
محذوف اى سيرا فسيحا قوله ربه فقنى اه نون لفظ عن آخر المصرع الاول وقد خبط من زعم انه
نثر وقوله في جنح سنن متعلق بالساعين والباقين قوله يا ابن الكرام اه الا للعرض وتدنو
تقرب وحدثوك اى حدثوك به ونفي التشبيه من حيث العلم واليقين وامثالهما بالمسموع والمرئي يعني ان
العلم الحاصل بالمسموع ليس كالعلم الحاصل بالمرئي في القوة والثبات قوله لولا تعوجين اه اى لولا
تميلين ودنف كخشن اى مريض والخمود بالخاء المعجمة انطفاء النار والوجد العشق وفاعل تشفيه للنار
ومفعوله لقوله دنف قوله الم تسأل الربع اه آخره وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق الربع بكسر الراء
المنزل والقواء الخالي والمراد الربع الخالي عن اهله والمفعول الثاني للسؤال محذوف وهو قولنا
عن اهله والبيداء الصحراء الخالية عن الماء والكلاء والسملق كجعفر ارض لا ينبت فيها شيء قوله او باسم
الفعل وجه عدم محوضة اسم الفعل في الطلب انه يدل على لفظ الامر اولا وبواسطة على الطلب قوله
فقلت ادعي وادعو اه آخره لصوت ان ينادي داعيان ندى اسم تفضيل من الندا والصوت متعلق
قوله من الوجار كره اه الاخاء اصله الوخاء مصدر واخى من الاخوة قوله لا تاكل السمك اه لهذا
الكلام احتمالات ثلثة الاول ان يكون المقصود النهي عن الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن بجوز

احدهما الثانى لمن يكون المقصود النهى عن كل منهما الثالث ان يكون النهى عن الاول والامر بالثانى على ان يكون تشرب مرادا به الخبر وعلى الاول فالفعل واجب النصب وعلى الاخرين واجب الرفع قوله جزما به قيد زاده لم اما على ان يكون صلة لقوله اعتمد اى بالجزم اعتمد اشارة الى ان قوله جزما منصوب بنزع الخافض او مشتغل عنه لعامل اى داخل ما فى الفعل او على ان يكون صلة للجزم اى جزما غير النفى اشارة الى انه جازم لا الشرط المقدر بقرينته كما ذهب اليه بعضهم ولا ينافى هذا المعنى مع قوله والجزاء قد قصد لاحتمال ان يريد بالجزاء كون المضارع لازما الغير النفى ولا مع قوله ان تضع ان قبل لا لاحتمال ان يريد به تقدير وضع ان كذلك قبل نفس النهى لا قبل ما يقدر بقرينته ونحو ذلك بان يجعل النهى نفيا وشرط كون المضارع المذ قوله حسبك الحديث اى كفاك وكافيك الحديث نحو جملة خبرية فعلية او اسمية بحسب المعنى الا ان المراد بها الترك الحديث واتته عنه قوله كنتم ما ادى اه اى فى لوجوب شرايطه من كون الفعل بعد فاء السببية او واو المعية قوله من شبه الفعل اى من شبهه به فى المعنى والتصرف ولو فى الجملة فدخل فى هذا الاسم المسكه وساير الاسما الجامدة فما المصدر كما فى الشرح ومثال غيره نحو احسن نزال ومصلى الى صلوته قوله للبس عباءة اه هذا مصرع من بيتين هما فبيت تخفق الارياح فيه احب الى من قصر منيف ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف قالتهما ميمون زوجة معاوية بن ابى سفيان ذكرت فى ذلك استيلاء الهموم عليها حين لامها وعيرها معاوية وقال انت فى حبا الزمان عظيم وما تدرين قدره والارياح بالياء المثناة التحتانية جمع ريح كسبت وهو موضع فاح فيه ريح الطيب او جمع ريح والمحقق بحتونا بالنون اى تمنع وهو مجهول نائب الارباح مناب فاعله المنيف بالفاء المرتفع والتاء فى العباءة للوحدة وهى كناية عن ملبوس خشن غليظ والشفوف بضم الشين المعجمة الالبسة الشفافة الرقيقة قوله لولا توقع معتر اه اخره ما كنت او ثر اترابا على ترب المعتر بالعين المهملة وتشديد الراء المهملة المعترض للمعروف المتوقع للاحسان وترب الرجل بكسر التاء وسكون الراء المساوى عمره معه من حيث زمن

نقل الحسينى فى شرح الحمدية ميسون بدل ميمون وتحقق الارياح بدل تخفق الارياح وقال للبس باللام محرف والصواب ولبس بالواو والعاطفة اياه على ما قبله منه

الولادة وبالثاني شبه هميان والممنى ولم يلن توقع المتوقعين في الاحسان اليهم او فضائل اباهم
لما رجحت ترتيب الخامس على ساير اترابي في الاحسان بعد ما احسنت اليهم بالسوية ولكن ما امنا المتوقع
بنقص من سهام ساير اترابي قوله اني وقتلي سليكا ثم اعزه كالثور يضرب لما عافت البقر
سليك اسم رجل واعقله اي اعطيت ديته وقوله كالثور خبر ان وهو البقر المذكر ولما عافت
البقر اي حين اكرهت البقر الانثى لشرب الماء واستحيت ان تضرب لتشرب الماء فلا تضرب لكونها
ذات لبن فيضرب بدلها الثور حتى تخاف البقرة الانثى فتشرب الماء قوله متى تسترفد القوم
ارفد هذا جزء من بيت هو هكذا ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى تسترفد القوم ارفد الحلال
بالحاء المهملة كعطار كثير الحلول والنزول والتلاع كرجال جمع تلعة وهي ما ارتفع من الارض والاسترفاد
طلب العطية والنصر المخافة اي مخافة من ورود الضيف عليه او مخافة الحرب فهو علة للمنفي لا للنفي
او علة ان يكون منسوبا الى الاكراه من ورود الضيف او الحرب فبالعكس قوله ادما اثبت
حقا عليك اي ثبت لزم عليك قوله هذا الكلام سويا واذا الطمان متعلق بقوله قل او حقا
بعد الانفس متعلق بحي او بقوله قل والاول اظهر وههنا بحث اما اولا فلان المقصود من ذكر الشواهد
المذكورة هو الاستشهاد على ثبوت تلك الكلمات جازمة ولا استشهاد في هذا البيت على جزم
اذ ما كما هو الظاهر واما ثانيا فلان ذكر ما سوى المصرع الاول مما لا فائدة فيه سيما من الشارح المقتصر في
اكثر المواضع على نفس محل الاستشهاد ولو كان نصف مصرع فكانه حسن في نظره مضمون هذين
البيتين وقد رأى فيه لطافة ما فذكرهما لنا فلا عبرة وما ذكرنا فالاولى ان يستشهد بقول الشاعر
وانك اذ ما تأت ما انت امر به تلف من اياه تأمر آتيا قوله حيثما يستقم لفظ يك بلا نون
كما في النسخ بناء على ما قاله قوم من عدم جواز حذف نونه عند التقاء الساكنين ولعله سقط نونه من
الاقلام قوله فاصبحت اي ادخل في الصباح ولا تهملن ان الزمان مصرف اي اذا دخلت في الصباح
فتلبس بها اي اشتغل بمجامعتها ولا تهمل اذ ربما ذهب الفرصة عن يدك بتصريف الزمان
احوالك قوله واذا تصبك اه اوله الله يشكر ان نال سعة الخصاصة الفقر وضيق المعاش

قوله اذ سهب معناه اشارة الى رد من استدل على اسميتها بان اصلها اذ وهو اسم فلا يمنع
لخروجه عن اصله وحاصل الجواب ان ما ذكر مسلم على تقدير عدم التغيير في اللفظ واللفظ
ههنا متغير بزيادة ما قوله في موضعه نصب على كونه مفعولا فيه للشرط قوله ان اشتغل عنه
سواء كان الاشتغال بجعل ضميره فاعلا لكن يضرب اضرب بالصيغة الغائبة او غير فاعل نحو
من تضربه اضرب بصيغة المخاطبة فالمراد بالاشتغال اعم من الاشتغال المصطلح قوله شرح
قد ما هذه اما مبتدأ بتأويل الاضافة اي شرطه وكل من الجملتين خبره لكن الاولى وصفه والثانية
خبره واما خبر لمحذوف اي احدهما شرط وكلتا الجملتان وصفه ولم يذكر الاخر استغناء عنه بقوله
يتلو الجزاء قوله ان تصرمونا وصلناكم اي الصرم القطع والمراد هنا قطع الرحم ضد الصلة
وملائم جمع المذكر للخطاب في بحيث بقراءتها بالواو كما هو الاصل للمحافظة للوزن والا رها
الاخافة قوله دست رسولا اه دست ارسلت خفية وندروا اي غ . وا و توعير بالغين
المعجمة جعل الشيء الشيء حارا شديد الحرارة والمراد هنا اكثرة حرارتها من نار العداوة والبغضاء
قوله وبعد شرط ماض قيد لفظ الشرط ليدخل في الحكم نحو ان ضربت تغرض اضرب بالجزم ولنحو
عنه نحو ان تضرب قد تضربت اضربك وتقديره في المصرع الاخير لعكس ذلك قوله لكنه غير
مختار اشارة الى ان مراده بقوله حسن جائز لا ازيد كما هو الظاهر منه قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة
قال زهير في مدح هرم بن سنان وروي بدل مسغبة مسئلة والمسغبة الاجاعة فيوم مسغبة يوم القحط
والجدب وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء اي ممنوع محرم فهو عطف على يقول وقيل وصف
لا ممنوع مالي منك فهو عطف على غائب يعني اذ سئله السائلون واتاه الجائعون اعطاهم من غير
عذر قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع الصرع الاسقاط والباقي ظ قوله للارتباط وجه الارتباط
ان الالة على قصد تأخر جملة عن شيء وهو لا يتعقل الا بقصد ذلك الشيء وهذا مستلزم لقصدها
غير مستقلة بل مربوطة بما قدم عليها قوله لو جعل اي لو جعل بحسب الظاهر او اريد جعله فلا ينافي
الجزاء قوله لم يطاوع قد رهذا اشارة الى ان عدل المص عن يجعل الى قوله يجعل للاشارة الى ان

الحكم المذكور مما هو فيهما اذا كان المانع ذاتيا وهو المعبر عنه بعدم المطاوعة لا عرضيا فان المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها الصيرورتها مدخولة للادات بحسب الاستعمال سواء كان بحسب المعنى ام لا والمراد بالادوات ما ذكر قبل ذلك فتجرد عنها لو فلا يرد لزوم عدم وجوب الفاء في الجملة الاسمية بان المشبهة المفتوحة لصلاحيتها ان يصير مدخولة للفظ لو كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض وسيصرح المص بهذا **قوله** فعسى ربي ان يؤتين ما قبله ان ترن انا اقل منك مالا وولدا **قوله** ومن يعمل من الصالحات هذا شاهد لما يدخل عليه الفاء جوازا ويرفع بعد دخوله وجوبا كما في سائر الكتب فالتمثيل به لما يجب فيه الفاء سيما في الطلب مبني على السهو على ان المراد بالنفي المذكور النهي كما في مواضع من القرآن وان الطلب مما يجب فيه الفاء ان كان راجعا الى الطلب ثانيا لا اولا **قوله** من يفعل الحسنات الله احرم والشر بالشر عند الله مثلان الله مبتداء وجملة يشكرنا خبره والشكر اذا اسند الى الله فالمراد جزاءه وثوابه والشر بالشر اي الشر المصار وعلى مع الشر الصادر من عند الله اي ما هو بصورة الشر في جزائه متساويان وهذا اشارة الى قوله تعالى من جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها ولا يبعد ان يحمل الظرف متعلقا بمثلان اشارة الى ان عقاب بسيئة وان كان بهمنا انها في عقلنا القاه اضعاف شر العبد لكنه بحسب الواقع الذي يعلمه الباري تعالى متساويان ونسبة الشر الى الله تعالى من قبيل نسبة المكر والخدعة اليه في قوله تعالى ومكروا ومكر الله يخادعون الله وهو خادعهم انما هو التقابل فان قلت فالاولى على ما حملت الثاني عبء ان يكون المصرع الاول اشارة الى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ولا اشارة فيه الى ذلك قلت في نسبة الشكر الى الله وتكرار تلك النسبة اشارة ما الى الربانه فتامل تفهم وفي هذا البيت محسنات اخر ليس ههنا موضع ذكرها **قوله** بحصول الارتباط به حرف الارتباط دلالة على كونه ظرفا لما بعده ولغيره معناه لا يقصود الا يقصد هذا الغير **قوله** بان يرفع ما بعد الرفع على الاستيناف وكونه عطفا على جملة خبرية مقدرة بقرينة الشرط وصيرورة مجموع المعطوفين جملة مستانفة فالتقدير في قولنا ان تضرب اضرب فاعطي او فاعطي اي تضرب اضرب فتضرب اعطي او فاعطي وان كان الاداة

لحسن م

له لم فالتقدير من يضرب اضرب يضرب احد واعطي او فاعطي وان كانت متى فالتقدير متى تضرب
اضرب تضرب في زمان واعطي او فاعطي وقس عليه ما ذكر ونحوه ووجه الجزم ظاهر ووجه النصب
كون المأول بالمصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة عطفا على الجزاء فالتقدير في المثال ان تضرب
اضرب فاعطائي حاصل قوله يحاسبكم به الله ما قبله قل ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه قوله
وجزم او نصب الخ وجه عدم جواز الرفع ههنا يظهر مما ذكرنا في وجه الاستيناف قوله ومن
يقترف منا الخ آخره ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما نؤوه متكلم معلوم من الايواء وهو الفاد
جادا دن والهاء مفعوله واصله نؤويه فحذف الياء للجزم بالجزاء والهضم الظلم او المغلوبية ومنه
هضم الغذاء قوله فطلقها الخ قاله الاحوص في خطاب رجل مسمى بمطر وقد تقدم بيت من هذه
القصيدة في المنادى وهو قوله سلام الله يا مطر عليها ؛ وليس عليك يا مطر السلام ؛ ويعل
مجزوم بالا لان اصله ان لا فاصله يعلو بالواو والمفرق بالراس وحسام السيف قد مر حكاية تلك
القصيدة قوله قالت بنات العم الخ ما قبله قالت سليمى ليت لي بعلا يمن ؛ يغسل جلدي وينسيني
الحزن ؛ وحاجة ما ان لها عندي ثمن ؛ ميسورة قضاؤها منه ومن ؛ سلمى وسليمى اسم امرأة واحدة
والبعل الزوج وقوله يمن بتشديد النون اي مع منه علي وقوله يغسل جلدي اي في حال الحيات
من الادناس وبعد الاموات غسل الاموات والاول الظهر وينسيني اي جعلني ناسيا للحزن والهم
وحاجة عطف على قوله بعلا اي ليت لي شهوة ما لها عندك ثمن وان زائدة اي لها لقضائها قيمة
ميسورة اي مرجوة قضاؤها منه ومن اي ومني فحذف احد النونين مع الياء او لوصفا للحاجة لكن
على ان المراد بها الشهوة وبنات العم اي بنات عمي وان كان اي ذلك الزوج المتمنى فقيرا معدما فاقد
الغنى والثروة رضيت بكونه بعلا قالت وان اي وان كان فقيرا معدما رضيت بكونه بعلا لي
وما قبل الروي في الثلثة الاول مفتوحة وفي الثلثة الاخيرة مكسورة فيجب اتباع احدهما للاخرى
قوله لئن كنت ما صد الخ ما بعده واركب حمارا بين سرج وفروة ؛ واعر من الخاتام صغرى شماليا
قالتها امرأة فصيحة وحدثت مجهول متكلم والغبط شدة الحر وباديا اي ظاهرا حال من النهار وجملة

اركب حال مترادفة او متداخلة او حال من فاعل امم وانفرقة الطيلسان يعني اركب حمارا في حر

النهار وامد الفرو على راسي واعرف بضم الهمزة من الاعراء من الخاتام اي الخاتم صغرى شمالها اي الاصبع

الصغرى من يدي اليسرى والحاصل انه ان كان حديثك اليوم صادقا لاخرج في هذه الهيئة العجيبة

التي لم يخرج معها احد قط قوله واستلزامه لتاليه اي استلزام ما يليه لتاليه ما يليه والمراد

بالتالي بمعناه اللغوي لا مصطلح المنطقيين وههنا بحث شريف يناسب ذكره في هذا المقام

وهو انه قد زعم ابن الحاجب ومن تابعه ان معنى قول النحاة لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

هو ان لو يدل على انتفائه لدلالته على انتفاء الاول بناء على تعلق لام التعليل بقوله يدل

وحاصل المعنى انه يدل على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض

عليهم بان الاول سبب او ملزوم للثاني والعلم بانتفاء المسبب او اللازم لا يحصل من العلم بانتفاء

السبب او الملزوم لجواز تعدد الاسباب او الملزومات ثم قال فالحق انه لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني كما يقوله المنطقيون وكان في كلام المص وبعض المحققين الذي ذكره الشارح اشارة الى جميع

ما ذكرنا واجاب العلامة التفتازاني عن هذا الاعتراض بما حاصله ان لام التعليل في قولهم

لانتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لانتفاء الثاني وحاصل المعنى ان لو يدل على ان سبب

انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثاني قد حصل بانه

وانا اقول سببية انتفاء الاول لانتفاء الثاني اما بان جعل الشرط هو المفهوم المردد بين جميع

الاسباب الخارجية للجزاء كما اذا قيل لو وجدت الحركة او الشمس او النار لوجدت الحرارة واما

بان جعل الشرط هو السبب الاخير للجزاء الذي لم يلحقه سبب اخر بلا فصل كما اذا وجدت الحركة ثم

انتفت فوجدت الشمس ثم انتفت فوجدت النار ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة بلا

فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجدت لوجدت الحرارة واما بان انحصر سبب الجزاء

في الخارج في واحد هو الشرط كما اذا قيل لو طلعت الشمس في الليل لوجدت النهار او بان خصص الجزاء

بسبب الشرط كما اذا قيل لو وجدت النار لوجدت حرارتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلامة

بان اكثر الجمل الشرطيه المصدرة بلو مما استعملها العرب ليس شرطها سببا لجزائها فقولهم لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول على المعنى الذي ذكره المجيب لا يشملها واجيب عن هذا الرد بان تلك الجمل واردة عنهم على قاعدة اهل المنطق فان العرب قد يستعمل لو استعمال المنطقيين واما الاوجه في جواب هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان انتفاء الاول سبب لانتفاء الثاني اعم من انتفاء نفس سبب الجزاء ومن انتفاء مقول المسبب للتاثر بالسبب فان هذا الانتفاء سبب لانتفاء سببيه السبب المقتضيه لوجود ذلك المسبب فاذا جعل الشرط سبب وجود المسبب فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الاول واذا جعل الشرط مسبب الجزاء او مسبب سبب الجزاء فالمراد بسببيه الانتفاء هو المعنى الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صار الحجر اعلم حاصل من زيد لكان زيد معلما له او لكان لزيد عليه حق ولا يخفى ان السببيه بهذا المعنى لو لم يشمل الجمل المذكورة باسرها اشملت اكثرها اذ العرب قد ادعى السببيه بالمعنى المذكور في اكثرها بلا ريب في ذلك فاحتفظ بما ذكرنا فانه من نفايس المباحث

قوله من انه الى قوله وناسبه اى من ان لو كما يقتضي امتناع ما يليه كذلك ينفي التالي ايضا بواسطة اقتضاءه امتناع ما يليه ان ناسب الاول اى ان كان التالي لازما لما يليه ولم يخلفه غيره اى لم يخلف ما يليه في الملزوميه للتالي غيره ما يليه اى يكون ما يليه ملزوما مساويا للتالي وذلك لان لو حينئذ اقتضى انتفاء الملزوم المساوي وهو مستلزم لانتفاء اللازم اى التالي قوله ويثبت ان لم ينافه الاول وناسبه اى يثبت لو التالي ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه ان لم يناف التالي لما يليه ولم يناسبه ايضا لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه وذلك لان التالي لو كان منافيا لما يليه لم يبق للتعليق معنى ولو كان مناسبا له اى لازما له فلو اما ان ينفي التالي او يسكت عن حكمه فان قلت اذا لم يناسب ما يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه لمناسبته مع ما يليه لامر عارض وما نفيناه هو المناسبه لذات ما يليه فان قلت فلم لم يعلق على نقيض ما يليه مع تحقق المناسبة الذاتيه قلت فائدة المناسبة العارضيه لخفائها واستلزامها الثبوت للتالي مع المناسبة الذاتيه بالاولى احرى وانما اشترطنا ان يكون التالي مناسبا لنقيض ما يليه فقط اذ لو ناسب ذلك ايضا لم يبق

للتعليق وجه ولم يصرح الشارح بهذا الاشتراط اعتمادا على ظهوره وانما لم يكتف بعدم المناسبة عن
عدم المنافات لئلا يتوهم امكان تحقق عدم المناسبة في ضمن المنافاة فانه ممتنع ههنا لما تقدم
فقوله وناسب عطف على المنفي لا النفي وهو ان كان بصيغة المضارع فعطفه عليه ظ وان كان
بصيغة الماضي كما في بعض النسخ فعطفه عليه بتقدير فعل والتقدير ان لم يك ينافي الاول وناسبه
فيكون من باب مجاز الحذف والحاصل ان للتالي مع ما يليه ثلث صور الاولى كونه لازما مساويا
لما يليه الثانية ان يكون لازما اعم الثالثة ان لا يكون منافيا له ولا لازما له بل يكون لازما
اعم لنقيضه فلو على الاول ينفي التالي وعلى الثالث يثبته باحد الوجوه الثلثة التي ذكرها الشارح
وعلى الثاني لا يثبته ولا ينفيه بل يجعله في حكم المسكوت عنه فقوله اما بالاولى متعلق بيثبت ووجه
الاول ما قد ذكرته وقس عليه حال وجه الاخيرين قوله اما بالاولى اي بالثبوت الاولى والمراد
بالثبوت الاولى ان يكون ثبوته اللازم لامتناع ما يلي لو اولى واحق من ثبوتها اللازم لغيره لك
ان يكون ثبوته المقارن لامتناع ما يلي لو اولى واحق من ثبوته المقارن لوجود ما يلي لو وكذا
الحال في المساوي والادون فلا يرد ان الثبوت في مثالي المساوي والادون انما هو الثبوت بالاولى
ضرورة اولويته بثبوت شيء من وجهين من ثبوته بوجه واحد قوله للنسب هذا بفتح النون وهو
تعليل للملازمة لا التالي اذ اللازم لامتناع ما يلي لو عدم الحلية لا عدم الحلية للنسب قوله ولو
ان ليلى الخ القايل توبة بن الحمير ودون بمعنى عند الجندل الحجارة والصفايح الحجارة العراض
التي تكون على القبور والبشاشة بسطة الوجه وفي موضع الى ان وزقا بمعنى يزقو اي صيح والصداء
بكسر الصاد الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرها وطاير يخرج من راس المقتول اذا بلي
بزعم اهل الجاهلية والظ ان المراد به هنا هذا المعنى والباقي واضح قوله ولو ان ما في الارض الخ لو
في هذه الاية مثله في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله لو ان حيا مدرك الفلاح
ادركه ملاعب الرماح حي اسم رجل والفلاح النجاة والمراد بملاعب الرماح براء بن عامر بن مالك
الذي يقال له ملاعب الاسنة فغير الاسنة الى الرماح للقافية ويحتمل ان يراد به المعنى التركيبي الملاعب

اسم فاعل

اسم فاعل لاعب من اللعب قوله ولو تعطي الخيار لما افترقنا اخرج ملكين لا اختيار مع الليالي تعطي متكلم
مجهول والخيار بمعنى الاختيار مفعوله الثاني والمراد بالليالي ما خفي في الدهر ولم تطلع عليها قوله
اما كلمها انه قد سبق تحقيق ذلك في شرح الديباجة فارجع اليه وجه الشبه كونهما نائبين عن ان الشرطية
ودالين على فعل الشرط ومتعلقه فلا يرد على تفريع الشارح انه لم قال فهي نائبة عن حرف الشرط ولم يقل عن
اسم الشرط مع انه قال فيما سبق ان مهما اسم الشرط على الاصح قوله ولذا لا يليها فعل اي فعل الشرط
اذ لا يدل هذا الدليل على اكثر من ذلك الا ان يضم اليه ان الجزاء لو كان متصلا به لوجب ان يكون جملة اسمية
قوله لانه مع ما قبله اول الضمير للتالي والتالي الثاني للتالي واعلم ان تلو التالي اما اي جواب مع قبله
وح لا محالة يكون جملة اسمية لما ذكرنا من ان اما لا يليها فعل او مع ما بعده وهذا اذا ذكر بعد اما من
متعلقات فعل الشرط والجواب اما اسمية او فعلية وتعليل الش يوهم انحصار الجواب في القسم الاول

الاولى

ولا يفيد وجوب الفاء مطلقا الا اذا ضم اليه كون الجواب جملة اسمية بقرينة ما تقدم وبهذا جوب
القائل القسم الاول فالصواب في التعليل ان يقال الشرط لا انطواؤه في اما في غاية الضعف ولذا
احتاج الى الربط في جميع الصور وكان الش ذكر التعليل بهذه العبارة توطئة لما بعدها فلا عليه
عليه قوله ان يوالي بين لفظي الشرط والجزاء اي يقع التوالي بين لفظين كائنين للشرط والجزاء والمراد
بلفظ كائن في الشرط اما او بشرط كائن للجزاء الفاء قوله اذا لم يك قول اي قول لا يتم الكلام الا به فلا

بلفظ

يرد عليه ان لا يبقى للحذف القليل مورد اذ كل مورد حذف فيه الفاء يمكن ان يقدر القول قوله
قوله كما تقدم اي بتفصيل كتفصيل تقدم في باب المبتدأ من الوجوب في بعض المواضع والجواز في
بعضها فافهم قوله من حصول شيء بيان للفاعل قوله امتناعا وليس هو مفعولا كما توهم قوله لولا انتم
لولا هذه من القسم الغير الغالب فحذف خبر ما بعدها لوجود القرينة والتقدير لولا انتم صددتمونا بقرينة قوله
انحن صددناكم عن الهدى قوله وهو طلب بازعاج اي تحريص قوله بفعل مضمر سواء كان هذا الاسم
مشتغلا عنه العامل كهلا زيدا ضربته او لا كمثال الش قوله فهلا بكرا تلاعبها المراد بالبكر الباكرة
لا العلم للرجل المعروف في الامثلة والاول بالكسر والثاني بالفتح قوله اي فهلا تزوجت بكرا

يقدر فهلا تلاعب اللهم الا ان يقوم قرينة على ما قدر **قوله** كمسايل التمرين التمرين جعل الشئ
عادة والمراد بمسائله ما يسئل عن المبتدئين في علم التصريف ليتفكروا في حلها وبذلك يتكرر حضور
مسائل التصريف في ذهنهم فتحصل ملكة لهم واعتاد ذهنهم بحل الصيغ المشكلة مثلا يسئلوا عما اذا
اريد اشتقاق زنة من ولق على زنة ما شاء الله فليجيبوا بما الوالاة فانه على زنة ما شاء الله
قبل اعلال شاء وحذف الهمزة المتوسطة في الله وادغام اللام في اللام اذ لا موجب لها فيما
الوالاة فانهم **قوله** فابتداء الضمير لتركيب الاصل وقوله في التركيب اما متعلق باخرت
والمعنى واخرت زيدا فيما حققت احداثك تركيب الفرع اواخرت زيدا في تركيب الاصل وعلى الثاني
من وضع المظهر موضع المضمر واما متعلق بمقدر والمعنى واخرت منه زيدا الكائن في تركيب الفرع
واما اعادة الضمير الى تركيب الفرع فبعيدة والمراد بالتاخير ابقاؤه لا احداثه فافهم **قوله** فادر
الماخذ الماخذ اما مصدر والمراد به طريق الاخذ او اسم مكان والمراد به تركيب الاصل **قوله** وقس
اشارة الى ان الامر يعلم الماخذ فقس غير ذلك المسائل عليه **قوله** اي المخبر عنه في المعنى كان
مقتضى الظاهر تفسيره بالمخبر به ولو بحسب اللفظ لان المثبت هو المخبر به لكنه عدل عنه اليه اشارة
بتعليق الحكم بالوصف الى علة الحكم وانما لم يعتبر الوفاق بالنسبة الى الموصول مع انه المرجع والمخبر
عنه لفظا لتقدم وجود المخبر عنه المعنوي وايراد الموصول لاجله معنى لا بالعكس فينبغي ان يعتبر الوفاق
بالنسبة اليه ثم يعتبر وفاق الموصول مع هذا الضمير **قوله** قبول تاخر الى اخر البيت المراد بما خبر عنه
ما اريد الاخبار عنه لا نفس المخبر عنه كما يشهد به التامل الصادق وبحثم قبوله التاخير للزوم لنفسه
وبحثم قبوله التعريف للزوم لبدله الذي هو الضمير المراد قبوله التعريف في معموليته الحاصلة قبل
الاخبار وان لم يكن قابلا له لذاته فلا يرد عليه عدم جواز الاخبار عما لا يقبل التعريف لذاته كسوى
زيد فيما جائني سوى زيد **قوله** لعلم من الشرط الرابع لان الشرط الرابع اخص والاخص مستلزم للاعم **قوله**
كذا الغنى عنه الى قوله شرط لفظا وفي هذا المصراع بمعنى الواو والمعنى بالامرين معينان الاول ان
يكون المراد بالاجنبي اي الاجنبي عن تركيب الاصل والثاني في نفس المعنى عما اريد الاخبار عنه بالمضمر

في

في المعمولية الخاصة عنه فان ما اريد الاخبار عنه لفظ مفهم لمعنى خاص معمول بمعمولية خاصة فاذا
سلب عن كانه عند الاتيان بالذي فلا بد ان يعنى عنه بامرين الاول ما ناب عنه في افادة معناه
وهو ما جعل خبرا الثاني ما ناب عنه في المعمولية الخاصة وهو الضمير الواقع في مكانه ويسمى المعنى فالاول
ان يجعل المعنى كليا اذا جزئيين لا كليا وجزئيين الثاني ان يكون المراد بكليهما هو النائب عنه في المعمولية
الخاصة اذ كما يجب كونه مضمرا يجب كونه اجنبيا عن الجملة السابقة على الاخبار والمعنى على هذا كلي وجزئيين
لا محالة وانما قل جعل الشيء تلك الشروط اربعة لا ثلثة فكانه حمل المعنى على المعنى الثاني لكونه اظهر واتقن
قوله عن ضمير عائدا وذلك لانتفاء المعنى الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من النائب والمنوب عنه الى جزء
من اجزاء التركيب الاصل فما يكون عنه اجنبيا قوله ولا عن موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوف فهما
لانتفاء المعنى الثاني وان تحقق المعنى الاول بالمعنيين وانما انتفى المعنى الثاني لان الضمير لا يوصف ولا يوصف
به وكذا عن المضاف دون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف ابدا وكذا المصدر العامل لان الضمير لا يعمل
عمل المصدر ويلحق به الوصف العامل بلا معموله وان كان مع موصوفه واما كل من هذه الخمسة مع اختها
فيمكن ان يخبر عنها وكذا عن المضاف اليه دون المضاف قوله اشتراط ان لا يكون زائدا اذ لولا ذلك لزم
كون الجملة المعطوفة صلة بلا عائد محذوف ومقدر قوله اشتراط جواز وروده اي مع بقاء معناه
واردا في النفي من العموم فان لفظ احد يجوز وروده في الاثبات لكن لا مع العموم المفهم له في النفي
قوله فلا يخبر عن غير المتصرف اي بلا عامله وذلك لان الخبرية موقوفة على الرفع والحمل الموقوفين
على سلب معنى الظرفية الممتنع عن الظرف الغير المتصرف لما عرفت من انه اذا وقع خبرا فليس هو الخبر
في الحقيقة وانما هو عامله واما مع عامله لو امكن الاخبار عنهما معا فجائز كما تقول في الاخبار عنهما
في زيد مضروب قبل عمرو وكذا الظرف المتصرف وقس على الظرف الغير المتصرف المصدر الكائن
كذلك قوله قد تقدم ما اي لفظا ورتبة لا رتبة فقط اذ لا يمكن الاخبار عن زيد او التاء
في قولنا زيدا ضربت فيجب ان يكون تركيب الاصل فيه اخص من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطلقا
كما توهم قوله ولا مما زال الا بعينه يجوز ان يقال اللائل قائما زيد لشيوع دخول لام التعريف

هذا

باب العدد

على لام الناسخة الداخلة على الاسم نعم لا يجوز الاخبار عن زيد بقام زال قيمار الا حد فاما
المقص كونه دخول لام الناسخة مخصوصها العلم دخول لام التعريف عليها لكن هذا النس لعد
تقدير الفعل بل الخصوصية مافاتهم **قوله** ان يكن ماربعت اه هذا فيما كان فاعل الفعل ضمير
او الاجاع غير العاعل **قوله** اى مهما قبل حال اللام فى قوله للعشرة على معنى مع دون الجمع
كون الثانى اكثر ليندرج مابعد اللام فى حكم ما قبله اقول الاولى ان يقال اشار بذلك الى ان
اللام بمعنى الى ما بعده فى حكم ما قبله **قوله** حاده مذكره اى جميع حاده مذكورا حقيقيا اى تغليبا
وكذا قول الشارح ما احاده مؤنثه الا ان التغليب فى قول الشارح لا يستقيم الا عند كون المؤنث من الاحاد
اكثر من المذكر بكثير **قوله** والاعتبار فى التذكير اه يعنى ان احاد المعدود اذا لم يكن وصفا كاسم الفاعل
ونحوه فالتذكير والتانيث المعتبر فيها التذكير العدد وتانيثه ما يعتبر فيها باعتبار اللفظ فقط او مع
المعنى وان كانت وصفا فهو ما يعتبر فيها باعتبار اللفظ فقط او مع المعنى وان كانت وصفا فهو لا يعتبر له
باعتبار لفظها بل باعتبار موصوفها لانه المعدود حقيقة فالمعتبر فى نحو رايت ثلث قتلى من النسا
التانيث مع ان واحدة القتيل بمعنى شئ ثبت له القتل بمعنى المفعول ولا تانيث فيه بوجه والمعتبر فى نحو
ثلثة نافلات من الصيام التذكير مع ان واحده مؤنث لفظا **قوله** اذا عاش الفتى اه اخره فقد
ذهب اللذاذة والفتاء اللذادة اللذة والفتاء بالمد بالفارسية جوانى يعنى لا يبقى للفتى لذة
فى الدنيا اما ان يحله الموت او يفنى عنه الفتاء واللذة **قوله** فانما اخرهما هذا انما هو تمام كيفية
التركيب عنده بيانه والا فهو مفهوم من قول المص بعد هذا والفتح فى جزئى سواها الف **قوله** بناء اثنين
الجزئين اى لفظا مقوله وقيل اه بيان المانع الفه فان ذلك القيل لم ينكر كون احدى مؤنثا وانما انكر كون
الفها للتانيث **قوله** رواة اى النحويون رواه عن الحجازيين وفى بعض النسخ رووا بصيغة الجمع من
الماضى المعلوم اه ولم يعتد روى اه مردود اذ على تقديره صار الرا مكسورة مضموما فلا يوافق فتح الراء
فى عشرة فى المصرع الاول **قوله** وهو ثلثة الى تسعة لم يقل وهو اثنى الى تسعة كما هو مقتضى الظ اذ مراد
المص بيان حكم جزئى ثلثة عشر الى تسعة عشر بقرينة قوله كو لعشرة اثنتى اه والمراد بقوله ثلثة وتسعة جنسهما

لا مذكرها

لما ذكرهما فقط وعبر بلفظ المذكر لكونه اشرف قوله كما تقدم اى اعرابهما بما ذكره المص ههنا كما
تقدم من المتبادر من قوله فى اول الكتاب اذ المتبادر منه فيه انهما كابنين وابنتين يجريان مطلقا فان
نزل المتبادر منزلة الصريح كان هذا الكلام تعريضا بالمص بانه تكرار لما تقدم منه والا فهو اشارة
الى انه تصريح بما علم ضمنا ولا يبعد ان يريد به ما تقدم من الشرح فى اوائل الكتاب حيث عمم وقال
سواء افردا ام ركبا قوله فلتضمنه الخ هذا تعليل لبناء الجزء الثانى وبقى بناء الجزء الاول بلا تعليل
والاولى ان يقول لوقوع اخر الجزء الاول وسطا وتضمن الجزء الثانى معنى حرف العطف كان اكتفى به
عنه اعتمادا على فهمه من التركيب قوله واستثناء الخ اى استثنى من واجب الفتح قوله وثلثين ليلة فيه
اشارة الى تساوى تلك الالفاظ فى التذكير والتانيث قوله ومميزه ام ركباه الخ لا يخفى عليك ان
كلام المص فى باب العدد غير محتو لجميع احوال العدد ومميزه كما ترى والبيان المحتوى اما فى التذكير والتانيث
فهو انه فى الاحد والاثنى على وفق القاعدة افرادا وتركيبا وعطفا وفى سبعة بعدهما على الخلاف
مطلقا وفى العشرة على الخلاف افرادا وعلى الوفق تركيبا وفى ابواب التثنية مطلقا واما فى اعراب المميز
ففى الاحد والاثنين لا يجمع بين العدد ومميزه لحصول الاستغناء باحدهما عن الاخر وفى ثمانية بعدهما
وماية والف وما يشتق منهما بالجر وفى البواقى بالنصب مطلقا واما افراد المميز وجمعه ففى الثلثة والعشرة
وما بينهما بالجمع وفيما عداها بالافراد قوله وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا الواو اما اعتراضية لاية
او للاستيناف بناء على ان يكون جوابا عن سؤال مقدر واما للعطف بناء على الاشارة الى ان
هذا المميز قد يكون مذكورا وقد يكون محذوفا قوله فى الجزئين لو لم يذكر هذا القيد مع ذكره
الاستثناء لصار المفهوم من مفهوم الكلام انهما يصيران معربين بعد كونهما مبنيين وهو باطل
فيهما بالنسبة الى كلا الجزئين واما بعد هذا القيد فمفهوم مفهومه بقاء البناء فى احد الجزئين كما
هو الواقع لكن بعد لا يخلو من شىء اذ مفهوم مفهومه ان كلا جزئيهما قبل التركيب مبنيان وبعد
صار احدهما معربا والاخر باقيا على بنائه نعم هذا اسهل من ذلك قوله مثل بعض بناء فى كونه
جزءا غير معين لكله سواء كان فى الترتيب جزءا اولا او جزءا اخيرا او غيرهما لا جزءا اخيرا فقط كما قد يتوهم

فلا يشكل ما ورد في بعض الادعية من اطلاق خامس آل الكساء على غير الحسين من الاربعة الباقية

وقوله فتبيل هذا اي حدها في تفسير قوله ثالث ثلثة اشارة الى هذا وفي عدم استعماله مضافا الا

الى كله وعدم اعماله النصب الرفع فيما بعده ولزوم كونه صفة مجانسا اي قسيما لسائر اجزاء كله ولهذا

الاخير لم يقل في قوله تعالى ويقولون ثلثة رابعهم كلبهم اربعة رابعهم ولا فيما بعده ستة سادسهم

ولا فيما بعده ثمانية وثامنهم ولهذا صار النصارى مشركين حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا

ثالث اثنين لم يصيروا مشركين ولهذا قال الله تعالى ما من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو

سادسهم حيث لم يقل ثالثهم وخامسهم وقوله بين اي ظاهر صفة بعض يعني ان ثالثا في قولنا ثالث

ثلثة مثلا وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في المعنى فقط كالبعض البين الذي اي ما كان بعضا لفظا ومعنى

اي كلفظ البعض فيما ذكر قوله لا يستعمل الا مضافا الاولى ان يقول لا يستعمل مضافا الا الى كله فان

استعماله منونا جائز اتفاقا ومعرفا باللام عند بعض وهذه العبارة توهم عدم جوازه قوله مع ما سفل

اي ما سفل عما يشتق ذلك الفاعل منه قوله في حكم جاعل اي حكم اسم فاعل متعد الى مفعولين بلا واسطة

فان رابع ثلثة مثلا بمعنى جاعل الثلثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا يحذف لدلالة الفاعل

عليه وتضمنه لمعناه ولهذا ما ذكرنا سر اختيار المص لفظ الجاعل على غيره من اسماء الفواعل والحاصل ان

الفاعل قد يكون لازما وقد يكون متعديا والمراد بكل منهما اما مطلق اي غير منسوب الى شئ فينون

او يعرف باللام ولا يذكر المنسوب اليه بعد واما منسوب الى شئ فيضاف الاول حتما والثاني جوازا

قوله وحذف الثاني لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه منويا مفهوما من

المستغنى به كما تضاف اليه لجهة عند بنائها وهو المتبادر وان يكون محذوفا مفهوما من لفظه المقدر

والمراد هو هذا نبه على ذلك بقوله وحذف الثاني وايده بقول المص كل في الكافي قوله ونحوه

المراد بالمشبه اما مؤنث حادي عشر وسائر اخواته الى عشرين وكلام الشارح ظاهر في الحمل على الثاني قوله والمقدار

اي مبهم المقدار من حيث ابهام عوارضه التي هي معروضات العدد كالكر والقفيز والمن والرطل والوزن

ونحوها فافهم قوله بكم من درهم لا يجوز جره على البدلية من كم كما توهم ولا على كونه عطف بيان منه لما يظهر

ان يكون

بالتامل

بالتامل قوله وبناؤها اي الجملة عطف على جملتان والاولى كونها مستانفة ووجهها يظهر بادنى
تامل قوله مخبرا بها صيغة مخبر اما بكسر الباء او بالفتح قوله كأي فيه لغات اولها كأين مثل اي مدخول
للكاف ثانيها كاء مثل راء ثالثها كاي مثل راي رابعها كئ مثل شئ خامسها كاء مثل بدٍ قوله وكذا
كذا كناية عن عدد مبهم نحو عندك عشرة دراهم وعندي كذا دينارا وقد يكنى به لغير العدد نحو زيد
قائم وكذا عمرو وهو مركب من الكاف الجارة واسم الاشارة وافادته اما بمعنى التركيب او بوضع ثانوي
قوله الهرد الباس اي فكائن على وزن قاض والما اسم فاعل من الم بالم وحم اي قدر قوله كما في الكف
هذا دليل على ان الضمير المجرور عائد الى مميز كائن فقط وان كان الظاهر عوده الى مميزها قوله متعلق
ما بعدها اي المتعلق المعنوي او من شانه ان يكون متعلقا له فلا يرد ان قوله ابناكم ليس متعلقا



لقوله علمت فانه معلق عنه ومعنى تقدير المثال ابناكم رجل علمت قائمان وقائمين مثلا ويحتمل ان
يكون ابنا بفتح الهمزة مختوما بالف ممدودة جمع ابن ويكون معمولا لفظيا ايضا والمفعول الثاني المقدر
قائمين مثلا قوله هذا باب الحكاية هي في الاصطلاح تكرار لفظ او ما بعرضه لاحضار بعينه في ذهن
السامع وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا في المفردات على قلة وفي المركبات على كثرة
ويلزمه اتحاد معنى المكررين لكونه بالقول الثاني ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض ومعناه معا
وهذا في العلم بعد من كما سيجيء الثالث ما يتعلق بالعارض مع اختلافهما معا وهذا في اي ومن عند
الوقف الرابع ما يتعلق بالعارض مع اتحاد المعروض واختلاف المعنى وهذا في المركبات صارت اعلاما
ولا تجب الحكاية في هذه الاقسام الا في القسم الاخير وهذا الباب معقود لبيان الاوسطين قوله احك
باتي البنا بمعنى في قوله الفا ان هذا بكسر الهمزة بمعنى الالف اي الوفق لا بفتحها كما توهم قوله حاكيا
التقييد بالحكاية وما بعدها للاشارة الى ان الحكاية جائزة لا واجبة قوله وسكن نون منين ومنين
ومنان اي النون الثاني منهما علامة للوقف كما ان التحريك والاشباع فيهما لاجل ذلك قوله وقيل
تا المثنى عند التثنية لما كان اضافة التا الى المثنى لادنى ملابسة ولم تكن ملزومة له وتعليق الحكم
على الشيء الموصوف بما يفارقه غير مستلزم لاتحاد زمان الاتصاف والحكم نبه بقوله عند التثنية على ان

المراد ههنا الاتحاد وتقدير قوله فهي ظاهر مما مر غير مرة **قوله** ونادرا اه هذا اما مرفوع على الخبرية
او منصوب على الحالية وكون قوله في نظم عرف خبرا او مجرورا على ان الواو بمعنى رب منون مبتدأ
ما بعده خبره والجملة خبر لقوله نادر **قوله** وهو نائب الواو للاستيناف كما هو الظ او الحال وبالجملة
اشار بهذا التقدير الى ان قوله نادر مرفوع لا غير **قوله** اتوا ناري فقلت منون انتم اخره فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما: وعموا اصله انعموا وظلاما اي وقت الظلام وتقدير البيت اشخاص اتوا ويحتمل
ان يكون لفظ الاشخاص وما يؤدي مؤداه مذكورا في الابيات السابقة عليه **قوله** والعلم احكمنه
اي احكمن ضبره ويحتمل ان يجعل نفس العلم نازلا منزلة المحكي لانه كالمحكي للفظي في تكرار اللفظ **قوله** وثمرة
هنه اشارة الى المؤنث اللفظي والى ان ما زيد في اخره تاء زائدة مؤنث مط سواء زيدت التاء للتانيث
ام لا **قوله** الكفف نهشتها النهشة بالفارسية كزيدن بدندان پيشين **قوله** كالاشارة اي كالاشارة
باسم الاشارة اليه او كاسم الاشارة به اليه **قوله** نحو هذه جهنم التمثيل به هذا يقتضي ان يكون جهنم
تابعا لهذه مع ان الظ انه خبر له فبنا التمثيل به اما على التابعية وكون ما بعده خبرا او على كون المراد
بالمشار اليه لهذه الاشارة اعم مما هو مصطلح النحاة **قوله** اي ثبوتها الد عبارة عن وجود مسبوق
بعدم مسبوق بوجود اخر مع اتحاد بحال الثلثة وهذا المعنى غير متحقق فيما سوى التصغير من المشبهات بل
ولا في التصغير ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر لفظا واحدا واريد بالوجود السابق ما يشمل الحكمي ولهذا
فسره بالثبوت ليصح الكل بلا تكلف **قوله** بين صغير المذكر المراد بالصغير ما دل على ذات ما مع
بعض صفاته لا النعت **قوله** كراوية اسم فاعل من الرواية **قوله** كنعجة فانها موضوعة لانثى الغنم
فيدل بالوضع على الثالث وان فرض تجريدها عن التاء فمفهوم التانيث كرار لما فهم منه ضعفا وتاكيدا له
قوله كالكيالجة هي جمع كيلجة وهي بلا تاء لفظ عجمي موضوع لنوع من المكيال فلما استعمله العرب زادوا
في المفرد والجمع تاء علامة لكونه معربا وليس تاؤه في الجمع كتاء ملئكة اذ قياس هذا الوزن ان يجمع على فعالل
او فعاليل وقد استعمل في جمعه كيالج **قوله** واشاعته فان تاؤه عوض عن ياء النسبة في مفرده
قوله كزنادقة وهو معرب زندي منسوب الى زند وهو كتاب زردشت الذي ادعى النبوة بغير حق



ومن امته المجوس وزعم بعضهم انه ابرهيم عم ما شا من ذلك فلما صار معربا قلب ياؤه الثانية قافا فلما جمع زيدت في جمعه تاء عوضا عن يائه الاولى وهي غير زائدة لمعنى بالاستقلال بل مط باعتبار معناه المستعمل في كلام العرب فانه فيه مطلق الكافر وقيل معرب زن دين اى من كان دينه كدين النساء في الضعف **قوله** كرجل مغشم المغشم عديم الحيا **قوله** ملحفة جديدة ملحفة بكسر الميم وسكون اللام وفتح الحا المهملة نوع من الجلباب وهو جلباب الهجود والجديدة بالجيم اى مجددة ضد البالية **قوله** بان جرد عن معنى الوصفية هذا اما تجريد عن كونه تابعا باقامته مقام الموصوف او عن كونه دالا على ذات ما مع بعض صفاته بازالة العموم عن ذاته والظاهر من وقوعه تفسيرا لما لم يتبع موصوفه ان المراد هو المعنى الاول لكن الاولى كما يؤيده تمثيله بثلثة امثلة ان يكون المراد كلا المعنيين ووجه تصحيحه انه بالمعنى مانع في الغالب عن كونه المجرد تابعا للموصوف ما لم يرد منه معنى الوصف الخالص **قوله** وذبيحة اى مذبوحة ونطيحة اى منطوحة والنطيحة ما مات بجرح في راسه من انثى ما يؤكل لحمه والفرس الذي في جبهته دائرتان والمحبوس الذي واجه الانسان والمراد بها ههنا ما هو بالمعنى الاول وذبيحة عطف على امراة ومثال المجرد بالمعنى الاول ونطيحة مثال المجرد بالمعنى الثاني فافهم **قوله** ضربان اشارة الى ان تقسيم المص تقسيم الى جميع الاقسام **قوله** انثى الغر الغر بفتح الغين المعجمة مخفف غراء الضرورة الشعر فالمثال مثال للضربين معا واليه اشار الشارح بقوله اى الغراء وهي المراة الشريفة واضافة الانثى اليها من اضافة الموصوف الى الصفة ويحتمل ان يراد بها بنت الغر **قوله** والاشتهار اى المشتهر في موزونات الاولى لكثرة الاستعمال او لكثرة المشارك في الوزن والظاهر ان المراد هو الثاني **قوله** اى ابنيه اوزان المقصور وجه التفسير وتقدير المضاف ان مفعول الابدال المشتهر من الموزونات لا من الموازين لعدم ابدال الشيء بنفسه ولا الموزونات مط بل ما يستنبط منه الموازين فالمراد من الابنية الموزونات وبالاوزان الموازين **قوله** فوضوي هي من حاد اى مال يقال حمار حبدى اذا مال عن ظله لنشاطه **قوله** كصرعى جمع صاع اى الساقط **قوله** كشبعى مؤنث شبعان نقيض جوعان **قوله** كظربي بالظاء المعجمة والراء المهملة دويبة كالهرة منتنة الريح وجلى بتقديم الحا المهملة على الجيم بالفارسية ماده كبكان ومعنى القبائح

ايضاً قوله لوعاء الطلع الطلع بالتاء المهملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المهملة غبار النخل
المذكر يؤخذ ويضرب بالانثى حتى يثمر قوله كفرتنى بفتح الفاء وسكون الراء المهملة وفتح التاء المثناة
الفوقانية والنون الامة الصغيرة وعلم امراة وبمعنى القصر لكن للسلاطين واشباههم قوله كخوزن
بالخاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والزاء المعجمة المفتوحة والواو الساكنة والزاء المعجمة المفتوحة
وبمعناه اذا بدل واوه باء قوله كهرنوى بفتح الهاء وسكون الراء المهملة وفتح النون الواو قوله
لقعدة المتربع اى لنوع من قعود من قعد مربعا وهو بكسر القاف قوله كحندقوقى بفتح الحاء المهملة
وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم القاف ثم الواو ثم القاف قوله كمكورى بكسر الميم وسكون
الكاف وفتح الواو وتشديد الراء المهملة قوله لعظيم الارنبة اى لشخص عظيم الانف قوله كرهبوت
بفتح الراء المهملة والهاء وضم الباء الموحدة قوله كقرفصى بضم القاف والراء وسكون الفاء والصاد
المهملة وكذا ممدودة قوله كيهيرى بفتح الياء المثناة التحتانية والهاء الساكنة ثم الياء المثناة التحتانية
ثم الراء المهملة المشددة قوله كشفصلى بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وفتح الصاد وتشديد اللام
قوله كهبيخا بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة وفتح الخاء المعجمة قوله كمرحيا بفتح الميم والراء
والحاء المهملتين والياء المثناة التحتانية المشددة والمرح شدة الفرح قوله كبردرايا بفتح الباء الموحدة
وسكون الراء وفتح الدال والراء المهملات والالف والياء المثناة التحتانية وهو اسم موضع قوله
كحولايا بكسر الحاء المهملة وفتح الواو واللام والالف والياء المثناة التحتانية وهو الجلد الذي يجيئ مع
الجنين قوله كفوضوضى بفتح الفاء وسكون الواو وضم الضاد الاولى وفتح الثانية معجمتين بينهما
واو ساكنة قوله كبرحايا بفتح الباء الموحدة والراء والحاء المهملتين والالف والياء المثناة التحتانية قوله
كجرعاء بالجيم والراء المهملة هي ارض ذات رمل لا تنبت فيها نبات قوله كرعيا بالعين المهملة والياء المثناة
التحتانية بمعنى الرعاية قوله وديمة هطلاء ديمة بكسر الدال المهملة وفتح الياء التحتانية المثناة السحاب
او سحاب بلا رعد والهطلاء الممطرة او متواتر المطر وكان السحاب ماخوذ في وضعها ووصفيتها غير خاصة
ولهذا مثل للوصف بمثالين قوله كطرفاء بالطاء والراء المهملتين والفاء وهو اسم جمع معناه بالفارسية

جوبهای کثر **قوله** للرابع هو بكسر الباء جمع للربيع بمعنى النهر الصغير ايضا وبفتحها العمود الخيام ايضا **قوله**
لمكان اى لمكان كثر فيه العقارب **قوله** كعاشوراء لعاشر المحرم وكذا تاسوعاء لتاسعة **قوله** كالقاصعاء
جحرة اليربوع وهي التي يقصع فيه اى يدخل والنافقاء جحرته التي يكتم ويظهر غيرها وهو موضع يرققه
فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء براسه فانتفق اى خرج والداماء بتشديد الميم جحرته
التي تخرج منها التراب ويجمعه والسابياء جحرته التي تخرج منها مع الولد **قوله** جمع اتان وهي انثى
الحمار **قوله** خنفقاء بفتح الخاء المعجمة والنون والقاف **قوله** وظرفاء ونفساء ورخصاء الاول
بالظاء المعجمة والراء المهملة والفاء جمع ظريف والثاني بالنون والفاء والسين المهملة اى مراة ذات
دم النفاس والثالث بالراء المهملة والخاء المعجمة والصاد المهملة لعرق الحمى فالامثلة للجمع والوصف
والاسم ويمكن ان يكون الثاني جمع نفيس والثالث جمع رخيص **قوله** كينابغاء بالياء المثناة
التحتانية المضمومة والنون والالف والباء الموحدة المفتوحة والمكسورة والغين المعجمة **قوله**
كمعكوكاء بفتح الميم والعين المهملة الساكنة وضم الكاف وكذلك يعكوكاء الا ان اوله الياء المثناة
التحتانية **قوله** كدخيلاء بفتح الدال المهملة وكسر الخاء المعجمة **قوله** كبرناساء بفتح الباء الموحدة
وسكون الراء المهملة **قوله** كمزيقياء بفتح الميم وسكون الياء المثناة التحتانية بعد الزاء المعجمة المفتوحة
ثم القاف المكسورة ثم الياء المثناة التحتانية لقب عمرو بن عامر وهو ملك من ملوك اليمن **قوله** كاهجيراء
بكسر الهمزة والجيم وبينهما هاء ساكنة **قوله** كمشيخاء بفتح الميم وكسر الشين المعجمة ثم الياء المثناة التحتانية
الساكنة ثم الخاء المعجمة **قوله** كجخاداء بضم الجيم وفتح الخاء المعجمة والالف وكسر الدال المهملة **قوله** هذا
باب المقصور والممدود اى القياسي منهما فقط سواء كان الالف للتانيث ام لا بل هو مقيد بالثاني
فان الاول كفضلى وحمراء ونحوهما وقد سبق **قوله** وكان ذا نظير المراد بالنظير المشارك في وزن
الافراد والتثنية والتكسير وغيرهما وفي المصدرية والوصفية والجمعية وغيرها مع كون ذى النظير تحت
القاعدة والقياس **قوله** اذ نظيرهما الافتدار اى الاحمرار والاقتدار فذكره من سهو القلم **قوله** كالحجا
بتقديم الحاء المهملة المكسورة على الجيم وهو وان كان على وزن عنب لكن لم يتم شرط النظير فيه

قوله وكالحذاء بكسر الحاء المهملة ثم الذال المعجمة وهو وان كان على وزن حسا الا انه لم يحتو
شرايط النظير قوله للنعل اى لنعل رجل الانسان او لنعل الدابة قوله لا بد من صنعا اه اخره على ما في
بعض النسخ فانها خبر مقام ومقر الصنعا ممدودة بلدة في اليمن ماوى ملوكها والمعنى ظ قوله بالكسر
ثم ومن شيشاء اه بالمجرد التنبيه وللك اى لك شئ ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين اولهما مكسورة
وهي التمر الذى لم تشتد نواته وينشب اى يعلق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق واللها
بالمد للضرورة وهي بكسر اللام مقصورا جمع لهاة وهي اللسان الصغير المعلق بحذاء الحلق قوله وفيه
غير ذلك اى وفي هذا الباب يذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف والتاء لغير المقصور والممدود
لامط قوله بقلبه اى مغيرا بقلبه وقد ر ذلك لان قول المص كذا يوهم ان جعل الباء بمعنى الواو لان المشبه
كذلك فاشار بهذا التقدير الى ان وجه الشبه القلب لا الرد قوله واو لها اه لهذا المصرع احتمالان
الاول ان يكون الضمير مفعولا اولا والموصول مفعولا ثانيا ومعنى قوله ماكان زائد حرفا كان قبل الالف
المقصورة قد الالف ومرجع الضمير علامة التثنية الثاني ان يكون بالعكس ويكون مرجع الضمير الكلمة المنقلبة
ومعنى قوله ماكان زائد العلامة التى اريد الحاقها بالكلمة قبل حذف الالف او الالف لحقها قبل الحذف بنا
على تقدم الالحاق على الحذف والش حمله على الثاني لان عود الضمير الى الكلمة اقرب قوله كما في خوزلى
بفتح الخاء والزاء المعجمتين وبينهما واو لنوع من المشى قوله وابقى في المنقوص الضم والكسر لا يخفى عليك ان
ابقاء الضم فيه انما هو بتغيير المحل واما ابقاء الكسر فيحتمل لان يكون بلا تغيير في محله واما ابقاء الفتح في
المقصور فانما هو مع بقاء المحل قوله فالالف والهمزة يمكن ان يريد المص بالالف الاعم فيشمل الهمزة ايضا
قوله وفي قنى بالقاف والنون كرضى وزنا ومعنى او بفتح القاف جمع قناة اى الرمح والبئر الذى
يجرى منه الماء لا بالالف والتاء فانه ياتى كما سبق وهو مثال لما اصله الواو فافهم قوله وفي قراءة لبعض
الماء
النسخ بالتاء وفي بعضها بلا تاء قيل النسخة الاولى تنافى الممثل له والثانية تنافى قوله في سطر بعده كما سبق
اذ لم يسبق منه مثال الحذف للتاء الا هذا اقول الصواب اما في النسخة الاولى لان القراء بلا تاء معنا العابد
والمذكر الحقيقى لا يجمع بالالف والتاء ولان المراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند الجمع ممدودا ولو كان

قبله

قبله غير ممدود واو الثاني غير معتد بها لسقوطها بادنى مقتضى وكان الاخر الالف الممدودة والكلمة ممدودة

قوله وكقولك في مسلمة هذا مثال للذي تاؤه غير ممدود قوله جفنة بالجيم والفا والنون القصعة

من الخشب ودعد اسم امراة وسدرة شجر النبق المعروف وجمل بالجيم كقفل بالفارسية كداختن هو

قوله كسلة بفتح السين المهملة بالفارسية طبق بزرك وكلة بكسر الكاف غطاء الدقيق وحلة بضم الحاء

المهملة ثوب الجنة والبرد اليماني والرداء وجوزة مفرد الجوز وهو بالفارسية كودكان والديمة

السحاب كامر قوله وخطوة هي بضم الخاء المعجمة بالفارسية كام برداشتن وانما عدل في هذا المثال

عن الاعادة اشارة الى ان الاسكان جائز وان كان ما بعد الساكن واوا يقتضي ضم ما قبلها قوله

نحو ذروه بكسر الذال ههنا وان كان ضمه ايضا جائز وهي العلو وزبية بضم الزاء وهي الحفرة التي

تحفر للاسد قوله جروة بكسر الجيم هو ولد الكلب قوله في عير بكسر العين وسكون اليا المثناة التحتانية

الابل التي تحمل الماكولات والجمع المسافرون وكهلة بفتح الكاف من كان بين اربعين سنة الى الستين

وهما وصفان والقياس ان تبقى عينا هما في الجمع على السكون ففتحتا على غير القياس قوله فتستريح

النفس من زفراتها ما قبله على صرف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتنا على لغة في لعل وصرف

الدهر نصائب الزمان جمع دولة في المال وبالفتح في الحرب يدلن كيعمن من الادالة وهي الغلبة واللمة

بالفتح الشدة وهي مفعول ثان ليدلن والزفرات جمع زفرة بالسكون وهي الشدة قوله في بيضة

بكسر الاول لبيضة الطير وللبيضة من الحديد وفتح هذيل العين في جمعه وجمع جوزة قوله او تقديرا

هذا الادخال نحو فلك حيث كان جمعا ومفردا فقدر سكونه حال الافراد كسكون قفل وحال الجمع كسكون

اسد فالاول زايل والاخر حادث فرضا وتقديرا واعلم ان نحو بنين وبنات مكسر حقيقة وصحح مصححا

فلا يضر دخوله في تعريف كل منهما قوله افعلة آه اعلم ان جمع التكسير اما على صيغة منتهى الجموع او على

غيرها والاول يحتمل عند العقل مائة وثلث وعشرين صيغة احدى واربعون منها مختتمة بالتاء والبواقي

بغير تاء كما سبق في باب ما لا ينصرف واما تميز ما يوجد منها في كلام العرب عما لا يوجد ففي غاية الاشكال

لتوقفه على تميز اصول ما جمع بها عن الزوائد والثاني ذو صيغ كثيرة وقد ظفرت منها على نيف وثلثين

جمع التكسير

صيغة وهي هذه صحب حمر بيض حلم قرب نكر كتب فرهة غلمة طلبة بجرة قردة غزاة اغلمة صحابة
رجالة امومة شباب رجال ذبال ضروب حمير صفى فتى اغنى اقسام اصدقاء شرفاء سلان
صنوان شبان كفار كمل قتلى حجلى سكرى معبوداء ومن يتصفح كتب اللغة ربما وجد صيغا اخرى
غير ما ذكرنا **قوله** تطلق اي تحمل او يحمل مطلقة اي من غير قرينة ولتعريفه لجمع القلة احتمالان مخالفان
لما عليه الشارح الاول ان يكون اخر القلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما عموم من وجه الثاني
ان يكون اخر الاول لتسعة واول الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما تباين والشارح ان اخر الاول عشرة
واول الاخر احد عشرة **قوله** وضعا عن العرب يعني انه كما يعني بقلة بحسب الوضع كذلك يعني بكثرة بحسبه يعني
انه موضوع لاعم من القلة والكثرة بدليل انتفاء جمع كثرة له وكذلك قوله وبالعكس ولهذا اعترض
عليه الشارح بقوله لكن حكى وقد توهم ان الاول انما وضع للكثرة فقط والثاني للقلة فقط وهو فاسد
قوله وشذ اقفل واغرب لعدم كون القفل رباعيا والغراب بالغين المعجمة المضمومة مؤنثا **قوله**
وادل واظب اصلهما ادلو واظبي كافلس فقلب الواو الاول ثم ابدل ضمة ما قبل الياء من كسرة في التراخي
والترامي ثم اعلا اعلال قاض فقرئ حال الرفع والجر بحذف الياء منونا وحال النصب بثبوته نحو ادليا
واظبيا الا ان يغلب كعبد اي صار مغلوب الوصفية كعبد فانه وضع اولا للذليل ثم غلب لذليل الله
او ذليل الانسان بشرط ان يكون الذليل انسانا او مملوكا في الثاني واما الاول فيستلزم لهذا
القيد **قوله** بمد ثالث الدال المدغم فيه اما ان يجعل اول المصرع الثاني وح يجب ان يقرا لفظ افعلة
بسكون اللام وحذف التنوين عنه لضرورة الوزن واما ان يجعل اوله لفظ ثالث وح يحذف التنوين
من افعلة بل ومن ثالث ايضا او حذف الف فعلة مع نقل حركته الى تنوين ثالث ولا يحتاج الى سكون
لام افعلة **قوله** جمع قذالة القذال بالقاف والذال المعجمة بالفارسية بناگوش است ودغيف
بالراء المهملة والغين المعجمة گرده نان والعمود ستون **قوله** جمع تباب بتقديم التاء المثناة الفوقانية
على الباء الموحدة بمعنى الهلاك والخسران وبالعكس بمعنى المنقطع واول الامر والزاد وما يحتاج اليه
البيت فهو على التقدير مضاعف **قوله** كاكرور تقاء قدم انه بمعنى متحرك الحشفة ورتقاء من سد

نعبتر وفرحها ولا خفاء في اختصاص الاول بالذكران والثانية بالاناث قوله وفعلة اه يعني ان
ليس لفعلة من جموع القلة قياس بل يقتصر فيه على السماع قال ابن الناظم وانما هو محفوظ في
ولد وولدة وفتى وفتية وشيخ وشيخة وثور وثيرة وغلام وغلمة وشجاع وشجعة وغزال وغزلة وصبي
وصبية وخصي وخصية وثني وثنية والثني الثاني في السيادة اقول مراده ان ما سمع منه منحصر في
هذه الالفاظ لا انه قياسي في هذه الاوزان فافهم قوله ومن مقابل اه اراد ذلك بلفظ من اشارة
الى عدم انحصار غير الاغلب فيما ذكر بل جاء حجاج وحجج وغير ذلك قوله بفتحتين ايضا اي كان الاول
في الاول شايع قوله وكل من فعل اه تقدير هذا للاشارة الى ان قوله وزمن مبتدأ القول فيه لاما
بعده فان جمع هذه الاوزان الثلثة باسرها للالحاق والزمن من برغم قوله سوا الوضع اه الاولى بحسب
المعنى ان يكون الوضع ههنا بمعنى الواضع قوله كغرد هو بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة
رفع الطاير صوته طربا قوله وقرد هو بكسر القاف وسكون الراء المهملة حيوان يقال بالفارسية
ميمون قوله مطلقا اي اسما كان او وصفا وعينه وفاؤه صحيحا ام لا قوله وبعر هو بالباء المثناة التحتانية
المفتوحة والعين المهملة الساكنة والراء المهملة ولد المعز يربط في المصاد لاجل صيد الاسد قوله وخصان
هو رجل دق وسط قامته وهو بالخاء المعجمة والصاد المهملة قوله لحف بضم الحاء المهملة جز شعر الوجه او
المعجمة وهو بالفارسية موزه قوله ومدى بضم الميم وسكون الدال المهملة قفيز في الشام قوله وجذع
بفتح الجيم والذال المعجمة ثنيان منها الغنم الذي كمل سنة ودخل في الثانية والابل الداخل في الخامسة
والبقر الداخلة في الثالثة قوله كالغريزة الغريزة بالغين المعجمة والراء المهملة والياء المثناة التحتانية
والزاء المعجمة وتاء التانيث بمعنى الطبيعة وهي مصدر الصفة الذاتية يعني في الدالة على امر غير اختياري
طبيعي كنفس الطبيعة فانها ليست اختيارية لاصاحبها قوله بكسر العين فيه اشارة الى انه لا يجوز
فيه فتح العين وان كان مفرده معتلا بخلاف الفعال التي كاسبا قوله كطابع هو بفتح الباء بمعنى ما يطبع به
اي ما ينقش به فهو كالخاتم وزنا ومعنى قوله نحو الفارس هو من الفراسة بفتح الفاء لا بكسرها وقد
سبق معناها قوله كسابق كان المراد به راكب الفرس المقدم على سائر الافراس عند التسابق قوله

مثلث الفاء اقسام هذا المفرد بحسب العقل نظرا الى هذا التعميم والتعميم الاثنين ثمانية عشر اربعة عشر
منها موجودة ذكر الشيخ ثمانية منها وترك البواقي لظهور بعضها عما ذكره وقلة بعض اخر قوله ذي نسب
جدد النسب وفتح النون بمعنى النسبة وقوله جدد وصف له وفيه اشارة الى ان النسب صار نسبة
بالعلمية عتيقة جمع بالفعالى كبصرى علما فقوله بخلاف بصرى اى بخلاف ما اذا اريد به المعنى النسبي
قوله كالكرسي هذا في موضع وصف للغير لا لمحض التمثيل قوله في خدرنق هو بالخاء المعجمة والدال
والراء المهملتين والنون والقاف كسفرجل العنكبوت قوله وزايد العادي اي والزايد للعادي
سواء كان الزايد عاديا ام لا قوله وهو الخماسي خصص بالخماسي لان عند وجود الشرط المذكور
في السداسي لا بد من حذف حرفين وفي السباعي من حذف ثلثة احرف فافهم قوله في سبطرى
قد تقدم انه لنوع من المشي وفدوكس بفتح الفاء للاسد الحاذق للابدان وقنديل بكسر القاف
ما يعلق في المشاهد قوله في موضع ما يدل على ذلك لان الزايد في الاول زايد في الاغلب
للدلالة على معنى بخلاف الزايد في غيره قوله في الندد ويلندد هما بمعنى العدو القوي قوله باغنا
حذف الياء اه يعني لو حذف الياء لامكن تحصيل صيغة منتهى الجموع بخلاف ما لو حذف الواو
فان تحصيله لا يمكن الا بحذف الياء من غير عوض وذلك لا نظم قوله فابقهما واقلبهما ياء اي ابق مادتهما
واقلب صورتهما صورة الياء فلا يلزم من تعويض الياء عن الواو التناقض نعم يلزم عليه ان الياء في
اعظم صيغتي منتهى الجموع زايدة عند الجمع ولا يكون في المفرد منه كما هو الظاهر فالاولى ان يقول حذفهما
وعوض عنها الياء قوله لتكافؤهما اي لتماثلهما في الاحتياج قوله فان شاء اه اي فان شاء
ان يقول سرائد وسراد يقول ولا يلام عليه ولم يعمل ان في الجزاء لدخوله على الشرط الماضي ولا يبعد
ان يكون قوله يقول من تتمة الشرط والجزاء محذوف بقرينته قوله وسراد هذا في الوصل في
غير الاضافة وغير حال النصب واما في الوقف وفي حال الاضافة او في حال النصب فبالياء قوله وهو
تفنن اعلم ان تصغير الاسم اما لارادة دلالته على صغر الجثة والسن او على التلطف نحو يا بني او على
الذلة وخسة الرتبة وتصغير الوصف اما لارادة دلالته على ثبوت احد المعاني المذكورة لذات

المعنى

ترك التصغير

الوصف

الوصف باعتبار اتصافها بصفته او لصفته فالظاهر ان تعبير سيبويه عنه ليس لمجرد التفنن بل الثاني باعتبار الدناءة وخسة الرتبة والاول باعتبار غير ذلك وقد يقصد بالتصغير التعظيم نحو هذا دويهية فافهم **قوله** اجعلا المافاق اى على سبيل الجواز بالمعنى الاعم لكن اذا كان خاليا عن مانع سيذكر ولا يجب الاول الا في الرباعي ولا الثاني الا في خماسي مثل احرنجمة وفيما فاق من غيرهما خاليا عن المانع فالوزنان على سبيل التخيير واما في ذي المانع فهما ممتنعان كما سيذكره المص وانما نبه بهذه الاوزان مع ان بعض صيغ المصغر على غيرها كضيرب ومفيتيح مثلا وكرر العين في الوزنين مع ان القياس تكرير اللام اشارة الى ان المراد هنا بيان الوزن فقط من غير اشارة الى بيان الزائد والاصلي كما هو شان ما كرر فيه اللام **قوله** والالف التانيثاة كان ما سبق هذا الكلام بيانا لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة احرف لا تقلب وهذا بيان لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ازيد من ثلثة احرف لا يحذف الا المقصورة بالتفصيل المذكور فلا تكرار **قوله** في عبقري العبقري بفتح العين والقاف رئيس القوم والرجل القوى والاشياء الغالية المنسوبة الى بلدة عبقر بضم القاف وهو بالفارسية تكوك **قوله** اعلاما هذا بفتح الهمزة جمع لعلم المصطلح وفي موضع الحال عن المجرورات الثلثة وكان هذا التقييد مع جريان الحكم مطلقا لمكان قول المص وقدر انفصالاه فان الانفصال لا في حال العلمية محققة لا مقدرة وانما خصه المص بالذكر لانه لخفائه هو المحتاج الى البيان ولا يبعد ان يقرء بكسر الهمزة على ان يكون علة للقول اى قولك باها فيهما للاعلام والاشعار بكونهما مثنى وجمعا مذكرا وجمعا مؤنثا **قوله** في قرقرى بفتح القافين وسكون الراء المهملة الاولى اسم موضع لغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتانية والزاء المعجمة جحرة اليربوع **قوله** من لغو بفتح العين مصدر لغا يلغو سمى بذلك لانه يعود **قوله** ثاني ائمة اى عند من قلب الهمزة ياء **قوله** وما باى عطف على قوله ثاني والمراد بما باى الالف الواقع في الثاني زائدا او مجهول الاصل فان قلت ان الف عاج اما مبدل من واو وياء فهو مبدل عن اللين لا محة فكيف خرج عن ذلك قلت كما يحتمل ان يكون مبدلا عن لين كذلك يحتمل ان يكون مبدلا عن حرف صحيح كالف ال وهمزة ماء والمراد بالقلب عن اللين ما كان مقطوعا به **قوله** التصغير علم

من الرد قياسا وعليه شذوذا قوله اى المحذوف بعضه اشارة الى ان المنقوص هنا بالمعنى اللغوى
لا باحد المعانى الثلثة الاصطلاحية التى هو اعم منها مطلقا فى بعض ومن وجه فى بعض اخر فانه بهذا
المعنى اعم من ان يكون حرفه المحذوف لاما او غيره وحرفا صحيحا او غيره وحرفا اخرا او غيره وحرفا او
يكون بعضا منه حين الوضع او بعده فيشمل نحو عدة وسه وكذا يشمل نحو ما ولا وكى اعلاما
فانها وان كانت حين الوضع ثنائية لكن تصير عند دخول ياء النسبة عليها ثلاثية لتضعيف
بالتضعيف كما سيجى فلا يتوجه على الشارح ان الصواب ان يقول الاخر مقام لفظ البعض وان ما علما لا
يصلح مثالا له على ما فسره الشارح ويمكن ان يريد بالبعض اعم من التحقيقى والتقديرى فان الاسماء الغير
المتمكنة الموضوعة على حرفين قد يقدر ان اصلها ثلثة احرف وعلى هذا يدخل نحو ما فى
المنقوص من غير حاجة الى التعميم الاخير ثم اعلم ان الزائد فى الثانى يحتمل ان يكون مقدما على الاصل
او مؤخرا لكن الظاهر ان يكون المحذوف عند التصغير هو الزائد فقوله كجويئة فى جاه فان جاه اصله وجه
ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم وبالعكس وفتح الجيم لضرورة الابتداء بالساكن وخفة الفتحة فقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا المثال مشعر بان المراد بالمنقوص ما يشمل القلب المكانى وهو
غريب لا يبعد ان يعتقد الشارح ان اصله وجاه كاناس فخفف بالحذف مثله قوله ولا يقاس عليهما
اما لانه قياس فى اللفظ العربى وهما عجميان واما لان ما فعل بهما ازيد مما فعل عند تصغير الترخيم بحذف
الميم واللام منهما مع كونهما من اصولهما ظاهر اقوله بفتح المثلثة لفظ الكثر ان كان بفتح العين فمن باب
المناسبة وبمعنى الزيادة الاضافية وان كان بالضم فمعناه الزيادة الحقيقية فليس الحمل على الفتح
لمحض مراعاة القافية قوله من المبنيات فان قلت تثنية اسماء الاشارة والموصولات معربة
فكيف جعلها الشارح ههنا فى المبنيات قلت هذا اما على القول بانها موضوعة فى حالة الرفع بوضع
وفى حالة النصب والجر بوضع اخر وباقية على بنائها كما سبق واما على التغليب لكون المفرد الذى
هو الاصل فيهما مبنيا قوله مع الفروع اى خص الشارح الفروع بفروع ذا دون الذى والتى حيث جعل
فروعهما عقيبهما لتباين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول لدخول المؤنث فى الاول دون

الثاني وقول المصنف ونهاتا وثنى اشارة الى هذا والى ان تصغير اسم الاشارة لا ينحصر في اصله الذي

هو قابل يتجاوزه الى الفرع الذي هو ثنى **قوله** وخالفوا بها الباء بمعنى في او مع الضمير للمبنيات

او لصيغ الاشارة والموصول والاول الظهر **قوله** في ابتناء اولهما لم يتعرض لحكم ثانيهما اذ ليس له

قاعدة كلية فانه في الموصول وجمع اسم الاشارة باق على ما كان وفي مفرد اسم الاشارة وتثنيته يرد

بياء مكسورة فان ذيا مثلا اصله ذييا بثلث ياءات اوليها مكسورة هي عين الكلمة التي كانت منسية في المكبر

مردودة في المصغر وثانيتها ياء التصغير الساكنة وثالثها هي اللام المفتوحة المنقلبة عن الالف

وكذا جمع الموصول لو لم يرد الى الواحد فان ثانيه يرد الى الواو المفتوحة فيبقى في اللائي لويئا بفتح الاولين

وكسر الثالث ثم الياء المشددة ثم الالف كذا في اللائي لويئا وهو كلويئا الا ان تاوه بدل همزة

وكذا تقول في اللات واللاء واللاي لانها محذوفة الاعجاز وهي الياء وقس على ما ذكرنا تصغير اللواتي

واللوائي **قوله** والتعويض الخ لم يتعرض لزيادة قبل الاواخر لانه يصار ذكرها بها خالفت الاسماء المتمكنة

والمراد بالاخر الاخر التصغيري واراد به الاخر الاصلي من قال الحقت قبل اخرها ياء وبعد اخرها الف

قوله اللذيون اعلم ان جمع الكثرة عند التصغير يرد الى مفرده فيصغر فيجمع جمع السلامة وجمع القلة

عند التصغير يجوز ان يفعل به ذلك وان يصغر بصيغة الجمع فالذين لما كان مخالفا لمفرده في المعنى كما

سبق شابه جمع الكثرة مفهوما ومصداقا فناسب ان يرد الى مفرده عند التصغير فاصله اللذي ثم اللذيا ثم

اللذياون ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وضم الياء وكسر في الرفع في النصب والجر للمناسبة فصار

اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا والاخفش يبقي الياء على فتحها ويفرق بين الجمع والتثنية بحركة النون

قوله واللويون هذا بالواو مصغر اللائين كالذين وزنا ومعنى وهو ايضا اسم جمع للذي وقيل هو

مصغر اللاء جمعا للذي كما سبق بقوله واللاء كالذين نفدا وفقا وليعلم ان اللذيا واللتيا بكسر ما

قبل ياء المشددة لا بفتحها كما توهم وكذا في التثنية والجمع وهذا بخلاف ذيا وتيا وفرعهما وانهما كتبا

باللامين بخلاف مكبرهما لزوال علة الكتابة باللام الواحدة وان المبني مما نحن فيه يصير بالتصغير معربا

لان التصغير بالذات من خواص الاسماء المتمكنة **قوله** في اخر الاسم الاولى ان يذكر هنا الكلام بعد قوله

١١ النسب

مشددة ليصير ثلاثي وجه الشبه **قوله** للنسب هذا بفتح النون بمعنى النسبة لا بكسرها جمع النسبة
قوله اما في التشديد اي المراد بالمماثلة امر اعم من النوعية والجنسية **قوله** اذا كان قبلها الاولى
ان يذكر هذا في ذيل وجه الشبه حتى يصير منه **قوله** من وجهين هما عدم حذف التاء وعدم
حذف الياء مع عدم فتح ثانيه كما هو القاعدة كما سيجيء **قوله** مباشرة للياء او مفصولة بالالف
هذا الكلام قد صدر منه غفلة والصواب ان يقول واقعة بعد الالف لا لان الالف يزيد
قبل الواو لا بعد **قوله** اي كل منهما دفع لما يرد على المص من ان اللازم عليه ان يقول حسنان بصيغة
التثنية **قوله** لكن المختار الثاني اي الحذف لا القلب مع زيادة الالف **قوله** وجمزي بفتح الجيم
والميم والزاء المعجمة معناه السير السريع **قوله** في ارطي وملهى ارطى شجر وملهى من اللهو **قوله** عن الى عزل
عن الوجود ويلزمه الحذف **قوله** كقولك في مقتدي آه هذا ان كان اسم المفعول فمثال للاول
وان كان اسم فاعل فمثال للثاني فلذلك اكتفى به **قوله** والعمي بفتح العين المهملة وكسر الميم وسكون
الياء للثقل كخشن بمعنى الجاهل **قوله** مطلقا اي سواء كان الاول مقلوبا عن واو ام لا وسواء كان
الثاني كذلك ام لا لكن في تعميم الثاني تامل **قوله** فقل فيه حيوي هذا الكلام مما لا طائل تحته ولو سلم
فالاولى ان يقول بدل حيوي طووي لان حكمه اخفى من حكمه **قوله** علمين التخصيص بالعلم مع عموم المسئلة
لغيره ايضا اما لقلة النسبة اليهما غير علمين واما لكثرة مباحثهما في النسبة علمين كما ترى واما
للاكتفاء بالفرد الخفي عن الفرد الجلي **قوله** مجرى سلمان اذا سمي بمثنى فقد يبقى في الاعراب على حاله قبل
التسمية به وقد يعرب بما يقتضيه حال التسمية به واجراءه مجرى سلمان لغة من جرى التثنية بالالف
في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلام من احب كريمتاه لم يكتب بعد العصر **قوله** ومن اجرى
زيدون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمي به كعليين يجوز فيه اربعة انواع من الاعراب اعراب الاصل
ولزوم الياء مع اجراء الحركات على النون ولزوم الواو كذلك ولزوم الواو وفتح النون ولم يتعرض
للثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى **قوله** مجرى غسلين فيقول زيدين بلزوم الياء
واجراء الحركات على النون والغسلين غسالة الغسل بها الجرح وما يخرج من ابدان اهل النار من الدم

والقيح

بالفتح والمائل الاصفر قوله غريون بسكون الراء المهملة علم شخص وليس منقولا من الجمع قوله اذ
قياسه طيئي بياء ساكنة مخففة ثم همزة وذلك لان طيئ اصله طيئ بالهمزة كطيب فحذفت وجعلت
نسيا منسيا قوله ومهيمي بياء مخففة بعد ياء مشددة كمفيتيح تصغير مهيام كمفتاح من هام الهيم
اذا تحير او تصغير مهووم اسم فاعل هوم الرجل اذا حرك رأسه من النعاس حذف احد الواوين في
التصغير وقلب الاخرى ياء وادغم ياء التصغير فيه واما مهيم اسم فاعل مكبر من هيمه العشق اذا جعله
حيرانا فينسب اليه على القاعدة بحذف احد اليائين من غير تعويض فيقول مهيمي قوله في حنيفة هي مؤنث
حنيف اي المسلم والمائل الى دين الحق وطريقه والعابد والمستقيم الطريق والمختون قوله في جهينة
هي اسم قبيلة قوله في عدي وقصي الاول بفتح الاول وكسر الثاني والثاني بضم الاول وفتح الثاني
وهما علمان لرجلين قوله وضرية مؤنث ضري وهو عرق لا يرقأ دمه قوله وامية قبيلة من
قريش قوله في عقيل وعقيل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها قبيلة قوله كقليلة تصغير قلة
فهو بضم الاول لا بفتحها حتى يكون تكرارا للجليلة قوله وصدر ما ركب مزجا قال ابن الناظم قد يبنى
من جزئي المركب اسم على فعلل وينسب اليه كقولهم في حضرموت حضرمي وفي عبد شمس عبشمي وفي تيم اللات
تيملي انتهى اقول هذا حسن وبناء فعلل اما بالحذف من كلا الجزئين كعبشمي او من احدهما كحضرمي قوله
واولها هذا بتشديد الواو مقابل الثاني لا بتخفيفها على ان يكون فعل امر والهاء مفعوله وهو مبتدأ
خبره الموصول والجملة عطف على قوله مبدوءة فهي ايضا وصف لقوله اضافة ولا يخلو ما في عود هذا
الضمير الى الاضافة من المسامحة ثم هذا من عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بهذا الخاص قوله
وعندي في هذا القسم نظر اي نظر على المص وحاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزء الثاني مطلقا غير مقيد
بعدم اللبس غير صحيح الا ان الحكم بها دائما غير صحيح لوجود اللبس في جميع افراده كما توهم قوله وفي القسم الاول
بحث اي اعتراض على المص وحاصله ان هذا يلحق بما ذكر في النسبة الى الجزء الثاني فلم يتعرض للمخالفة به
فيه او المراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الراجح لحوقه به فيه لكونها داخلة في الكثيرة والا متفقا
على التقدير بن للتحقيق ولو لم يذكر المص لفظ الابن لم يقع هذا البحث في موقعه قوله كما قلنا بانه

كنيتها اي لما ذكرنا من القول بان المبدو بالبنت كنية قوله ولم ار من ذكره اي ذكر هذا البحث او كل من
النظر والبحث ولحوق المبدو بالبنت بما ذكر قوله وهذا يعضد نظري اي يقوي منع اللبس جواز
النسبة الى الجزء الاول منعه جواز النسبة الى الجزء الثاني قوله في القسم السابق اي القسم اللاحق
السابق باعتبار ما تكلمت فيه قوله عند النسب متعلق بقوله اجبر لم يذكره عقيبه لئلا يتوهم
ان قوله جواز اقيد لقوله حذف قوله بهذا اي بسبب هذا والمشار اليه مجموع الجمعين والتثنية من
حيث هو مجموع لا كل واحد وللاشارة الى ما ذكرنا لم يجعل البا بمعنى في ولا المشار اليه كل واحد وانما
كان المشار اليه المجموع لا كل واحد لان الاخ والعصة مجبوران في التثنية والجمع المؤنث دون المذكر
مع وجوب جبرهما في النسبة قوله الظبي بالظا المؤلفة المعجمة منسوب الى الظبي وهو علم المفازة قريبة
من البصرة فالظبيون قريبون من البصريين واليه اشار بقوله الولا من البصريين فان معنى الولا
من البصرة لان الاولى نسبة المكان الى المكان والمتمكن الى المتمكن لا المكان الى المتمكن او بالعكس
قوله اي حذف التاء كان ذلك لزعمه انهما موضوعان بوضع غير اشتقاقي اشتقاق المؤنث من المذكر
وكذا ثاني الاول ولسكون ما قبل التاء فيهما خلافا لسائر المونثات بالتاء ولهذا الاخير طول
تاؤهما في الكتابة كانه ليس تاء التانيث قوله قلب المضاعف لفظ المضاعف اما بكسر العين او بمعنى
المضاعف به قوله مناسبا للجمع اي للجمع المكسر واما المصحح فقد سبق انه ايضا كذلك ولم يذكرهما بعبارة
واحدة لاختلاف وضعهما ولانه لو ذكرهما كذلك لوجب يقارنهما بالتثنية وبذلك قد يتوهم ان
المراد هو المصحح فقط لانه المشارك مع التثنية في الاعراب بالحروف ثم ان المراد بالجمع ههنا اما ان كان
جمعا في الاصل مطلقا او في الاصل والحال معا فجملة الشرط على الاول كالاستثناء المتصل وعلى الثاني
كالمنقطع قوله بالوضع اي بسبب الوضع الخاص بالمفرد وهو الوضع العلمي قوله في الانمار هذا اصله جمع
نمر ثم صار علما للقبيلة قوله وفي الانصار هذا اصله جمع ناصر ثم صار علما لاناس من اهل مكة غادروا النبي صلعم
بها قوله وخرج عليه اه قد وقع في مواضع عديدة من القران نفي الظلامية عنه تعالى واستشكل عليه بانه
يفيد ثبوت الظلم له في الجملة لان النفي الوارد على المقيد انما يتوجه الى القيد فقط دون المقيد تعالى

يخرج الواو والفريسوله بقول الولام

عن ذلك علوا كبيرا واجيب عنه بوجوه الاول ما اشار اليه الشارح من ان هذه الصفة للنسبة لا للمبالغة
الثاني انها مجردة عن المبالغة مستعملة بمعنى الظالم الثالث ان ثبوت لم نقم مستلزم لثبوت الظلامية له
ثم فنفي الظلامية مستلزم لنفي الظلم عنه ثم واثبات ذلك بادلة ثلثة الاول ان الظلم لو وجد لم نقم
لوجب ان يوجد فيه على وجه تام لما ثبت من ان صفاته تعالى بما هي ثابتة له على الوجه الاتم ولو ثبت الظلم له
ثم على هذا الوجه لكان ظلاما فلما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثاني انه ثم لو كان ظالما ولو بقدر ذرة
في لحظة لكان ظلاما لكمال علمه بقبح الظلم فان قبح القبيح يزداد بحسب علم فاعله بقبحه وهذا معنى قولهم ذنب العالم
كالعالم فلما لم يكن ظلاما لم يكن ظالما الثالث انه ثم لو كان ظالما للعبيد ولو كان ظلمه بكل واحد منهم ذرة في
لحظة لكان ظلاما بالنسبة الى المجموع من حيث هو ولما لم يكن ظلاما مطلقا لم يكن ظالما **قوله** دهري بفتحتين
والقياس سكون الثاني **قوله** واموي بفتحتين والقياس ضم الاول **قوله** خرفي والقياس خريفي كما
سبق **قوله** رقباني ونظيره ربّاني وسبحاني وعقلاني ونفساني وجسماني وامثالها **قوله** تنوينا
اثر فتحة في وقف المنون ثلثة مذاهب اولها واعلاها ما ذكره المص الثاني الحذف مطلقا وهو لغة
ربيعة والثالث الاشباع بجنس حركة ما قبله مطلقا وهو لغة ازد **قوله** وايها قد مر انه بفتح الهمزة وتخفيف
اليا اسم فعل بمعنى بعد **قوله** وهو الضم والكسر اي لا احدهما ولا السكون والمراد من الفتح واخويه اعم من
الحركة الاعرابية والبنائية وبنه على ذلك بقوله في معرب او مبني **قوله** اي الحرف الذي هو تفسير لصلة
غير الفتح لا المطلق لصلة ولذا قال هي غير الفتح وهذه الجملة حال عن الحركة **قوله** وهو الضم المرجع مجموع الحركة
والحرف فلا اشكال في عطف الواو والياء عليه **قوله** والقرائة سنة متبعة هذا تقوية للقول الاول
واستدراك لما يتوهم من قوله وهو الذي يميل اليه بان القرائة طريقة اتبعوها اسنادا الى من يعتد
بقوله وفعله وبانها امر توقيفي لا يجوز التجاوز عنه الى غيره وقيل تضعيف له بانها طريقة مقلدة حصلت
شهرتها بمحض التقليد **قوله** وحذف يا المنقوص اي ابقاؤه على الحذف في لغتهم بخلاف غير المنون المانع
من التنوين ال اللام او عدم الانصراف واما الاضافة وان كانت مانعة ايضا الا ان الوقف على المضاف
غريب جدا اللهم الا عند ضيق النفس **قوله** كيف اي مجزوما والاولى ان يقول كلم يف ولا يبعد ان يريد به

الظلم

المجموع

الوقف

فعل الامر والبناء في وسطه من زيادات النساخ قوله لزوم رد الياء اه لفظ الرد مشعر بان نحو ارمي

الوقف عين ما سقط للجزم وللوقف يلزم على هذا البناء الجازم على العمل عند الوقف في المضارع اللهم

الا ان يلتزم هذا فتامل قوله ودعل هذا بضم الواو وكسر العين المهملة وسيأتي انه بمعنى الوعل وهو الملجأ

ومثل الرجل القوي او المعز الجبلي قوله وتواصوا بالصبر لم يمثل لنقل الفتح للخلاف في جوازه قوله

اذا جد النقر هذا بعض من بيت هو هكذا انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل واثافي زمر ماوية اسم

امرأة واذ بمعنى حين والنقر الفرس او صوت يسابه الفرس وجد اي سعى والخيل الفرس او الفارس والزمر كصبر

او كعنق جمع زمرة اي الجماعة قوله ذهل بالذال المعجمة كقفل بمعنى الغفلة قوله والنقل ان بعد بواو المذكورة

كان ذكر هذا المصرع مع كونه منقوصا من قوله تحريكه لئن يختلط لا توطئة لذكر ما بعده قوله دفن البناه من

الشاهد في كل من الجمعين قوله كهيهات اصله هيهية قلب ياؤه الثانية الفا فكلمة حكم دحرجة وقيل اصله

هيهيات جمع هيهية قلب ياؤه الاولى الفا وحذف لالتقاء الساكنين فكلمة حكم ضاربات والحق انه لا يحقق

فيه افراد وجمع لانه اسم فعل قوله في جميع المواضع هذا قيد للنفي كما اشار اليه بقوله قبل ذكر النفي وذلك

جائز اي جاز ذلك في جميع مواضع الفعل المعل بحذف الاخر لا للمنفي والا لافاد سلبا جزئيا وهو لعدم

نصه على الاستغراق غير صالح لان يستثنى منه لان شرط الاستثناء تيقن دخول المستثنى في المستثنى منه

وانما لم يقل في موضع حتى يصير سلبا كليا مستغرقا مع كونه اخصر حذرا من ان يعم غير الفعل المعل بحذف

الاخر ايضا فيجب ادخال نحو قتضاه في هذا الاستثناء وقس على هذا مثل هذا التقدير فيما سيأتي قوله

يا اسد يا لم اكلته لمه اخره لو خافك الله عليه حرمه سد يا اي رجلا من بني اسد هما في حرمه للسكت وحرم

كثرف والمعنى واضح قوله وليس حتما اه انما لم يجب ذلك في المجرور بالحرف ويجب في المجرور بالاسم لان

الحرف لعدم استقلاله ينضم الى ما بعده ويصير معه كالكلمة الواحدة ويخرج ما بعده بذلك عن الضعف

الموجب ههنا لهذا النوع من الوقف وذلك بخلاف الاسم فانه لاستقلاله ينفصل عما بعده فيبقى ما

بعده على ضعفه الموجب لهذا الوقف فافهم قوله اذا انخفضا تقدير كلمة الشرط للاشارة الى ان

وجوب الوقف بالهاء في المنخفض بالاسم انما هو حال الانخفاض لا في غيرها قوله كان كلاما اه اشا



بهذا

بهذا التقدير الى ان قوله ووصل ليس مفعولا لما بعده بل هو مبتدأ والظرف في موضع خبره وقوله
اجز جملة معترضة وانما فعل ذلك لفوائد الاولى الاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب مسموع
منهم لا انه قياس محض الثانية الاشارة الى ان تركيب البيت بهذا النحو مما يوافقه ما بعده في كونه
جملة اخبارية اسمية الثالثة الاحتراز عن الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي الرابعة الرد على من
جعل الظرف متعلقا باجز والبا بمعنى في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه لفظ ها اسم فعل بمعنى خذ وهو
قد يتصرف فيه تصرف الامر الحاضر تشبيها به فزيد عليه همزة وميم مع علامات التثنية والجمع
والتانيث فقيل هاؤما هاؤم هاؤمي هاؤمن واذا اتصل جمع المذكر بشيء اعيد واوه كما في الماضي
قوله ولزم صفته بناء اي لا صفة تحريك الا لتخرج عن هذا الحكم نحو حيث لاجراء الحركات الثلث على
اخره ولدخل فيه نحو لومان ونومان قوله ومثله اي مثل ما لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالها
فعل الماضي فانه وان كان بناؤه لازما الا انه لشبهه بالاسم وعروض الحركة لتلك المشابهة شابه ما
كان بناؤه عارضا لم يوقف على الها قوله مجيء ذلك اي مجيء المنادى موقوفا عليه بالها قوله نحو
اضحى من علمه هذا بعض من بيت هو هكذا يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علمه رب
حرف جر والافعال الثلثة بصيغ المجهول ولفظ تحت وعلم مبنيان على الضم بالبنا العارضي لنية
الاضافة وادخل على الاخير ها السكت والمعنى يا قوم رب يوم كائن لي لا اظلل فيه اي لم يوقع فيه ظل على
واحرق نار قدمي لشدة الرمضا وهي الارض الحارة من الشمس واضحى اي ابرز انا للشمس من راسي من ضحيت الشمس
بالكسر اي برزت قوله فتامل كان وجهه الاشارة الى ان دفع مفسدة التكرار بما ذكره موجب لورود اعتراض
اخر على المص وهو لزوم اكتفائه بالاستحسان عن الوقوع قوله هذه حبلو يا فتى فحبلو اصله حبلى فقلب الفه
واوا ساكنة في الوصل كما فعل به ذلك حال الوقف على ضعف وذكر المنادى بعد قرينة على كونه في حال الوصل
قوله مثل الحريق وافق القصبا ولقد خشيت ان ارى جدبا والجدب القحط وزنا ومعنى حرك داله وشدد باؤه
للضرورة والمراد بالحريق النار والقصب كرجب بالفارسية نى ونيستان وشدد باؤه ايضا للضرورة
وليس هذا للوقف لان الوقف على الالف لا على البا التي قبلها قوله هذا باب الامالة على ضربين مركبة

الامالة

الامالة

وهي امالة الالف مع فتحة ما قبلها وبسيطة وهي امالة فتحة ما قبل تاء التانيث للاسم واما الفتحة ما قبل
الراء كليهما الى الكسرة وذلك كفتحة طلحة والكبر **قوله** ان تنحى بالالف هذا بصيغة المجهول من المجرد
وهذا التعريف للامالة المركبة واما تعريف مطلق الامالة فهو ان يقال الامالة ان تنحى بالفتحة فقط
نحو الكسرة او بالالف مع فتح ما قبله نحو الياء والكسرة للامالة قال ابن الحاجب من انها ان تنحى بالفتحة نحو
الكسرة فان امالة الالف على تعريفه انما هي من لوازم الامالة لا من نفسها **قوله** الالف المبدل الخ اعلم
ان اسباب الامالة تسعة انقلاب الالف المتطرفة ياء في الاصل او في بعض التصاريف بدون حرف مزيد
وشذوذ وانقلابها عن العين ياء او واو مكسورة ووقوع الالف تلو الياء او بالعكس ووقوع الالف
تلو الكسرة او بالعكس والتناسب لامالة اخرى وهذه الاسباب تحت جنس واحد هو قصد المناسبة **قوله**
كالهدى في هدى الاول اسم والثاني فعل **قوله** كحبلى فان الفه تقلب ياء في التثنية والجمع وعلامتهما تعد كلمة
منفصلة كما سبق مع ان المراد بالحرف المزيد الحرف الواحد كما هو الظاهر فلا يرد ان حذف الياء عن الفهما مع
قوله وشذوذ عطف على زيادة فقوله قفا مثال للنفين معا لخبثهما ادل الخفاف والمضاف
اليها كانا كالكلمة الواحدة فسبب الامالة فيه كالمتصل وبذلك يصير منشأ للامالة **قوله** بلية كسرة
الاولى ان يكون الكسر بمعنى المكسور وكذا السكون والكسر الاتيين فان الاولى ان يكونا بمعنى الساكن والمكسور
لان الحرف يقابل الحرف والحركة يقابل الحركة **قوله** لتا ليت الالف لفظ التانيث مختوم بها الضمير المضاف
اليه لا بتاء التانيث لتناسب اللفظ والمعنى وجاز تلك الاضافة في العود الضمير الى المعرف باللام **قوله** مظهر اي عن كسرة
اي سببا مظهرا قوله من كسرة بيان للسبب والسبب الذي هو الكسرة الظاهرة كعالم وكتاب وامثالهما والسبب الذي هو
الياء الظاهرة كبيان وبايع ونحوهما **قوله** عن الامالة اي عن امالة السبب المظهر الفتحة والالف وعن
سببيته امالة المتكلم اياهما **قوله** بخلاف الخفي منهما وبخلاف سائر اسباب الامالة من غير الكسرة والياء مطلقا
كما يفهم من ظاهر كلامه قوله كالكسرة المقدرة اي كالسبب الذي هو الكسرة المقدرة نحو خاف فان كسرة واوه
المنقلبة الفا التي هي مقدرة سبب للامالة ولا يكفه حرف الاستعلاء عن الامالة واما الكسرة المقدرة بالادغام
كالضالين فالظاهر انها ليست سببا للامالة فحرف الاستعلاء فيه ليس كافا اذ الكف فرع وجود سبب الامالة

قوله

قوله واذا اى الخ تقديره وكالسبب الذي هو اليا المكسورة اذا حصل الف الامالة من ياء كقاض فان
اليا الذي هو اصل الالف وهي مقدرة سبب لامالة الالف وفتحة ما قبلها ولا يكفه حرف الاستعلا
عن الامالة واضافة الالف الى الامالة اما لادنى ملابسة واما لحمل الضمير على معنى الممال لما استخدما
واما اليا المقدرة بقلبها الفا قبل الالف الممالة كازاغها فالظاهر انها مثل الكسرة المقدرة في الضابين
قوله نحو عذار اى بالرفع والاولى ان يقول نحو هذا عذار فهذا مثال للراء المضمومة وعذارا مثال
للراء المفتوحة والعذار منبت الاذن والوجه في الطريق وزمام الفرس وعلامة وجدت في منبت
الاذن او قفا العنق وهو بكسر العين قوله كغلاب هذا بكسر الغين المعجمة مصدر بمعنى الغلبة قوله كالمطواع
من المطواع كالمفتاح مبالغة المطيع قوله من مار يمير اذا اتى بالطعام للاهل والعيال قال الله تعالى ونمير
اهلنا قوله فان اراد بعبارة الخ حاصل كلامه انه ان اراد بالجواز عدم تحتم الامالة بمعنى جوازها يرد عليه اعتراضان
الاول ان عدم الحتم بهذا المعنى في كل امالة فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والثاني انه بهذا المعنى مشترك
بين الصورتين المذكورتين فلا وجه لتخصيصه بالثانية وذلك لعدم وجود امالة واجبة وانما خصص
الاعتراض الثاني بالذكر مع دخوله في الاعتراض الاول اشارة الى انه وارد وان فرض ان الامالة تتحتم
عند المص فيما سوى الصورة الاولى ولم يمكن ذلك الغرض له في الصورة الاولى لتصريحه بالمغايرة بين
الصورتين في الحكم قوله كما سياتي وهو قوله وايضا فالمقتضى لا يوجب الامالة كما قال في الكف وشرحها
قوله والاشعار بتغايره الخ عطف على قوله لتخصيصه واشارة الى الاعتراض الثاني قوله في وجوب
الكف اي في ثبوته قوله فتامل اشارة الى امكان ان يكون مراده عدم التحتم الاستحساني لا الحقيقي او عدم
التحتم بمعنى ذكره في الشق الثاني اي تساوي الطرفين وح لا يرد عليه شيء وقد ظهر من هذا سر عدم حمل
كلامه اولا على الشق الثاني المحفوظ عن الاعتراض قوله ينكف اي يمتنع وامتناع الكف مثبت للامالة ههنا ثم
ذلك اعم من ان يجتمع الكافان معا كغارم او يوجد الثاني فقط كارد قوله بكسر الراء العجب من قوة هذا
الكسر حيث يكون مقتضيا للامالة ودافعا عن منع مانعين عنها مجتمعين وكونه في حكم المكسورين لان للراء
صفة التكرير لا يصير سببا لذلك الا ان يقال بتعدد تكرارها قوله كلا زيدنا الخ فان هذه الالف ثالثة

الحرف تال السكون تال الكسر لكن لما كان الكسر في غير كلمة الالف صار غير مؤثر **قوله** في المسئلتين اي في مجموعهما من حيث هو مجموع لا في كل واحد واحد لاتفاقهم في سببية الكف المنفصل من انه يصير سببا للكف

قوله وقواه ابن هشام اه اي قال بقوته وذلك لان سببية المنفصل ان لم يصلح للسببية فلم يصلح في كل من الموضعين وان صلح فصلح منهما فتخصيص صلاحيته باحدهما دون الاخر تحكم **قوله** رادا به اي بالقول بالقوة او بما يقوى به مذهب ابن عصفور **قوله** اقول الفرق اه هذا جواب عن رد ابن هشام حاصله ان المانع اقوى من المقتضي في الاثر ولو تساويا في القوة لان المنفعل يقبل اثر المانع اسرع من اثر المقتضي لان اثر المانع هو لابقاء على العدم واثر المقتضي التغيير عن العدم الى الوجود والاول اسهل للمنفعل من الثاني فسبب الامالة ان كان ضعيفا بالانفصال لم يؤثر لضعفه الذاتي والعارضي بخلاف سبب الكف فان قوته الذاتية باقية ويؤثر بها **قوله** ولذا قدم اه اي ولقوته الذاتية قد مؤثر في الاثر على المقتضي فحكموا بعدم اثر المقتضي مع وجود المانع **قوله** وايضا فالمقتضي اه هذا جواب اخر عن اعتراض ابن هشام حاصله ان المقتضي في الامالة اضعف من المانع منها حيث يكون الثاني موجبا لاثره دون الاول لعدم وجوب الامالة الواجبة ولوجوب الكف الواجب وذلك الضعف ثابت مع قطع النظر عن حال المنفعل وهذا الجواب اقوى لتيقن صحته ولو منع الجواب الاول **قوله** لتناسب رؤس الاية فيه مساهلة اذ امالة الالف تلا انما هي لمناسبة الالفات الاول من الكلمات الواقعة رؤس الاي لا لمناسبة الالفات الثانية فيها اللهم الا ان يراد برؤس الاي الكلمات الواقعة فيها **قوله** نحو الحجاج وراء فلا يقاس عليه نحو الزوار وداء **قوله** ونحوهما اي نحو لفظة وراء **قوله** قياسا اي امالتها متصلتين باي كلمة كانت ولو لم تسمع امالتهما متصلتين بتلك الكلمة وليس المراد بالقياس قياس نحو طاو باوا بامثلا عليهما **قوله** تكفا لكلف الكلف بكسر اللام العاشق اي ممتنع العاشق من عشقه **قوله** زيادة توضيح اه اقول ليس الامر كذلك لشمول الموصول نحو فتاة فيجب ان يخرج بذلك لانه غير مقصود ههنا وكون الظاهر منه الفتح بقرينة ما سبق لا يصير سببا لعدم التوهم **قوله** لغرض لفظي كان المراد بالتحويل للغرض اللفظي تحويل الافعال المجردة الى المزيدة المتحدة معها في المعنى كافر

بعض النصحى

وسفرجل ان هذا التحويل لحصول السعة في الكلام وهو غرض لفظي لا التحويل الا على لان المعتبر في بعض تعاريفه
حصول المعنى المختلف وهو موجود في الاول ولو في نوعه بخلاف الثاني ويحتمل ان يكون هذا المعنى
اصطلاح اخر في التصريف كما انه بمعنى العلم باحوال جواهر الكلمات صحة واعلالا اصطلاح اخر
قوله وهو المبني ان اراد بالمبني مطلق المبني فيدخل في الحكم الافعال المتصرفة المبنية والضماير واسما
الاشارة والموصولات المبنية مع عدم برائتها عن الصرف وان اراد به المبني الغير المتصرف فيلزم اما
الحكم على المجهول او تفهيم المعلوم **قوله** خمس ان تجردا الصواب ان يقول خمسة وكذا قوله سبعا وسناود
قوله وقد يجاوز سبعا اقول وقد يجاوز ثمانا كاستحراجات واستخراجين فان عد علامة التثنية
والجمع منفصلة فليعد تاء التانيث ايضا منفصلة **قوله** كقرعبلانة هو على وزن سفرجل بزيادة
الزيادات الثلثة وهو دويبة عريضة منتفخ البطن **قوله** كذبذبان بضم الكاف وتشديد الذال المعجمة
المضمومة وسكون البا الموحدة وضم الذال الثانية وفتح البا بعدها الف ونونه وكانه مبالغة كذب
بمعنى الكاذب **قوله** ضلع بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وهو المعوج **قوله** برد وجذع الاول ثوب معروف
وعلم العبد وجناح الجراد والثاني بالجيم ساق الشجر **قوله** للسنة بفتح السين والثا وهو الدبر وحلقته
قوله مردود حاصل الرد ان وجود الاصل يتوقف على وضع الاصل سواء استعمل ام لا لا على
الاستعمال والاصل فيما ذكر موضوع غير مستعمل ولا بدع في ذلك لجواز ان يحصل منه فرع يستغني
باستعماله عن استعمال الاصل فقوله بان الغرابة ليس نفس ما يرد به الحجة بل دفع لاستبعاد نشا عن
ما يرد به فافهم **قوله** كعربدة العربدة ايذاء النديم والنزاع وسوء الخلق واظهار السكر **قوله** كبوج
هو السحاب الرقيق والذهب **قوله** كقلفع هو بالقاف ثم الفاء وردشق وظهر سنبلته منه **قوله**
كدملج هو المنشار وما يربط على العضد من الحلي **قوله** كقطحل بالقافيل هو اسم لمن خروج نوح عليه السلام
من السفينة **قوله** كطحلب هو شيء اخضر كالزبد يحصل اطراف الما وحكى على هذا الوزن امثلة كثيرة
واهمل سيبويه هذا الوزن ولعل اهماله لزعمه انه مخفف فعلل كبرثن لان كلما نقل فيه ذلك نقل فيه
هذا **قوله** كشمخطب هو غنم كوبر القرن **قوله** كقهبلس هو العام **قوله** كجنعثن هو الشديد في الضخم **قوله**

كقرطعب هو الشئ القليل **قوله** وما غايرا ذ المغايرة عشرة اقسام لانها اما في الوزن وعدد الحروف معًا او في الاول فقط والاول اما بزيادة الحرف المزيد او بنقصه او بنقص الحرف الاصلي والثاني اما بزيادة الحرف المزيد او بنقصه او بنقص الحرف الاصلي او بزيادة الحركة او بنقصها او بنقلها الى غير موضعها او بتبديلها بحركة غيرها فقوله المزيد ما اشارة الى ثلثة مما ذكر اى اثنين منها وقوله للنقص اما اشارة الى خمسة منها او اربعة منها وقوله ونحوه اى نحو كل من الزيد والنقص اشارة الى البواقي وقد يتحقق المغايرة بالمركب من بعض تلك الاقسام او كلها يتولد منه اقسام شتى لا يسع ذكرها في هذا المقام فتدبر **قوله** كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء بمعنى الضخم وجمع الغنم **قوله** وجخدب بالجيم المضمومة والخاء المعجمة الساكنة والدال المهملة المفتوحة فان اصله بضم الثالث عند سيبويه **قوله** كبرثن مخفف بالفتح كما سبق وهو لا بل الضخم والجراد الطويل الرجل **قوله** بضمن فعل اى بحروف هي مضمونة لفعل وفعل ضامنها **قوله** بكسر الضاد دفع لتوهم كون قوله بضمن مضارع ضمن **قوله** ويضرب بيفعل اشارة الى ان الحكم المذكور ثابت وان لم يكن اول اصول الكلمة اول الكلمة **قوله** فستق هو على وزن برثن اسم الشجرة **قوله** كماء حلتيت هو اسم لصمغ الانجدان **قوله** ودال اغدودن يقال اغدودن فلان اى طال شعره واغدودن الزرع اى طال **قوله** حروف سمسم سمسم كجعفر الثعلب واسم موضع وكوبوج حب يقال له بالفارسية كنجد **قوله** ونحوه المراد بنحوه كل ما كرر فاؤه وعينه ولم يسقط حرف منه في تصريف من تصريفاته **قوله** كلملم هذا على وزن دحرج من لم وكذا كبكب من كب فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجيح احدهما للزيادة من غير مرجح يحملهم على القول بالاصالة **قوله** اربع مرات اولها هناء وتسليم ؛ وثانيها اليوم انسه ؛ وثالثها نهاية مسئول ؛ ورابعها امان وتسهيل ؛ وهذا البيت احسن من قول الاخر سئلت الحروف الزايدات عن اسمها فقال ؛ ولم يبخل امان وتسهيل ؛ وقد ركب من الحروف الزوايد العشرة اثنى عشر تركيبا اربعة منها ما في البيت والخامس والسادس سئلتمونيها واليوم تنساه حكى ان تلميذا سال شيخه عن الحروف الزوايد فقال الشيخ سئلتمونيها فزعم التلميذ انه احالها على ما اجاب به التلامذة قبل ذلك

فقال

فقال ما سئلنا الا عن الاهمزة الكرة فقال الشيخ اليوم ننساه فقال والله لا انسا زاعما ان الشيخ اخبره

عن نسيانه فقال الشيخ يا احمق قد اجبتك مرتين وما فهمت والسابع هو بيت السمان حكى ان المبرد

سئل المازني عنها فانشد هذا البيت هو بيت السمان فشيبني وقد كنت قد ما هو بيت السمان

فقال المازني المبرد انا سئلتك عن الحروف الزائدة انت تنشدني الشعر فقال المازني قد اجبتك

مرتين وما فهمت والثامن يا اوس هل نمت والتاسع اليوم تنساه والعاشر هم يتساءلون والحادي عشر

ما سالت يهون والثاني عشر التمسناها هو قوله هناء وتسليم اي الهنا مقصور بفتح الفاء ضد غصة

الطعام ومد هنا للضرورة واكمال الحروف واريد به هنا العيش والتسليم جعل الشيء سالما والمراد هنا

سالما من الم الفراق ومفعول تلا محذوف اي تلا مقابليهما او اليوم مفعوله توسعا وثاني البيت

مستانف من مبتدا وخبر المراد بالامن الامان من شدة الفراق وبالتسهيل جعل الوصال سهلا للحبيب ويمكن

حمل هذا البيت على معان اخر قوله صاحب اي صاحب ماض من المصاحبة فاعله عايد الى الالف

ومفعوله قوله اكثر من صلين قوله ولا الباء اي ولم يصد الباء قوله نحو صيرف هو كجعفر للرجل المحتال

او الماهر في الامور والقضيب الة الرجولية وسعف الشجر والابل الانثى الغير المعلمة والاول مثال المازيد

بين الفاء والعين والثاني لما زيد بين العين واللام وكذا المثالان الاخيران قوله وزنتل هو اسم للشر

ويستعور اسم موضع وشجر قوله ومجذع هذا اما بفتح الميم وسكون الجيم وفتح الذال المعجمة مصدر ميمي بمعنى

الاخذ والمدة طية الفرس بلا علوفة واما بالخاء المعجمة والدال المهملة فبمعنى الخدعة وان كان بضم الميم وفتح

الخاء المعجمة كذلك فبمعنى الخزانة وبضم الميم وتشديد الجيم كذلك فبمعنى الذليل قوله بخلاف رهان

وهجان الرهان بالراء المهملة المكسورة بمعنى الرهن والهجان بكسر الهاء جمع هجين وهو القبيح من كان ابوه حرا دون

امه وفرس كان ابوه عربيا دون امه قوله وتسنيم هو موضع القبر من الارض كظهر الحوت وشراب اهل الجنة

وعين فيها قوله وطيسل الطيسل كجعفر والطيس كفلس كلاهما بمعنى الرمل الكثير والماء الكثير قوله وميمي

دلامص فانه من الدلامص البراق من قولهم لص الدرع فهي دلاص ودلامص اي براقة مصدرها الدلاصة

وابنم بمعنى الابن قوله وهمزتي شمال واحبنطى شمال كجعفر ريح تهب من جهة الشمال من شملت الريح شمولا

بالفتح واحبنطى من حبط بطنه اذا انتفخ قوله كخطلت الابل اى اكل من شجر الحنظل واسبل الذرع اى صار ذا سنبلة قوله وتاء ملكوت وعفريت الملكوت مبالغة في الملك بضم الميم وسكون اللام ومنه يا ذا الملك والملكوت وعفريت العفر بكسر العين وسكون الواو بمعنى القبيح المنظر وفى الاول مبالغة قوله وسين قدموس القدموس كعصفور بمعنى القدم بكسر القاف وفتح الدال قوله لسقوطها اى لسقوط تلك الحروف من مصادر تلك الكلمات وهى الشمول الى اخره قوله سابقا اى على الكلمة وقوله اذا ابتدى به اى في الكلام فلا يرد عليه شئ قوله وهو لا يكون في مضارع مطلقا اى سواء كان من المجرد او من غيره وينتقض هذا بنحو يتجلى واتنزل كما سبق ويمكن دفعه بالتكلف قوله ولا الماضى ثلاثى ولا رباعى الاول ترك هذا الكلام لان الكلام في بيان ان همزة الوصل ليست في المواضع المخصوصة التى وجدت فيها همزة زائدة الا في المواضع المخصوصة مطلقا سواء كان فيها همزة زائدة ام لا لوضوح عدم وجودها فيما ليست فيه همزة زائدة قوله بل الفعل ماضيه لكن بشرط ان لا يصير علما فان همزة الوصل في الافعال اذا صارت اعلاما صارت همزة القطع حال العلمية وهذا بخلاف همزة الوصل في الاسماء فانها وصل وان صارت اعلاما قوله واست وهو العجز اى اخر الشئ وقيل معناه حلقة الدبر ونفسه اراد الفردوسى هذا المعنى حيث قال بالعجمية: بترز بيچه برخود زرين رسيد: كذر كرد از است وبرزين رسيد: وقد صحفه في هذا البيت كثير من الناس فقراه بفتح الهمزة والباء الموحدة بدل التاء المثناة بمعنى الفرس فضيعوا البيت بهذا التصحيف قوله وفى ايمن في القسم يمن بضم الميم اسم مفرد بمعنى القسم وهمزته همزة وصل وقد يكون جمع يمين مقابل اليسار وهمزته همزة قطع لهذا قيده بكونه في القسم قوله قلت وعلى هذا اه هذا اما تتميم لاعتراض ابن هشام او اعتراض عليه مثل ما اعترض به على القوم قوله فاعلم هذا اما متعلق بما قبله اى فافهم ان قولى قلت يحتمل الوجهين او متعلق بما بعده وتغيير الاسلوب في المص عما قبله اشارة الى ان تغيير المص سياقه في ال عما قبله لان حكمه مخالف لما قبله كما ذكره بقوله ويبدل مدا في الاستفهام ويسهل قوله همزة ال المعرفة المراد بال المعرفة ال التى تعرف مدخولها لفظا مطلقا فيدخل فيه ال الموصولة ولم يرد ال التعريف المقابلة لال الموصولة حتى يرد عليه انه لا وجه لاخراج الموصولة من هذا الحكم فان همزتها

همزة

همزة وصل وكانه احترز بقيد التعريف عن ال في نحو المع والباب نحوهما ومما يتفرع على كون تلك الهمزات للوصل انه اذا اتصل بها لام التعريف الواقعة في الدرج سقطت تلك الهمزات وكسر اللام لدفع التقاء الساكنين وان حذف حرف مما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد ذلك الحرف قياسا فليقرأ قوله تعالى بئس الاسم الفسوق في سورة الحجرات بحذف الهمزتين وكسر لام الاسم ونحوه في الاتصال وعلى الانفصال والى الاستخراج وامثال ذلك في حذف الهمزة وكسر اللام وان شئت فاعد الياء في والف على ای قياسا على عوده بعين والفخافين وهذا مما لم يترع على الاذان الا على اقل قليل فاذا سمع اخرجوا عن سواء السبيل وقد ذكرت هذا لجماعة من مدعي العلوم العربية اولي مد طويل عريض وذوي اقبية واثواب بيض فانكروه واصروا على وجوب كسر تلك الهمزة في تلك الحال ولم يدروا انهم كالضال المضل والمرء لا يزال عدوا لما جهل قوله ويبدل مدا اي لا يحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا التباس في حذف ساير الهمزات الا همزة ايمن وذلك لاختلاف حركاتها لحركة همزة الاستفهام واما ايمن فلا يصير مدخولا للاستفهام الا قليلا فلا اعتداد به لوجود القرينة قوله او يسهل التسهيل هنا عبارة عن جعل الهمزة بينها وبين الالف قوله ءالحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر الرباب اسم محبوبته وانبت انفعال من البت بمعنى القطع والجزم والمراد بالحبل حبل المودة والوصال وان دار بتقدير لان وهي ان المخففة وقوله قلبك طائر اي طائر لها خبر قوله ءالحق والشاهد في تسهيل الهمزة الثانية بين بين في قوله ءالحق قوله هدأت موطئها اي كنت على طمانينة اذا جعلت غيري سايرا قوله اي خذ ها بدلا هذا التفسير لفائدتين الاولى ان الابدال هيهنا ليس على حقيقته وهو ان يكون المبدل منه ولا موجودا ثم حذف وابدل عنه البدل بل المراد الحكم بكونه بدلا منه لعدم وجود المبدل منه في الخارج بل في الارادة والثانية ان بدل ليس بصيغة الماضي المجهول بل بصيغة الامر ليفيد ان هذا الحكم قياسي قوله ونحو واو وواي الواو اصله ووو وواي اصله ووي قلبت عينها الفا وان كان القياس قلب لامها بالالف وكان ذلك لئلا يجتمع الواوان الا كذا او الواو والياء كلتاهما في الكلمة ووا اي اسم مفازة يقال لها وادي واي قوله كونها حرف علة اي كون الكلمة حرف علة وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علة ولو قال ذات حرف علة لا يشمل الكلمة التي كلها حروف

علة فكانه اراد به الكل تغليبا او اختصارا قوله نحو عين هنا على وزن علم اي ضربه بالعين وهو كك اي صار ذا عين واحدة انما لم يعلا لكونهما من افعال العيوب الغير المعلة لكون الاصل في وضعها افعل وافعال الخاليين عن سبب الاعلال قوله والاعلال الاعطاء اه دفع لما يرد على قوله ما لم يعل عينه وان اعتلت من الناقض قوله في جمعه على مفاعل المراد بمفاعل ههنا مطلق صيغة منتهى الجموع خماسيا او سداسيا مصدرا بالميم او لا فلا اشكال في الامثلة وكذا ما سيأتي قوله وتوسطهما اي المد وكان فائدة هذا القول الاشارة الى ان المراد بالقبل والبعد ما كان بلا واسطة فافهم قوله بخلاف نحو طواويس فان لينه بعد المد والواو الذي وقع قبله انما هو المنقلب عن الف طاوس ثم ان ياء طواويس اما منقلب عن ثاني لينيه او عوض عنه كياء سفاريج قوله اي وقع احدهما اه اشارة الى ان اكتفا مثنى اسند الى لينين لا مفرد اسند الى ثاني والفه للاطلاق والى ان اكتنافهما المد مفاعل من الجانبين لا من جانب واحد احدهما بلا واسطة قوله تبعا للكشاف انما فعل كذلك في الكشاف اشارة الى ان المراد بالجمع المعنى المصدري لا المجموع لان الابدال فعل المتكلم وهو واقع في فعله الاخر هو جعل الكلمة جمعا الا في نفس الكلمة حقيقة قوله وبدا الهمزة المراد بكل من الواو والهمزة ما يكون تقديريا اي الهمزة التي ينبغي ان تبدل عن المد ولم تبدل بل تبقى على اصلها والابدال الياء همزة ثم الهمزة ياء فعل لغو قوله المبدل من ثاني اللينين هذا خبط والصواب ان يقول المبدل من المد الثالث في الواحد يشهد بذلك تمثيله بقضية وقضايا قوله في غير شبه ونفي الاشد اي في غير المجهول الماضي من المفاعلة والاشد بفتح الاول وضم الثاني جمع شدة كما قال سيبويه وانما سمي سن الرشد لانه اول زمان اشتداد القوى في الانسان قال ابن عباس الاشد ثلث وثلثون سنة قوله فلا يرد همزة وذلك لئلا يلتبس بمجهول الافعال قوله كما اخذ هذا متكلم من المؤاخذة اصله بالهمزتين قوله مثال الاصبع اي على وزن اصبع وكانه لم يقل على وزن اصبع ونحو ذلك لئلا يتوهم انه على وزنه في الحال كالاصل فان يوازن الشيء في الاصل فقط يقال انه مثاله كما يشهد به النظر في كلماتهم في باب التمرين واما الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما يوازن الشيء في الاصل والحال معا وكذا الحال فيما سيأتي من اطلاق المثال قوله من الام اي بفتح الهمزة بمعنى

بالأشدّ

النصد لا بضمها بمعنى الوالدة والام يستعمل في القصد وفيما يقرب من القصد وكذا الحال فيما بقي
من الامثلة ويطلق الام بالفتح على الضرب على وسط الراس وكسر الراس الى قرب الدماغ وصيرورة
المراة والدة قوله كانه هذا متكلم للمضارع من باب الافتعال من الانين قوله اى اجعله بان اجعله
بصيغة المتكلم وبان بصيغة الغايب المجرد من الانين اى اجعله يصدر منه الانين قوله مثال اثمد هذا
بكسر الاول والثالث اسم الحجر الكحل واما بفتح الاول وضم الثالث فاسم موضع قوله مثال ابلم ابلم كبر
عليل الشفتين وبقلة كالباقلا وورق المقل وقد يفتح ويكسر اوله ايضا قوله جمع اب هذا بفتح الهمزة
وتشديد الباء الكلاء ومرعى الدواب وما ينبت من الارض وقيل الاب للدواب كالثمرة للانسان
قال الله تعالى وفاكهة وابا واما الاب بمعنى الوالد فان كان قد يشدد باؤه لكنه لم يجمع على افعل فمن
قرء الام فيما سبق بضم الهمزة وجعله بمعنى الوالدة والاب ههنا بمعنى الوالد فقد توهم هذا قوله مثال
اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذلك مطلقا اى ثابتة الهمزتين التي تم بها الكلمة اى وقعت اخيرها
قوله في امثلة برثن وجعفر الظاهر انه جا على هذه الاوزان لكني لم اطلع على مجيئه عليها ولا يبعد ان يكون
المراد بالتمثيل به انما هو على فرض مجيئه على تلك الاوزان قوله من القراء بفتح القاف مختوما بالالف
الممدودة وهو بالفارسية مهمان دارى كردن قوله اوم هذا بصيغة المتكلم من ام كمد قوله كتيجه
هذه بفتح الاول وكسر الثاني بمعنى الحزن قوله مثال قطران بفتح الاول وكسر الثاني وفتحه دهن شجر العرعر
واما بسكون الثاني فمعناه التقاطر واما بكسر الاول وسكون الثاني فهو النحاس او الصفر المذاب
قوله في مصدر الفعل المعل المراد بالمعل المغير حرف علته لا ما فيه حرف علة مطلقا وبهذا يظهر وجه
نقله الفعل بين الكلام قوله بخلاف ذي العين المصحح الاولى ان يقول ذي العين المصحح المتحرك قوله نحو
فعلة اى بكسر الاول وفتح الثاني قوله ومن التصحيح حاجة وحوج اى ومن امثلة التصحيح حاجة وحوج
قوله وكذا رضيا ان ذكر بلفظ كذا لان المثال الثاني فعل بخلاف الاول قوله اى اخذها اشارة
الى ان تعديته الى الابدال بمن بواسطة تضمنه معنى الاخذ قوله مفردة الاولى ان يقول غير مدغمة
لكونها مقابلة للمدغمة وليدخل نحو حيض تصغير حيض في احد الحكمين القلب وعدمه قوله كهيام هو

بضم الهاء حالة تحصل من العشق كالجنون قوله كحيض مثل كمل جمع حايض قوله جمع اهيم هذا انما هو بالكسر وهو شدة العطش وداء ياخذ البعير فيهيم اى يذهب فى الارض لا يرعى قوله كناء بان او ناء

مبنى بان او الباني بمعنى المبنى قوله كسبعان هذا بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم موضع

قوله اى بناء اشارة الى ان الضمير المنصوب يعود الى البناء المفهوم من قوله بان لا الى قوله رمى

لان المبنى من رمى يكون مصيرا كسبعان لا نفس رمى قوله بمعنى الرايحة تفسير له واشارة الى انه

ليس مؤنثا لريان فانه لكونه وصفا خارج عن المفروض قوله وهو اتيان اه يعنى ان ليس المراد

بالعكس بقاء الياء بحاله قوله كالحزوى بالحاء المهملة والزاء المعجمة اسم موضع قوله السابق او السكون

المراد بعروض السابق كونه مقلوبا عن غيره قوله كابنى وافد هذا ابن مضاف الى ياء المتكلم ولا

يبعد ان يكون تثنية ابن قوله كروية فان اصلها رؤية بالهمزة كغرفة ثم خففت بابدال همزتها

واوا قوله وقوى هذا كبوع مخفف قوى كدئل مجهول الماضى قوله وتركه اى وكثر تركه اى ترك

الاعلال قوله اى كان اصلا يعنى ليس المراد بقوله اصل ما جعل اصلا اى كالاصل كتحريك ياء اخشين

وواو اخشون قوله مخففى حييل وتوام الاول الضبع والثانى هو الولدان المجتمعان فى بطن فى حمل واحد

قوله كان يزيد ومقاى احب هذا مثال للواو والياء معا قوله كف اعلال اه اى كفه التسكين قوله

كاعيد هذا بالغين المعجمة وهو من يغس حتى يميل عنقه الى احد اطرافه وجاء بمعنى رقة المزاج وهو

افعل وصفى لكون كل من النعاس ورقة المزاج عيبا اذ الاول غالبا فى حال المرض والثانى منشأ

للتاذى صاحب هذا المزاج من ادنى الموذيات قوله والثاية هذا بالثاء المثلثة اصلها ثويه وهى حجارة

يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها قوله كالهيمان من هام يهيم اذا احب قوله والحيدى

والصورى هذان كلاهما بمعنى الميل قوله اى من قطعك الطرحة اى من قطعك بافشاء اسرارك فلا تصاحبه

قوله كه من البضاضه هى بالفارسية نازك پوست شدن وكذا اسود مثلا يلتبس بسواد من السواد

وبالجملة هذا الالتباس واقع فى اكثر المواد فحمل الاقل على الاكثر ومنع الاعلال فى الكل قوله كتبيع هذا

بكسر الثاء مثال لما فيه علامة الزيادة فقط وهو اسم للبقر الذى مضى عليه سنة ودخل فى الثانية قوله

قال

مثال تخلى التخلى بالخاء المعجمة واخره همزة كزبرج في الحركات ولعله اسم لا بل جزئت بلا علة **قوله** من التبع
يعني ان تبيع بكسر التاء اسم ماخوذ من التبع لا من التبع حتى يكون تاؤه اصليا **قوله** ومقام بضم الميم
مثال لما فيه علامة الوزن فقط **قوله** بخلاف غير المضارعة اي غير الاسماء المشابهة بالفعل على نحو
ما ذكر والحاصل ان الاسم المشابه بالفعل في احد الامرين يعل والمشابه به في كليهما وغير المشابه لا يعلان
قوله المبتدأ المخبر عنه اه وصف المبتدأ بما وصف اشارة الى وجه صحة ايراد الحال عن المبتدأ في هذا
المقام باعتبار كون ضميره معمولا للخبر وقيد العامل بقوله في قوله تابل ذكر العامل مع ما بعده اشارة في
باخصر وجه الى ان تا مفعول ثان لا بدل وان قوله في افتعال متعلق به لا بمقدر ولتعرض لتركيب
هذا البيت وبعض الابيات الاخر في هذه المقامات لخفاء تركيبها على المبتدئين **قوله** وايتصل وانظم
اه اشارة الى ان في اصل نحو يتصل بلا واسطة قولان قول غير ظاهر وهو ان الاصل ايتصل واصله بالواو
وجهه المحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو ياء وقول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة اوتصل ووجه
صحته وظهوره لزوم القول بهذا في نحو اتصل واتعد اذ لا موجب للقلب ياء في هذه الصور والاطراد
في الباب اولى وللامن عن الاكل من القفا ولاحتمال اختصاص تلك القاعدة بما اذا بقي المقلوب بحاله ونظيره
ما ذكر هو القول في رضوا ورضي ولا بعد ان يكون مراده بالظاهر ظاهر قول المص فان الظاهر من اطلاق
ذي اللين وتقديم المفعول الثاني على الفعل بما هو ذلك **قوله** وشذ اه المراد بالشاذ المخالف للقياس
ووجه الشذوذ هو ان الياء المقلوب عن الهمزة وكذا نفس الهمزة لا يقلب تاء الا في امثلة عديدة والقياس
مع الاكثر بحسب النوع وان جاز ان يكون مع الاقل بحسب استعمال شخص لكلمة **قوله** فمثال لذي الهمزة اه
لك ان تجعل مثالا لقوله شذ بتقدير جملة شرطية هي قولنا لو ابدل تاء وقرئ اتكل **قوله** من الائتمام
بيان للاصل **قوله** فيما اي في قراءة ظاهرة مشهورة بينهم او في قول ظاهر قريب الى الاذهان وعلى الاول
فالظرف متعلق بقوله بكسر القاف ومقابل ما يظهر ما قاله المص وقرئ نقلا وعلى الثاني فالظرف متعلق بقوله
على حذف فيها اي حذف فاء الاولى ومقابل ما يظهر ما نقله الش عن بعض الشراح **قوله** وهو ادخال حرف
اه وقيل هو اثبات حرف واحد في مخرجه مقدار اثبات الحرفين **قوله** نحو ددن هو بفتحتين اللعب واللهو **قوله**

صفف هذا جمع صفة **قوله** ذلل هو جمع ذلول وهو سريع السير **قوله** كلل جمع كلة وهي نوع من الثياب

قوله من الاستخاء الاستخاء بالهمزة والخاء المعجمة بالفارسية وايس رفتن **قوله** كجسس هذا على وزن

كمل جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه او من جس الخبر اذا فحص عنه **قوله** الا السقاء السقا بكسر

السين وتخفيف القاف **قوله** لما ا اي تغير اي رايحته ولونه او طعمه **قوله** كالحمد لله الملك الاجلال

قال الشاعر الحمد لله العلي الاجلل الواحد الفرد القديم الاول فالظ ان تبديل العلي بالملك يكون سهوا

ويحتمل ان يكون ما ذكره الش يكون نثرا مسموعا من العرب لم يكن من هذا البيت **قوله** ومن الادغام اي

ومن امثلة الادغام قوله يعثر ويحيى من حي عن بينة **قوله** بالنون اي الصيغة الثانية جمع مؤنث **قوله** نغض

الطرف الطرف بسكون الراء مؤخر العين وهذا امر بغض اصل العين بالطريق الاولى ولا يبعد ان يكون

التخصيص بالطرف لان الابصار به احد وادق واقوى فافهم **قوله** واحبب الينا ان يكون

المقد ما هذا من بيت قد ذكرنا تمامه مشروحا في باب التعجب **قوله** لم الله شعثه الشعث بالشين المفتوحة

المثلثة والعين المهملة الساكنة والثاء المثلثة والعين المهملة الساكنة والثاء المثلثة بمعنى الجمع وروى

بدله سعته بالسين المكسورة المهملة والعين المهملة المفتوحة والتاء المثناة الفوقانية **قوله** وما يجمعه

في بعض النسخ يجمعه باللام **قوله** بضم العين قد مر عنا وجه لزوم استعمال الفعل المشتق من العناية مجهولا فيما

سبق مرارا فلا نكرر **قوله** بتثليث الميم والاولى ان يقرا ههنا بالفتح لمكان القافية **قوله** ثم قال ملتفتا

فان قلت يجوز ان يعود المستتر في احصى الى الموصول ويكون بضم الهمزة وكسر الصاد متكلما معلوما فما

الباعث على حمله على الالتفات المخالف لمقتضى ظاهر الحال بلا داع له ههنا قلت قوله كما اقتضى لا بد ان يكون

ح من الالتفات لان فاعله المص البتة ولا يجوز ان يقرا بصيغة المتكلم والا لما جاز سقوط همزته في الدرج

مع انه قد سقط فيه ههنا واذا آل الامر اجبرا الى القول بالالتفات فالاولى القول به في قوله احصى لان

نسبة الاحصاء الى المص على سبيل الحقيقة والى الموصول على سبيل المجاز **قوله** ما احصاه هذه جملة اما مربوطة

بما قبلها بعائد محذوف يعود الى الموصول اي احصى فيه الخلاصة من الكافية او غير مربوطة به اي احصى

الخلاصة من الكافي وجعلها كتابا مستقلا مسمى بالالفية **قوله** اي جمع مختصر هذا اما بفتح الصاد اي في مختصر

او مفعول

او مفعول به لقوله جمع او بكسرها خالا عن فاعل جمع على الاول فالجملة غير مربوطة وعلى الاخير ربوطة بالضمير ظاهرا قوله نحو ثلثها اى مثل ثلثها قوله بلا خصاصته وتبلغ بخصيصى للغنى لا توضيحى لان المراد بلا خصاصة الى مسئلة من مسايل النحو لاحد من القارين ولا يخفى ان الغنى عن النحو فى الجملة محتمل للخصاصة اليه فى الجملة قوله تقصر عنها همة اقول وعلى فرض عدم قصور الهمة لا شك ان الكتاب المشتمل على مهمات المسايل اشد اغناء عن المهمات من الكتاب المشتمل على المهمات وغيرها فان بعض الاذهان تتفرق فى الثانى بسبب كثرة مسايلها فربما تغفل عن ادراك الاصول بالالتفات الى الفروع قوله وقد قيل ان العلم اه اشارة الى ان تشبيه المص ههنا ماخوذ من هذا القول فان العلم اذا كان رزقا كان نقيضه هو الجهل عدم الرزق الملزوم للاحتياج والخصاصة قوله عودا على بدء اى ابتداء الكتاب يعنى اريد فاتحة الكتاب فى خاتمته كلاهما حمد الله وشكره والصلوة على احبائه قوله غير مستثنى من الصحابة هذا انما هو على مذهبه والصواب ان يقول من النبى لا اشرف بعد النبى صلى الله عليه واله من الال وما سوى هذا الاعتقاد غى وضلال قوله وفى الحديث اه هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا ينسب العز فى الاخبار والادعية الا الى الال الذى ليس بمعنى الامة فكيف تحمل الال ههنا على الامة مع انه موصوف بالغر وحاصل الجواب ان الغر منسوب فى هذا الحديث الى الضمير المخاطب المراد منه الامة جزما فالحصر الذى ذكرته باطل ولا يبعد ان يكون دليلا للقول باطلاق الال على الامة بان الغر المخصوص بان ينسب الى الال قد نسب الى الضمير المخاطب المراد به الامة جزما فعلم ان الال يطلق على الامة ثم ان المحجل بفتح الجيم من ادخل فى الحجال ولما لزمهم التحلية بانواع الحلى والفضايل والتخلية عن صفات الارجاس والرذايل شبه به كل من له قرب الى الله فاستعمل المحجل له استعارة وفى الدعاء فى شان مولانا امير المؤمنين يا قائد الغر المحجلين قوله اى الطيبين الاصول والطاهرها المراد بالاصول الذوات وبالنعوت الصفات ولا يبعد ان يكون المراد بالاول الاباء وبالثانى الامهات والطيب المحلى بالفضايل والطاهر المخلى عن الرذايل فالقياس تقديم الثانى على الاول لكن المص عكس تبعا للماورد فى كلام الفصحاء وانما عكس فيها تاكيدا للطاهر فان الطيب اذا قدم على الطاهر يستلزم الطاهر بخلاف ما اذا اخر

وينبغى

تمامه قوله وهو المفسر اى الاحسان المطلق والاحسان المعتبر فى تفسير العبادة والحاصل ان الاحسان

كما فسر فى الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كانه يرى المعبود

جل اسمه وقيل الضمير يعود الى البارى قوله فى حديث الصحيحين اى فى حديث مذكور فى الكتابين

الصحيحين اى صحيح البخارى ومحمد بن مسلم قوله بان تعبد الله الخ قد ورد هذا الحديث فى طريقنا وهو من

جملة ما وصى به النبى صلى الله عليه وآله اباذر الغفارى وهو بهذه العبارة يا اباذر اعبد الله كانك تراه

فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم يكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه

فحمل كان على التامة وتراه على الجزاء وكانه حمل قوله فانه يراك على تعليل الجزاء وقد اعترض عليه بعض

الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يساعده ابقاء الف تراه كما هو الرواية اقول ما ذكره الصوفى

معنى عال لا ينبغى ان يطرح لمفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة لا تخفى على المتامل ثم ان الجملة الشرطية

على كون كان ناقصة ترغيب للعابد فى الحضور والالتفات وقت العبادة وترهيب له عن الغفلة المانعة من

السعادة يعنى ان لم تكن تراه فاعلم انه يراك ويعلم انك تعبده عن قلب حاضر الحواس او عن غفلة وهو نائلك

الحال ناس فيجزيك بما استحقت من الثواب والعقاب وفى بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه فانه يراك

وما افاده الصوفى ظاهر على هذه النسخة من غير ورود شئ عليه الا ان فى حمل قوله فانه يراك على التعليل خفاء

يمكن دفعه بالتامل قوله وهو اى الصحابى الا الصاحب اذ الصاحب كل من يصحب فهو اعم ولهذا فسره بالصحابى

قوله وقد من الله نعم هذا الى قوله فلذا قلت فقرات مسجعة فاخر الفقرة الاولى قوله المحبر ونظيره قوله

المحرر واخر الفقرة الثالثة قوله الفن ونظيره قوله حسن واخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله انحل

واخر الفقرة السابعة قوله او تعليل وله نظيران هما قوله عن السبيل وقوله جليل واخر الفقرة العاشرة قوله

كشفا موقوفا على الالف ونظيره قوله تخفى قوله موشحا بتشديد الشين اى مزينا قوله والتنقيح المراد بالتنقيح

ههنا التطهير من الزوائد وقد جاء بمعنى اخراج ما فى العظم اى المخ عنه وبمعنى قطع فروع الشجر ليقوى قوله

قوله بالوشى المحبر الوشى الثوب الملون والمحبر كمعظم من التحبير اى التحسين والظرف متعلق بالتنقيح قوله الفكر

بفتح

بفتح الكاف جمع الفكر لسكونها قوله حجر اى خفى والمراد منه ههنا الظلمة كناية قوله متحريا اى مختار قوله
لما انتحل متعلق بقوله لينبه اى لينبهوا الشئ بسببه اعتلق الايراد على الكلام واصل الانتحال اسناد الشخص
الى نفسه كلام غيره من شعر وامثاله ثم استعار ههنا لتعليق المعترضين ايرادهم على كلام الشارح مع عدم وروده
عليه قوله مغضبيه هذا بكسر الهمزة اى بزعمه قوله سهوا او عمدا لاعن السبيل قد صدق الشارح فى هذا الكلام
اذ قد سمعت ورايت من المحشين كثيرا ما نسبوا الى السهو والنسيان فى كثير من المواضع لعدم تفطنهم بمراده
ونحن قد ذكرنا مراده ودفعنا عنه ما اوردوا عليه كما لا يخفى على الناظر فيما قدمنا قوله مغضبه الغبى الغبى من
لا فهم ولا ذكاء له قوله ياسيدا اصله ياسيدى قلبت ياؤه الفا بعد فتح ما قبله لما مضى فى موضعه قوله مطالع
امر من المطالعة اى تفكر وتدبر فيه قوله نظام الدرر والجوهر النظام اما جمع نظم او بمعناه وهو جمع الدرر
وامثالها فى الخيط والمراد المنظومات ههنا والمراد بالدرر اللؤلؤ وبالجوهر الاحجار الغالية الغالية قوله
لا تعدى لا تتجاوز قوله وللخبيئات الخبيئات الخفيات وهو مفعول لقوله اظهروا واللام فيها زائدة او الكلام
محمول على القلب على ان يكون اصله اظهر الخبيئات لنفسك وللناس ثم قلب قوله وروض التروبض جعل
الارض روضة وجنة اى جعل ذهنك جنة بحل مشكل يظهر لك فى هذا الشرح شبه مشكلاته بالبذر
وحلها بالانبات والذهن بالارض والانكار بتضييع البذر قوله لا تبدر اى لا تسرع بل تكفر حتى
ينكشف لك حله قوله فليس بالشاين الشاين من قبح الشئ اى ليس الانكار شاينا ومقبحا شيئا من مطالبه
الغالية الثابتة له قوله فقد ان المصنف هذا تعليل لعدم التقبيح يعنى لو قبحه مقبح واضاعه مضيع فلا
ضير فيه اذ كثير من المصنفين يجيئون فى الاعصار الاتية وينصعون ويردون التقبيح على مقبحه
قوله فى اعصر اى الازمان وهو جمع عصر قوله فدونك اى خذانت الكاف فيه تاكيد للفاعل المستتر
قوله سبيكة من عسجد السبيكة ما يسبك اى يصاغ من الفلزات ويقال لها بالفارسية شمش والعسجد
الذهب قوله منضد اى مجتمع قوله فى ابان الشباب الابان بكسر الهمزة وتشديد الباء الموحدة الوقت
والشباب بفتح الشين مصدر شب او جمع شاب وارادة الثانى باعتبار تعدد اجزاء زمان الشباب واما الشباب
بكسر الشين فهو رفع الفرس يديه للنشاط قوله ويميز اى امتاز هذا المؤلف عن غيره بالحسن عند صدوره

اولى الالباب اى عقولهم والحاصل ان هذا الشرح ممتاز عن ساير شروح الالفية عند اولى الالباب
كما ان حواشينا هذه ممتازة عندهم من ساير حواش سطرت على هذا الكتاب فانا الهمن بمبلغ في هذا الباب
بل هذا من نطقت بالسنة اولى الالباب يقولون ذى شمس وتلك كواكب: فلما بدت صار النجوم
تغيب: وتلك مصابيح الاتحاد: وفي الصبح مصباح يضيئ غريب: والحمد لله على ان جعلني بما انعم
الاولياء محمودًا ولم يجعلني الاعداء محسودًا فيا احبائي عضوا على ما بر ذلكم فيها من العيوق بغضكم ويا
اعدائي عضوا على الانامل من الغيظ وموتوا بغيظكم وقد وقع لتوفيق الله الاتمام الى تمام الشرح
كما كان المرام والمسئول من الله العلام في سلخ جمادى الاخرى من هذا العام اعنى عام ثلثة وعشرين
بعد المائتين والالف من الهجرة على هاجرها الف سلام والمرجو من الناظرين فيها ان ينظروا اليها بعين
الانصاف لا بطريق الجدال والاعتساف ولو وجدوا خللاً فيها فاصلحوه والخفوه بقدر الامكان
فان الله ولي اولي الانعام والاحسان: كتبه العبد المذنب ابن عبد العلي علي رضا الحونساري في سنة ١٢٢٣

وفي الصبح

